الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي

جامعة الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية

اختصاص الاقتصاد الكمي
فرع التخطيط

رسالة لنيل شهادة الماجستير

عنوان البحث

السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

اعداد الطالب:
هاشم جمال

اشراف الاستاذ:
أقاسم قادة

لجنة المناقشة :

الدكتور ....

الدكتور ....

الدكتور ....

الدكتور ....

السنة الجامعية 87 / 88

الاهـــداء

الى روح أمي الطاهرة . . .
الى والدي العزيز رحمه الله . . .
الى اخوتي وأقاربي . . .

الذين شملوني بالرعاية و الحنان . . .

هـاشـم

شكـــــــــر

" لسـت أقـول جديدا ، و لا أبشـر بجديد ، لكنني أعـرض ما استوعبت من قـديم " .

بهذه العبـارة التي أستهل بها أحد علماء الاقتصاد عملا من أعمالـه ، يسعدنـي أن أقدم بها عملـي المتواضع هـذا .

و يسرنـي أن أتقدم بالشكـر الجزيل الى المشرف أقاسـم علـى الملاحظات القيمـة التي لـم يبخـل بالادلاء بها طوال اعـداد هـذه الرسالة ، و كذلك كل الزملاء و الأساتذة في معهد العلـوم الاقتصادية .

كما أشكـر كل الأقـارب و الزمـلاء ، و أخص بالـذكـر أخـي هـاشم فوزي و الزميلين بلغيث بشير و فني عـاشـور و الصديق حناشي محمـد .

كما أشكـر كل الذين ساعدونا من قريب أو من بعيـد ، و طوال جميع مراحل اعداد هذه الرسالة ، الى أن أصبحت على ما هي الآن .

هـاشـم جمـال

الخطة العامة

الصفحات	المحتويات

الصفحـات	المحتـــــويـــــات
	I . القســـم الأول
144-37	السوق البترولية العالمية و متغيراتها الأساسية : ....
	I.1. الفصــل الأول
54-39	التطـور التاريخي للسوق البترولية العالمية (1850-1981)................
43-41	I.1.1. السيطرة الأمريكية (1850-1940)........................
41	I.1.1.1. سوق تنافسية (1870-1850) ....
41	I.1.1.2. سوق احتكار القلة (1870-1940)........................
45-44	I.1.2. سيطرة كارتيل الشركات العظمى (1945 - 1972) ....
44	I.1.2.1. وضع الحواجز القوية للدخول : ....
44	I.1.2.2. فرض أنظمة الأسعار : ....
45	I.1.2.3. الدور المحدود للدول المنتجة : ....
49-46	I.1.3. تحول احتكار الشركات العظمى الى احتكار الاوبيب (1950 - 1981).....
46	I.1.3.1. دخول الشركات الحرة و الوطنية الى السوق البترولية : .... (1970 - 1955)
47	I.1.3.2. سوق شبه احتكارية للأوبيب : .... (1972 - 1950)
48	I.1.3.3. سوق احتكار القلة للأوبيب : .... (1981 - 1973)

المحتـــويـــــات	الصفحـات

المحتويات	الصفحات

II. القسم الثاني

الصفحات	المحتويات
	II.2. الفصل الثاني
180 - 196	التوجهات الجديدة لسياسات الطاقة و التنمية الجزائرية في الثمانينات:....
181 - 183	II.2.1. أوضاع الجزائر الطاقوية في الثمانينات : ....
184 - 186	II.2.2. سياسة الطاقة الجزائرية في المدى البعيد : ....
187 - 191	II.2.3. توجهات سياسة التنمية الجزائرية في الثمانينات : .... (تقليص أهمية قطاع المحروقات)
187	II.2.3.1. المخطط الخماسي الاول 1980 _ 1984 : ....
189	II.2.3.2. المخطط الخماسي الثاني 1985 _ 1989:...................
191	II.2.3.3. الميثاق الوطني لسنة 1986 : ....
192 - 195	II.2.4. السياسة الجزائرية الجديدة في تصدير المحروقات (تقليص أهمية البترول الخام) : ....
192	II.2.4.1. سياسة تنويع الصادرات : ....
193	II.2.4.2. سياسة تصدير البترول الخام و مشتقاته : ....
194	II.2.4.3. سياسة تصدير المكثفات Condensats ....
195	II.2.4.4. سياسة تصدير غاز البترول المميع GPL : ....
195	II.2.4.5. سياسة تصدير الغاز الطبيعي : ....
196	خلاصة الفصل الثاني : ....

الصفحات	المحتويات

=x=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=

المقدمة العامة

(1)

إن الطاقة تلعب دورا هاما في جميع المجالات الاقتصادية . و أن الحديث عن موضوع الطاقة و مشاكلها حديث العهد من الناحية التاريخية ، نظرا للفترة القصيرة التي تطورت بها مسائل الطاقة و التكنولوجيا الحديثة . لقد كانت الفترة ما قبل 1973 متميزة بسيطرة البترول عن بقية مصادر الطاقة الاخرى ، و خاصة الفحم ، و أصبح فيها استحالة الاستغناء عن البترول ، كما هو الشأن بالنسبة للماء و الهواء ، و لكن يمكن العيش بدون البترول لفترة ليست بقصيرة .

و لكن بعد 1973 تغيرت الامور بشكل جذري و أصبح معها البترول ضروري وأكيد للأ نشطة الاقتصادية ، و مع أزمتي 1973 و 1979 ، أصبحت الطاقة تعرف " بأزمة الطاقة " ، و أصبحت حديث كل الاطراف : المنتجين ، المستهلكين ، الشركات ، الاقتصاديين ، الاجتماعيين ، السياسيين ....

حتى أن بعض الدراسات و الاطروحات تؤكد على أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، كانت وليدة أزمة الطاقة و خصوصا منذ ارتفاع أسعار البترول في 1973 .

و تطورت أزمة الطاقة بعد 1973 ، حيث صاحب ارتفاع أسعار البترول ، تزايدا كبيرا في الطلب ، مما أدى بالدول المتقدمة المستهلكة الى الاستثمار الكبير في مجال الطاقات البديلة و المتجددة للتقليل من تبعيتها الطاقوية للدول المنتجة ، التي أغلبها من دول العالم الثالث. و أزمة الطاقة من هذا المنظور هي أزمة اقتصادية بحتة تتمثل في كيفية استغلال موارد الطاقة المختلفة الاقل تكلفة ، أي الاستثمار و التمويل في أفضل مورد طاقوي متاح .

(2)

ان الحديث عن الطاقة يفرض ضرورة التركيز على مصدر البترول ، و تطور السوق البترولية العالمية ، لان البترول هو السبب الرئيسي ان لم نقل الوحيد في نشوء مشكلة الطاقة . ان تطور السوق البترولية في السبعينات كان لصالح الدول المنتجة من جهة ، و الشركات الاحتكارية و الولايات المتحدة من جهة أخرى ، نظرا لتعاظم القوة التفاوضية للأوبيب و التي استفاد جميع أعضائها من ارتفاع العوائد البترولية في رسم سياساتها التنموية المختلفة ، باختلاف طبيعة كل دولة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ......

و مما زاد من تطور السوق البترولية بشكل كبير ، هو تعدد الاطراف و الاستراتيجيات ، و أن كل طرف من هذه الاطراف يحاول أن يكون كل موقف لصالحه ، أو على الاقل لا يضر بمصلحته الخاصة و العامة . تعدد الاطراف و اختلاف الاستراتيجيات جعل تطور السوق البترولية فريدا من نوعه ،

و أعطى لمشكلة الطاقة صبغة خاصة بين جميع المشاكل الاقتصادية المتعددة .

هذه الاستراتيجيات و تعدد المصالح ، بالاضافة الى دخول دول خارج الاوبيب للسوق البترولية ، كانت فعاليتها كبيرة في تغيير الامور في فترة الثمانينات و فقدان التوازن بين العرض و الطلب ، و بالتالي انخفاضا ملموسا في أسعار البترول و خصوصا في سنتي 1983 و 1986 . و لقد كانت لهذه الانخفاضات آثارا بالغة على أطراف السوق ، و بالتحديد سلبية على الدول المنتجة و التي كانت أكثر تضررا .

(3)

ان الجزائر باعتبارها احدى الدول المصدرة للبترول ، فهي تمثل أحد أطراف السوق البترولية العالمية ، و لكنها تنطوي تحت سلطة الاوبيب ، مما يزيد من قوتها التفاوضية داخل السوق . ان البترول في الجزائر يمثل أهم الموارد التي تصدر الى الخارج بالاضافة الى الغاز الطبيعي ، و اللذان يعتبران مصدرا جلب العملة الصعبة ، و خاصة بعد تأميم قطاع المحروقات في 24 فيفرى 1971، هذا القرار الذي أضفى على الموارد الطاقوية صفة الوطنية ، و ضرورة الاستفادة منها محليا ، في ارساء قواعد التنمية الشاملة . و مع بداية ارتفاع أسعار البترول استفادت الجزائر كبقية الدول المصدرة من هذا الارتفاع ، في زيادة مواردها عموما و العملات الصعبة خصوصا ، بل تعدت الاستفادة من قطاع المحروقات داخليا ، نظرا لارتباط بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى بهذا القطاع ، لما له من مدخلات في القطاعات الاخرى ، و خاصة بعد تعزيز قطاع البتروكيمياء الهام الذي يعتمد على استغلال موارد البترول الخام . كما استفادت الجزائر من ارتفاع موارد العملات الصعبة في زيادة الاستثمارات الكبرى في بقية القطاعات الاقتصادية : الصناعة ، الزراعة ، الخدمات ، النقل، التربية ، الصحة ... و بقي قطاع المحروقات منذ 1973 و حتى بداية الثمانينات أهم قطاع تعتمد عليه الجزائر في رسم سياستها التنموية .

الا أن تقلبات السوق البترولية العالمية و تأثرها بعدة عوامل موضوعية و علمية و عشوائية ، قلل كثيرا من احتمال الاعتماد على هذا القطاع في رسم مخططات التنمية في المستقبل . هذه العوامل أدت الى انخفاض أسعار البترول منذ 1983 ، و التي كان وراءها انخفاضا كبيرا في موارد العملات الصعبة للجزائر ، مما أدى الى ضرورة اعادة النظر في الاستراتيجية التنموية السابقة ، و الاعتماد بأقل ما يمكن على هذا المورد الذي أصبح فيه لكل من عنصري التقدير و التوقع دورا أساسيا ، خاصة اذا علمنا بأن التنبؤ ضعيف جدا في تحديد الآفاق المستقبلية لتطور السوق البترولية العالمية .

(4)

ان الدول المتقدمة المستهلكة للبترول سعت و مازالت تسعى جاهدة للتقليل من استهلاك الطاقة بصفة عامة، و البترول بصفة خاصة. هذا الاقتصاد كان السبب الرئيسي في تطور السوق البترولية العالمية في فترة الثمانينات تطورا معاكسا لتطورها في فترة السبعينات بحيث أن الطلب على البترول في الثمانينات انخفض تقريبا الى مستوى 1973 .

و يمكن ذكر أهم الاسباب التي أدت الى تقليل استهلاك البترول في النقاط الآتية :

- سياسة الحفاظ على الطاقة و ترشيد استخدامها ،
- زيادة العرض من المصادر التقليدية للطاقة (الفحم، الغاز الطبيعي ، الكهرمائية ....).
- التقدم المفاجيء في التكنولوجيا لتطوير مصادر الطاقة البديلة (النووية ، الشمسية ......).
- التقدم التكنولوجي الكبير في الصناعات المعتمدة على الاعلام الآلي و التي أدت الى تقليل استهلاك الطاقة عموما و البترول خصوصا (اقتصاد المعلومات Economie de l'information).

ان الهدف من هذه السياسات المتبعة من قبل الدول الصناعية المستهلكة، هو التقليل من تبعيتها للدول المنتجة في مجال البترول و خاصة و أن استهلاكها من هذه المادة كان في فترة السبعينات في تزايد مطرد و بوتيرة سريعة جدا ، كذلك التقليل من أهمية الدول المنتجة التي أغلبها ان لم نقل كلها من الدول النامية و التي تبحث على السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الشاملة بمساعدة مواردها من العملات الصعبة المتأتية من المواد الاولية التي تصدرها .

الا أن السؤال المطروح : ما هي استراتيجية الدول المنتجة في مواجهة استراتيجية الدول المستهلكة هذه للمحافظة على وزنها في السوق العالمية ، و كذلك الحفاظ على توازنها المالي لمواصلة عملية التنمية الشاملة ؟

ان الجواب على هذا السؤال تتضمنه اضطرابات السوق البترولية العالمية في فترة الثمانينات ، و خصوصا بعد 1983 ، حيث نلاحظ انخفاضا مستمرا لاسعار البترول الى حد أصبحت فيه بعض الدول المنتجة غير قادرة للحفاظ على توازنها المالي .

و الجزائر باعتبارها احدى الدول المنتجة و التي تأثرت بشكل مباشر بالسوق البترولية العالمية ، تأثرا ايجابيا في السبعينات، و سلبيا في الثمانينات ، مما يفرض ضرورة التفكير في ايجاد استراتيجية تنموية مختلفة عن الاستراتيجية السابقة و التي كانت تهدف الى ربط قطاع المحروقات ببقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. و تجدر الاشارة هنا الى أن التفكير في استراتيجية جديدة أملته ظروف السوق البترولية العالمية الراهنة .

و الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة :

ماهي آثار ارتفاع و انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ؟ و ما هي أزمة الاقتصاد الجزائرى في ظل ارتفاع عوائد البترول ؟. لماذا فكرت الجزائر في اعادة توجيه سياستها التنموية السابقة التي لم تستطع أن تواجه تقلبات السوق البترولية العالمية التي يغلب عليها طابع التوقع باحتمال كبير ؟. و هل يمكن ايجاد مورد آخر بخلاف البترول الخام ؟. و هل يتحقق ذلك في الأمد القصير أو المتوسط أو البعيد ؟. أم هل يبقى الاقتصاد الجزائري يعتمد على الديون الخارجية لتحقيق التوازن المالي و مواصلة عملية التنمية ؟

و يمكن تجزئة هذه الاشكالية الى مجموعة من الأسئلة العامة و الأساسية الآتية :

1. ما هي المتغيرات الأساسية المتحكمة في السوق البترولية العالمية، و التي تبلورت نتيجة تطور السوق و الاستراتيجيات البترولية ؟
2. مدى تأثر أسعار البترول بهذه المتغيرات، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ؟
3. ما هي درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ؟
4. هل أن أطروحة تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي قد تحققت فعلا في الجزائر ؟
5. لماذا لم تكن فترة السبعينات في الجزائر دافعا قويا للتفكير و اعادة النظر في هيكلة الاقتصاد الوطني ، على الرغم من الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الجزائري ، حتى في ظل ارتفاع العوائد البترولية ؟ و لماذا بالذات فترة الثمانينات التي دعت الى ضرورة التفكير في ذلك ؟
6. هل يمكن للجزائر التقليل من تبعيتها للسوق البترولية العالمية ، باتباعها أسلوب تنموي جديد يعتمد على مورد أو عدة موارد أخرى بخلاف البترول الخام ؟

و يجب أن نشير الى أن الحديث عن البترول في الجزائر ينقلنا للحديث عن قطاع المحروقات ككل ، أي التركيز على البترول الخام و الغاز الطبيعي، نظرا لاهميتهما القصوى في الاقتصاد الجزائري . و أن المقصود بالعوائد البترولية للجزائر هي العوائد المتأتية من قطاع المحروقات ككل (البترول الخام ، الغاز الطبيعي ، غاز البترول المميع ، المنتجات المكررة) ، مع العلم بأن جميع هذه الموارد مرتبطة كليا بأسعار البترول الخام .

نموذج و أدوات التحليل المتبعة في الدراسة :

ان هذه الدراسة تعتمد على تحليل الاقتصاد الدولي ، مما يجعلها مقيدة في توضيح طريقة التحليل التي تعتمد عليها .

فتعتمد الدراسة على مفهوم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي ، و خاصة

السوق البترولية، عن طريق مفهوم التعديل الذي يتم عن طريقه ربط العلاقات بين الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الدولي .

ان أدوات التحليل مرتكزة أساسا على بعض المفاهيم الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال:

1. نسبة قطاع المحروقات من الانتاج الداخلي الخام .
2. مؤشر التبعية للعالم الخارجي و المتمثل في عدة معايير و هي :
   - نسبة الواردات و الصادرات الى الانتاج الداخلي الخام .
   - نسبة الصادرات من المحروقات الى الصادرات الاجمالية .
   - الديون الخارجية و تطور خدمة الديون .
   - التبعية الغذائية و التكنولوجية .
   - التضخم .
3. كما تعتمد الدراسة على مفهوم الميزانية و الضرائب و خاصة الجباية البترولية لتوضيح الآثار المباشرة و غير المباشرة للسوق البترولية على الاقتصاد الوطني .
4. كما تركز الدراسة على السياسة النقدية و خاصة ارتباط أسعار البترول بعملة الدولار .
5. كما تعتمد هذه الدراسة على بعض الأرقام القياسية التي من خلالها يتم تحليل العلاقات و المبادلات مع الخارج ، و من هذه الأرقام نذكر على سبيل المثال لا الحصر الأرقام القياسية الآتية :
   - نسبة الاستهلاك الداخلي الى الصادرات .
   - نسبة الصادرات الى الانتاج الداخلي .
   - معدلات التبادل .
   - معامل الانفتاح .

ان الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة و نموذج و أدوات التحليل المتبعة ، تفترض اتباع المنهجية الآتية :

منهجية الدراسة :

تحتوي هذه الدراسة على فصل تمهيدي ، و قسمين أساسيين :

الفصل التمهيدي :

و فيه نتطرق الى ربط دراستنا بالنظرية الاقتصادية ، و يقسم الى 3 فقرات :

الفقرة الأولى توضح علاقة اختلاف السوق البترولية العالمية بأنواع الأسواق في النظرية الاقتصادية . و الفقرة الثانية و تتعلق بسير السوق البترولية العالمية في النظرية الاقتصادية بالاعتماد على أفكار المنظرين الاقتصاديين . و الفقرة الثالثة تخص دور السوق البترولية في تحديد استراتيجيات التنمية .

I - القسم الاول : و يتعلق بتطور السوق البترولية العالمية و المتغيرات الأساسية المتحكمة

فيها ، و آفاق السوق المستقبلية .
و يحتوي هذا القسم على أربعة فصول و هي :

I.1. الفصل الاول : و فيه نحلل التطور التاريخي للسوق البترولية العالمية ، منذ نشوء هذه الصناعة في سنة 1850 الى بداية فترة الثمانينات ، و نركز على نفوذ الاوبيب و دورها في السبعينات .

I.2. الفصل الثاني : و نوضح فيه الاستراتيجيات البترولية المختلفة باختلاف أطراف السوق العالمية ، و مدى تأثير كل استراتيجية في تغيير العوامل المؤثرة في السوق .

I.3. الفصل الثالث : و يتعلق باضطرابات السوق البترولية في فترة الثمانينات ، و التي كانت هامة في تاريخ السوق ، نظرا لاتجاه الأسعار نحو الانخفاض ، مما أثر على الدول المنتجة بشكل سلبي .

I.4. الفصل الرابع : و يخص المتغيرات المتحكمة في السوق البترولية العالمية ، و التي تؤثر بشكل مباشر على اتجاه الأسعار ، و التي تتحكم أيضا في الآفاق المستقبلية للسوق .

II. القسم الثاني: و يتعلق بانعكاسات السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري سواء الايجابية منها أو السلبية .
و يحتوي هذا القسم على أربعة فصول و هي :

II.1. الفصل الاول : و خصصناه لتوضيح استراتيجية التنمية في الجزائر بقطاع المحروقات و تعرضنا فيه أيضا الى آثار تطور السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري في فترة السبعينات .

II.2. الفصل الثاني : و نبين فيه ضرورات اعادة توجيه سياسات الطاقة و التنمية الجزائرية في الثمانينات ، و التي تهدف الى تقليص دور قطاع المحروقات عموما ، و مصدر البترول الخام خصوصا في الاقتصاد الجزائري .

II.3. الفصل الثالث : و يتعلق بالآثار السلبية للسوق البترولية على الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات ، و الصعوبات التي يواجهها المخطط في رسم المخططات و تحديد الميزانيات .

II.4. الفصل الرابع: و خصص لمورد الغاز الطبيعي الذي تأمل الجزائر في أن يعوض البترول الخام في وقت لاحق ، كما ندرس فيه آفاق سوق الغاز الدولية في المستقبل و الصعوبات التي تواجهها .

الخاتمة : و هي عبارة عن استنتاجات و اقتراحات من شأنها أن تجيب و لو جزئيا على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة .

الفصل التمهيدي

مدخل نظري

أهمية السوق البترولية في النظرية الاقتصادية

ان محدودية المصادر الطاقوية و تزايد الطلب على الطاقة و التقدم التكنولوجي كانت أسبابا هامة في تطور السوق البترولية العالمية ، على ما هي عليه الآن .

و في هذا الفصل التمهيدي نريد ربط تطور السوق البترولية العالمية بالنظرية الاقتصادية . و الهدف من هذا الربط ، هو توضيح أهمية موضوع هذه الدراسة من الناحية الاقتصادية ، و أن السوق البترولية قبل كل شيء ذات طبيعة اقتصادية بحتة ، قبل أن تصبح على ما هي عليه الآن في رأي الأغلبية من أنها ذات طبيعة اقتصادية و سياسية في نفس الوقت .

و نظرا لاهمية السوق البترولية ، فانها حظيت بتحاليل و دراسات هامة من قبل المنظرين الاقتصاديين ، الذين أرادوا توضيح سير عملها و ميكانيزماتها و متغيراتها الاساسية .

و سوف نقسم هذا الفصل الى الفقرات التالية :

I. مختلف أنواع الاسواق في النظرية الاقتصادية .

II. أسعار الطاقة و البترول في النظرية الاقتصادية .

III. دور البترول في تحديد استراتيجيات التنمية .

I - أنـواع الأسـواق في النظريـة الاقتصاديـة :

ان أهم أنواع الاسواق المحددة في النظرية الاقتصادية أربع ، و كل سوق لها خصائصها المتميزة بها عن بقية الاسواق الاخرى . و ان تطور السوق البترولية لا يمكن أن يخرج عن أحد هذه الاسواق . و أخذت السوق البترولية أثناء تطورها عدة أنواع مختلفة من الاسواق ، التي اختلفت حسب طبيعة الاطراف و تغير العوامل التقنية و التكنولوجية . و عموما يمكن سرد أنواع الاسواق الشائعة في النظرية الاقتصادية ، مع اعطاء خصائص كل سوق ، و هذا سوف يفيدنا في التحليل و خاصة عند تغير طبيعة السوق البترولية من مرحلة لاخرى و الذي يتضح في القسم الاول من هذه الدراسة .

1. سوق المنافسة التامة و الكاملة La concurrence pur et parfaite

يقال عن سوق بأنها في حالة منافسة تامة اذا توفرت الشروط التالية :

- وجود عدد كبير من المشترين و البائعين للسلعة ، و تكون المبيعات و المشتريات قليلة بالنسبة لحجم الصفقات ، و لهذا فنجد بأن كل طرف له شأن صغير جدا في التأثير على سعر السلعة .

- تنتج الاطراف المتعاملة في السوق سلعا متجانسة ، و يكون المستهلكون متساوون من وجهة نظر البائع ، بحيث لا يحظى أحدا منهم بميزة أو خلافها .
- يكون الدخول و الخروج من و الى السوق مفتوح للأطراف و المستهلكون في المدى الطويل ، أي امكانية تحريك جميع الموارد بسهولة تامة .
- توافر المعرفة التامة بالاسعار ، و التكلفة الحالية و المستقبلية لدى المستهلكين ، و أصحاب الموارد و الاطراف في السوق الذين يغتنمون فرصة سانحة لزيادة الارباح و المنفعة كل حسب حاجته .

و يتحدد سعر السلعة في سوق ما ، تحت ظروف المنافسة التامة ، عن طريق واحد فقط هو تقاطع منحنى الطلب السوقي و منحنى العرض السوقي للسلعة ، و بالتالي يكون أي طرف تحت ظروف المنافسة التامة هو المتقبل للسعر ، و يمكنه بيع أية كمية من السلعة بالسعر السائد .

2. سوق الاحتكار التام : Le pur monopole :

الاحتكار التام هو أحد صور تنظيم السوق الذي يوجد فيه طرف واحد ينتج سلعة ما ليست لها بدائل قريبة منها .
فالطرف في هذه الحالة هو الصناعة ، و يواجه منحنى الطلب على السلعة التي تنتجها الصناعة و يكون سالب الميل ، مما يترتب عليه أن رغبة المحتكر في بيع مزيد من السلعة تستوجب منه تخفيض سعرها . فيكون الايراد الحدي اذن أقل من السعر بالنسبة للمحتكر ، و يقع منحنى ايراده الحدي أسفل منحنى طلبه .

3. سوق المنافسة الاحتكارية : La concurence monopolistique :

تشير المنافسة الاحتكارية الى التنظيم السوقي الذي يتوافر فيه العديد من المنشآت التي تبيع سلعا متقاربة ببعضها تقاربا وثيقا و لكنها ليست متماثلة ، مثال على ذلك الادوية المختلفة الخاصة بالصداع (البفرين ، و الاناسين ، و الاكسدرين .... الخ) .
و مثال آخر من السيارات العديدة المختلفة في السوق (فورد ، بيجو ، رونو .... الخ) .

و بسبب تميز أصناف هذه السلع من بعضها البعض يكون للبائع بعض السيطرة على السعر الذي يحصله ، و لذا يواجه البائع منحنى طلب سالب الميل . و مع ذلك ، فان وجود العديد من البدائل القريبة من بعضها تحد من قدرته الاحتكارية بشكل ملحوظ و تتسبب في أن يكون منحنى الطلب مرنا جدا .

و في صناعة تعمل تحت ظروف المنافسة الاحتكارية اذا خفض طرف واحد من أسعاره ، فانها سوف تتحرك الى الأسفل و على طول منحنى طلبه المرن جدا ، كما يزيد من مبيعاته بشكل جوهري ، و مع ذلك ، اذا خفضت جميع أطراف الصناعة من أسعارها في نفس الوقت ، فتزداد مبيعات كل طرف و لكن بقدر أقل .

4. سوق احتكار القلة : Oligopole

احتكار القلة هو تنظيم سوقي يتوافر فيه عدد من بائعي السلعة و لذا فان تصرفات كل بائع تؤثر على البائعين الآخرين . و يترتب على ذلك أن الحصول على منحنى طلب احتكار القلة هذا يستحيل دون وضع افتراضات محددة بشأن ردود الافعال الصادرة عن الاطراف الاخرى في مواجهة تصرفات الطرف الذي ندرسه ، و بدون هذه الافتراضات لن نتوصل الى حل فريد ، اذ يترتب على كل افتراض سلوكي معين حل مختلف و لذا فلا توجد اذن نظرية عامة لاحتكار القلة و انما كل ما لدينا هو نماذج متعددة مختلفة تتفاوت أغلبها في مدى صلاحيتها .

ان هذا العرض الموجز لانواع الاسواق التي تشملها النظرية الاقتصادية ، يفيدنا كثيرا في تحليل تطور السوق البترولية العالمية و مواقف كل طرف و استراتيجيته الخاصة . و أن تعدد نوعية السوق البترولية حسب اختلاف المراحل يمكن أن يجد تفسيره في النظرية الاقتصادية و لو بشكل جزئي.

II - أسعار الطاقة و البترول في النظرية الاقتصادية :

اختلفت أدوات و زوايا تحليل مشكلة الطاقة عبر مراحل تطور الفكر الاقتصادي . و في هذه الفقرة نريد اعطاء آراء بعض المفكرين الاقتصاديين عبر تاريخ الفكر الاقتصادي و تحليلاتهم لهذه المشكلة التي تزداد تعقيدا مع التطور التاريخي ، و خاصة بعد سيطرة السوق البترولية العالمية و هيمنتها على التجارة العالمية .

و يمكننا أن نقسم هذه الفقرة الى 4 مراحل مختلفة باختلاف المدارس الاقتصادية .

1. أسعار الطاقة عند الكلاسيك .
2. أسعار الطاقة عند ماركس .
3. أسعار الطاقة عند النيوكلاسيك .
4. أسعار البترول عند اقتصاديي العصر الحديث .

و هنا يجب أن نشير الى أن المصادر الطاقوية عند مختلف المفكرين الكلاسيك و النيوكلاسيك و ماركس تدخل ضمن الموارد المنجمية ، كما يمكن اعتبارها من ضمن الموارد الزراعية ، و لهذا فهم لم يفرقوا بين المصادر الطاقوية المختلفة و هذا التفريق يتضح عند اقتصاديي العصر الحديث .

1. أسعار الطاقة عند الكلاسيك :

لقد طور الكلاسيك بفضل نظرية الريع العقاري التفكير في مجال الموارد الطبيعية تطويرا هاما . في نظرية آدم سميث A. SMITH حول القيمة القائمة على تكلفة الانتاج ، فان سعر الموارد المنجمية يمثل القيمة النقدية لها ، و يتحدد مثلما يتحدد في بقية السلع الزراعية و غير الزراعية التي لا يعاد انتاجها من جديد .

و يفرق دافيد ريكاردو (D.RICARDO) بين السلع التي يعاد انتاجها و التي لا يعاد انتاجها في تحديد القيمة . يعتبر الكلاسيك بأن معظم السلع بما فيها المنتجات الزراعية و المنجمية تطبق قاعدة القيمة - العمل ، أما بالنسبة للسلع الاخرى (الحلي و الآثار) فان الندرة هي المحدد الوحيد للقيمة . فسعر الموارد المنجمية يبقى محددا عند زعماء الكلاسيك بالميكانيزم المشترك لكل السلع [(12)،ص(1813)] .

و يفرق ج.س.ميل (J.S.MILL) المفكر الاخير المهم في المدرسة الكلاسيكية بين 3 أصناف من السلع ، و بالتالي 3 آليات لتكوين القيمة و الأسعار . سلع غير متجددة مثل الأرض ، فالأسعار فيها تحدد عن طريق العرض و الطلب ، مع أخذ تكلفة الانتاج كحد أدنى . بالنسبة للسلع الاخرى غير المتجددة فان الاسعار فيها تدور بتأثير العرض و الطلب، حول تكلفة الانتاج .

و أخيرا توجد سلع قابلة للتجديد و بتكاليف مختلفة و عموما متزايدة (مثل منتجات الأرض و المنتجات المنجمية) ، حيث تكون الأسعار محددة بتكلفة انتاج الكمية الاخيرة المبيعة و التي تؤدي الى تشكل الريع التفاضلي . ان مشكل الريع العقاري تم طرحه من قبل آ. سميث و لكن د.ريكاردو هو الذي أعطى التعريف الأدق .

في نظرية ريكاردو وجود الريع كان نتيجة وجود نوعيات مختلفة من الأراضي و ضرورة تطوير الاراضي الاقل جودة . ان الريع التفاضلي في معادلته ليس نقديا ، و لكن نظرية القيمة - العمل هي التي توضح الأسعار و تعطي قيمة نقدية لهذا الريع ، و بالتالي فان سعر السوق لمنتج ما ، حيث يوجد الريع (القمح أو الفحم) يساوي تكلفة انتاج آخر كمية منتجة اجتماعيا و الضرورية لتلبية الطلب .

2. أسعار الطاقة عند ماركس :

في مجلدات ماركس مسألة نوعية الموارد الطاقوية تم اعتبارها مثل الارض. اذ لم يتطرق في تحليلاته الى مشكل الموارد المنجمية ، و أخذ كمثال منبع الماء . ان الطاقة المستخرجة من منبع الماء يتم احتكارها من قبل مالك الارض الموجودة بها ذلك المنبع ، و لهذا فندرة الموارد الطاقوية مرتبطة بندرة الارض ، و كاستنتاج ، فان قوانين تكوين أسعار الطاقة ذات الاصل المنجمي مرتبطة أساسا بأسعار الموارد الزراعية [(12)ص(1814)]. ان ماركس اتبع ميكانيزم ريكاردوفي تعريف الريع التفاضلي الذي يعتبره موجودا فقط في الأرض و كذلك في المناجم . الا أن تحليله للشروط الموضحة لهذا الريع ، يتميز بالتباعد العميق مع ريكاردوو خصوصا من ناحية استغلال العمل . عند ماركس الريع العقاري مفسر بالملكية العقارية ، بسبب حقوق الملكية و لكن مع استغلال الملاك للعمال المزرعيين .

ان التمييز بين الريع التفاضلي 1 و 2 عند ماركس لم يتم دراستها بصفة جيدة على الرغم من أن وجود ريع آخر لماركس في نظرية الريع ، و الذي يدل على وجود ريع آخر يختلف عن التفاضلي ، انه الريع المطلق الذي يفسر في الزراعة بتنظيم رأس المال (+).صلاحية الريع المطلق في الطاقة لم يتم التأكد منها ، و على هذا الاساس ، فان الصناعات الاستخراجية تحتوي على توظيفات لرؤوس الاموال أكبر من المتوسط . و هذه النقطة مهمة بالنسبة للطاقة ، ماركس يقول" خارج الريع التفاضلي و المطلق ، ليس الريع هو سعر الانتاج و لا قيمة السلع ، و لكنه يحدد الطلب و القدرة الشرائية للمشترين" . هذا الربح الاحتكاري يسمح برفع سعر السوق الى ما فوق سعر الانتاج في الاسواق التي تكون فيها اذن الموارد محتكرة من قبل الشركات و الدول .

اذن المفهوم الماركسي للريع المطلق المطبق على الموارد الطبيعية يسمح باعطاء أهمية كبرى للطلب في تحديد سعر بعض السلع .

3 - أسعار الطاقة عند النيو كلاسيك :

من بين أكبر رواد نظرية القيمة - المنفعة - الندرة مفهوم ج . ب . ساي(1). الذي يعتبر القاعدة الاساسية للمفاهيم النيوكلاسيكية للموارد الطبيعية . عند هذا المفكر ، توجد عناصر طبيعية تدخل في عملية الانتاج ، و تؤدي عملا أنها عملا يطلق عليه الخدمة الانتاجية للعناصر الطبيعية . تعريف العناصر الطبيعية هو أنها الأجسام الجامدة التي يحدث تحركها عملا و ينتج قيما متدخل ضمن القوانين الفيزيائية ، مثل القوة التي

(+) للتوضيح أكثر انظر المرجع[(9)،ص (237 - 239)] .

(1) يعتبر المفكرهذا من المدرسة الكلاسيكية و لكن أفكاره أساس منطلق المفكرين النيو كلاسيك .

تحرك عقارب الساعة ، الاتجاهات التي تحرك البوصلة ، الحرارة التي تنطلق من الوقود .... يمكن ادخال مصادر طاقوية متجددة و غير متجددة ، في تعريف العناصر الطبيعية . و يذهب ج.ب.ساي بعيدا و يميز بين السلع الطبيعية التي يمكن تملكها مثل واد صغير ، والتي لا يمكن تملكها مثل: الرياح ، البحار و الانهار . و اهتم ساي مثل سابقيه بالعناصر الطبيعية الممكن تملكها و بالأخص الأرض ، و اهتم مثل لاحقيه أيضا بالملكية الطبيعية الخاصة للخدمات المقدمة مجانا من قبل الطبيعة و خصوصية ندرة الموارد الطبيعية . ان مفهوم الندرة المطبق عند النيوكلاسيك ، على كل السلع و كل عوامل الانتاج ، أفقر فائدة تحليل المصادر الناضبة .

هذه الوضعية أدت بـ L.WALRAS الى اعتبار أن الأرض تشبه رأسمالا انتاجيا له دخل الملكية يسمى الريع العقاري . ان تشبيه الأرض برأس مال فكرة أخذ بها النيوكلاسيك و خصوصا A.MARSHALL و هو الاقتصادي الوحيد المهم الذي أدخل للتحليل الاقتصادي فكرة عدم تجديد الانتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية . ان استغلال أي أرض لا يوءثر على العمق ، بينما استغلال منجم يوءثر على السطح ، و نتيجة ذلك ، فسعر كراء المنجم لا يمكن حسابه مثل سعر كراء الأرض ، يميز مارشال بين الريع (سعر كراء الأرض) و الاتاوة التي تفسر الموارد الناضبة و تغطي ليس فقط سعر الانتاج ، و لكن أيضا تكلفة استغلال الحقل ، و يميز أيضا بين تكوين رأس المال في المدى القصير و المدى البعيد ، بفضل هذا التمييز استطاع مارشال الربط بين مفاهيم الكلاسيك و النيو كلاسيك ، و التي دعمت أهمية هذا الكاتب في تحديد مفهوم أسعار الطاقة [(12)،ص (1815)] .

عرف تحليل ريكاردو للأرض و الريع من جهته تطورا ملحوظا ، و تظهر بالتحديد عند P. SRAFFA أفكارا أساسية تتعلق بالمصادر المنجمية . فالأرض و الموارد المنجمية المستعملة في الانتاج هي عوامل انتاج ليست أساسية عنده و على هذا الأساس فهي تدخل في تشكيل سلع أخرى ، و لكن ليست منتجة بها . و استنتاجا ، فان أسعارها لا يمكن تحديدها مثل بقية السلع

الأخرى ، و لكنها تكوّن شيئا خاصا (الريع) . ان معظم تحليلات النظرية الاقتصادية المتعلقة بالمصادر الطبيعية مرتبطة بفكرة اعادة تجديد هذه المصادر ، و يجب الأخذ بنظرية J.P. ANGELLIER الذي يميز بين اعادة التجديد عند الجيولوجيين و عند الاقتصاديين [(5)] .

عند الجيولوجيين معظم الموارد ليست قابلة لتجديد الانتاج (و خاصة الطاقات الجوفية) ، أما عند الاقتصاديين فكل الموارد يمكن اعادة انتاجها عن طريق رأس المال و العمل ، أو أنها تحتاج الى تدعيم . و طرح ANGELLIER فكرة اعادة الانتاج الاقتصادية و التي يعرفها كما يلي : " يعاد انتاج سلعة ما ، اقتصاديا اذا كان ممكنا ، أما باعادة انشائها أو باعادة اكتشاف هذه السلعة على مستوى دولي ، بكميات كافية لتلبية الاستهلاك ، و يتم هذا مهما تكن النفقات اللازمة " . من هذا المفهوم نستنتج بأن الطاقات الجوفية ، و خاصة البترول ، هي قابلة للتجديد و اعادة الانتاج ، و يمكن أن نشير الى أنه يمكن تدعيم مصدر طاقوي بمصدر آخر لتلبية نفس الحاجات، قد تؤدي أيضا الى اعادة انتاج مصادر الطاقة .

فتاريخ الفكر الاقتصادي اذن يبقى غير دقيق في أفكاره حول الموارد الطبيعية غير المتجددة ، و حول مشكلة الندرة تبقى كل الصعوبات التي تحاول ربط الموارد الطاقوية بنظرية القيمة ، و توضح عدم كفاية التحليل الاقتصادي الكلاسيكي و التناقض عند النيوكلاسيك .

4. أسعار البترول عند اقتصاديي العصر الحديث :

أ - مفهوم HOTTELING و أتباعه :

ان مقالة HOTTELLING (1931) تعتبر الحديثة جدا و الخاصة بالموارد الناضبة ، طرح هذا الكاتب عدة تساؤلات تبقى صالحة حتى الوقت الحاضر . كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم و ما هو المستوى الامثل للاستخراج ، هل هذا يختلف في حالة المنافسة التامة أو الكاملة أو في الاحتكار؟ [(12)ص(1823)] .

يعتبر HOTELLING بأن الموارد الطبيعية سلعا و ليست عوامل انتاج ، و لهذا فهو لا يأخذ بعين الاعتبار تكاليف الاستخراج و حدد ما نطلق عليه ((قاعدة HOTELLING)) و التي تشترط بأن سعر مورد طبيعي ما متزايدا مع سعر الفائدة . تطبق هذه القاعدة عدة تحليلات تتعلق بأسعار الموارد الطبيعية ، و بالتحديد في الولايات المتحدة . و قد أخذ O.de la GRAND.VILLE تكاليف الاستخراج بعين الاعتبار و هذا ما سمح له بوضع قاعدة أفضل و أقرب من قاعدة HOTELLING و هي = سعر المناجم يساوي مجموعة تكاليف الاستخراج و سعر الموارد في الأرض التي تقيم حسب قاعدة HOTELLING .
و قد طبقت هذا النموذج عدة مؤسسات للتكرير [(12)،ص(1824)] . و بقي السعر متغيرا مهما بالنسبة لمستوى الاستخراج ، فالسعر المرتفع يخفض من مستوى الاستخراج ، و على العكس فالسعر المنخفض يرفع مستوى الاستخراج و يظن HOTTELLING و كذلك FISCHER , PETERSON أن الاحتكار على مستوى عام يقلل من مستوى ارتفاع الاستخراج .

و هناك عدد من المفكرين أدخلوا متغير التكنولوجيا في تحديد أسعار الطاقة من بينهم FOURGEAN, NORDHAUS, G. HEAL، الذين يرون بأنه يوجد تسلسل في الأسعار مرتبط بالتغير التكنولوجي ، هذا التسلسل يبين أنه اذا كان مورد طاقوي جديد فانه يستلزم تكنولوجيا جديدة . و سعر هذا المورد يرتفع حسب قاعدة HOTELLING حتى ظهور تكنولوجيا جديدة (افتراضا أكثر فعالية من الناحية الطاقوية)،عند هذه النقطة ينخفض السعر تدريجيا ثم يبدأ في التزايد مع معدل الفائدة حتى ظهور تكنولوجيا جديدة . فقاعدة HOTELLING لا يمكن تجاهلها تماما ، و لكن أهميتها قلت بظهور عوامل التكنولوجيا .

لقد أعطت الازمة البترولية 73ـ1974م أهمية لاقتصاديات الطاقة و بصفة خاصة أسعار المحروقات ، و يبقى التمييز بين التحليل حسب مفهوم السعر ـ الفائدة و مفهوم السعر ـ التكلفة مطروحا في الوقت الحاضر و لم يتم اثراء تحليلهما حتى الآن . و تؤدي مرجعية السوق لتفسير تكوين أسعار الطاقة الجوفية و بالأخص البترول الى تعريف سياسي أكثر منه اقتصادي نظرا لتحكم موازين القوى في السوق .

ب - من توازن العرض و الطلب الى موازين القوى :

في تحليل تكوين أسعار البترول ، ينفي هيكل الصناعة كل معايير المنافسة التامة و الكاملة ، و لكن عدد كبير من الباحثين يميلون الى اعطاء أهمية لمقاييس العرض و الطلب من بين هوءلاء الذين أشادوا بدور السوق ، نذكر منهم MASSARON , FRANKEL و بأكثر دقة D.DURAND,J.B. LANDRIN و الذين طوروا التحليلات المرتكزة على الأسعار ، مع الانتاج الكبير المسيطر عليه من قبل العرض و الطلب .

حلل بعض المفكرين مفهوم الأسواق البترولية كهياكل قائمة بحد ذاتها ، و لكن دراساتهم اصطدمت بمفهوم الوحدات الدولية الكبرى (الشركات المتعددة الجنسية) التي طوّر تحليلها فرانسوا بيرو و التي تعتبر عنصرا هاما في تحديد الأسعار . و تطور أطراف السوق البترولية بين المنتجين و المستهلكين أدى الى تطور التحليل الخاص بموازين القوى . بعض الباحثين ركزوا على بعض الاطراف (الشركات البترولية) مثل G.M.CLAIR, P.R.ODELL E.PEUROSE . بينما بالبعض الآخر ركز على جميع الاطراف مثل D.CLAIR,M.TANZER D.BOUCHARD [((12))،ص(1828)].ان تحليل موازين القوى أدى ببعض الباحثين الى اهمال التحليل الاقتصادي ، و ركزوا فقط على المفاهيم الجيوسياسية في تكوين الاسعار و خاصة : T.RIFFAI و A.AYOUB [(11)] .

ان تحديد أسعار البترول عن طريق العرض و الطلب يفترض وجود فرضيات أساسية في تكوين الأسعار مختلفة ، أما نفرض أن البترول سلعة مثل بقية السلع الأخرى ، حيث يطبق بعض المفكرين القواعد العادية لتحديد الأسعار ، و أما البترول سلعة استراتيجية ، لا تسمح لميكانيزم السوق العمل بطريقة عادية .

يبقى التفكير في الحالة الاولى اقتصاديا بحتا ، بينما في الحالة الثانية تبقى المفاهيم الجيوسياسية مسيطرة ، و يصبح البترول سلاحا ، و هذا يستدعي تحديد هدف لتحليل مكيف لم يتم طرحه لحد الآن .

ج - من تحليل التكاليف الى المنافسة داخل فرع البترول :

تندرج هذه المفاهيم ضمن منطق نظرية : القيمة - التكلفة - العمل ، الكلاسيكية و النيوكلاسيكية ، و ضمن مفهوم : القيمة - المنفعة و القيمة - التكلفة لالفرد مرشال . من بين الباحثين الذين يتبعون منهج مارشال نذكر M.LANDRAIN الذي يميز بين تكوين أسعار البترول في المدى القصير (الفترة معطاة و الأسعار معطاة) و حيث لا مجال للمستهلكين للخيار ، و الأسعار في المدى الطويل أو (السعر مع الزمن) حيث كل الاطراف يلعبون د و ر ا فعالا [(12)،ص (1829)] .

من جهته يدخل M.ADELMAN في تحليله لسعر البترول مسألة الافراط في الانتاج - منطلق مارشالي بحت - و يأخذ بعين الاعتبار أسعار التكاليف اللازمة لاعادة المورد . ان (M.E.F.C.(+) لادلمان يتماشى مع الحد الأقصى لتكلفة الانتاج و السعر في المدى الطويل ، و انه يتحدد عن طريق تكاليف تطوير الحقول الموجودة و يتدعم باكتشاف موارد جديدة . في حالة استقرار أو انخفاض الطلب ، فان (M.E.F.C.) يمكن أن ينخفض ، و نتيجة ذلك يلغي من السوق الحقول الاقل مردودية .

ان هذه الفكرة تؤدي الى تحديد السعر المحدد (Le prix limité) و تلحق بالفكرة التي طورت في نظرية الريع و الفائض المعاد استعمالها عند J.P.ANGELLIER,J.M.CHEVALLIER هذين المفهومين هما الاقرب ، اذا اعطا أهمية لتكاليف انتاج البترول الخام ، في سياق ميزان القوى في الصناعة البترولية . بالنسبة J.M.CHEVALLIER فان المحرك الاساسي للصناعة البترولية هو وجود فائض و المعرف بأنه الفرق بين السعر المفروض على المستهلك لمنتوج طاقوي نهائي ما ، و تكلفة توريد هذا المنتوج للمستهلك . ان في كل ما يمكن أن نطلق عليه " فرع البترول " بعض الاطراف يتقاسمون هذا الفائض . هذا المفهوم يبيّن العلاقة بين دراسة التكاليف و ميزان القوى .

(+) M.E.F.C = Maximum Economic Friding Cost .

و هكذا فان M. CHEVALLIER أوضح بأن تطور التكاليف (الانتقال من مرحلة متناقصة الى مرحلة متزايدة) تقيد هيكل و استراتيجية الصناعة البترولية و تغير القوة التفاوضية بين الاطراف ، في التحليل الاخير يجب أن يضم سعر البترول على الأقل تطور تكلفة تنمية آخر حقل ضروري اجتماعيا ، بحيث في مرحلة التكلفة المتزايدة تكون الكلفة أكبر . ان تحليل J.P.ANGELLIER يبقى الاكثر ميولا الى التحليل الماركسي للريع ، فهو يتطرق الى توضيح المؤشرات المؤثرة في الانتاج و يركز على الريع الاحتكاري [(5)] .

باحثون آخرون كانت لهم الفرصة في تحليل سير عمل أسواق الطاقة من خلال فكرة الريع و الفائض . نذكر E.CHRISTELLER الذي وضع نظام تحديد أسعار الغاز بالمقارنة مع البترول، فطبق طريقة الفائض في السوق الغازية ، ووضح فكرة ريع السوق الناتج عن العقود الثنائية بين الدول و المتعلقة بهذا النوع من الطاقة و بنفس الطريقة نلاحظ G.DESTAIN DE BERNIS الذي يقارن بين السعر الاقصى للبترول و تكلفة الطاقة النووية أو الفحم الامريكي . أما تحليل M.ALINHAC [(4)] فيتعلق بأن السعر في المدى الطويل للموارد الطاقوية ، محددا على أساس تكلفة اجمالية ناتجة عن عملية صراع و عقود بين الاطراف . التكلفة الاجمالية هذه أدت الى تكلفة الانتاج (كمية العمل الاجتماعية اللازمة لانتاج المورد) و تكلفة اعادة انتاج الاجتماعي (كمية العمل الاجتماعية اللازمة لاعادة انتاج المورد أو عند تدعيمه بمورد آخر) .
كذلك يجب أن لا ننسى تحليل MASSARAT الذي يعرف في البداية سلعة نظيفة لقطاع الطاقة : الطاقة الحرارية ، التي تحتوي قيمتها الاستعمالية على حاجة اجتماعية ، و تضم عملا اجتماعيا أنفق في سبيل انشائها [(12)،ص(1833)] .
يمكن استخراج الطاقة الحرارية أساسا من الفحم أو البترول و يفرض بأن سعر الانتاج في الاول أكبر ، و هذا يدل على أن البترول أهم من الفحم في انتاج الطاقة الحرارية و يفسر الباحث ذلك بسببين أساسيين :

- القاعدة الطبيعية للبترول في السوق محدودة (الشرق الأوسط) و بالتالي فالمنافسة ضعيفة .

- تشجيع الدول للمنافسة لحماية مواردها الطاقوية .

و في الخلاصة يقترح MASSARAT سعر السوق العالمي ، الذي يسمح باستغلال مورد الطاقة الاقل مردودية للوصل الى الربح المتوسط ، الذي يرفع من السعر العالمي للبترول و الذي يسمح للدول المنتجة و المستهلكة من الاستفادة من الريع التفاضلي و المطلق .

ء - تطور نماذج التنبيؤ في أسعار البترول :

يمكن تطبيق نماذج الاقتصاد القياسي المعقدة لتوضيح تطور أسعار البترول منذ 1960 ، كانت هذه المهمة سهلة جدا في الفترة 60 - 1970 ، بحيث نلاحظ وجود منافسة غير ظاهرية و استقرارا كبيرا في مختلف أطراف الساحة البترولية ، ووجود أسعارا عادية و أسعارا جارية [(8)،ص (580)] .

الا أن الأمور أصبحت أكثر تعقيدا في العشرية 70 - 1980 ، حيث أصبحت السوق على شكل هياكل أقل منافسة ، و الارتباط بين السعر العادي و السعر الجاري أصبح دائما .
هناك عدة بحوث قامت في هذا المجال ، و خاصة في بداية السبعينات ، و التي تهدف الى ايجاد نموذج للأوبيب لكي تصبح احتكارا تاما في السوق العالمية .

و كل هذه البحوث تنطلق من فرضية واحدة و هي أن الأوبيب هي التي تحدد السعر و تفرضه على المنافسين الآخرين من بينهما دراسات : R.SPIDYCH,K.GATELY,STIGLITS,NORDHAUS [(8)،ص(580)]. الا أن تطوير هذه الأفكار تم الغاؤه مع ظهور الازمة البترولية الثانية (1979) ، و لهذا فان الأمور تغيرت مع بداية الثمانينات مع فقدان الأوبيب لاحتكار السوق البترولية العالمية و ظهور منافسين للأوبيب كالمكسيك و بريطانيا و النرويج ....

و تم تقديم بحوث جديدة مرتبطة بالأساس النظري للبحوث المقدمة من قبل NORDHAUS,GATELY,STIGHITZ هذه الدراسات أعطت أهمية للعلاقة بين سعر البترول و عرض الأوبيب و كذلك للدور المتعاظم للسوق الفورية (SPOT). و من بين هذه الدراسات يمكن ذكر K.RAKROVAN الذي اعتمد على النظرية الأصلية لـHOTELLING و طور النموذج النظرى لها للوصول الى نموذج للتنبؤ غير محدود ، مع ادخال متغيرات الاستثمارات و درجة الاستيعاب[(8)ص(581)] . و هناك دراسات أخرى من قبل R.E.KYENNE و الذى أنشأ نموذج GENEYS و الذي يهدف الى تحليل مميزات هياكل و تطور السوق البترولية العالمية . [(8)،ص(582)] .

و ختاما يجب أن نشير الى أنه لا يمكن سرد جميع أفكار المنظرين الاقتصاديين في تحليل مشكلة الطاقة و تطور السوق البترولية العالمية ، و هذا راجع الى تعددهم و تداخل أفكارهم ، و لهذا فاننا ركزنا على أهم النظريات الاقتصادية المتعلقة بمسائل الطاقة و البترول خصوصا ، و لاحظنا بأن الحديث عن البترول في النظرية الاقتصادية لم يتم التطرق اليه الا في أفكار اقتصاديي العصر الحديث و هذا يدل على حداثة تطور السوق البترولية العالمية . هذا التحليل النظري لتطور طبيعة السوق البترولية العالمية لم يتوقف عند هذا الحد ، بل أدى بالعديد من المنظرين الاقتصاديين ، الى وضع الأطر العريضة لسياسات التنمية المعتمدة أساسا على فكرة تطور السوق البترولية العالمية و خاصة مع بداية فترة السبعينات ، و تزايد دور مورد البترول في عملية التراكم بالنسبة للدول النامية و أهميته في تحديد استراتيجيات التنمية .

III. أهمية البترول في تحديد استراتيجيات التنمية :

ان التنمية تتمثل في احداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي و الخروج من التخلف عن طريق رسم استراتيجية جديدة عامة للتطور الاجتماعي ، نابعة من القرار السياسي و التي تعمل على الاستقلال من الوضع الاجتماعي المتخلف .

و هناك عناصر أساسية للقيام بعملية التنمية و هي = [(2)،ص (89 ـ 82)] :

1. تهيئة الاطار الملائم للتنمية : و تتمثل في تهيئة المجتمع بكافة هيئاته و جوانبه للقيام بالتنمية . هذه التنمية تكون علمية و اجتماعية و عقلية و منهجية و سياسية و تكنولوجية و اقتصادية .
2. رفع مستوى التراكم (الاستثمار) بحيث لا يقل عن حد معين .
3. القضاء على الاختلالات الهيكلية و أساس ذلك يتمثل في التصنيع .
4. كيفية تطبيق و تنفيذ (ادارة) عملية التنمية .

و أن هذه التنمية و عناصرها تتحقق عن طريق عدة استراتيجيات مختلفة باختلاف طبيعة الدولة النامية الاقتصادية و الاجتماعية .

ان أهم استراتيجيات التنمية هي :

- استراتيجية التنمية عن طريق احلال الواردات ،
- استراتيجية التنمية عن طريق صناعات التصدير ،
- استراتيجية الصناعات الأساسية (الانتاجية ، الثقيلة ، المصنعة)،
- الاستراتيجية البديلة للتطور الاقتصادي و الاجتماعي .

نلاحظ بأن دراستنا هذه تدخل في اطار استراتيجية التنمية عن طريق صناعات التصدير التي بدأت في أوائل السبعينات ، كما أنها لم تطبق الا في عدد محدود من الدول : الهند ، مصر ، كوريا الجنوبية ، طايوان و الدول المصدرة للبترول .

ان مفهوم هذه الاستراتيجية يعني انشاء وحدات صناعية يخصص انتاجها للتصدير الى الخارج ، أي انشاء انتاج صناعي يتم توجيهه بصفة أساسية للسوق الخارجية ، و بدرجة هامشية جدا للسوق الداخلية ، و يترتب على ذلك تنوع في مصادر الحصول على العملات الأجنبية و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات ، يتم استخدامها للاستثمار و من ثمة تطوير الاقتصاد الوطني. و يحتوي مفهوم هذه الاستراتيجية على : [(1)،ص (377 ـ 378)] .

1. يوجه الانتاج أساسا لاشباع حاجات السوق الخارجية ،
2. غالبا ما يكون التصنيع فيها عبارة عن ادخال تحسينات شكلية بسيطة على المواد الأولية و الزراعية المنتجة في الداخل .
3. غالبا ما يتم انشاء الصناعات في أحوال قليلة ، بواسطة رأس المال المحلي ، و في أحيان كثيرة يضاف رأس المال الأجنبي .
4. يخضع انشاء هذه الصناعات في الغالب للشركات المتعددة الجنسيات و خاصة من النواحي التكنولوجية و التسويقية و المالية .

و هناك صناعات عديدة تدخل في اطار الصناعات التصديرية ، و يمكن اجمالها في ثلاث مجموعات هي :

- المجموعة الاولى : الصناعات التي تقوم على زيادة و تحسين قيمة المواد الاولية المنتجة .
- المجموعة الثانية : الصناعات الاستهلاكية المنشأة في اطار رأس المال المسيطر .
- المجموعة الثالثة : الصناعات المنشأة في اطار الاتفاقيات الدولية أو وحدات الشركات المتعددة الجنسية .

ان محتوى دراستنا يدخل في اطار المجموعة الاولى المتعلقة بالسوق الدولية للمواد الأولية ، هذه المواد تقسم الى ما يلي : [(6)،ص (6)] .

1. المنتجات الزراعية و تقسم الى :
   - منتجات غذائية أساسية (الحبوب ، المنتجات الحيوانية ...)،
   - المشروبات و الفواكه (القهوة ، الكاكاو ، الشاي و الموز ....) ،
   - المواد الأولية الزراعية (القطن ، الحرير ، المطاط ...) .

2. المنتجات المنجمية : و تقسم الى :

- المواد/المعدنية و الحديدية (الحديد و غير الحديد) .
- المنتجات غير المعدنية (الفوسفات ، البوتاس ...) .

الأهمية النسبية لكل مجموعة مختلفة عموما .

ففي سنة 1980 م، مثلت المواد الأولية 45 % من قيمة التجارة العالمية ، مثلت مصادر الطاقة 24 % ، المنتجات الزراعية 15 % و المنتوجات المعدنية و الحديدية 5 % . و هكذا مثلت مصادر الطاقة 53 % من المبادلات الدولية الأولية ، حصة البترول الخام لوحدها 44,5%، و هذا ما يوضح أهمية البترول كمادة أولية خاصة ، من الناحيتين الاقتصادية و السياسية و لها خصائصها التي تميزها عن بقية المواد الاولية الاخرى ، سواء من حيث التطور و التغير السريع أو من حيث نوعية السوق البترولية المختلفة و الخاصة .

من خلال العرض السابق نستنتج بأن تصدير البترول الخام يمثل دورا هاما في تحديد استراتيجية التنمية عن طريق انشاء صناعات التصدير المطبقة في العديد من الدول النامية و خاصة دول الأوبيب . و الجزائر باعتبارها احدى دول الأوبيب فانها طبقت هذه الاستراتيجية و لو بشكل جزئي ، بحيث لاحظنا بأنه قبل 1971 م، كانت الجزائر تصدر منتوجا زراعيا و هو الخمور التي كانت تمثل مصدرا أساسيا للتراكم و جلب العملات الصعبة ، الا أن ظروف التجارة الدولية و سيطرة سوق الطاقة و بالخصوص السوق البترولية ، جعلت الجزائر تنتقل الى تصدير مصدر آخر كمعوض للخمور - لوجود صعوبات كبيرة في تسويقه الى الخارج و خاصة فرنسا - يتمثل في البترول الخام ، ثم بصفة موازية الغاز الطبيعي .

ان تطور سوق الطاقة العالمية على ما هو عليه في الوقت الحاضر ، كان نتيجة التطور الصناعي و التكنولوجي للبشرية ، هذا التطور انعكس على نوعية المصادر الطاقوية و على أسعارها ، و الذي أدى الى تقلبات في السوق الطاقوية . هذه التقلبات كانت نتيجة تقلبات الأسعار و التي ساهمت بشكل كبير من انتقال سيطرة الفحم كمصدر طاقوي هام ، الى البترول الخام كمصدر مرجعي لبقية مصادر الطاقة الأخرى ، و أعطت للسوق البترولية العالمية نوعية خاصة ، ميزتها عن بقية الأسواق العالمية المختلفة الأخرى .

خاتمة الفصل التمهيدي :

ان البترول يلعب دورا أساسيا في التجارة العالمية ، نظرا لسيطرة السوق البترولية العالمية على بقية الأسواق العالمية الأخرى ، هذه الأهمية كانت نتيجة تطور أسعار الطاقة و البترول عبر تاريخ الأفكار الاقتصادية ، التي كانت قليلة منذ زمن بعيد ، و لكن الاهتمام بها كان أكثر مع بداية القرن الحالي ، و خاصة بعد 1970م ، و مع سيطرة الاوبيب و تحول سلطة السوق ، مما أضفى على السوق البترولية تغيرات عديدة مختلفة باختلاف أنواع الاسواق الشائعة في النظرية الاقتصادية من سوق احتكار القلة الى الاحتكار التام الى المنافسة الحرة ....

نستنتج من هذا الفصل بأن مسألة الريع تبقى الهدف الرئيسي عند معظم المحللين ، و لكن بطريقة عملية أكثر المشكل الوحيد المتعلق بمختلف الريوع التفاضلية (ريع المنطقة ، ريع النوعية ... الخ) كان هدف عدد قليل من الدراسات المعمقة ، أهمها الدراسة التي قام بها عدنان الجنابي حول الطبيعة المتغيرة لفروقات أسعار البترول الخام سنة 1980 م .

و هكذا يبقى التحليل الديناميكي للتكاليف أحد المشاكل الهامة في اقتصاديات الطاقة ، حيث أن الزمن يشكل بعدا هاما جدا لارتباطه بعنصر التكنولوجيا . ان السعر المستقبلي لأي طاقة نهائية ، و بالتالي الاختيارات الحالية حساسة للزمن ، و مرتبطة بمعدل الخصم (التحيين) (Taux d'actualisation) الذي يعتبر أداة أساسية في تحديد الزمن اللازم للاحتياطيات المتوفرة . و لحد الآن لم يتم ايجاد مؤشر آخر يمكن أن يدعم مؤشر معدل الخصم هذا ، و هذا ما سنريد اثباته في القسم الأول من هذه الدراسة .

أخيرا الشيء الذي يمكن استخلاصه من هذا المشوار الطويل للفكر الاقتصادي ، و كذلك سير عمل السوق البترولية في النظرية الاقتصادية ، هو أن الطلب يلعب دورا هاما في تحديد نظام الأسعار في اقتصاديات الطاقة .

و مع الأسف الشديد تبقى الدراسات السليمة لهذا المتغير صعبة جدا من الناحية التطبيقية بسبب تعدد الأطراف و ضعف المعلومات الخاصة به . فالصعوبات الموجودة نتيجة عدم توفر المعطيات تؤدي الى صعوبات في النظرية الاقتصادية مما يعطي ضرورة ملحة لبذل جهود مهمة في المستقبل في ميدان اقتصاديات الطاقة عموما و البترول الخام خصوصا .

ان تطور السوق البترولية من نوع لآخر أدى بالمنظرين الاقتصاديين الى وضع عدة استراتيجيات تنموية من شأنه أن تساعد الدول المنتجة خصوصا ، للاستفادة من الايرادات البترولية الضخمة في ارساء قواعد التنمية و الخروج من التخلف الذي تعاني منه أغلبية دولها .

يجب أن نذكر بأن هذا الفصل ما هو الا ربط موضوع البحث هذا بالنظرية الاقتصادية حتى نوضح بأن كل الأفكار و الآراء الواردة فيه متعلقة بمعطيات أساسية متوفرة في النظرية الاقتصادية .

و ركزنا على مسائل أسعار البترول الخام ، لأن الفكرة الأساسية الموجهة في هذه الدراسة هي تحليل اتجاهات تغير أسعار البترول و العوامل المؤثرة فيها ، خصوصا في فترتي السبعينات و الثمانينات ، و التي أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري من النواحي الايجابية و السلبية .

I

القسم الأول

لسوق البترولية العالمية ومتغيراتها الأساسية

ان تطور سوق الطاقة ، أعطى أهمية قصوى للسوق البترولية العالمية ، و يمثل البترول حوالي 50 % من استهلاك الطاقة العالمي ، و في فترة السبعينات الماضية استهلك العالم قدرا من البترول يعادل ما استهلكه في كل القرون التي مضت مجتمعة .

و لفترة ما ظن البعض أن الطاقة النووية مثلا سوف تقوم سريعا بالحلول محل البترول كمصدر للطاقة ، غير أن التعقيدات التقنية التي واجهت الباحثين لجعل الطاقة النووية مصدرا منافسا للبترول ، ثبت أنها أصعب من أن تجعل الحل قريبا . [(15)،ص (9)] .

كذلك يجب أن نشير بأن البترول استطاع أن يقضي على منافسة الفحم له و خاصة اذا علمنا بأن الفحم كان المصدر الرئيسي للطاقة في العالم قبل الخمسينات و الشيء الذي ساعد تطور السوق البترولية بشكل مذهل بعد فترة الخمسينات هو تطور التكنولوجيا،و نشوء معامل التكرير الكبرى ، و التي عن طريقها زاد استهلاك البترول و من ثم زيادة انتاجه و ارتفاع أسعاره ، و أن طبيعة النظام الرأسمالي كانت دافعا آخر لتطور هذا السوق ، بحيث كانت سيطرة كلية من قبل الشركات الكبرى حتى نهاية فترة الستينات ، هذا الكارتل الذي كان يجني الارباح الطائلة من خلال هذه الصناعة ، التي استطاعت جلب الاطراف الأخرين مثل الشركات الحرة و الشركات الوطنية ، و هذه الارباح كانت هي أيضا الدافع القوي لاصرار الدول المنتجة على التحكم في هذه الصناعة حتى تضمن ايرادات كبيرة يمكن من خلالها بناء الاسس التنموية الصحيحة .

ان تطور السوق البترولية العالمية ، كان أهم تطورا عرفته التجارة الدولية للمواد الاولية ، بحيث أصبح الحديث عن البترول يختلف تماما منه عن أية مادة أولية أخرى ، و أصبح البترول مادة خاصة تلعب فيها القوانين الاقتصادية و السياسية جنبا الى جنب دورا أساسيا ، و يمثل أهم مادة أولية و أهم مصدر طاقوي ، و على سبيل المثال ، ففي سنة 1984 كانت التجارة العالمية للطاقة تمثل 16 ٪ من التجارة العالمية ككل ، بحيث كانت قيمة صفقاتها 220 مليار دولار : 190 مليار دولار للبترول ، 15 مليار للغاز و 15 مليار للفحم [(67)ص(6)]. نلاحظ من خلال هذه الارقام سيطرة واضحة و كلية للبترول على مجمل مصادر الطاقة الاخرى ، حيث مثل في نفس هذه السنة (1984) حوالي 13 ٪ من التجارة العالمية ككل و حوالي 86 ٪ من التجارة العالمية للمواد الطاقوية .

هذه الارقام تدل و بوضوح على التطور الملحوظ للسوق العالمية للبترول ، و أهميتها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، و ما كل هذه الضجات و التصريحات و التحاليل و الاستراتيجيات و تعدد الاطراف في الساحة البترولية العالمية الا دليل واضح على أهمية هذه السوق .

و سوف نحلل في القسم الاول هذا تطور السوق البترولية العالمية و متغيراتها الاساسية و موقع كل طرف فيها ، و نركز على اتجاه الاسعار و العوامل المتحكمة فيها ، لان فكرة الاسعار تؤدي بنا الى توضيح آثار السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري . فكل ارتفاع في الاسعار من شانه أن ينعش الاقتصاد الجزائري ، و كل انخفاض يمكن أن يوءدي الى أزمات اقتصادية يتضرر من جرائها الاقتصاد الجزائري .

I.1: الفصل الأول

التطور التاريخي للسوق البترولية العالمية
(1850 — 1881)

ان الحديث عن تاريخ البترول ليس بجديد ، فعدة مراجع تتطرق الى هذا الجانب ، و لكننا سنقتصر على فكرة موجزة لكيفية ظهور هذه المادة التي زعزعت العالم ، و حركت كل هذه الأقلام للبحث و الدراسات في شأنها .

ان هذا الفصل متعلق بتطور السوق البترولية العالمية التاريخي ، و الهدف منه هو تحليل انتقال التحكم و السيطرة على السوق بين عدد كبير من الاطراف و حسب مراحل عديدة ، و تمثل كل مرحلة نوعية خاصة لطبيعة السوق من حيث خصائصها و اختلاف الطرف المسيطر .

ان الرجل الذي اكتشف البترول اسمه (ادوين داريك) الذي نزل في مدينة تيتو سفيل في بنسلفانيا ، بحثا عن البترول ، و كان ذلك في سنة 1858 و كان ممولا من قبل شركة (SENECA OIL COMPANY) [(14)،ص (35)] . لم يكن احتمال فشل وجود البترول في تلك المنطقة كبيرا في الواقع ، لأن رائحة البترول كانت تنبعث في كل مكان .

و بعد عام و بالتحديد في 28 أوت 1869 ، انطلق الذهب الأسود متدفقا كالأنهار من عمق بسيط لا يتجاوز 23 مترا ، بمعدل 35 برميل في اليوم [(14)،ص (36)] . و ما هي الا بضعة أسابيع ، حتى حدثت الحملة الدعائية الهائلة التي نظمتها شركة (SENECA) انقلابا كبيرا في الولايات المتحدة و تعدد في منطقة بنسلفانيا عدد المغامرين و المضاربين و الباحثين ....

و اعتبارا من سنة 1860 ، تحسنت صناعة مصباح البترول و عم استخدامه في كل مكان ، كما تم انجاز الأشكال الاولى من المواقد و المدافيء و التي تشتغل باستخدام البترول ، و من هنا بدأ استهلاك و انتاج البترول في الارتفاع .

و في عام 1870 ، قام رجل يدعى (جون روكفلر) ، بمشاركة بعض الأشخاص ، بانشاء شركة خاصة باسم ستاندار أويل (STANDARD OIL COMPANY OF OHIO) [(14)، ص (38)] .

و منذ ذلك الوقت بدأت الصناعة البترولية تعرف تطورا ملحوظا ، و بدأت معالم السوق البترولية الحقيقية في التشكيل .

سوف نحلل في هذا الفصل التطور التاريخي للسوق البترولية ، مع الاشارة الى أن التقسيم الوارد هنا معتمدا على تطور سيطرة السوق البترولية من طرف لآخر ، و تعدد تغيرات السوق البترولية من سوق احتكار قلة الى سوق احتكارية ثم الى سوق احتكار القلة ثم الى سوق المنافسة التامة .

I.1.1. السيطرة الأمريكية (1850 ـ 1940) :

نشأت الصناعة البترولية في الولايات المتحدة في القرن 19م، و بالتحديد في سنوات 1850 ، كما ذكرنا سابقا .
و هناك مرحلتين تميزان السوق البترولية في هذه الفترة .

I.1.1.1. سوق تنافسية (1850 ـ 1870) :

في البداية كان قطاع البترول تنافسي ، مع وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة الأمريكية التي ساعدتها الحملة الدعائية التي أحدثتها شركة (SENECa) للدخول في هذا القطاع . و هكذا كانت الهجمة على البترول أشد بكثير من مثيلتها على الذهب الكاليفورني قبل عشر سنوات [(14)،ص(37)] .
و هكذا مع بداية الصناعة البترولية الأمريكية فان الولايات المتحدة تنتج 90% من البترول الخام العالمي [(47)،ص(15)] .
أمام المنافسة التامة من قبل الشركات الصغيرة ، فرض روكفلر سيطرته و مراقبته للتكرير و النقل البترولي ، حيث أنشأ شركة ستاندار أويل في سنة 1870 . و في بداية العشرية 1880، كان روكفلر يتحكم في 80 ٪ من صناعة التكرير و 90 ٪ من النقل بواسطة الأنابيب .
و هكذا بدأت السوق البترولية الأمريكية تعرف تمركز كبير ، و اجتاحتها موجة من عمليات الاندماج بين الشركات الصغيرة .

I.1.1.2. سوق احتكار القلة (1870 ـ 1940) :

ان التمركز الشديد في الصناعة البترولية الأمريكية ، الذي أصبح مهما منذ الفترة 1870 ـ 1880 ، كان سببا كافيا لانتقال السوق البترولية من سوق تنافسية الى سوق احتكار القلة .

ان هذا التوسع في التمركز فرضته الخصائص التقنية و المالية للصناعة البترولية و المتمثلة فيما يلي :

أ - صناعة ذات رأسمال كبير و تفترض ضرورة تحقيق استثمارات كبرى في مختلف مجالات الصناعة .

ب - تتطلب تكنولوجيا نسبيا معقدة .

ج - مخاطر مرتفعة و خاصة في مجال الاستكشاف .

د - و فورات حجم الانتاج مهمة ، و تتطلب تكاليف ثابتة عالية .

و عن طريق الاندماج و التمركز استطاعت الشركات البترولية الأمريكية أن تسيطر على السوق البترولية العالمية منذ 1970، و خاصة و أنها أصبحت مصدرة بشكل كبير للخارج ، بحيث أنها صدرت حوالي ثلثي انتاجها للخارج ، و لكنها لقيت منافسة كبيرة من قبل الشركات الأ و ر و بية .
و لمواجهة هذه المنافسة ، قررت الشركات البترولية الأمريكية ، في بداية القرن 20م، تجاوز مرحلة انشاء المحلات التجارية في الخارج ، التي أصبحت غير فعالة و غير كافية لمواجهة المنافسة .

و هكذا كانت الشركات البترولية الأمريكية هي الاولى تاريخيا في انشاء الشركات في الخارج ، و أصبحت هذه الشركات تسمى بالشركات المتعددة الجنسية .

و هكذا سيطرت الشركات الأمريكية على الصناعة العالمية للبترول ، و شكلت أكبر الشركات المتعددة الجنسية من حيث العمليات و من حيث رقم أعمالها الذي أعطى لها وزنا اقتصاديا و سياسيا سواء في الخارج أو في الاقتصاد الأم .

ان كل هذه السيطرة المطلقة تحققت بفضل احتكار القلة الذي فرضته هذه الشركات على الصناعة البترولية .
احتكار القلة هذا سمح لها بتحقيق الأهداف التالية :

1. التحكم في مجموع فروع البترول و مراقبة مختلف العمليات : نشاطات الاستكشاف ، الاستخراج ، النقل ، التكرير و التوزيع .
2. ضمان الاستقلالية و الامن من حيث التموين بالبترول الخام .
3. تحقيق وفورات حجم هامة بتقليل التكاليف و تجريب مختلف العمليات .
4. التحكم في الأسعار الخلفية (الحقول) و الامامية (التوزيع) .
5. الحماية من ظهور منافسين جدد و ذلك بوضع حواجز على هذه الصناعة و التحكم في كل العمليات من انتاج و نقل و تكرير .

و لقد تحققت هذه الأهداف بفضل الحواجز المفروضة ، و الانسجام و التكامل بين الشركات البترولية الأمريكية ، و الذي تدعم أكثر بعد الحرب العالمية الثانية ، مع سيطرة الشركات السبع الكبرى على جميع مجالات الصناعة البترولية العالمية .

I ـ 2.1. سيطرة كارتل الشركات العظمى (1945 ـ 1972)

بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الشركات السبع العظمى هي المسيطرة على جميع مجالات الصناعة البترولية ابتداءا من الاستكشاف و انتهاءا بالتوزيع .

I ـ 1.2.1. وضع الحواجز القوية للدخول :

ان التفسير الوحيد للا ستقرار النسبي في الصناعة البترولية ، يتمثل في وجود حواجز قوية تمنع دخول منافسين جدد .
و تنقسم هذه الحواجز من حيث الطبيعة : حواجز طبيعية و حواجز اصطناعية .

1. الحواجز الطبيعية : و هي هامة في الصناعة البترولية ، حيث أن الدخول في فرع هذا النشاط يتطلب ما يلي :

- التحكم في التكنولوجيا المعقدة (الاستكشاف ، التنقيب ، التكرير) .
- توظيف استثمارات هامة ، لأن التكلفة عالية جدا .
- تحقيق وتاثر عالية للانتاج .
- تحمل مستوى مرتفع للمخاطر .
- البحث الحر للتزويد بالبترول الخام .

2. الحواجز الاصطناعية : و تتمثل في الاستراتيجيات العديدة التي تفرضها الشركات العظمى ، و ذلك بفضل هيكل تكاملها المتين و المتماسك .

I ـ 2.2.1. فرض أنظمة الأسعار :

لم تكتف الشركات البترولية الكبرى ، بالتحكم في مختلف أنشطة الصناعة البترولية ، بل تعدت أيضا الى وضع نظام موحد للأسعار .
فنظام الأسعار ، الموضوع من قبل الشركات العظمى ، يهدف الى ما يلي :

1. الغاء الاختلافات الموجودة بين مختلف الشروط الاقتصادية للانتاج ، في منطقتي التموين العظميين و هما الولايات المتحدة و الشرق الأوسط .
2. توحيد السوق البترولية العالمية ، بهدف تحقيق و ضمان منافسة صادرات الخام الأمريكي ، و حماية سوقها الداخلي من منافسة البترول الأرخص الوارد من دول الأوبيب ، بعدما أصبحت الولايات المتحدة مستوردا تاما منذ 1946 م .

و كما هو معلوم فان حقول الأوبيب ، و بصفة خاصة في الشرق الأوسط ، تعرف تكاليف انتاج أقل بكثير من حقول أمريكا . ان تكلفة البرميل الواحد في تلك الفترة تقارب وسطيا 0,25 $ في الشرق الأوسط ، و أكثر من 1 $ في الولايات المتحدة ، و ان انخفاض التكلفة في الشرق الأوسط استمر حتى بداية السبعينات ، و لكن الاختلاف بين المنطقتين من حيث التكاليف لم يؤ ثر على مستوى الأسعار و برزت ظاهرة عكسية تتمثل في أن انتاج الحقول ذات التكلفة الضعيفة ، تقيّم بنفس السعر مع الانتاج المرتفع التكلفة .

و يمكن أن نعرض بشكل موجز أنظمة الأسعار السائدة في تلك الفترة و المتمثلة في النظامين التاليين :

1. نظام نقطة الأساس Le système " GOLF - Plus "

لقد طبق هذا النظام حتى الحرب العالمية الثانية ، و يتمثل في تحديد السعر العالمي للبترول ، بالرجوع الى السعر الأمر يكي في خليج المكسيك ، أي أن سعر أي خام ما ، يقارن بالمنطقة المعروفة في تلك الفترة بأنها أكبر تكاليف الانتاج ارتفاعا في العالم .

2. نظام نقطتي الأساس Le double basing point système

لقد أهمل في سنة 1944 نظام نقطة الأساس، و أصبحت هناك منطقتين مرجعيتين لتحديد الأسعار و هما : خليج المكسيك و الخليج العربي. و أن خط التعديل بين المنطقتين يقع في أوروبا(Genes ايطاليا). فالمناطق المستهلكة التي تقع شرق هذا الخط من مصلحتها التموين بخام الخليج العربي ، بينما المناطق التي تقع غرب هذا الخط فانها تمون بأقل تكلفة من الخام الأمريكي. الا أن انخفاض تكاليف انتاج الشرق الأوسط أدى الى تغير خط التعديل ، و فعلا انتقل خط انقسام الاسواق تدريجيا الى الغرب ليستقر في نيويورك أين يكون سعر خام الخليج العربي مساويا لسعر خليج المكسيك .

I.1.2.3. الدور المحدود للدول المنتجة .

في هذه الفترة لم تكن الدول المنتجة (الأوبيب) مسيطرة على الكميات المنتجة و لا على مستوى الصادرات و الأسعار ، و انما بقيت مكتفية بدور المحصل العادي للضرائب و الرسوم . و هذا ما يؤ دي بنا الى استنتاج أنه و حتى نهاية الستينات، تركزت ايرادات الدول المنتجة أساسا على زيادة الضرائب، و المطالبة بحصة انتاج مرتفعة ، و لم تستطع تشكيل سياسة واضحة في هذا المجال ، من شأنها أن تؤدي الى السيطرة أكثر على السوق البترولية العالمية .

I.3.1. تحول احتكار الشركات العظمى الى احتكار الأوبيب (1950 - 1981)

كانت الشركات السبع تتحكم تقريبا كليا في الانتاج و التوزيع و الأسعار و ذلك حتى سنة 1972 ، و قد لوحظ في هذه الفترة انخفاضا كبيرا في سيطرة الشركات العظمى ، و الذي رافقه ارتفاعا كبيرا في سلطة الدول المنتجة (الأوبيب) .

اذن هناك تغيير حقيقي في توزيع السلطة لصالح المنتجين ، الذين تمكنوا من التحكم في مراقبة الضريبة البترولية (منذ 1967)، و الحقول (منذ 1973) و المنافذ (منذ 1973 و خاصة منذ 1979)، و أخيرا الكميات المصدرة . و أصبحت للأوبيب سلطة ضاغطة منذ 1973 على السعر العالمي للبترول الخام ، و فرضت على مجموعة أطراف هذه الصناعة سعر قيادي (Un prix directeur) .

يمكن أن نميز هنا 3 مراحل ، تمثل كل مرحلة تطور خاص للأسعار و تطور نوعي في طبيعة السوق البترولية :

I.3.1.1. دخول الشركات الحرة و الوطنية الى السوق البترولية (1955-1970)

ظهرت في الخمسينات مجموعتان من الأطراف في السوق البترولية العالمية و التي حاولت تحطيم الحواجز المفروضة من الشركات الكبرى و تتمثل هذه الأطراف في الشركات الخاصة - أساسا أمريكية - و تعرف بالشركات الحرة أو المستقلة و التي لا تدخل ضمن الكارتل العالمي المقام من قبل الشركات العظمى ، و الشركات الاوروبية و شركات الدول المنتجة .

ان لهذه الشركات أهداف مختلفة :

1. فهدف دخول الشركات الأمريكية الحرة (Les minors) هو الربح الكبير الذي تحققه الصناعة البترولية .
2. و هدف دخول الشركات الأوروبية يتمثل في أن الدول الأوروبية المستوردة للبترول تتمنى التحرر من السيطرة التي فرضتها الشركات الأمريكية الكبرى على تموينـاتها من المحروقات ، و لهذا فانشأت شركات عامة يتمثل دورها في ضمان الاستقلال الطاقوي للبلدان المعنية على مستوى انتاج و توزيع البترول .
3. و هدف دخول الشركات الوطنية للدول المنتجة هو الحد من سيطرة الشركات العظمى في جميع مجالات الصناعة البترولية .

و الجدول التالي يوضح تطور دخول الشركات الحرة و الوطنية في مجال مراقبة الحقول البترولية في الفترة (1950 - 1970) و بالنسب المئوية (٪) بما فيها الولايات المتحدة و الدول الاشتراكية .

	1950	1957	1966	1970
الشركات العظمى	98٫2	89٫0	78٫2	68٫9
شركات عالمية أخرى	1٫8	11٫0	21٫8	8٫4
شركات وطنية للدول المنتجة	/	/	/	8٫4

مصدر الجدول المرجع [(60)،ص (27)] .

و عموما فان دخول الشركات الحرة و الوطنية في الصناعة البترولية كانت له 3 نتائج و هي :

أولا: توسع درجة تحكم الشركات الحرة و الوطنية في موارد التموين ، بحيث استطاعت هذه الشركات أن تسيطر على 10 ٪ من الانتاج الاجمالي لمنطقة الشرق الأوسط في الفترة (1950 ـ 1970) .

ثانيا : أدى هذا التطور الى اعادة توزيع المداخيل و الذي كان لصالح الدول المنتجة على حساب الشركات العظمى ، هذه الأخيرة انخفضت مداخيلها من البرميل الواحد من 80 سنت في الخمسينات الى 53 سنت في 1960 ثم الى 38 سنت في 1970 و 32 سنت في 1972 .

ثالثا: نشأت علاقات عقود جديدة بين الشركات الحرة و الدول المنتجة ، و التي تمثل لأول مرة في تاريخ هذه الصناعة ، تدخل مباشر لشركات الدول المنتجة في مجال الانتاج ، و في بعض الأحيان في اطار عقود الخدمات و خصوصا في مجال التسويق." و يجب التذكير بأنه حتى 1973 ، بقي الانتاج في الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، و بحصة كبيرة جدا، محققا في اطار عقود الامتيازات"[(18)ص(143-147)].

2.3.1.1. سوق شبه احتكارية للأوبيب (1950 ـ 1972)

ازداد الطلب العالمي على البترول الخام في هذه الفترة بصفة مستمرة ، غير أن الأسعار المعلنة بقيت عمليا ثابتة ، و كان تطورها كما يلي : 1950 : 1٫71 $ ، 1960: 1٫80 $ ، 1970: 1٫80 $، 1971: 1٫80 $ ، 1972: 1٫90 $.
هناك عاملان أساسيان يفسران الانخفاض المستمر لمستوى الأسعار الحقيقية طوال هذه الفترة ، و يتمثلان فيما يلي :

1. الاكتشافات الهامة الجديدة في موارد البترول الخام ، و التي أدت الى ارتفاع الاحتياطيات المؤكدة تدريجيا و التي مثلت سنة 1970 ضعف مستوى 1960 ، رغم وتيرة الاستهلاك المرتفعة .

2. الكارتل المفروض من قبل الشركات العظمى و الذي كان يفرض شروطه على المنتجين ، و خاصة في مجال الأسعار .

3.3.1.1. سوق احتكار القلة للأوبيب (1973 ـ 1981) :

تتميز هذه المرحلة بارتفاع واضح في الأسعار ، حيث انتقل سعر البرميل العربي الخفيف من 2,90 $ في بدايتها الى 34,10 $ في نهايتها ليصل الى الحد الأقصى التاريخي : 1973 : 2,90 $ ، 1974 : 11,65 $ ، 1979 : 18 $ ، 1980 : 32 $ ، 1981 : 34 $.

ان تطور اتجاه الأسعار نحو الارتفاع يفسر تغيير التوازن بين العرض و الطلب ، حيث انخفضت وتيرة اكتشاف حقول جديدة مع بداية السبعينات بينما عرف الاستهلاك وتيرة متزايدة . ان ارتفاع أسعار الخام كانت مقتصرة على استغلال الحقول المكتشفة و التي ليست لها مردودية بالمقارنة مع مستوى الأسعار ، و أخذ المنتجون و المستهلكون بعين الاعتبار الندرة النسبية للبترول و مخاطر النضوب السريع لموارده . ان عدم التوازن المستمر هذا هو الذي يفسر ارتفاع الأسعار في هذه الفترة ، و بذلك انتقلت السوق البترولية من سوق مشترين الى سوق بائعين .

ان التحديد الزمني لتطور الحوادث المحققة في مجال أسعار البترول الخام عن طريق احتكار القلة للدول المنتجة يتمثل في النقاط التالية : [(75)،ص(70ـ78)] *

* الضغط الليبي

هناك حوادث سياسية و اقتصادية جرت في نهاية الستينات كانت لها آثارا عميقة على السوق البترولية نذكرها بشكل سريع في النقاط الآتية :

- أغلقت قناة سويس في 1967 بعد حرب العرب ـ اسرائيل ، و التي عن طريقها كان يتم نقل كمية هامة من بترول الخليج العربي .
- انخفضت ثم توقفت صادرات نيجيريا بسبب الصراعات الداخلية .
- أغلقت سوريا الخط السعودى الناقل لكمية تقارب 500.000 برميل يوميا و المار من سوريا .
- كان الطلب العالمي في تزايد سريع بينما العرض لم يتبعه ، بحيث انخفض العرض بمقدار 4,5 مليون برميل يوميا في الثلاثي الأخير من سنة 1973 ، أي حوالي 10 % من الطلب العالمي .
- انخفض النقل البحرى البترولي بعد غلق قناة السويس، و هذا ما أدى الى ارتفاع كبير في تكاليف النقل .

* توضيحات مفصلة حول تطور الأسعار و أسبابها، و قرارات الأوبيب و اجتماعاتها المتتالية خلال هذه الفترة في المرجع (75) .

أعطت هذه الحوادث أهمية لبترول شمال افريقيا، الأقرب من مناطق الاستهلاك منها من منطقة الشرق الأوسط .

و فعلا فلقد استفاد النظام الليبي الذي تقلد الحكم في 1969، و طالب الشركات بنسبة كبيرة من السعر المعلن ، فرفضت هذه الأخيرة ، مما جعل النظام الليبي يهاجم الشركات الحرة الأمريكية و التي كانت في حالة تبعية للبترول الليبي . " و في الأخير رضخت الشركات الحرة للطلب الليبي و الذي تحصل على 14 % من السعر المعلن ، أى 0ر30 $ للبرميل ، و سرعان ما طبقت هذه النسبة في الدول المنتجة الأخرى " [(60)،ص(30)] .

* <u>قرارات طهران و طرابلس</u> .

بدأت الأوبيب - لأول مرة منذ نشوئها - في فرض سيطرتها و سلطتها على السوق، و بدأت تتفاوض مع الشركات العالمية على اجراءات جديدة .
كان القرار الأول في 19 فيفرى 1971 بطهران و الذي يخص الدول المنتجة للخليج العربي، و يتمثل في ارتفاع السعر المعلن للبرميل الواحد بمقدار 35 سنت (أي بزيادة 20%)،و5ر2 % كزيادة في السنة لتعويض انخفاض قيمة الدولار، و زيادة بمقدار 5 سنت للبرميل لضمان نمو الطلب العالمي .

كان القرار الثاني في 2 أفريل 1971 بطرابلس و يخص انتاج شمال افريقيا، و تم الأخذ بعين الاعتبار قرارات طهران في هذه المنطقة ، مع فرض علاوات اضافية نوعية ، تتمثل من جهة في النسب الضعيفة للكبريت الليبي و الجزائري و النيجيري ، و من جهة أخرى قرب هذه المنطقة من أوروبا الغربية .

* <u>قرارات جنيف I و II</u> .

1. قرار جنيف I (20 جانفي 1972) و يتمثل فيما يلي :
   - ارتفاع بمقدار 5ر8 % للسعر المعلن .
   - وضع نظام تحديد الأسعار معتمدا على تطور القدرة الشرائية لعملات الدول الصناعية الكبرى . تم الغاؤه بعد الانخفاض الثاني للدولار في 12 فيفرى 1973 .

2. قرار جنيف II (2 جوان 1973) و فيه تم وضع معادلة جديدة لتحديد الأسعار ، و تتمثل عموما في حيازة جديدة على 9ر11 % من السعر المعلن .

4.1.I. التحليل الاقتصادي لتطور أسعار البترول في فترة احتكار الاوبيب (1960-1981).

1.4.1.I. تحليل تطور أسعار البترول في الفترة (1960 -1973)

ان الهدف من انشاء منظمة الأوبيب هو الوقوف في وجه سياسة الشركات البترولية الكبرى، ووضع حد لانخفاض مداخيل المنظمة و العمل على رفعها . لم يتفق جميع الأعضاء على استراتيجية موحدة، فالبعض طرح أن أسعار السوق ترتفع عند تثبيت الأسعار المعلنة، و يجب على الدول المنتجة في هذه الحالة اتباع نظام حصص الانتاج و تشكيل الكارتل."و البعض الآخر رأيهم عمليا أكثر، يرون بأنه يجب الضغط على الشركات حتى لا تخفض الأسعار المعلنة و تتحكم في أسعار السوق". [(84)،ص(20)] .

لقد كانت مسألة تقنين الانتاج محور اجتماعات الاوبيب منذ بداية الستينات ، و لم تستطع هذه الدول تطبيق مؤشر توزيع حصص الانتاج لوجود قيود مختلفة (السكان ، ضرورات التنمية ، الاحتياطيات الهامة ...)، و التي كانت كافية لعرقلة كل القرارات. و كانت كل المناقشات تؤكد على أن كل الأعضاء يريدون رفع انتاجهم و حصتهم في السوق .

في نهاية الستينات، فترة انخفاض الأسعار الحقيقية للبترول ، بدأت تشتد المنافسة بين دول الأوبيب ، فمثلا بعد حرب العرب- اسرائيل 1967، خفض المنتجون العرب مؤقتا انتاجهم من البترول، عندئذ رفعت ايران من انتاجها على أساس فكرة تهديم قرارات العرب .

بغض النظر عن هذه الأحداث، بدأت الأوبيب تلعب دور " مجموعة الضغط " في مفاوضاتها مع الشركات البترولية ، و نجحت تقريبا في تغيير توزيع مداخيل البترول لصالح الدول المنتجة، بينما ظلت الأسعار متضائلة، ووصلت الى الحد الأدنى في نهاية الستينات، و بقي السعر المعلن لخام الخليج العربي ثابتا .

المسألة الهامة الثانية في الفترة (60 - 1969) هي مراقبة عرض البترول، فالشركات البترولية تعلل بأن مراقبة الدول المنتجة للحقول ستؤدي الى عرض هام و انخفاض في الأسعار . و ان دخول الشركات الحرة في الصناعة البترولية من جهة، و ارتفاع سلطة الدول المنتجة من جهة أخرى ، كانت عوامل مؤثرة في اضعاف كارتل الشركات .

قبل 1970، كان تحكم الدول المنتجة في الانتاج ضعيفا . بينما بعد 1970، و عن طريق اتفاقيات المشاركة ، قامت بعض الدول بنفس مهام الشركات من استغلال و بيع لبترولها ، و أصبحت مجموعة الأوبيب مركزا هاما للعمليات التجارية و التسويقية .

ففي 1970 بدأ اتجاه انخفاض أسعار السوق في الارتفاع ، و أصبح عكسيا لما كان عليه قبل هذه السنة ، و أصبحت الدول المنتجة تفرض السعر المعلن مباشرة .

في 1971، جاءت اتفاقيات طرابلس بنتائج هامة لصالح الأوبيب التي استفادت من 25 % من السعر المعلن . و لكن مع التضخم و انخفاض سعر الدولار، بدأت تقل أهمية هذه الاتفاقيات، مما أدى بدول الخليج (6 دول) في 16 أكتوبر 1973، و الأعضاء في الأوبيب، الى زيادة سعر بترولها بأكثر من 5 $، و تبعتها الدول الاخرى الاعضاء . و ربحت المنظمة ثقة الأعضاء في مجال الأسعار، و لم يتم تخفيض الانتاج من قبل أي عضو .

2.4.1.I. تحليل تطور أسعار البترول في الفترة (1973 - 1981) .

منذ نهاية الستينات و الطلب العالمي للبترول يرتفع بسرعة ، و بقي الانتاج خارج الاوبيب ثابتا مع ارتفاع تكاليف الاستخراج." منذ 1973، أصبحت السوق أكثر ضغطا و الاسعار الرسمية أقل من سعر السوق الفورية (SPOT)" [(84)،ص(22)] .
" و أصبح لضمان تموينات بترولية منتظمة ، القبول بأسعار مرتفعة أكثر فأكثر نظرا لارتفاع شروط استغلال الحقول شيئا فشيئا "[(75)،ص (80)] .

ان استدراك الأسعار في أكتوبر 1973، يعتبر حادثا شاذا. و انخفض الطلب على بترول الأوبيب قليلا في 1974 - 1975، بحوالي 15 % أقل من مستوى 1973 .

منذ 1976 وصل الطلب العالمي و انتاج الأوبيب الى مستوى 1973 . طوال هذه المدة نلاحظ انخفاض الطلب على البترول. عمليا خفض كل أعضاء الأوبيب انتاجهم. و الشيء الذي فاجأ الملاحظين هو عدم وجود اتفاق حول هذا الموضوع داخل المنظمة .

في الفترة 76-1978 لوحظ استقرارا في السوق مع ثبات الاسعار مما يفرض علينا اعتبار حالة 1973 نسبيا ظرفية .

و تميزت الأزمة البترولية الثانية (1979) بارتفاع أسعار البترول الذي كان سببه انخفاض العرض نتيجة الثورة الايرانية 1979، و الصراع العسكري الايراني - العراقي في 1980 . ان توقف الانتاج الايراني لمدة 3أشهر في 1979 أدى الى انتشار كبير في العقود الفورية و استقرار في العقود الرسمية .

و هكذا في ربيع 1979، ارتفعت الأسعار تدريجيا بين 13 و 21 $ للبرميل . و في سبتمبر 1980 أدى النزاع الايراني - العراقي الى توقف الانتاج في كلا الدولتين ، و أدى الى ارتفاعات جديدة : انتقل برميل العربي الخفيف الى 30 $ ، و بعد ندوة الأوبيب في بالي ديسمبر 1980 ، تحققت أرقاما قياسية ، أين وصل سعر برميل بترول الاشارة (API 34) الى 34 $ ، مع ارتفاع تجاوز 40 $ لبعض الخامات المتميزة .

جدول يوضح مشاركة الدول المنتجة (1970 ـ 1979) [(34) ص ، (60)]

المنطقة	الدول	نسبة مشاركة الدولة	الشركات المعنية	تاريخ الدخول في المشاركة
الشرق الأوسط	ابو ظبي	%25 %60 %100	A D P C - A D M A A D P C - A D M A Exploitation du Gaz	اكتوبر 1972 اكتوبر 1974 جانفي 1976
	العربية السعودية	%25 %60 %100	Aramco Aramco Aramco	اكتوبر 1972 اكتوبر 1974 جانفي 1976
	العراق	%100 %100	Irak Petroleum Mosul Petroleum	جوان 1972 // //
	ايران	%100 %100 %100	Basrh Petroleum Iranian Oil Participants Iranian Oil Participants	ديسمبر 1973 1973 مع [illegible] قيود شروط فيفري 1979
	الكويت	%25 %100 %100	Kuwait Oil C Y Kuwait Oil C Y Aminoil	اكتوبر 1972 ديسمبر 1975 جوان 1977
	قطر	%25 %60 %100	Qatar Petroleum = = = =	اكتوبر 1972 افريل ، جوان 1976 سبتمبر 1976
	المنطقة المحايدة	%60	Arabian Oil Company	اكتوبر 1974
افريقيا	الجزائر	%100 %51 %100	Shell,Philips,El Wearth,Sinclair Anif. Exploitation de Petrole Exploitation du Gaz et Transport	جوان 1970 — — — فيفري 1971
	ليبيا	%100 % 51 %100 % 51	B . P Esso,Shell,Mobil,et autre TEXACO Standar California ,Atlantic Occidental, Contiented,Marathon Amirada	ديسمبر 1971 سبتمبر 1973 فيفري 1974 اكتوبر 1973
	نيجيريا	% 35 % 55 % 55 %100	Shell, BP,Mobil,Gulf,Agip,Philips Texaco,Chevron, B P	جوان 1973 افريل 1974 جانفي 1978 اوت 1979
امريكا	فنزويلا	%100	مجموع الصناعات البترولية	جانفي 1976
	الاكوادور	%62,5	حقول الشمال	ديسمبر 1976
آسيا	اندونيسيا	%85	من العقود وحصص الانتاج بعد تسديد المقاول لتكاليف الاستغلال	في سنة 1976

جدول يوضح اهم القرارات المتخذة من قبل الاوبيب في مجال الاسعار والضرائب منذ 1970

المصـــــدر: المرجع [(60)، ص(32)]

القـــــــــــرارات	الجبـــــــاية: علاوة (%) من السعر المعلن	الجبـــــــاية: ضريبة على الارباح	الاســــــعار: نسبـــــة التغييــــر	الاســــــعار: سعر العربي الخفيف ($ للبرميل)
الحالة في 1.1. 1970	12ر50	%50		1ر80
طهران (1971.12.15)	/	%55	%20 *	2ر18
طرابلس (1971.4.2)	/	/	/	/
جنيــــف (72.1.20)	/	/	+ 8ر49	2ر479
جنيف (73 .6.2)	/	/	+ 11ر9%	2ر898
الكـــويت (73.10.16)	/	/	+ 70ر0%	5ر119
طهـــران (73.12. 22)	/	/		11ر651
كيتـــو (74. 06.18)	14ر50%	/	/	/
فيينـــــا (74. 09.12)	16ر67%	65ر75%	/	/
ابوظبي (دول الخليج (74.11،10)	%20	%85	40 س للبرميل	11ر251
فيينـــــا (74.12.12)	/	/	/	/
فيينـــــا (75. 09.24)	/	/	+ 10%	12ر376
الدوحـــــة (76. 12.15)	/	/		/
ستوكهولم (77. 07.12)	/	/		12ر70
ابوظبي (78 .12.16)	/	/	+ 5%	13ر339
جنيـــف (79. 03.27)	/	/	+ 9%	14ر546
جنيـــف (79. 06.29)	/	/	+ 23ر7%	18ر00
بداية اكتوبر 79 و (79.12.13)	/	/	+ 33ر3%	24ر00
كراكاس (79 .12.17)	/	/	/	/
1 جانفـــي 1980	/	/	ارتفاع 2$ب	16ر00
1 افريـــل 1980	/	/	ارتفاع 2$ب	28ر00
الجـــزائر (80.6.9)	/	/	/	/
1 اوت 1980	/	/	ارتفاع 2 سب	30ر00
بالـــي (80.12.16)	/	/	ارتفاع 7ر1%	32ر00
جنيـــف (81 .10.29)	/	/	+ 6ر25%	34ر00
لنـــدن (83 .03 .19)	/	/	- 14ر7%	29ر00

خلاصة الفصل الأول .

تطرقنا في هذا الفصل الى تطور السوق البترولية العالمية التاريخي ، ورأينا كيف كانت هذه الصناعة مسيطرا عليها من قبل الشركات البترولية الكبرى الأمريكية ، التي ساعدتها الظروف التاريخية و تطور هذه الصناعة ، للتحكم في كل فروعها و السيطرة عليها لمدة ليست بقصيرة . الا أن ظروف سياسية و اقتصادية اجتمعت على تغيير هذه السيطرة ، و استطاعت تهديم الكارتل البترولي الذي فرضته الشركات البترولية الكبرى السبعة ، و أصبحت أطراف متعددة في السوق البترولية : الشركات الكبرى ، الشركات الحرة ، الشركات الوطنية ، الدول المنتجة ، الدول المستهلكة .

هذه الظروف حولت سلطة السوق من الشركات الكبرى الى الدول المنتجة المتمثلة في منظمة الأوبيب التي استطاعت تدريجيا التحكم في مواردها الوطنية ، ثم السيطرة على الانتاج و تحديد الأسعار . هذه الأخيرة كانت في تزايد مستمر نظرا لارتباطها بالاحتياجات المالية للدول المنتجة ، و ارتفاع معدل التضخم العالمي و تذبذب سعر الدولار .

ان تعدد أطراف السوق البترولية العالمية في بداية السبعينات ، و مع أزمة 1973 التي غيرت تماما المفاهيم الاقتصادية و السياسية ، و التي أدت بالضرورة الى اتباع كل طرف استراتيجية خاصة ، تمكنه من الحفاظ على مكانته ضمن السوق و استمرارها .

و من هنا أصبحت الاستراتيجيات البترولية متعددة بتعدد أطراف السوق ، هذه الاستراتيجيات المختلفة حسب اختلاف المصالح و الأهداف ، سنقوم بتحليلها في الفصل الثاني الموالي .

2.I: الفصل الثاني

الاستراتيجيات البترولية

لقد ارتأينا أن نقدم فصل الاستراتيجيات البترولية ، قبل فصل اضطرابات السوق البترولية في الثمانينات لسببين :

أولا :

بدأ العمل و تنويع هذه الاستراتيجيات حسب ظروف السوق منذ 1973 ، و لهذا فانه لا يمكن اعطاء مميزات و خصائص السوق في الثمانينات قبل تقديم الاستراتيجيات .

ثانيا :

ان الاستراتيجيات المتبعة من كل طرف من أطراف السوق ، كانت لها الآثار المباشرة على تغيير السوق في فترة الثمانينات تغييرا جذريا . يجب تحليل الاستراتيجيات المتبعة من قبل الاطراف الأساسيين في السوق البترولية العالمية (الشركات العالمية ، الدول المستهلكة ، الدول المنتجة) ، و توضيح مدى قوة و ضعف الأوبيب في الشروط الجديدة للسوق في الثمانينات ، و هو الطرف الأهم في هذه الدراسة و الذي عن طريقها يمكن توضيح آثار السوق على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر أحد أعضاء منظمة الأوبيب .

ان الاستراتيجيات مختلفة حسب طبيعة كل طرف و مصالحه في السوق ، مع الملاحظة بأنه لا يمكن انفصال استراتيجيات الشركات عن استراتيجيات الدول المستهلكة .

هذه الاستراتيجيات و تنوعها ستكون محور تحليلنا في هذا الفصل .

1.2.1. استراتيجيات الشركات البترولية :

أدت السيطرة الوطنية لحكومات الاقطار المنتجة للبترول على حقول الانتاج ، الى حرمان الشركات العالمية الكبرى جزءا من ريوع الانتاج التي كانت تتقاضاها ، و دفعتها بالتالي الى اعادة تحويل نشاطاتها التنقيبية نحو مناطق يكون فيها الاستثمار مكلفا جدا ، و لا سيما في الولايات المتحدة و بحر الشمال . و لم تكتف الشركات عند هذا الحد بل بدأت تبحث و تعمل في المجالات الطاقوية الكبرى (الفحم ، الغاز ، الطاقة النووية ، الشمسية ....) لضمان مرونة العرض لمواجهة طلب عشوائي و غير مؤكد [(46)،ص(20)] . ان هذه السياسة المتبعة من الشركات طبقت في فترة السبعينات، و لكن نشاطات الاستكشاف تفرض استثمارات باهضة و البحث يبقى أكثر عشوائية ، و احتمال العثور على حقول كبرى ضعيفا جدا . فلقد تم اكتشاف حقل واحد هام فقط في نوفمبر 1982 و هو حقل ARGUELLO في أعماق كاليفورنيا الذي قدر بمليار برميل من البترول القابل للاسترجاع [(54)،ص(44)] ، و هو الأهم منذ اكتشاف حقل PRUDHURE - BAY في آلاسكا سنة 1976 ، عدم التأكد من احتمال حقيقي لوجود موارد تموين و ضرورة الاحتراز من النقائص المحتملة ، دعت الشركات العالمية الى اتباع استراتيجية جديدة مع بداية الثمانينات .

I.2.1.1. استراتيجيات الشركات البترولية في السبعينات :

و تتمثل هذه الاستراتيجيات في استراتيجيتين متزامنتين معا .

1. استراتيجية التراجع :

أخذت السياسة المتبعة من قبل الشركات الكبرى منذ 1973 ، في ميدان الاستكشاف و الانتاج طبيعة الرهان حول مستقبل التمويين بالبترول الخام العالمي ، أي أنها تجرى وراء مخاطر عدم كفاية قدرة الانتاج للايفاء بالطلب العالمي حتى سنة 2000 . و أخذت تمول نشاطاتها في مناطق صعبة ، فبلغت تكاليف استكشاف برميل واحد في الولايات المتحدة أكثر من 10 $ ، و اذا أضفنا تكاليف شراء الأرض أو تكاليف الاستئجار فان القيمة تصبح 12 $ للبرميل [(41)، ص (62)] .

و عموما فان الموارد الجديدة التي تم استغلالها تحتوى على خاصيتين :

1. حقول ضعيفة المحتوى ، صعبة الاستغلال من الناحية التقنية (حقول في أعماق البحار على عمق 300 م صعبة الوصول (مناطق شمالية) .
عمليات الاستكشاف و التنقيب يمكن أن تصل الى 2000 م في الأعماق ، التكاليف المالية المتحملة من قبل الشركات باهضة جدا بين 7 ـ 10 $ مليون في المناطق البحرية (OFF.SHORE) و ترتفع الى 35 $ مليون في بحر الشمال ، و 140 مليون في المناطق الشمالية الاخرى [(60)،ص(44)] .

لم تكن حصة الانتاج في أعماق البحار من الانتاج العالمية معتبرة منذ 1970 ، رغم أنها تختلف من منطقة لاخرى ، يمثل الانتاج في البحر 93 % من انتاج أوروبا و 60 % من جنوب شرق آسيا و 30 % من الشرق الأوسط و افريقيا و 20 % في أمريكا الشمالية .

2. تعـدد الحقـول الصغيرة ، التي تكـون تكـاليـف تنميتهـا كبيـرة جـدا ، و بالتالـي فـان الاكتشـافـات الكبرى أصبحـت نـادرة منـذ 1968،لا تـوجـد اكتشـافـات جـديـدة لحقـول ضخمـة (أكثـر مـن 500 مليـون بـرميـل) أو أكثـر ضخامـة (أكثر من 5 مليـار بـرميـل) ، و كـذلـك ليـس فقـط الاستكشـافـات الهـامـة نـادرة ، و لكـن يـوجـد عـدم تنـاسـب بيـن التـوزيـع العـالمي للاحتيـاطـات و الاستثمـارات الهـامـة فـي مجـال البحـث ـ التنميـة المـدفـوعـة مـن قبـل الصنـاعـة البترولـيـة ، المهـم ، أن الاحتيـاطـات القـابلـة للاسترجـاع متمـركـزة فـي منطقـة الاوبيـب ، و خصـوصـا ، فـي الشرق الأوسـط ، و الصنـاعـة البترولـيـة متمـركـزة فـي شمـال أمـريكـا لأسبـاب الأمـن و الاستقـرار السيـاسـي ، الا أنـه و حسـب المستـوى الحـالـي للاستخـراج ، فـالاحتيـاطـات المـوءكـدة للـولايـات المتحـدة لا تمثـل سـوى 9 سنـوات انتـاج ، 18 سنـة بـالنسبـة لأوروبـا و 94 سنـة بـالنسبـة للشـرق الأوسـط .

لكـي يتـم تحقيـق المجهـودات المبـذولـة فـي البحـث و التنميـة الحـاليـة ، فـان ذلـك يتطلـب مبـالـغ طـائلـة ، و هكـذا فـان الشـركـات 17 الأمـريكيـة الأهـم رفعـت ثلاثـة أضعـاف مـن نفقـات بحثهـا فـي العـالـم خـلال 5 سنـوات ، هـذه النفقـات التي بلغـت 14 مليـار $ فـي 1982 ، 17 $ مليـار فـي 1983 .

لضمـان هـذا التمـويـل يجب أن يـرتفـع السعـر بصفـة منتظمـة ، هكذا فعنـد F.WANECQ سعـر البترول الخـام الـذي يسمـح ـ فـي العشـريـة 1990 ـ 2000 ـ مـن تنميـة الاحتيـاطـات الجـديـدة فـي أعمـاق البحـار فـي المنـاطـق الشمـاليـة يجـب أن يـرتفـع بين 50 و 60 $ بقيمـة 1980 [(60)،ص (45)] . هـذا السعـر يمثـل اذن الحـد الأدنـى التقني بحيـث دونـه غير ممكـن تنميـة احتيـاطـات تعويضيـة في منـاطـق جـديـدة .

هنـاك حـل أكثـر رشـادة و أقـل تكلفـة ، يتمثـل فـي اعـادة تـوجيـه أعمـال الاستكشـاف نحـو الـدول التي يكـون بهـا البحـث أقـل عشـوائيـة ، أي نحـو الـدول النـاميـة و دول الاوبيب ، حيـث لم يتم استكشـاف أي حقـل جـديد فـي السنـوات الاخيرة . ان التحكـم فـي حقـول جـديـدة فـي هـذه المنـاطـق لـه ايجـابيتين : تخفيـض تكـاليـف البرميـل فـي البحـث و التنميـة ، و الزيـادة بشكـل كبيـر فـي القـدرة العـالميـة للانتـاج .

2. استراتيجية التنويع :

بدأت استراتيجية التنويع مع الأزمة البترولية الاولى في 1973 و يمكن التمييز بين محورين أساسيين لتطور التنويع :

أ- التنويع في مجال الطاقة :

مع نهاية الستينات بدأت بعض الشركات البترولية الأمريكية تعمل في قطاعات طاقوية أخرى خصوصا في الفحم و الطاقة النووية .

و بعد 1973 اتبعت من قبل بقية الشركات ، و تحويل أصولها الى قطاعات أخرى كان في تطور ملحوظ و لم يقتصر فقط على الفحم و الطاقة النووية بل تعدى أيضا الى الأحجار الصفحية (Shistes bitumineux) و رمال القار (Les sables asphaltiques) و الطاقة الشمسية و الغاز الطبيعي و رشادة هذه السياسة كانت منطقية في تلك الفترة باعتبار البترول مورد ناضب بسرعة ، و يجب تحضير البديل بالاستثمار في الطاقة البديلة و المتجددة . و بدأت الشركات تفكر في مرحلة ما بعد البترول ، و لكن هذه الاجراءات كانت محدودة بالنظر الى طبيعتها [(60)، ص (47)] .

ب - التنويع المكثف :

دخلت الشركات الكبرى بعد 1973 في تطبيق استراتيجية التنويع المكثف بفضل قدراتها التمويلية ، و مع الزيادة الكبيرة في أسعار البترول الخام ، بدأت في مضاعفة نشاطاتها في قطاعات متنوعة : التجهيزات الالكترونية ، التغليف ، البناء ، السياحة ، الانتاج السينماتوغرافي ، الصلب ، الا أن هذه الشركات لقيت خسائر كبيرة في بعض هذه القطاعات ، فمثلا شركتا ريشفيلد و سيهو لقيتا خسارة قدرت بين 80 و 1983 بمقدار 728 مليون $ بالنسبة للاولى ، و 400 مليون $ بالنسبة للثانية ، نتيجة دخولهما في الميدان المنجمي :

بصفة عامة لم تكن استراتيجيات الشركات البترولية في السبعينات ناجحة و كانت مردوديتها قليلة و غير مؤكدة ، و سرعان ما بدأت هذه الشركات تتخلص منها .
ووضعت نتائج هذه الاستراتيجيات حدا لهذا التنويع العشوائي الذي ميّز السبعينات و هذا راجع لسببين هما :

1. ليس لديها القدرة و الامكانيات التكنولوجية و التسويقية لمواصلة العمل في القطاعات المختلفة السابقة الذكر .

2. ضرورة تخصيص جزء هام من مواردها المالية لنشاطات الاستكشافات البترولية و التكرير ، و التي لا تسمح لها بمتابعة سياسة التنويع ، حتى و لو كانت هذه الاخيرة ذات مردودية .

كل هذه الأسباب و النتائج فرضت على الشركات البترولية اتباع استراتيجية جديدة مع بداية الثمانينات .

.2.1.2.1 استراتيجيات الشركات البترولية في الثمانينات :

و تتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي :

1. استراتيجية الاندماج و الاحتواء :

هناك فترات أين انتاج الشركات السبع الكبرى من البترول الخام فاق قدراتها على التكرير . أما الآن فهذه الشركات بالذات بحاجة أكيدة للجري في السوق العالمية للحصول على نصف احتياجاتها من البترول الخام .

و هذا يدل على الانخفاض الكبير في مستوى احتياطياتها، رغم أن نفقات الاستكشاف كبيرة جدا ، و حسب دراسة قام بها Arthur ANDERSON فان الشركات 16 البترولية الكبرى الأمريكية (بما فيها العظمى)، استطاعت فقط تعويض 53 % من البترول الخام الذي انتجته بين 80 و 1982 .

و بدأت الشركات الكبرى تبحث على عمليات الاندماج ، والاحتواء ، لأن تحصيل الاحتياطيات عن طريق الاندماج ، تمثل تكلفة اجمالية أقل مرتين (من 6 الى 9 $) من التكلفة الضرورية لاكتشاف حقول جديدة (بين 10 و 15 $). و لزيادة احتياطياتها بأقل تكلفة ، اختارت الشركات البترولية الرئيسية خصوصا الأمريكية ، تحويل نشاطاتها بدلا من الاستكشاف في الأعماق الباهضة التكاليف و المخاطر الى بورصة القيم WALL STREET [(65)،ص(15)] .

يمكن ذكر أهم عمليات الاندماج في النقاط التالية :

- تحكمت شركة Occidental Petroleum في أوت 1982 في La cities services و التي تتحكم في استغلال هام في الولايات المتحدة بقيمة 4 $ مليار .
- قامت فليبس أويل بعملية الاندماج مع جنرال أمريكان لهوستون في جانفي 1983، سمحت لها بالسيطرة على 11% من الاحتياطيات البترولية الأمريكية .
- تكساكو ، التي لاحظت انخفاضا في احتياطياتها ، نجحت في شراء غيتي أويل بمقدار 10 $ مليار ، مما أدى الى مضاعفة احتياطياتها من 2الى 4 مليار برميل .
- موبيل أدمجت سوبر أويل ، مما سمح لها من رفع احتياطياتها بمقدار 27 % ، و ارتفعت تكلفة هذه العملية الى 5,7 $ مليار .

- في سنة 1984 ، دفعت ألف اكيتان 180 $ مليون الى مجموعة فليبس بتروليوم لشراء حصة 55 % من حقوق الاستكشاف في بحر الشمال .
- الاكثر أهمية ، احتواء ستندار أويل أوف كاليفورنيا لغولف أويل (التي هي احدى الشركات العظمى) في مارس 1984 ، بلغت تكلفة هذه العملية 13,2 $ مليار .

اجماليا رأس المال المخصص لهذه الاندماجات في سنوات 81 - 1984 تجاوز 63 $ مليار [(41)،ص(63)] ، ووصل الى أكثر من 70 $ مليار في 5 سنوات 81 - 1985 [(65)،ص (15)] .

السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يمكن لهذه الاندماجات التقليل من مشاكل هذه الصناعة ؟ .
لا شيء يؤكد ذلك ، خاصة اذا علمنا أن عمليات الاندماج هذه لم تضف شيئا الى الاحتياطيات العالمية ، التي انتقلت من 342 الى 636 مليار برميل بين 65 و 1974 ، و ثبتت عند 669 مليار برميل في نهاية 1983 [(65)،ص(15)] . كذلك في المدى البعيد يعود مشكل تعويض الاحتياطيات الاجمالية المحدودة من جهة ، و ارتفاع مديونية الشركات البترولية نتيجة عمليات الاندماج هذه من جهة أخرى .

2. استراتيجية الانفصال عن النشاطات غير البترولية :

بدأت الشركات البترولية مع بداية عقد الثمانينات في اعادة بيع عدد كبير من الشركات الخاصة بنشاطات غير بترولية . و هكذا تركت اكسون في 1985 لأوليفتي (OLIVETTI) شركتها الخاصة بالمكاتب ، نفسها اكسون فكت ارتباطها و مصالحها في الكيمياء و الميكانيك للشركة US.FILTER CORPORATION، و في التأمين الى كل من ASHLAND OIL, RELIANCE Electric.و يمكننا أن نستنتج أن الشركات البترولية أعادت النظر في استراتيجيتها

في الثمانينات للسببين التاليين : (28)،ص(55) .

1. اقتناع الشركات بأن تنمية مواردها الاحلالية في الطاقة ، على حساب موردها التقليدي البترول ، يتطلب تكلفة عالية ، كما تكتنفه مخاطر شديدة نظرا لضعف التحكم التقني في مجال هذه الموارد و الذي ما يزال في طور التجربة ، و من ثم أصبح التركيز على البترول و ما يرتبط به من ضرورة اعادة السيطرة على السوق البترولية أمرا ملحا بالنسبة لهذه الشركات .

2. ضرورة اقصاء الأطراف الجدد من السوق البترولية (الشركات المستقلة ، الشركات التجارية ...الخ) و الذين ينافسون الشركات البترولية ، و أصبحت لديهم قوة تأثير على السوق تتناقض مع سياسة الشركات البترولية التقليدية .

و حتى تتم مراقبة أفضل للسوق ، وجب على الشركات البترولية الضغط على سعر البترول ، بهدف تخفيضه ، عاملا اقتصاديا و وسيلة فعالة لاقصاء هذه الأطراف ذات القوة المالية الضعيفة من السوق و لتعزيز السيطرة التقليدية للشركات في قيادة السوق البترولية العالمية .

جدول يبين 15 شركة بترولية أمريكية و 2 أوربية في 1984 (معياري رقم الاعمال والعمالة)

الجنسية	الرتبة	الشركات	بملايين الدولارات: رقم الاعمال	الاصول	الارباح	عدد العمال
الامريكية	1	EXXON	90854	63278	5528	150 000
	2	MOBIL	56047	41851	1268	178900
	3	TEXACO	47334	37744	306	68088
	10	Standard Oil(Indiana)	26949	25734	2183	53581
	11	CHEVRON	26798	36358	1534	37761
	12	Atlantic Richfield	24686	22130	567	39400
	13	Shell Oil	20701	23729	1772	34699
	17	Philips Petroleum	15537	16965	810	29300
	18	Occidental Petroleum	15373	12273	569	40630
	19	Tenneco	14779	18205	631	98000
	20	Sun	14466	12789	538	37000
	24	Standar Oil (OHIO)	11692	17487	1488	44200
	27	UNACAL	10838	10203	700	20664
	41	Amerada Hess	8277	6353	170	8806
	42	A Shland OIL	8252	4037	172	33900
الاوربية			بملايين الجنيهات الاسترلينية			
	2	Royal Dutch - Shell	63542	59647	3648	149800
	4	British Petroleum	37933	32336	1402	130000

مصدر الجدول [60، ص (52)]

جدول يوضح وزن أهم الشركات البترولية . في الانتاج الاجمالي ، والتكرير ومبيعات المنتجات البترولية بالنسب المئويـــة (%) في مجمـــوع العالم (خـــارج الاقتصـــاد المخـــطط)

	مجمـــوع 20 شــــركـــة				بما فيها : الشركات السبع العظمى			
	1953	1973	1981	1984	1953	1973	1981	1984
انتاج البترول الخـــام	98	80	56	27	87	66	39	17
خـــام مكـــرر	89	64	50	43	73	49	35	32
مبيعـــات المنتجات البترولية	88	75	59	54	72	57	42	41

العشرين (20) شركة مكونة من المجموعات التالية :

— السبع (7) العظمى : اكسون ، شـال ، موبيـل ، بريتيش بتروليـوم (B P) تكساكو، شفـرون ، غـولف .

— 9 شركات امريكية مستقلة : امركو ، رشفيلد اتلنتيك ، اكوسيدنتال ، فيليبس ، ســن ، غتي ، ايليون ، ماراثون .

— 4 شركات اوربية : ايني (ENI) (ايطاليـا) ، CFP , SNEA (فرنسا) ، Petrofina (بلجيكا)

مصـــدر الجـــدول : المرجع [(47) ، ص (64)] .

جدول يبين احتياطات المحروقات للشركات العظمى في 1981 و 1984 م

مليون طـــن معادل للبترول :

الشـــركـات	البتـــــــــرول الخـــــــام				الغـــــــاز الطبيعـــــــي			
	الولايات المتحـــدة		دول ذات الاقتصاد الحر		الولايـات المتحـــدة		دول ذات الاقتصاد الحر	
	1981	1984	1981	1984	1981	1984	1981	1984
اكســــون	367	353	854	881	367	388	952	647
شـــــال	286	302	975	963	155	162	878	484
بريتـش بترولـيـوم	445 *	378 *	733	630	145 *	151 *	259	235
موبيــــــل	117	136	395	332	137	176	383	477
تكســـاكـو	152	246	290	442	150	142	221	2[illegible]8
شفـــــرون	161	285	224	519	115	180	155	257
غـــــولـف	113	/	262	/	91	/	129	/
مجموع الشركات العظمى	1641	1775	3733	3767	1160	1199	2954	2308
مجموع احتياطات العالم	4700	4400	80400	84700	4300	4300	37300	41300
حصة الشركات العظمى العـــالميـــة	%35	%40	%4,6	%4,4	%27	%28	%7,9	%5,6

* الولايات المتحدة وكندا

مصـــدر الجـــــدول : AYOUB Antoine et Percebois Jaques: Pétrole : Marchés et Stratégies Ed: ECONOMICA _ Paris - 1987 . P (205).

جدول يوضح كلفة اكتشاف الغاز والبترول في الولايات المتحـــــدة
خلال السنوات 78 ــ 1983 (بالدولار للبرميل)

الشركـــــة	الكلفة المتوسطـة	1982	1983	معدل الاستبدال (%)
اموكـــــو	9ر54	11ر61	10ر99	96ر3
ارامكـــــو	9ر84	18ر18	6ر67	102ر5
شفـــــرون	10ر23	17ر76	10ر25	69ر6
كونوكـــــو	9ر48	16ر33	8ر13	96
اكســـــون	10ر18	15ر44	9ر28	56ر1
غـــولـــف	10ر55	13ر48	9ر58	49ر5
ماراثـــــون	10ر09	22ر28	20ر40	44ر9
موبيـــــل	12ر20	17ر6	8ر58	62ر2
فيليبـــــس	1ر20	10ر63	15ر25	52ر7
ســـوهيـــو	26ر87	57ر58	22ر21	سلبي
ســـــن	8ر59	10ر52	14ر74	89ر6
تكســـاكـــو	10ر88	16ر5	29ر32	سلبي
اونيـــــون	6ر26	11ر26	5ر64	64ر3
سل يوأس	6ر20	7ر26	8ر15	92ر2

مصــدر الجدول : المرجع [(41) ، ص (64)] .

جدول يوضح شراء الشركات

التاريخ	المجموعة المشترية	المجموعة البائعة	قيمة الصفقة بمليارات الدولارات
1981	سوهيو	كنيكو	1ر77
1981	الف اكتيتين	تكساسغولف	2ر5
1981	دوبون	كونوكو	7ر4
1981	كويت بتروليوم	سانتافي	2ر5
1982	شل يو اس	ماراتون اويل كومباني	6ر5
1982	اوكسيدنتال	سيتيز سرفيس	4
1982	فيليبس بتروليوم	جنرال امريكان اويل كومباني (تكساس)	1ر14
1983	دياموند شام	ناتوماس	1 5ر2
1984	رويال دتش شال	شل اويل	5 ر 2
1984	تكساكو	غيتي	10ر1
1984	ستاندار اويل اوف كاليفورنيا	غولف اويل	13ر2
1984	موبيل	سوبريور	5ر7

مصدر الجدول: المرجع [(41)، ص (66)] .

2.2.1. استراتيجيات الدول المستهلكة .

ان الطلب على الطاقة يتأثر بالنمو الاقتصادي العالمي عموما ، و في الدول الصناعية خصوصا ، و باجراءات الحفاظ على الطاقة فيها .

أما الطلب على البترول فيتأثر ، بالاضافة الى ذلك ، بكميات المخزون و بتطور البدائل.

ان أهم أهداف تدخل الدول الصناعية في السوق البترولية يتم الاتفاق عليه في اطار السوق الأوروبية المشتركة (CEE)، و منظمة التعاون و التنمية للدول الصناعية (OCDE)، و خصوصا في اطار وكالة الطاقة الدولية (AIE) .

و تتمثل المبادىء الأساسية لسياسة الطاقة في منظمة AIE التي حددت سنة 1977، في النقاط الآتية :

1. التقليل من استيراد البترول بفضل الاقتصاد في الطاقة ، و زيادة الانتاج و تعويض البترول بمصادر طاقوية أخرى .
2. تسهيل حماية المحيط ، و ضرورة التموين بالطاقة .
3. اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى مستوى أعلى لأسعار الطاقة في الدول الأعضاء ، لتشجيع اقتصادات الطاقة و الزيادة في التموين الطاقوي .
4. التقليل من نمو الطلب على الطاقة مقارنة بالنمو الاقتصادي ، بفضل اقتصادات الطاقة و تشجيع استعمال الطاقات البديلة (الاحلالية) .
5. تعويض البترول في الانتاج الكهربائي و الصناعي .
6. تشجيع المبادلات الدولية الخاصة بمصدر الفحم .
7. المحافظة على احتياطي الغاز لتشكيل محروقات أساسية و زيادة الكميات المتوفرة .
8. الزيادة المستمرة و المتتابعة للقوة النووية المحققة و المنجزة .

9. اعطاء أهمية للبحث و التنمية بمضاعفة المشاريع المحققة عن طريق التعاون، و تشجيع الجهود المحققة على المستوى الوطني .

10. انشاء جو ملائم للاستثمارات المخصصة لاستغلال المصادر الطاقوية ، مع اعطاء أولوية لنشاطات الاستكشاف .

11. اتخاذ الاحتياطات بوضع برامج تعويضية في حالات عدم تحقق أهداف اقتصادات الطاقة و التموين الطاقوي .

12. ضمان تعاون ملائم مع الدول غير الأعضاء في منظمة AIE، و المنظمات الدولية .

و يمكن لمتتبعي استراتيجيات الدول المستهلكة التمييز بين سياسات مترابطة تؤدي جميعها الى نفس الهدف و هو تقليل التبعية الى مورد البترول . و تتمثل هذه السياسات فيما يلي :

I.2.2.1. سياسات الاستبدال (الاحلال) .

ان الأسعار المرتفعة للبترول منذ 1973 ، أدت بالدول الصناعية المستهلكة الرئيسية الى اجراء تغييرات هامة في هيكل استهلاك الطاقة الاجمالي .

ان تطور الأسعار النسبية لمختلف أنواع الطاقة منذ بداية القرن 20 ، كان لصالح البترول . كذلك ارتفعت حصة البترول الخام و الغاز الطبيعي بالنسبة للطلب العالمي للطاقة من 8 ٪ في 1900 الى 65٪ في 1973 ، و بالمقابل انخفضت حصة الفحم من 89 ٪ الى 28 ٪ في نفس الفترة . الا أنه و مع الأزمة البترولية الثانية 1979 ، انخفضت حصة البترول من استهلاك الطاقة العالمي ، انخفاضا واضحا لصالح الأنواع الأخرى من الطاقة .

هذه التطورات يوضحها الجدول التالي :

هيكل أستهلاك الطاقة العـــــــالمي (1973 ــ 1984)

	1973		1984	
	M tep	%	M tep	%
البتـــــــرول	2789	47ر3	2844ر5	89ر5
الفحـــــــم	1668ر4	28ر2	2179ر6	80ر3
الغـــــــاز	1066ر1	18ر1	1409ر9	19ر6
الطاقة المائيـــة	331ر5	5ر6	485ر4	6ر7
الطاقة النوويـــة	49ر4	0ر8	282ر2	3ر9
المجمـــــوع	5918ر4	100	7201ر6	100

مصـــــدر الجـدول : المرجع[(60) ،ص (55)]

كانت نتيجة هذا التطور انخفاض مستمر في أستهلاك البترول في الدول الصناعيـــة الرئيسية منذ 1979 ، ويمين ثبات في استهلاك الدول النامية والاشتراكية . ويجب أن نشير الى أن هناك ــ لأول مرة منذ 5 سنوات ــ ارتفاعا طفيفا في الطلب (+ 3ر2 % في O.C.D.E) تحت تأثير الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان .

بسبب التطور النسبي للاسعار ، حصة البترول من الاستهلاك الاجمالي للطاقة في دول (AIE) في انحدار شديد ، اذ انتقلت من 3ر57% سنة 1973 الى 2ر53% سنة 1983 ، ثم الى 1ر52% سنة 1985 .

والجدول التالي يبين حصة أستهلاك البترول من مجمل الاستهلاك النهائي للطاقـــة في دول AIE (1973 ـــــ 1985)[1]

	1973		1979		1983		1985		التغيير السنوي المتوسط (%)		
	M tep	%	M Tep	%	M tep	%	M tep	%	79. 73	83. 79	85.83
البتـــــرول	1434,2	57,3	1537,4	57,1	1263,6	53,2	1305,6	52,1	1 , 2	4,7-	1,4
المحروقات الصلبة	300,5	12,0	285,6	10,6	265,2	11,1	289,2	11,5	0,8 -	1,8 -	4,4
الغاز الطبيعي	479,3	19,2	508,6	18,9	474,9	19,9	501,8	20,0	1,0	1,7-	2,8
الطاقة الكهربائيـة	288,9	11,5	354,6	13,2	37,11	15,5	403,6	16,1	3,5	1,1	4,3
المجمـــــوع	2502,9	100	2692	100	2388,4	100	2507,9	100	1, 2	2,9 -	2,5

مصدر الجدول : [(58/Bis) ،ص (227)]

(1) النسب المئوية يمكن أن لا تصل الى 100 % لان الاستهلاك المباشر للشمس لم يتم تحديده .

ان انخفاض الطلب على البترول منسوب الى عوامل موضوعية (النمو الاقتصادي) دون اهمال التغيرات الهيكلية و التطور النسبي للأسعار. على ضوء هذه التغيرات يمكن تحليل أسباب انخفاض الطلب على البترول في دول AIE و OCDE في النقاط التالية :

1. النقل التدريجي للصناعات الثقيلة - التي تعتبر الصناعات الرئيسية المستهلكة للطاقة - مثل البتروكيمياء و الحديد و الألمنيوم ، من الدول الغربية الى دول العالم الثالث ، و سبب هذا التحول راجع الى ازدياد كلفة الطاقة [(29)ص171].

2. النمو التقني الذي أدى الى التقليل من استهلاك الطاقة ، سواء على المستوى التقني للانتاج أو على مستوى المنتجات .

بصفة عامة ، انخفض الطلب على البترول بوحدة PIB انخفاضا كبيرا (- 30 %) في دول (OCDE) بين 73 و 1983 . و أصبح النمو الاقتصادي أقل استهلاكا للطاقة عموما و البترول خصوصا .

فبرامج الاقتصاد في الاستهلاك و الاستعمال الرشيد للبترول في العديد من الدول عمق أكثر المشكلة البترولية .

و الجدول التالي يوضح تطور التبعية البترولية لدول OCDE بالنسب المئوية .

الدول / السنوات	1960	1965	1970	1975	1980	1984
O.C.D.E	18,0	26,2	32,7	35,1	31,4	23,1
الولايات المتحدة	7,8	9,9	10,3	18,2	18,1	13,8
أوروبا الغربية	31,3	46,4	59,5	55,3	45,6	31,8
اليابان	33,2	58,2	72,5	76,4	70,2	60,2

مصدر الجدول المرجع [(47)،ص(33)] .

نلاحظ من هذا الجدول انخفاض التبعية البترولية لمجمل دول OCDE و التي انتقلت من 35,1 % سنة 1975 (و هي السنة التي وصلت اليها أكبر نسبة) الى 23,1 % سنة 1984 ، و هذه النسبة كانت أقل من التبعية البترولية المحققة في سنة 1965 و البالغة 26,2 % .

3. الاهتمامات بالأمن و الاستقلالية ، أدت بالعديد من الدول الى تدعيم تنمية مواردها الطاقوية الوطنية : انتاج الفحم الحجري ، الغاز الطبيعي ، الطاقة النووية ، الشمسية .... الخ .
ان ظاهرة استبدال (احلال) البترول تم تشجيعها من قبل البنك العالمي ، الذي خصص مواردا هامة للدول المتقدمة في هذا المجال .

4. في الدول الصناعية ، و بالضبط في الولايات المتحدة و اليابان ، اقتصر النمو الاقتصادي على تنمية نشاطات القطاع الثالث (الخدمات) ، الأقل استهلاكا للطاقة . يمكن الاشارة الى أنه تم تنمية كل الموارد الطاقوية في الفترة 1973 ـ 1983 ما عدا انتاج الغاز الذي انخفض بالقيمة المطلقة و النسبة المئوية من الانتاج العام .

5. أخيرا نلاحظ ظاهرة نسبيا هامة ، و هي استبدال البترول بأنواع أخرى من البترول و خصوصا فيما يخص استعمال البترول الثقيل . حيث انتقل الطلب الى الخام الثقيل الاقل تكلفة لتغذية شركات التكرير الجديدة القادرة بفضل التكنولوجيا الحديثة من انتاج منتجات خفيفة مشتقة من البترول الثقيل الاقل تكلفة . هذه العمليات مسحت الاختلافات بين النوعية التي كانت لصالح الخام الخفيف [(65)،ص(17)] .

I.2.2.2. سياسة فرض الضرائب :

و هي السياسة التي اعتمدت عليها الدول الصناعية خاصة في فترة السبعينات عندما كانت الأسعار في ارتفاع مستمر . و ان فرض الضرائب كان محور كل اجتماعات (AIE) و اذا قارنا بين تطور أسعار البترول الخام الحقيقية و تطور الضرائب المحلية الحقيقية في أوروبا الغربية خلال الفترة 73ـ1980

تظهر ثلاث حقائق هامة و هي : [(20)،ص(46)] .

- انه بالرغم من التزايد الكبير في الأسعار الحقيقية لبرميل البترول الخام ، فان القيمة الحقيقية للضريبة على منتجات هذا البرميل قد تزايدت كذلك.

- استمر التزايد في الضريبة حتى عندما كان هناك تناقص في سعر الخام .

ان الضريبة تمثل جزءا كبيرا من سعر التجزئة لبرميل المنتجات ، و قد فاق مقدارها قيمة سعر البرميل الخام في هذه الفترة ، باستثناء عام 1980 ، حيث أصبح سعر البرميل الخام أعلى نتيجة للتعديلات العالمية لأسعار البترول الخام عام 1979 .

ان أداة فرض الضرائب تمكن الدول الصناعية من التخفيف من حدة أثر أي انخفاض في سعر البترول الخام على استهلاك البترول ، أو على تطوير بدائله .

3.2.2.I <u>سياسة التخزين</u> :

و هي أهم سياسة كان لها أثر كبير في التغييرات الهيكلية الهامة للسوق البترولية في فترة الثمانينات ، و سوف نتعمق أكثر في هذه النقطة في فصل العوامل المؤثرة في السوق البترولية العالمية و هي الفقرة (I.3.4.).

.4.2.2.I <u>استراتيجية الولايات المتحدة</u> :

في نهاية الستينات ، استنتجت الولايات المتحدة بأن سياستها العالمية غير مجدية نتيجة تبعيتها لبترول الشرق الأوسط . من جهة أسعار بترول الشرق الأوسط ، و من جهة أخرى معدل نمو الاستهلاك و الانتاج الداخلي ، جعل من ارتفاع التبعية الطاقوية شيئا محتوما [(75)،ص(81)] .
لم تجد الولايات المتحدة الا طريقة واحدة لتحقيق الاستقلال الطاقوي : اشارة ارتفاع الأسعار العالمية للبترول[(84)،ص(15)]. هذا الارتفاع كانت له أهداف هامة نوجزها فيما يلي :

1: هدف في المدى القصير : تحويل تبعية أوروبا الغربية و اليابان لبترول الاوبيب [(72)،ص(30)]. خاصة اذا علمنا بأن الهدف قد تحقق جزئيا .
فقد تحقق للمستهلك الامريكي أسعارا منخفضة نسبيا و موقتة تقدر بحوالي 50 % أو أكثر من السعر الذي تشتري به الدول الصناعية الاخرى (أوروبا و اليابان).

2. هدف في المدى المتوسط و البعيد : و هو تشجيع الطاقات الاخرى مثل الفحم و الطاقات الجديدة، يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الامريكية الطاقوية في نهاية السبعينات ، في تشجيع تعويض البترول المستورد بالفحم الامريكي [(62)،ص(15)].

و لقد استفادت الولايات المتحدة استفادة قصوى من رفع أسعار البترول في البداية ، و أعادت سيطرتها التي فقدتها جزئيا في الستينات على الشركات البترولية العالمية الامريكية ، الا أن فشلها لاحقا في انتاج كميات أكبر من البترول في الداخل لمواجهة الطلب المتصاعد ، أو في أن تقدم أي بديل ملموس للطاقة ، و كذلك فشل السياسات التي وضعت لتخفيض الاستهلاك، سرعان ما جعل الولايات المتحدة ، تتذمر من دفع الاسعار الجديدة المتصاعدة و تحاول الضغط لايقافها و هو ما حدث مع بداية 1982م .

و يمكن أن نحدد سببين أديا الى مراجعة الاستراتيجية الامريكية منذ بداية الثمانينات هما :

1. السبب الاول : يتمثل في الاقتناع بأن تكلفة الخطة الطاقوية تتجاوز القدرات التمويلية الممكنة، وأن تحقيق الاستقلالية الطاقوية يتطلب مدى زمنيا طويلا.

2. السبب الثاني و هو الاهم ((يتمثل في اعادة النظر في الاولويات الاقتصادية و اعتمادات مشروع واسع لاعادة التصنيع يستلزم تحويل قسط كبير من الاستثمارات التي كانت مخصصة قبلا للبرنامج الطاقوي ، و قد ظهر هذا التحول في الاولويات الاقتصادية في الولايات المتحدة بعدما ظهر أن ارتفاع سعر البترول لم يحد من قدرة منافسة السلع الاوروبية و اليابانية للسلع الامريكية ، و تطور العجز التجاري الامريكي الى حد خطير، و من ثم لم يعد من المفيد الاعتماد على أسعار عالمية للبترول كوسيلة لتقليص القوة الاقتصادية لمنافسي الولايات المتحدة ، بل أصبح جليا أن استمرار السيطرة الامريكية على الاقتصاد الغربي يتطلب تصنيعا جديدا و قوة اقتصادية محددة لضمان نجاحها في تحقيق انتصار في معركتها الاقتصادية مع حلفائها الغربيين)) [(28)،ص(55)].

• ان الحديث عن استراتيجية الولايات المتحدة في مجال الطاقة واسع و لا يمكن الالمام به . و لكن لمزيد من التوضيحات أكثر حول هذا الموضوع انظر المرجع (72) بالخصوص.

I.2.3. إستراتيجيات الدول المنتجة (الأوبيب) .

قبل البدء بتحديد استراتيجية الدول المنتجة (الاوبيب)، يجب توضيح خصائص هذه المجموعة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية ، هذه الخصائص أثرت و تؤثر على استراتيجية الاوبيب في المدى القصير أو البعيد .

I.2.3.1. عدم تجانس دول الاوبيب :

ان درجة اتحاد الدول المنتجة (الاوبيب) ضعيفة لضمان كارتيل السوق و عموما يمكن أن نميز داخل هذه المنظمة ، مجموعتين كبيرتين للدول المصدرة :

1. الاقتصادات الجزئية للخليج Les Micro - Economies

و هي المجموعة التي تحتوي على عدد قليل من السكان ، و لكنها على العكس ، تحتوي على خزين هام من البترول مقيم بحوالي نصف احتياطيات العالم المؤكدة ، كالكويت ، العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، قطر و ليبيا .

هذه الدول تحصّل على نصف الايرادات البترولية الاجمالية لدول الاوبيب ، لكن قدرتها الداخلية لامتصاص رؤوس الأموال محدودة جدا ، و لهذا فهي تعرف فائض مالي كبير ، و هو ما نطلق عليها بالمجموعة الريعية البحتة .

2. الاقتصادات الكلية : Les Macro - Economies

و هي مجموعة الدول التي تحتوي على عدد كبير من السكان ، و تتميز حقولها بمدة نضوبها القصيرة نسبيا ، مثل ايران ، الجزائر ، فنزويلا ، العراق ، نيجيريا و أندونيسيا .
تمثل الايرادات البترولية لهذه الدول ، أهم ايرادات التصدير في ميزانية الدولة و لكنها تمتص من قبل الزيادة السكانية الكبيرة . و لهذا فان هذه الدول جندت في برامج تنموية طموحة ، و تواجه نموا ديمغرافيا متصاعدا ، مما جعلها مضطرة للاستدانة من أسواق رؤوس الأموال العالمية .

بالاضافة الى هذه الفوارق الاقتصادية البحتة ، هناك عدم تجانس دول الاوبيب من النواحي السياسية و الدينية ." فمنذ التأسيس اعتمدت قوة الاوبيب ، فوق كل شيء ، على اتفاق بين منتجين كبيرين متمثلين في كل من السعودية و ايران ، يضمر أحدهما للآخر أشد العداء ، و لولا وجود الشركات الاحتكارية الكبرى لما اجتمعتا في منظمة الأوبيب " [(40)، ص (52)] .

الجدول التالي يوضح احتياجات رووس الاموال و درجة التبعية (Vulnérabilité) لدول أعضاء الاوبيب .

الـــدول	احتياج رووس الامـوال	درجة التبعيـــة *
الجزائر	مرتفـــع	مرتفعـــة
العربية السعودية	منخفـــض	منخفضـــة
الامارات العربية المتحدة	منخفـــض	منخفضـــة
أنـدونيسيـــا	مرتفـــع	مرتفعـــة
ايـران	مرتفـــع	مرتفعـــة
العـراق	مرتفـــع	مرتفعـــة
الكـويـــت	منخفـــض	منخفضـــة
ليبيـــا	منخفـــض	منخفضـــة
نيجيـريـا	مرتفـــع	مرتفعـــة
قـطـــر	منخفـــض	منخفضـــة
فنـزويـــلا	مرتفـــع	مرتفعـــة

(*) التبعيـة : هـي درجـة ارتبـاط الـدولـة بالعـوائـد البترولـيـة .
مصـــدر الجـدول المرجـع : [(60،ص(69)] .

2.3.2.I. دور العوائد البترولية في تحديد استراتيجيات التنمية لدول الاوبيب :

بعـد أن رأينـا خصائـص كـل دولـة مـن دول الاوبيـب - خاصة الاقتصادية - نريد توضيح آثار ارتفاع أسعار البترول التي أدت الـى ارتفاع عوائد كل دول الاوبيب ، في تحديد استراتيجيات التنمية لهذه الـدول و مدى اختلاف هذه الاستراتيجيات و أهدافها ، قبل التطرق و الحديث عـن الاستراتيجيات البترولية للاوبيب، لانه من الواضح بأن السياسات التنموية داخل دول الاوبيب أثـرت و ما زالـت تؤثـر علـى مواقـف كـل دولـة و تنعكس - طبعا - علـى الاستراتيجيات العامة لهذه المنظمة .

" أدت الطفرة البترولية بعد عام 1973 في البلدان المنتجة و المصدرة للبترول ، و المتمثلة بالتغيرات الحقوقية و الملكية ، و ارتفاع أسعار البترول و زيادة الكميات المصدرة ، الى تحويل كتلة نقدية كبيرة من البلدان المستهلكة الى البلدان المصدرة ، و هذه الكتلة شكلت عند البعض من البلدان المنتجة ، قناعة فكرية و عملية مفادها أن الامكانيات المالية الكبيرة لتحقيق تنمية اقتصادية تختزل زمن التنمية المادية و البشرية و بوتائر عالية " [(26)،ص(26)] .

الا أن الحوار كان قائما حول أفضل السياسات و السبل المختلفة لاستغلال الثروات البترولية عبر الزمن ، و يرى البعض بأن الدول البترولية اذا ما اتبعت سياسات صارمة للمحافظة على مواردها البترولية ، فانها تواجه مخاطر انخفاض القيمة المستقبلية للمخزون من الاحتياطيات البترولية ، بيد أن القضية المركزية في الاقتصاديات البترولية ليست بهذه السهولة و التبسيط ، اذ أنها تدور حول كمية تعظيم الآثار التنموية بعيدة المدى لعائدات البترول .

و يبدو في العديد من المحاولات أن واضعي السياسات الاقتصادية ليس لديهم وضوح رؤ ية مستقبلية كاف بخصوص أفضل التوجهات الممكنة للاقتصاد الوطني في ظل التناقص في عوائد البترول [(36)،ص(51)] .

و اقتصرت خيارات راسمي سياسات التنمية في الدول البترولية الريعية على الخيارات البسيطة التالية : [(36)،ص(52)]

1. الحفاظ على الاحتياطيات البترولية لاطول فترة ممكنة في باطن الارض ، باعتبار أن ذلك أفضل استثمار للمستقبل .
2. استخراج أكبر كمية ممكنة فنيا من البترول الخام و تصديرها بهدف تعظيم ، العوائد البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول .
3. استخراج البترول و تصديره بالكميات التي تكفي فقط لموازنة الميزانية العامة في الداخل و موازنة ميزان المدفوعات في مجال المعاملات مع العالم الخارجي .

و الواضح أن معظم الدول البترولية الريعية قد مالت للخيار الاخير .

أصبحت دول الاوبيب تحتوي على أرصدة و فوائض مالية هائلة ، و أن تقدم المداخيل البترولية أسرع من الناتج الوطني المحقق [(18)،ص(138)] ، و تفوق حاجات الاقتصاد الوطني ، مما جعل عملية استيعابها في المراحل الاولى من زيادتهم تصطدم بالمعوقات الاساسية لاي اقتصاد متخلف [(26)،ص(26)] . و أصبح السؤال المطروح ؟ ما هي أفضل السبل المتاحة لاستثمار هذه الفوائض في الداخل ، أم في الخارج في شكل استثمارات (أصول مالية) ؟

أ - طريقة توظيف العائد النقدي في الخارج :

ان الموجودات النقدية المتراكمة لبلدان الاوبيب قد تزايدت بشكل مثير ، فاذا كان مقدارها في عام 1973 يزيد قليلا عن 7,2 مليار $ ، فحتى بداية 1979 قدرت هذه الموجودات المتراكمة بمقدار 230 مليار $ ، و حتى نهاية 1980 وصلت تقريبا الى 330 مليار $.

و مما يلفت الانتباه كذلك هو التوزيع غير المتكافيء ، لفوائض البترودولارات بين أعضاء منظمة الاوبيب و المبين في الجدول التالي :

جدول يوضح الموجودات الاجنبية الصافية لاعضاء الاوبيك (مليار دولار)

المجموعة	الدول	نهاية 1973	78/74	80/79	1980	حصة الدولة (%)
البلدان قليلة السكان	العربية السعودية	4,2	63,1	50,9	118,2	54,5
	الكويت	3,7	3,2	31,4	67,1	19,6
	الامارات العربية	0,5	14,5	20	35	10,2
	ليبيا	3,2	8,1	13,4	24,7	7,2
	قطر	1,9	5,1	4,8	10,8	3,1
بقية الأوبيك	العراق	1	16,2	33,1	50,3	14,7
	ايران	0,7	25,8	5,3	31,8	9,3
	نيجيريا	- 0,6	-0,2	17,4	16,6	4,8
	الغابون	0,3	0,4	1,4	1,5	0,4
	أندونيسيا	- 4,2	-2,7	7,7	0,8	0,2
	فنزويلا	- 1	-0,7	0,4	0,7	0,2
	الاكوادور	- 0,1	-0,7	- 0,9	- 1,7	- 0,5
	الجزائر	- 2,8	-8,6	- 1,3	- 12,7	- 3,7
مجموع الأوبيك		7,2	152,3	183,6	343,1	100

مصدر الجدول : المرجع [(26)،ص (28)] .

و كما يتضح من هذا الجدول، فان الوضع النقدي و المالي لبلدان الأوبيب متمايز تماما، اذ أن الجزء الأساسي من الموجودات المتراكمة الصافية هو من حصة بلدان الأوبيب قليلة السكان (74,6 ٪) ، و هي في نفس الوقت المصدرة الكبيرة للبترول ، و أن حصة الأسد من هذه الموجودات توضع في الخارج ، و هذه التوظيفات الكبيرة لبعض بلدان الأوبيب تدر مداخيلا كبيرة . مثلا مداخيل العربية السعودية سنة 1974 من موجوداتها في الخارج كانت 1,3 مليار $ ثم ازدادت الى 5,7 مليار $ في عام 1978، و الى 10 مليار $ في عام 1980 . و هذه الموجودات نفسها فاقت 100 مليار $ حتى نهاية هذه الفترة . أما مداخيل الكويت فقد وصلت الى 6 مليار $ عام 1980 ، و بشكل اجمالي فان مداخيل بلدان الأوبيب من موجوداتها في الخارج بلغت 27 مليار $ [(26)،ص(29)] . يجب أن نشير الى أن هذه الطريقة لها درجة عالية من المخاطر و عدم التأكد بشأن أسعار البترول المستقبلية ، و معدلات التضخم العالمي ، و معدلات التقلب في أسعار الصرف الأجنبية لعملات البلدان المصنعة للاستثمارات المالية البترولية ، و لا سيما في ظل الاضطرابات الشديدة التي أصابت و تصيب النظام النقدي الدولي [(36)،ص(55)]، اضافة الى تذبذب أسعار الفائدة المستمر .

ب - <u>طريقة تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية</u> :

و هي الطريقة التي تم اختيارها من قبل عدد كبير من دول الأوبيب و خاصة دول المجموعة الثانية (أي دول ذات كثافة سكانية كبيرة) مثل الجزائر ، العراق ، ايران ، نيجيريا ، فنزويلا ... الخ .

و تتمثل هذه الطريقة في توفر الامكانيات المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في زمن قياسي قصير .

ان موضوعية العلاقة بين تمويل التنمية و الطابع الايديولوجي للدولة (باعتبارها المؤسسة المقررة للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية العامة ، بما فيها سياسة التنمية) لها أهمية منهجية و عملية لتحديد طبيعة العلاقة بين شكل الايرادات البترولية و بين السياسة البترولية .

و انطلاقا من هذه النقطة بالذات يمكن القول بأن الحاجة الى قدر معين من العوائد البترولية هي التي سترسم طبيعة و اتجاهات السياسة البترولية ، هذه السياسة تحدث تغيرات كمية و نوعية في السوق البترولية و التي تؤثر على كمية العوائد التي تحتاجها الدولة .

ان هذه الطرق المختلفة أثرت على استراتيجية الاوبيب بشكل واضح،و جعلت ايجاد استراتيجية طويلة المدى أمرا مستحيلا .

I.2.3.3. الاستراتيجيات في المدى القصير :

عموما ، تعرف دول الاوبيب المنتجة هياكل اقتصادية مختلفة نوعا ما ، متميزة بسيطرة و رجحان كبيرين للقطاع البترولي. مثلا ، تمثل الصادرات البترولية 99 % من قيمة اجمالي الصادرات للعربية السعودية ، 95 % بالنسبة للعراق ، 91 % بالنسبة لايران ، 87 % بالنسبة لفنزويلا ، 83 % بالنسبة للجزائر ، 51 % بالنسبة لاندونيسيا و الاكواتور .
اضافة الى هذه التبعية المطلقة للسوق العالمي ، يمكن اضافة أهمية الايرادات البترولية في تمويل نفقات الدولة . اذن ما يميز مجمل هذه الاقتصادات ، هو ضعف و قلة أهمية الضرائب غير البترولية .

أخيرا ، كل هذه الدول مرتبطة بالخارج فيما يخص وارداتها من التجهيزات و المنتجات الزراعية و الغذائية .
هذه العوامل نتجت عنها حساسية مطلقة لكل انخفاض في أسعار المحروقات في السوق العالمية ، فالبترول يمثل المورد الأساسي بحيث بنيت على أساسه التنمية الاقتصادية . بصفة خاصة ، فان دول الدرجة الثانية - الاقتصاديات الكلية البترولية - التي لها تبعية أكثر في حالة انخفاض عائداتها نتيجة انخفاض الأسعار ، لم تستطع مواجهة نظام احتكار القلة المفروض من قبل الاوبيب ، لزيادة عوائدها ، فعوضت انخفاض عائدات الوحدات (لكل برميل مصدر) بزيادة العرض ، و ساهمت في انخفاض الأسعار و عدم استقرار احتكار القلة (الاوبيب) .

و فعلا منذ سنوات ، انهكت بعض الدول قرارات المنظمة ، أما بتصدير انتاجهم بسعر أقل من السعر المرجعي ، و أما برفع انتاجهم الى حصة أكثر من الحصة المقررة لهم . فنيجيريا و ايران كانتا تطبقان هذه الاجراءات ، ثم تبعهما الأعضاء الآخرين ، و منذ سبتمبر 1985 من قبل العربية السعودية . بينما الاقتصاديات الوحدية الريعية - المجموعة الاولى - تعتبر خزينة هامة يمكن لها أن تعوض عوائدها بسهولة تامة و يمكن لها أن تضغط بشدة على مستوى نفقاتها على الأقل في المدى المتوسط دون أن تتلقى ضغوط داخلية شديدة .

4.3.2.1. الاستراتيجيات في المدى البعيد :

ان التبعية البترولية الرائجة للدول المنتجة ، و التي ممكن أن تكون مصدر صراع داخلي في الأوبيب ، تضيف تباعد عميق للمصالح بين مجموعتي الدول الأعضاء . و هكذا فان أمثلية استغلال حقوق المحروقات في المجموعتين تفترض اتباع استراتيجيات مختلفة :

1. بالنسبة للمجموعة الأولى من الدول و التي تحتوى على (حقول طويلة) فان استراتيجيتها المثلى تعتمد أساسا على ما يلي :

* الحفاظ على الأسعار عند مستوى بحيث أن - مع ضمان اعادة الانتاج الريعي - احلال مورد طاقوي آخر لا يتحقق في الأمد القصير (مما يفرض خطورة اهمال جزء هام في مخزونها من البترول الخام) .

* اختيار نسق استخراجي معتدل لكي تمد من عمر الحقول . في هذا السياق يمكن الاشارة الى خطط انتاج السعودية و الكويت و الامارات و التي تدخل ضمن هذا النمط ، لان الاستخراج ليس مبنيا على طبيعة الحقول أو الاحتياجات الداخلية ، و انما على أساس الطلب العالمي .

2. بالنسبة للمجموعة الثانية من المنتجين ، حيث الاحتياجات المالية هامة و ضرورية ، فالهدف هو تعظيم الريع البترولي في الوقت القصير نسبيا .
هذا الريع المقاس بمدة نضوب حقولها ، قبل الاستعداد لعصر ما بعد البترول ، بفضل ارساء هياكل صناعية واسعة و متنوعة .
نضيف أيضا أنه بالنسبة لاندونيسيا و نيجيريا و الجزائر يقدر بأنه في آفاق 2000 ، منحني الاستهلاك الداخلي للمنتجات البترولية سيرتفع الى ما فوق منحني الانتاج ، ولتعظيم الريع البترولي يتحتم على هذه الدول فرض مستوى أسعار مرتفع ، أو استغلال شديد و مكثف للحقول .

و يمكن القول أخيرا أنه لتفادي الانعكاسات الخطيرة لتدهور أسعار البترول يجب على الاوبيب أن تشكل كارتل حقيقي و ذلك بتوفير كل الشروط التنظيمية لعمل الكارتل ، التي يترتب عنها تحديد سقف الانتاج الاجمالي للمنظمة و توزيع حصص الانتاج على الأعضاء ، و ايجاد نظام لمراقبة البلدان الاعضاء و احترام سقف الانتاج .

المنطقة	الدول	تاريخ الانضمام الى منظمة الأوبيب	السكان في 1984 مليون نسمة	حصة الصادرات البترولية من مجمل الصادرات (٪)	احتياطيات البترول الخام في 1986 اجمالي	العمر الانتاجي للاحتياطيات سنة بمعدل انتاج 1985	مجموع الأرصدة الجارية 1970-1984 مليار دولار	القدرة الانتاجية للبترول الخام في 1985	انتاج البترول الخام في 1985 مليون برميل/اليوم
الشرق الأوسط	العربية السعودية	1960	10,8	91	171,5	135	+ 154,3	8,9	3,5
	ايران	1960	43,4	98	47,9	58	+ 32,4	3,2	2,3
	العراق	1960	15,2	99	44,1	87	+ 5,7	1,2	1,4
	الكويت	1960	1,8	96	92,5	253	+ 98,9	1,3	1,0
	قطر	1961	0,3	93	3,3	30	+ 17,9	0,6	0,3
	الامارات العربية	67 - 1974	1,3	88	3,3	80	+ 64,5	1,7	1,1
افريقيا	الجزائر	1969	21,1	72	8,8	38	± 9,8	1,2	0,6
	ليبيا	1962	3,5	100	21,3	56	+ 13,3	1,8	1,0
	نيجيريا	1971	96,6	79	16,6	32	- 13,2	2,2	1,4
	الغابون	1975	1,2	68	0,5	10	+ 2,1	0,2	0,15
أمريكا الجنوبية	فنزويلا	1960	16,8	91	25,6	42	+ 14,2	2,4	1,7
	الاكوادور	1973	9,6	63	1,7	17	- 5,3	0,2	0,3
آسيا	اندونيسيا	1962	158,1	54	8,5	19	- 14,8	1,7	1,2

مصدر الجدول : المرجع [(47) ، ص (35)] .

خلاصة الفصل الثاني /

استنتجنا من هذا الفصل تعدد الاستراتيجيات البترولية ، و التي تمثلت في استراتيجيات الشركات البترولية ، و استراتيجيات الدول المستهلكة و استراتيجيات الدول المنتجة . ان استراتيجية الدول المنتجة ، و الشركات البترولية كانت أهدافها دفاعية بحتة ، أي للدفاع على مصالحها في السوق البترولية العالمية ، و قد طبقت العديد من السياسات ابتداء من أزمة 1973. فاستراتيجية الدول المستهلكة تتمثل في التقليل من تبعيتها الطاقوية بالنسبة لبترول الاوبيب ، مما جعلها تفكر في تطوير الطاقات الاخرى، و تستثمر الاموال الطائلة في تطوير التكنولوجيا التى تقلل من استهلاك الطاقة .

أما استراتيجية الشركات فتمثلت في تنويع الاستثمارات في العديد من المجالات الاخرى الطاقوية و الصناعية بخلاف البترول ، و الابتعاد عن المناطق البترولية الاكثر رقابة من قبل الدول المنتجة ، و شجعت على تطور السوق الحرة ، و ايجاد موارد بترولية أخرى في مناطق غير مناطق الاوبيب .

أما استراتيجية الدول المنتجة فتميزت ، كما لاحظنا ، بالسيطرة على السوق في المدى القصير أو المتوسط ، و أخذت بفكرة أن أسعار البترول ستكون في تزايد مستمر . بينما تميزت استراتيجياتها بضعفها في المدى البعيد، و هذا راجع كما رأينا ، الى عدم تجانس دول منظمة الاوبيب سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية و اختلاف استراتيجياتها التنموية .

هذه الاستراتيجيات العديدة أثرت بشكل مباشر على السوق البترولية في فترة الثمانينات ، و جعلتها معاكسة تماما لفترة السبعينات. و هذا التحول الكبير للسوق العالمية في فترة الثمانينات سيكون مجور دراستنا في الفصل القادم .

الفصل الثالث :3.I

اضطرابات السوق البترولية العالمية في الثمانينات

تعتبر الثمانينات فترة خاصة نظرا للتغيرات الهيكلية الهامة التي طرأت في الصناعة البترولية العالمية. وهكذا فان الوتيرة السريعة التي تطورت بها في فترة السبعينات بدأت تضمحل. أن هذه التحولات، وحتى وقتنا الحاضر، من الصعب تحديدها وتقييم آثارها الأساسية: تغيير قوى السوق، قواعد جديدة للالعاب، نظام جديد للتعديل... الخ. يمكن أن نعتبر بأن هناك شكل جديد للسوق، متميّز بمنافسة كبيرة، وأكثر شفافية، واستقرار نسبي حتى سنة 1986 التي تميّزت بحدوث أزمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذه الصناعة.

I.3.1: أسباب و مؤشرات تراجع أهمية البترول في الثمانينات :

أن للوضع الحالي للسوق البترولية العالمية، أسباب عديدة، ومؤشرات مختلفة يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

I.3.1.1. أسباب تراجع أهمية البترول في الثمانينات .

هناك عدة أسباب أدت الى تراجع أهمية البترول نوجزها في النقاط الآتية :

1 - أن ثمة تراخيا في الطلب العالمي على البترول، حيث انخفض هذا الطلب عام 1982 فقط، بنسبة 22 % عما كان عليه في العام السابق .

2 - أن ثمة فائضا في انتاج البترول، وتنافسا بين الدول المنتجة على زيادة انتاجها المحلي وزيادة حصصها في الانتاج البترولي الكلي.

3 - أن ثمة مخزونا كبيرا لدى الدول الصناعية يمكّنها من امتصاص أي هبوط عابر في انتاج البترول، فقد كان يرتفع هذا المخزون في بعض الاحيان الى ما بين 3 أو 4 ملايين برميل في اليوم، و ينخفض في أحيان أخرى الى ما بين 700ألف و مليون برميل في اليوم .

4- ان اكتشافات بترولية مهمة قد تحققت في أنحاء شتى من العالم مما وسع قاعدة التنويع الجغرافي للانتاج البترولي.

5 - ان منضمة الاوبيب لم تستطع أن تحافظ على وحدة صفوفها، مما أضعف قدرتها على مواجهة تقلبات السوق.

6 - استعادت الدول الصناعية سيطرتها على أسعار البترول و كميات انتاجه و أغرقت أسواقه .كما استطاعت أن تكييف من خلال التضخم المستحدث، أسعار كافة السلع بحيث أعادت السعر الحقيقي للبترول بعد عام 1982،وحافظت على هذا المستوى بعد ذلك ، ثم أوصلته الى حده الادنى في 1986م .و بذلك حولت

عمليـة تحـريـر أسعـار البتـرول العظيمـة الى أرقـام جـوفـاء ليـس لها معنـى أو مضمـون.

7 - واكبـت الـدول الصنـاعيـة هـذه العمليـات الضخمـة بتحـركـات سيـاسيـة و تهديـدات سـاعـدة و مكنـت مـن تحقـيـق أغـراضهـا.

I.3.1.2: مـؤشرات تـراجـع أهميـة البتـرول فـي الثمـانينـات :

ان مـؤشـرات تـراجـع أهميـة البتـرول في الثمـانينـات عـديـدة ومتنـوعـة يمكـن أن نـوجـزهـا في النقـاط التـاليـة -[(39)، ص (58)]-

1 - التـراجـع الهبـوطـي في أسعـار البترول حيـث انخفـض سعـر البرميـل الـواحـد بخمسـة دولارات خـلال عـام 1983 م.

2 - التـراجـع الهبـوطـي في كميـات انتـاج البتـرول، اذا نخفـض الانتـاج في عـام 1980 بحـوالـي 2،5 مليـون برميـل يـوميـا وفـا قـه انخفاضا انتـاج عـام 1981 .

3 - التراجـع الهبـوطـي فـي قيمـة الفـوائض ، المـاليـة السنـويـة للدول البتـرولية المهمـة ،و التـراجـع الهبـوطـي فـي تـراكمـات الفـوائض المـاليـة حيث تراجعـت الفـوائض لـدول الأوبيـب لعـام 1982 بمبلـغ 47،16 مليـار $ عمـا كـانـت عليه فـي 1980، كمـا سجّـل في عـام 1983 فقـدان تراكـم بمـا يقـل عـن 117،68 مليـار $ من الفـوائـض المـاليـة.

4 - زيـادة الطلـب المحلـي علـى النفـط والغـاز بمـا يـؤثـر في الكميـات المتـاحـة للتصـديـر منهمـا. اذا ارتفـع اجمـالـي استهـلاك الطـاقـة في مجمـوع الـدول العربيـة من 24 مليـون طـن مكـافـئ للبتـرول عـام 1970 الى 121 مليـون طـن مكـافـئ للبتـرول عـام 1980.

5 - انتقـال بعـض الـدول المنتجـة من مـوقـع الـدائن الى مـوقـع المـديـن في مـوازيـن مـدفـوعـاتهـا السنـويـة كـالسعوديـة وليبيـا بعـد عـام 1979 م.

I.3.2: وضعيـة الاوبيـب فـي الثمـانينـات :

ازاء الوضـع الجـديد للسوق البتروليـة العـالميـة ، والتغيـرات الهـامـة التـي طـرأت عليهـا منـذ بدايـة عقـد الثمـانينـات، فـان منظمـة الاوبيـب كـانـت المتضـرر الـرئيسـي من هـذا الـوضـع. ويمكـن تحـديد وضعيـة الاوبيـب في النقطتيـن التـاليتيـن.

1 . 2 . 3.I : محاولات التنظيم

اتبعت الأوبيب استراتيجية السرد، وذلك بتنظيم الانتاج للسطيرة على مستوى الأسعار وتم وضع مقا ييس في توزيع سقف الانتاج بين الدول الأعضاء . وهكذا منذ نشوئها ، تحوّلت الأوبيب الى كارتل حقيقي للمنتجين الشيء الذي لم يسبق له مثيل . -[(60)،ص(80)]-

تم الاتفاق على هذه الحصص في مؤتمر لندن (مارس1983)، وتم تعديلها في أكتوبر 1984. وهذا يدل على أن معظم الأعضاء لم يطبقوا هذه الحصص ، مما أضعف هذه الاستراتيجية في مواجهة تقلبات السوق ومغيراتها الجديدة في الثمانينات.

بينما كانت قرارات الأوبيب في مجال الأسعار في اطار متوسط الأجل ، الدخول في السوق الحرة عندما يكون الاتجاه نحو الارتفاع، وعندما يكون السوق منحط ، تأخذ بالسعر الرسمي الوسطي، وتترك هكذا التضخم يلعب دوره في تحديد السعر الحقيقي،الشيء الذي يسمح للأوبيب تجنبا غير مباشر لضغط السوق.

جـــــدول يــوضـــح استــراتيجيـــة الـــرد للاوبيـــب : حصـــة الانتـاج
(مليــــون ب/ي) قــــرار الاوبيـــب

الــــدول	1981	1982	1983	1984	1987[1]
العربية السعودية	10,26	7,40	7	4,70	4,343
نيجيـــريـــا	1,94	1,80	1,3	1,45	1,301
فنـــزويــــلا	2,19	1,80	1,5	1,00	1,571
الامارات العربية	1,60	1,35	1,0	1,10	0,948
ايـــــران	1,50	1,00	1,2	1,70	2,359
العـــــراق	0,700	0,900	1,2	1,70	1,540
الكـــويــت	1,55	0,900	0,8	1,00	0,996
ليبيـــــا	1,60	0,850	0,8	1,10	0,996
الجـــزائـــر	0,900	0,800	0,75	0,70	0,667
قطـــــر	0,482	0,360	0,3	0,30	0,299
انـدونيسيـــا	1,62	1,50	1,3	0,95	1,190
الاكـــواتـــور	0,223	0,200	0,2	0,13	0,221
الغـــابـون	0,142	0,150	0,15	0,15	0,159
مجمـوع الاوبيب	24,776	19,010	17,45	15,98	16,60

مصـــدر الجـــدول:المـــرجـــع -[(84) ص (20)]-

(1) هـــذه الحصـــص خـــاصـــة بالثـــلاثـــي الأول لسنـــة 1987.أُخذت من جريدة المجاهد اليومية بتاريخ 13 سبتمبر 1987 . ص(12).

I.2.2.3 : محـــدوديـــة دور الأوبيـــــب

أكثـــر من 10 سنـــوات بعـــد الازمـــة البتـــروليـــة الأولى انخفضـــت سلطـــة الأوبيـــب في الســـوق الـــى درجـــة ان الشروط الضـــروريـــة لسيـــر التكارتل الحقيـــقي أصبحـــت غيـــر متـــوفـــرة ان لم نقل منعدمـــة . وهذا راجـــع لسببيـــن:

1) من جهـــة ، امكـــانيـــة تحـــديد سعر وحـــدوي (UN PRIX UNITAIRE) تفـــرضـــه مجمـــوعـــة الصنـــاعـــة البتـــروليـــة ، والمحـــدود بعـــاملين همـــا :

- مستـــوى الأسعـــار المرجعيـــة، التي لاتعتبـــر أسعـــارا مثـــاليـــة بالنسبـــة لمجمـــل أعضـــاء المنظمـــة .
- في كل الحـــالات، اذا اختلـــف السعـــر المـــرجعي للاوبيـــب عن سعـــر الســـوق فـــانـــه لايفـــرض علـــى المنتجيـــن خـــارج الأوبيـــب، الـــذين يفـــرضـــون أسعـــارا أقـــل للتحكـــم أكثـــر في الســـوق.

2) من جهـــة أخـــرى، انخفضـــت قـــدرة الأوبيـــب علـــى ادارة الانتـــاج للأسباب الآتيـــة :

- انخـــفـــاض حصتهـــا في الســـوق ممـــا يقلـــل من قـــدرتهـــا التفـــاوضيـــة.
- المنـــافســـة بين أعضـــاء الأوبيـــب من جهـــة ، وبين الأوبيب والمنتجيـــن الاحرار من جهـــة أخـــرى.
- أبقـــت طبيعـــة عدم انضغـــاط المستـــويـــات الحـــاليـــة للانتـــاج ، التبعيـــة القصـــوى للبـــدان المنتجـــة اتجـــاه الإيرادات البتـــروليـــة . أي أن المستـــوى الحـــالي للاستخـــراج في معظـــم الدول الأعضـــاء غيـــر كـــافـــي لتغطيـــة الاحتيـــاجـــات المـــاليـــة .
- تميـــزت النتـــائـــج في المجـــال الصنـــاعي بانخفـــاض كبيـــر في معـــدل الاستخـــراج ، وتـــم التنبـــؤ بهـــا مسبقـــا .
- ســـوق المنتجـــات البتروليـــة والذي يعرف تطورا هـــاما حـــاليـــا ، حـــوالـــي 20 % من اجمـــالي المبـــادلات البترولية في العـــالـــم . -[(60)، ص (82)]- . فـــالملاحـــظ بأن الأوبيب عمليـــا غـــائبـــة تمـــامـــا عن هـــذا الســـوق.

I.3.3 : خصائص ومميزات السوق البترولية العالمية في الثمانينات :

لاحظنا مما سبق بأن السوق البترولية العالمية شهدت - منذ بداية الثمانينات - تغيرات هيكلية هامة، هذه التغيرات تمثلت في النقاط التالية :

I.3.3.1 : سوق أكثر تنافسية

ان شكل السوق البترولية العالمية حاليا مختلف تماما عماكان عليه في فترة السبعينات التي تميزت بتعويض كارتل بكارتل آخر (الأوبيب مكان الشركات البترولية). أما السوق في الثمانينات فانها مختلفة تماما، فهي في وضعية تحول الى احتكار قلة ضعيف، والى وضعية حرية المنافسة.

وهكذا نجد حاليا :

- هيكل مجزأ : الدول المنتجة حوالي 75 عضوا بما فيها 13 فقط أعضاء الأوبيب . وأيضا، انخفضت درجة التمركز الجغرافي للاحتياطات ، وانتشرت الموارد الجديدة المكتشفة بشكل كبير، مما أدى الى ظهور المنافسة بين المنتجين، والتي أدت الى تخفيض أسعار السوق .بالاضافة الى ارتفاع المتدخلين والوسطاء : الشركات العالمية، الشركات المنتجة والمستوردة عدد كبير من الشركات الحرة، شركات التعاقد ، شركات التكرير، ومؤسسات القطاع الكيميائي.

- أسواق أكثر حرية : ان السعر الرئيسي ليس السعر المحدد من قبل الشركات العالمية الكبرى، وليس السعر الرسمي للاوبيب، ولكنه السعر الحر (SPOT) الذي يتحكم في مجمل الصفقات العالمية ، ويفرض على مجمل الأطراف . لم يستطع أي طرف (أو مجموعة أطراف) الضغط على هذا السعر ، وأصبح سعر السوق هو المسيطر على جميع الأطراف .

- أسواق أكثر مرونة : عرفت الأسواق الحرة نموا هاما منذ 1973. انها تضمن حاليا حوالي 40 - 50 % من التموين بالبترول الخام والمنتجات المكررة . في هذه الأسواق، تكون الشركات والدول المنتجة في منافسة مباشرة حول بيع وشراء البترول. الأهمية التي تسير بها الأسواق الحرة هي ضمان أكبر مرونة في الصفقات وتوسيع أكثر لاختيارات الأطراف.

I.2.3.3 : ســـوق شـفـافـة أكثــر

ان تطـور الصفقـات الآجـل أعطـى دافعـا قـويـا لتغييـر نظـام عمـل الســوق البتروليـة العالميـة . بـدأت السـوق المستقبليـة الأولـى العمـل فـي 1978 وهـي سـوق (NYMEX) [1] نيـويـورك ، والمتعلقـة بالبتـرول الخـام والمنتجـات البتـروليـة .والسـوق الثـانيـة (I P E) [2] والتـي نشـأت سنـة 1980 بلنـدن والمتعلقـة بالفيـول.

ان الأهـداف الثـلاثـة لهـذه الأسـواق هـي:

- التقليـل أو تجنـب المخـاطـر النـاتجـة عـن تـذبـذب الأسعـار .
- ضمـان مصـدر التزويـد بالبتـرول الخـام والمنتجـات المكـررة .
- الحصـول علـى مصـادر معلـومـات للدولـة حول العـرض والطلـب، وسلـم الأسعـار المتبـع. (+)

I.3.3.3 : ســوق غيـر مستقـرة

نلاحـظ بـأن هنـاك تطـورا فـي أشكـال العقـود التـي تضمن أكثـر استقـرارا للسـوق العـالميـة للبتـرول الخـام .
يمكـن يـوضيـح هـذه الاشكـال فيمـا يلـي:
- تضـاعـف عقـود المقايضـة بيـن الـدول المصـدرة و الـدول الصنـاعيـة .ان اتجـاه هـذه العمليـات فـي تـزايـد مستمـر نظـرا للصعـوبـات المـاليـة التي تعـانـي منهـا الـدول المنتجـة . (*)
- مشـاركـة الشـركـات المتعددة الجنسيـات البتـروليـة و البتـروكيميـائيـة فـي مشـاريـع التصنيـع فـي الـدول المنتجـة ، و هـذا لضمـان تمويـن منظم للبتـرول الخـام .
- التكـامـل البتـرولـي الاسـاسـي لبعـض الـدول المنتجـة : الاستثمـارات فـي قطـاع التكـريـر و التـوزيـع للـدول الصنـاعيـة،جـلب للدول المنتجـة سوقـا مضمـونـة و مستقـرة .
يمـكن مراقبتـهـا مـن أجـل صـادراتهـا البتـروليـة .يمكن اعطـاء مثـال عـلى ذلك مشـاركـة الكويـت فـي البينـولوكس و اسكنـد نـافيـة و الـولايـات المتحـدة .
- هـنـاك عـرض مختـلف داخـل دول الاوبيـب ،حيـث نـلاحـظ و جـود مجمـوعتيـن . مجمـوعـة الـدول المصـدرة فقـط للبتـرول الخـام ، و مجمـوعـة الـدول المصدرة للبتـرول

---

(1) NYMEX : NEW YOURK MECONTILLE EX CHANGE
(2) I. P E : INTERNATIONAL PETROLEUM EX CHANGE

(+) لمـزيـد من المعلـومـات حـول السـوق الأجل (المستقبلية) .أنظر المرجع (44).
(*) هنـاك أمثلـة عـديـدة حـول هـذه العمليـات في المرجع -[(60)،ص (90)].

الخـام و المنتجـات المكـررة النهـائيـة . المصـالـح بيـن هـاتيـن المجمـوعـتيـن مختلفـة ، بحيث لا يعـانـون مـن نفـس القيـود : مثـلا القـرارات المتخـذة مـن قبـل هـاتيـن المجمـوعتيـن تتعلـق فقط فـي مجـال أسعـار صـادرات البتـرول الخـام .ممـا يجعـل المخـاطر التـي تـواجههـا المجمـوعـة الثـانيـة ـ اي المنتجـة للبتـرول الخـام ـ كبيـرة جـدا و خـاصـة و أن السـوق تعيش تنـافسا حـادا فـي هـذه الفتـرة .

I.3.3.4 : هيكـل أسعـار مختلـف

طـوال عشريـة السبعينـات يعتبـر العـربـي الخفيـف أسـاس مرجعـي لحسـاب الاسعـار العـالميـة للبتـرول الخـام .هـذه المكـانـة تفسّر سيطـرة الاوبيـب عـلى مستوى هـذه الصنـاعـة ، و أهميـة الانتـاج السعـودي.

منـذ نهـايـة السبعينـات، التغيـرات التـي حـدثـت فـي العـرض ، مـع تزايـد الصفقـات علـى البتـرول غيـر الاوبيـب مـن جهـة ، و انخفـاض الانتـاج السعـودي فـي 1984 من جهـة أخـرى، أدى الـى تغيـرات جوهـريـة فـي هيكـل الأسعـار .

لقـد انخفـض تأثـير العربيـة السعـوديـة علـى الأسعـار وصـار حـاليـا غيـر مـوجـود تمـامـا ، وأصبـح العربـي الخفيـف هـامشيا ، ولـم يعـد الخـام المـرجعـي علـى المستـوى العـالمـي.

حـاليـا ، أصبحـت هيـاكـل الأسعـار مـرتبطـة علـى أسـاس جهـوي. ثلاثـة منـاطـق جغـرافيـة مختلفـة ، أدت الى ثلاثـة أنـواع للأسعار المرجعيـة وهـي :

- سـوق الأطلسـي مـع WEST TEXAS كخـام مـرجعـي.
- سـوق الأوربـي مع سيطـرة الخـام البريطـانـي
- السـوق الآسيـوي حيـث تتم المبيعـات علـى أسـاس العربـي الخفيـف.

هنـاك 5 مجمـوعـات من الأسعـار التـي تميـز السـوق البتروليـة الحـاليـة:

- السعـر المـرجعـي للأوبيـب : سعـر محـدد من قبـل الـدول المنتجـة الأوبيـب .

- سعـر خـارج الأوبيـب: ويتحـدد من قبـل المنتجيـن الاحـرار، مـرتبـط بعـدد من المتغيـرات : سعـر الأوبيـب، قـوة السـوق ، مستـوى تكـاليـف الانتـاج.

- السعـر الحـر (SPOT) : والـذي يتحـدد في السـوق الحـرة عـن طـريق العـرض والطلـب.

- السعـر لأجـل (PRIX TERME) : والـذي يطبق في أسـواق الأجـل: نيـويـورك ولنـدن، ويجمـع عـدة عـوامـل (سعـر SPOT) حجم العمليـات، المضـاربـة)، ويتغيـر حسـب المقـاييس للمـدى القصيـر والمتـوسـط.

- سعر المنتجات البترولية : ويرتبط بسعر التكرير، وتطور الطلب على المنتجات البترولية وهيكلهـا ، وسعـر المـواد الأوليـة .

4.3.I : تحليل أسباب انخفاض أسعار البترول في الثمانينات :

ان أسباب تراجع وانخفاض الأسعار متعددة . سوق تذكر 3 أسباب رئيسية فقط وهي : منافسة الانتاج خارج الأوبيب، عودة الانتاج الامريكي بعد تحرير الأسعار، انخفاض الطلب.

1.4.3.I : منافسة الانتاج خارج الأوبيب

منذ نهاية السبعينات، فقدت الشركات البترولية المراقبة المباشرة للحقول، والوصول السهل لخام الشرق، فاتبعت استراتيجية التنويع والتي تمثلت أساسا في الانفصال المستمر للمنطقة البترولية الاسلامية، متبوعة بتراجع في مناطق أخرى من العالم، التي تعتبر سياسيا أضمن وأكثر استقرارا.
أنتجت الأوبيب في 1973 حوالي $^2/_3$ البترول المستهلك من العالم الغربي، ولكنها صدرت أقل من 50% في 1982. حاليا انتاجها لايتجاوز 40% من المستوى الذي بلغته في 1973 ويمثل تقريبا حوالي $^1/_3$ قدرتها الانتاجية. بفضل تقليص العرض تحاول الأوبيب وضع المشترين في المنافسة وتؤدي باتجاه الأسعار نحو الارتفاع،ولكن هذه الانخفاضات أدت الى فقدان الأوبيب لسلطتها في تحديد الأسعار .وأصبحت أسعار خام بحر الشمال المعروض في السوق الفورية الأسعار المرجعية لعدد من المنتجين.في الوقت الحالي ، من الواضح والمؤكد بأن 65 % الى 75 % من حجم الصفقات العالمية تمر من الاسواق الحرة (SPOT)وتحدد السعر الرسمي للخام من قبل السعر الفوري (SPOT). -[(84)،ص(25)].

2.4.3.I : عودة الانتاج الامريكي بعد تحرير الأسعار.

بعد 10 سنوات من التجميد ، حرر الرئيس ريفن نهائيا سعر البترول في الولايات المتحدة. فالبترول الامريكي المعزول عن الأسعار العالمية بيع بثلث ($^1/_3$)سعر الخام المستورد، الشيء الذي أدى الى تقليص الاستيراد بشكل كبير ،وعودة الانتاج الامريكي بشكل واضح.

كانت آثار هذه العودة فورية فلوحظ أن المكسيك خفضت سعر خامها الثقيل، وخفضت الأكوا تور أسعارها وتأثرت فنزويلا أيضا وخفضت تدريجيا انتاجها.وللمحافظة على اتجاه الاسعار نحو الارتفاع، لجأت الاوبيب الى تخفيض انتاجها، رغم اجراء الاوبيب هذا تعممت الظاهرة في بداية 1982 .للاخذ بمقياس أسعار بترول بحر الشمال قام الاتحاد السوفياتي بتخفيض سعر خامه. و لمواجهة البترول البريطاني خفضت نيجيريا من أسعار بترولها، و في مارس1983 (في مؤتمر لندن) ، خفضت الاوبيب سعر العربي انخفيف من 34الى

29 $ للبرميل .

3.4.3.I : انخفاض الطلب

ان التغيرات في أنماط استهلاك الطاقة في الدول الصناعية كانت الاسباب الرئيسية الهيكلية لتقليص استهلاك البترول . و كان تأثير الازمة البترولية الاولى ضعيفا على تطور الطلب على الطاقة، الا أن الازمة الثانية غيرته أصلا. بين 72 و 1978 ، انخفض الاستهلاك العالمي للبترول بمقدار 18 % و لقيت اجراءات الاقتصاد في الطاقة لتعويض الطلب على البترول التي بدأت منذ 9874 بعض الجمود . و كذلك ، السعر الحقيقي للبترول في هذه الفترة كان ثابتا تقريبا ، الشيء الذي لم يحتم رشادة استعمال البترول . على العكس في 1979 ، عندما ارتفعت أسعار البترول المطلقة و النسبية ، اتجه الاستهلاك نحو الانخفاض ، و دعم الانخفاض , المزدوج للدولار ، منذ 1981 ، هذا التطور .و هكذا انخفض الطلب في العالم الغربي بمقدار 7% في 1980 مقارنة مع 1979 ، و أيضا بمقدار 1,2 %في 1981 في الدول OCDE و التي تختص بـ $^3/_4$ الصفقات العالمية للبترول ، و انخفضت الاحتياجات من الخام بمقدار 8,7 % في 1980 ، و 7,3 % في 1981 . البديل تحول أساسا لصالح الطاقة النووية في الدول الصناعية .و يوضّح ركود النشاط الاقتصادي في دول OCDE أيضا تراجع الطلب البترولي . و استعمال الخزين البترولي من قبل الشركات البترولية قلّل من الاستهلاك أيضا . و لمواجهة هذه الانخفاضات في الاسعار كانت الاوبيب أمام اختيارين اما حرب الاسعار و انعكاساتها السلبية على الكل ، أو تشكيل الكارتل . في بداية الفترة اختارت الحل الثاني بتطبيق استراتيجية الردوتحديدحصص الانتاج لكل عضو من اعضائها. الا أن هذا الاختيار سرعان ما بدأ يفشل ، نظرا لان الاوبيب لا تشكل مجموعة احتكارية ، و أنها تجمع منتجين لهم خصائصمختلفة في مجال تبعية أقلأوأكثر الى انخفاض الاسعار في المدى القصير ، وبمصالح مختلفة تماما في المدى الطويل. لقد أدت درجةالضعف هذه الى فترة هامة من عدم الاستقرار في حصة السوق. حتى منتصف 1985، لم تنجح الأوبيب في ايجاد خطة طويلة للانتاج وسياسة تقنين متبعة بشكل سليم من قبل جميع الأعضاء ، حتى تستطيع فرض قدرتها الاضافية للتحكم أكثر في الاسعار .مما أدى بها الى تطبيق الحل الأول والمتمثل بممارسة حرب الأسعار في نهاية سنة 1985 وبداية 1986 . كانت حرب الأسعار هذه نتيجة مباشرةلعاملين، هما :

- غياب الانضباط الصارم من قبل أعضاء الأوبيب.
- الجو المشحون الذي فرضته دول خارج الأوبيب (خاصة بريطانيا) الذين زادوا من حصتهم في السوق -[(84)،ص(29)]-

ومن المعلوم بأن حرب الأسعار أدت الى ظهور الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي كانت هامة جدا في تاريخ السوق البترولية العالمية ولهذا فسوف نركز على تحليلها وتوضيح أهم أسبابها، وآثارها على جميع أطراف السوق في الفقرة الموالية.

5.3.I: الأزمة البترولية لسنة 1986 و أسبابها :

ترجع أزمة 1986 الى تراكم التغيرات الهامة التي شهدتها السوق البترولية العالمية ، بعد الانخفاض الأخير في أسعار البترول في مارس 1983 في اجتماع لندن والذي حدد فيه سعر العربي الخفيف (سعر الاشارة) ب 29 $ للبرميل، أي دون مستوى سعر بترول بحر الشمال البالغ 30،50 $ للبرميل الواحد. وقد حددت حصة الانتاج الكلية للأعضاء خلال عام 1983، عند مستوى 17،5 مليون برميل يوميا . ويتضمن الاتفاق قيام السعودية باجراء التعديلات على حصتها من أجل السماح للأعضاء الآخرين بالانتاج عند المعدلات القصوى المحددة لهم بموجب الاتفاق.

ولكن هناك تراكم لاحداث هامة في الفترة 1983 ـ 1985 أدت الى أزمة 1985 والتي لم يسبق لها مثيل.

يمكن تفصيل هذه الحوادث والتي يمكن اعتبارها الأسباب الحقيقة لأزمة 1986 م في النقاط التالية :

1.5.3.I: ضعف الأوبيب و عدم تجانسها :

كما أشرنا سابقا، يعود ضعف الأوبيب الى عدم تجانس البلدان المصدرة للبترول ، واختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية . والسياسية وهي الأهم .

ان ايران مثلا هي العضو المنفرد التأثير والمتميز في الأوبيب ، فقد أدت الثورة الايرانية الى خلق نقص في عرض البترول في السوق العالمية نجم عنه ارتفاع كبير في سعر البترول عام 1979، ولكن من الناحية الأخرى فان الثورة الاسلامية واصرار الحكومة الايرانية على انتاج المزيد من البترول الخام تسبب في رفع حجم الفائض من البترول في السوق العالمية . ويعتقد الملاحظون بان لايران دافعين وراء تهديدها لمصالح الأوبيب، الأول هو أنها بحاجة الى انتاج المزيد من البترول لتمويل نفقات حربها مع العراق، والثاني هو رغبتها في اضعاف القوة السياسية التي تتمتع بها العربية السعودية داخل الأوبيب.

أمـا الأعضـاء الآخـرون ، وبالأخـص الـدول ذات الكثـافـة السكـانيـة الكبيـرة فـانهـم لا يـرتـاحـون لأي اجـراء من شـأنـه تحـديد الانتـاج. فمعظمهـم مثـل فنـزويـلا وا ندونيسيـا و نيجيـريـا وبدرجـة أقـل الجزائر، يعملـون علـى زيـادة ايـراداتهـم البتروليـة لتحقيـق التنميـة الاقتصادية .

أمـا الأعضـاء الأكثـر شـراء فـانهـم يـواجهـون شيئـا من عـدم القنـاعـة والـرضـا ، فليبيـا وايـران والامـارات العـربيـة يـريدون الحصـول علـى مـزيـد من المـال لأغـراض عسكـريـة وسيـاسيـة ، والاقـلال من القـوة السيـاسيـة للعـربيـة السعـوديـة .

فبعـد تـوصـل الأوبيـب الى تخفيض البترول الخـام العربـي الخفيف الـى مستـوى 29 $ ، بـرزت المخـاوف من أن الـدول الاعضـاء الأقـل غنـى فـي الأوبـك قـد تضطـرهم مشـاكلهـم الاقتصـاديـة الـى الخـروج عن اتفـاق الأوبيـب. فنيجيـريـا مثـلا تصـر علـى أنهـا ستنهـج نهـج انجلتـرا اذا قـامـت الأخيـرة بتخفيـض سعـر بـحـر الشمـال.

كمـا أن ايـران قـد تكـون مضطـرة الـى عـدم الالتـزام بالانتـاج وفـقا للحصـة المحـددة لهـا والبـالغـة 2،4 مليـون بـرميـل يـوميـا ، نظـرا لحـاجتهـا الـى المـزيـد من المـال لتمـويـل حـربهـا الطـويلـة مع العـراق. وكـذلك الحـال بالنسـبة الـى فنـزويـلا فقـد لا يكـون بوسعـها تخفيـض صـادراتهـا بمقـدار 250 ألف بـرميـل يـوميـا علـى مستوى صـادراتهـا السـابقـة .

II 2.5.3 : دور منافسو الأوبيب في تخفيض الأسعار :

في بداية الأسبوع الثالث من الشهر 1984/10، قامت النرويج بتخفيض سعر نفطها الى مستوى 28،50 $ ، وبعد يومين من اعلان النرويج عن السعر الجديد نهجت بريطانيا نهج النرويج فخفضت هي الأخرى سعر نفطها بمقدار 1،35 ليصل الى 28،65 $ للبرميل الواحد من البترول الممتاز.

ان هذا التخفيض الجديد في سعر بترول بحر الشمال دفع الأوبيب الى عقد اجتماع طارىء في جنيف في الاسبوع الأول من الشهر 1984/11 وقد تقرر في هذا جتماع دعوة الأعضاء الي التمسك بالسعر المقرر مسبقا والمتفق عليه من قبل جميع الأعضاء.

ولم يمض على الاجتماع الاقليل من الوقت حتى أعلنت نيجيريا عن عدم التزامها بالسعر المحدد من قبل الأوبيب وأعلنت عن تخفيض سعر نفطها الممتاز بمقدار 2 $ ليصل الى 28 $ للبرميل بغية المحافظة على حجم مبيعاتها (*).وقد ساد التخوف داخل الأوبيب من الأجراء النيجيري، قد يدفع أعضاء آخريين الى الخروج عن السعر المحدد من قبل الأوبيب . وفي الوقت نفسه ، أي في الأسبوع الثالث من الشهر 1984/10 قررت انجلترا تخفيض أسعارها على عقود بيع البترول الطويلة الأمد، طالما أن البترول النيجيري المشابه لبترولها يباع بمساحات تبلغ على الأقل 2 $ للبرميل في السوق الفورية (SPOT) . وكانت النتيجة المترتبة على فرق السعرين ،أي السعر الرسمي وسعر السوق الفورينة أن يواجه منتجوا البترول مشكلة الحصول على عملاء دائمين.

وتلافيا لحصول انخفاض جديد في أسعار نفط الأوبيب دعت المنظمة الأعضاء الى عقد اجتماع طارىء في فيينا في الاسبوع الأول من الشهر 1984/11. وتم اتخاذ قرار باجراء تخفيض مؤقت على سقف الانتاج وذلك بتخفيض انتاج الأوبيب من 17،5 الى 16 مليون برميل في اليوم . وقد كان هذا الاجتماع محتدا بالمناقشات حول كيفية تقسيم هذا التخفيض على الأعضاء .انظر الجدول في الصفحة (90).

وقد كان لقرار الأوبيب هذا أن ارتفع سعر البترول قليلا

(*)في هذا الصدد صرح وزير النفط النيجيري قائلا :" أن ضرورة محافظة نيجيريا علىاقتصاد سليم أهم من اخلاصها لمنظمة الاوبيب -[(40) ،ص (54)] - .

في السوق العالمية ، وعلى كل حال كان وزراء بترول الاوبيب مقتنعين بأن هذا التخفيض سيدفع بالأسعار نحو الأعلى في القريب العاجل عند ما يبدأ الطلب على البترول بالارتفاع لغرض التدفئة في الشتاء عام 1985 ، حيث يتوقع ارتفاع الطلب على بترول الاوبيب الى مستوى 17,5 مليون برميل يوميا على الاقل.

I.3.5.3: عدم الالتزام بالقرارات من طرف بعض أعضاء الأوبيب :

نظرا لحاجة ايران المتزايدة الى المال من أجل تمويل حربها مع العراق فقد قامت برفع انتاجها اليومي بعدة مئات الآلاف من البرميل يوميا ،كما قدمت بترولها للبيع باسعار منخفضة . أما نيجيريا ، ومن أجل الإيفاء بالتزاماتها من الديون البالغة 19.5 $ مليار ، فقد قامت بانتاج 40 الف برميل يوميا فوق الحصة المخصصة لها و البالغة 1,3 مليون برميل يوميا . و قد زاد الامر تعقيدا الاتجاه المتصاعد نحو عقد اتفاقيات المقايضة ،و على سبيل المثال،قيام نيجيريا سنة 1985 بتزويد فرنسا بكمية من البترول بلغت قيمتها 1 مليار $ مقابل حصولها على منتجات فرنسية. ان ممارسة مثل هذه الاتفاقيات تجعل من السهل التستر على الانخفاضات الكبيرة في أسعار البترول .

وفي الواقع أنه مع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية ، يكاد جميع أعضاء الأوبيب يمارسون الغش على كل من السعر المحدد وحصص الانتاج المتفق عليه في اجتماع جنيف بتاريخ 1984/11/1. ان مثل هذه التجاوزات أغاضت العربية السعودية . ففي نهاية الشهر 1986/6 أعلنت السعودية على أنها لم تعد تتحمل هذه المخالفات، وأنها غير مستعدة لاستمرار ممارسة دور الشهيد الذي يتحمل التضحية بتقليل حجم انتاجه من أجل تغطية أخطاء حلفائه في الأوبيب.

وفي الاجتماع المنعقد في الشهر 1985/6 توصل وزراء بترول الأوبيب الى اجراء تعديل بسيط على السعر ، فقد تم الاتفاق على تخفيض السعر بمقدار 50 سنتا ليصبح 28 $ للبرميل الواحد من البترول العربي الخفيف.

كل هذه الاجتماعات التي وصلت الى ستة اجتماعات في سنة 1985. كانت نتائجها قليلة جدا لايقاف التدهور الحاصل في أسعار البترول في السوق العالمية .

I.3.5.4: دور السعودية في ممارسة حرب الأسعار :

حاولت السعودية طويلا الحفاظ على أسعار البترول في السوق العالمية، وكذلك على وجود كارتل الأوبيب المتهاوي نحو الانهيار، وذلك عن طريق تخفيض حجم انتاجها . الا أن الملاحظين يتساءلون الى أي مدى يمكن الاعتماد بنجاح على هذا العمل الشاق، وأصبح الاعتقاد بأن الحل الوحيد هو أن تحصل زيادة كبيرة في انتاج السعودية ومايعقب ذلك من انخفاض حاد في الأسعار، سيجعل أكثر الأعضاء غير الأوبيب يشعرون بأن لعبة الغش لم تعد ذات أهمية تذكر.

ففي الأول أعلنت السعودية عن خطتها الرامية الى بيع مليون برميل اضافي يوميا عن طريق قيامها باجراء تخفيض في سعرها بمقدار 3 $ للبرميل، دون مستوى السعر الرسمي. ولقد أظهر السعوديون قدرتهم على بيع المزيد من انتاجهم عندما عقدوا اتفاق مع مشترين على بيع نفطهم بسعر " حسب ماتدره المنتجات " NET BACK الذي يعتمد على سعر المشتقات من برميل البترول الخام في السوق الحرة بعد طرح كلفتي الشحن و التفريغ. -[(40)،ص(59)]- . وقد كان سعر البترول الخفيف في ذلك الوقت يساوي 25,11 $ حسب سعر NET BACK وهو أقل من السعر الرسمي البالغ 28 $. وبعد اجتماع جنيف في بداية شهر 12 /1985 أعلنت الاوبيب عن تركها السياسة القديمة المبنية على أساس المحافظة على الاسعار من الانهيار عن طريق تطبيق نظام تحديد الحصص . و بدأت بتطبيق استراتيجية "حصص السوق MARKETS SHORES "-[(78)،ص (211)]- اي استرجاع حصة عادلة في السوق و ان أدى ذلك الى انهيار أسعار البترول . و قد أدى هذا الاعلان الى تدهور أسعار البترول في السوق العالمية . فمنذ 20 /12 /1985 والاسعار آخذة في الانخفاض في جميع الأسواق من نيويورك الي طوكيو.

ففي 28 /10/1986 انخفض سعر البترول في السوق العالمية ليصل الى دون مستوى 20 $ للبرميل ولاول مرة منذ 7 سنوات. و حتى يتمكن المنتجون من زيادة حصتهم في السوق قام أعضاء الاوبيب وكذلك المنافسون لهم ، أي بريطانيا والنرويج و المكسيك خصوصا ، باغراق سوق البترول العالمية بملايين البرميل يوميا ، وقد حصل هذا انعكاسا للسياسة الجديدة للمملكة العربية السعودية، التي قامت بمضاعفة حجم انتاجها من البترول . و قد نجم عن ذلك انخفاض سعر نفط بحر الشمال الى 17.30 $ للبرميل الواحد، و مع اقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعارشاملة ،بعد أن توقفت فترة من الزمن ، و انخفضت الأسعار الى أقل من 13 $. ثم استمرت في الهبوط الى مستويات دنيالا تصدق و لم يسبق لها مثيل منذ سيطرة الاوبيب على سلطة تزعم الطرف المنتج . ثم عادت الاسعار الى الارتفاع تدريجيا في بداية عام 1987 لتستقر حول سعر 18 $ للبرميل الواحد. ان لانخفاض أسعار

البترول آثارا على جميع اطراف السوق البترولية العالمية هذه الآثار سنحللها في الفقرة الآتية .

I.6.3: آثار انخفاض أسعار البترول على أطراف السوق البترولية العالمية :

في عام 1983 كان العالم يتطلع الى اجراءات التخفيض في أسعار البترول بكل رحابة صدر ، ويعتبرها من الامور المهمة لسعادة الناس جميعا . لأن الملاحظين يرون بأن هذه التخفيضات من شأنها أن تجعل عدد المستفيدين أكثر من عدد المتضررين.

ان الانخفاض الشديد في أسعار البترول يمكن أن يؤدي الى معضلة اقتصادية. فانخفاض سعر البترول يعني انخفاض تكاليف الطاقة المستخدمة من قبل المنتجين و المستهلكين، و التي شأنها تدفع بعجلة النمو الاقتصادي لأقطار العالم كافة . الا أنه في نفس الوقت قد يؤدي الانخفاض الشديد في سعر البترول الى شل اقتصاد مؤسسات الطاقة في أمريكا ،وكذلك اقتصاديات الدول المثقلة بالديون الخارجية مثل المكسيك و النرويج، و فنزويلا . ان الكارثة التي ستواجهها هذه الدول ستهدد البنوك وتعيق نظام التمويل الدولي.

مما سبق نلاحظ بأن لانخفاض أسعار البترول آثارا ايجابية و آثارا سلبية .

I.6.3.1: ايجابيات انخفاض أسعار البترول

ان انخفاض أسعار البترول مفيدة للاقتصاد العالمي في الاجل القصير، لأن هذا الانخفاض يخفف التضخم، و تقل أسعار الفائدة بنفس النسبة تقريبا .كما أن كل دولار منخفض يؤدي الى زيادة سنوية للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% في بلدان O.C.D.E . كما يمكن أن يؤدي كل دولار مخفض لسعر البترول الخام ، الى تحويل سنوي يبلغ 5-6 مليارات دولار من البلدان المنتجة الى بقية العالم و خصوصا الى البلدان الصناعية الغنية . -[(25) ،ص (14)]- .

و حسب دراسة قامت بها شركة CHOSE ECONOMITRICS تتوقع من أن الانخفاض في سعر البترول بمقدار 5 $ سيؤدي الى انخفاض في العجز التجاري الا مريكي بمقدار 9 مليار $. ويتوقع الخبراء ان كل انخفاض في سعر البترول بمقدار 2 $ للبرميل من شأنه أن يخفض تكاليف البنزين في الولايات المتحدة بمقدار 5سنت للغالون الوحد. كما تنخفض أيضا أسعار بترول التدفئة -[(40) ،ص(66)]-. و الفائدة الكبرى المتوخات من انخفاض أسعار البترول هي زيادة الا ستقطاعات الضريبية . فمع كل انخفاض في سعر البرميل بمقدار $5 تحقق العائلات أو الافراد في الولايات المتحدة وفرة قدرها $85 سنويا في نفقات الطاقة . وهذه الوفرة من شأنها أن تزيد من الاستهلاك في جميع القطاعات الاخرى.

كذلك ان الانخفاض بمقدار سنت واحد في سعر البترول ، يوفر على صناعة الطيران مبلغا قدر $1100 مليون سنويا ، وهذا يؤدي الى تخفيض أجور النقل في شركات الطيران العالمية . -[(40) ،ص(67)]- .

هذا بالنسبة لأمريكا ،أما بالنسبة لأوربا الغربية ، فان انخفاض أسعار البترول

تؤدي حتما الى تغير معدلات النمو و التضخم بشكل ايجابي . كما تشير الاحصائيات الى حصول رواج في اسواق الاوراق المالية . فقد ارتفع الرقم القياسي في سنة 1986 في سوق فرانكفورت بمعدل 70 % وفي باريس بمعدل 65% و في لندن بمعدل42%.

و في اليابان توقع الملاحظون تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 4% لعام 1986.

كذلك فان انخفاض أسعار البترول يؤثر تأثير ايجابيا على الدول النامية المستوردة للبترول ، بحيث تستفيد هذه الدول من انخفاض فواتير و ارادات البترول و انخفاض أعباء الفائدة على قروضها ، وكذلك من النمو الاقتصادي الاسرع في الدول التى تستورد منها .[(25)،ص(15)] . فتوقع الملاحظون نمو اقتصادي في افريقيا بمقدار3% لعام 1986 ،و هو معدل لم يتم بلوغه منذ 1980 .كما أن عددا من دول أمريكا اللاتينية ستتمكن من تحقيق معدل نمو يقارب 3% رغم أن الكثير منها يعاني من مشكلة الديون الخارجية .[(40)،ص(67)].

وحتى بالنسبة للدول المنتجة للبترول ،فان انخفاض سعر الفائدة و توسع الاقتصاد العالمي سيكون لهما تأثيرا موجبا على اقتصادياتها . فمثلا المكسيك التى حصلت عام 1985 على نصف ايراداتها من صادرات البترول أعلنت عن حاجتها الى قرض بمقدار 4مليار$ لعام 1986،وهو أقل من القروض الذى كانت تنوي الحصول عليه قبل بدء أسعار البترول بالانخفاض ، و البالغ 9 ميار $. [(40)،ص(68)].

I.2.6.3: الاثار السلبية لأنخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الامريكي

أدى انخفاض أسعار البترول الى تدمير اقتصاد ولاية تكساس . التي تعتبر الولاية الثالثة من حيث حجم السكان ، رغم ان هذه الولاية لا تعتمد فقط على انتاج البترول ، بل أيضا على صناعة الكيمياويات و الأسلحة و الزراعة .ان المعلومات القادمة من تكساس تؤكد على أنه في كل مرة ينخفض سعر البرميل دولارا واحدا يفقد حوالي 25 الف موظف أعمالهم في هذه الولاية [(37)،(18)]. مع 100 مليون$انخفاضا في الإيرادات .وان انخفاض أسعار البترول سيقلل من جهود الشركات فى القيام بمهام التنقيب وتطوير آبار جديدة ، وقد تعتمد أمريكا كليا على البترول المستورد من منطقة الخليج لأن الآبار الحالية أصبحت غير اقتصادية ،وتم غلق عدد كبيرمنها .وفي تقرير قدم للبيت الابيض من الدائرة الامريكية للطاقة ،و الذى يؤكد على أن المستوردات الامريكية ارتفعت بمليون برميل في اليوم ،لتنتقل الى 6,1 مليون برميل في اليوم في 1986 و بمقدار 30,7% بين فيفري 1986 وفيفري1987 .بينما الانتاج المحلي انخفض بمقدار 800000 برميل في اليوم، وهناك خسارة150 ألف وظيفة في الصناعة البترولية الامريكية .ويضيف التقرير بأن" انهيار الاسعار عموما مربح للاقتصاد الامريكي ، ولكنه يهدد حيوية الصناعة الامريكية للبترول والغاز ويفرض مخاطر للمستقبل الاقتصادي".و في هذا الصدد يقول سكريتير الطاقة M.JOHN HERRINGTON :

" ان ضعف البناءات التحتية البترولية الامريكية يهدد أمننا الطاقوي و الوطني اذا لم تتخذ اجراءات في هذا الصدد ". [(74)،ص(3)]. ولهذا فان هذه الصناعة تطالب الحكومة الامريكية بالتدخل و الوقوف الى جانبها لحمايتها من الكساد،

ولهذا أصبحت هذه الصناعة تتطلع الى واشنطن كمنقذ أخير لها.

وأكبر خطر يمكن أن ينجم عن انهيار البترول في الولايات المتحدة يتمثل في العلاقة بين البنوك الامريكية و منتجي البترول و شركات الطاقة،بحيث أن البنوك تفقد الثقة في كل الشركات العاملة في القطاع البترولي،و يفرض امكانية رفض المكسيك لتسديد ديونها الخارجية.[(40)،ص(69)].

I.3.6.3: الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على دول الاوبيب

ان انخفاض سعر البرميل من البترول عن 20 $ ستكون نتائجه وخيمة العواقب على دول الاوبيب ، وذلك بعدما اعتادت الدول المصدرة على بيع كميات كبيرة من البترول بأسعار مرتفعة بلغت في بعض الاحيان 40$ للبرميل.وقد أدى انخفاض أسعار البترول خلال الأعوام القليلة الماضية (منذ1982) الى اضطرار العديد من دول الاوبيب الى اعادة النظر في برامجها التنموية و البحث عن السبل الكفيلة بتوفير الاتفاق الحكومي و الى التخلي عن نسبة كبيرة من القوى العاملة الاجنبية في تلك الدول كما حدث في نيجيريا و الدول الخليجية ،حيث تخلصت الاولى وحدها من مليون افريقي خلال 84 و 1985،كذلك ما تزال دول أخرى تشاهد عمليات ترحيل الاجانب. [(25)،ص(30)]. وحسب تقديرات شركة شال SHELL :التي أكدت بأن مجمل عوائد الدول 13 الاعضاء في الاوبيب انخفضت في الخمس سنوات الاخيرة الى 134 مليار$ حيث المجموع الاجمالي للمجموعة ككل سجل انخفاضا بنسبة 15%.[(78)،ص(211)].وتفاقمت مصاعب الميزانية الناتجة عن انخفاض العوائد بهبوط قيمة الدولار،وانخفاض عوائد تصدير البترول من الدولارات انعكس في تدهور ميزان المدفوعات،فلقد انقضى عهد فوائض الميزانية و الاحتياطيات المالية الكبيرة سنة 1981،وبدأ العجز الاجمالي للاوبيب، ولجأت معظم الحكومات الى معالجة الوضع بوقف وارداتها من السلع و الخدمات كوسيلة لتصحيح ميزان مدفوعاتها ،ونتج عن ذلك أن العجز في الحساب الجاري لمجموع بلدان الاوبيب لم يتغير الا قليلا خلال الـ 4 سنوات الماضية. تشير تقديرات شال SHELL المستندة الى معطيات من مصادر مختلفة الى العجز الاجمالي في الحساب الجاري لكل دول الاوبيب كان 20,8مليار $ سنة 1982 و24,7مليار$ سنة 1983 و 19,2 مليار$ سنة 1984 و21 مليار $ سنة 1985 [(78)،ص(211)].

وفي التقرير السنوي الثاني عشر لمنضمة الاوابك [(124)،ص(10-12-14)] يؤكد على أن خسارة الدول المنتجة (الاوبيب) بلغت 100 مليار $ سنة 1986 لوحدها. وهذا المبلغ نفسه استفادت منه وفرته الدول الصناعية نتيجة انخفاض أسعار البترول بشكل كبير في سنة 1986 .

وحسب دراسة لوزارة الطاقة الجزائرية و الصناعات البتروكيميائية [(70)،ص(36-37)] فانها توقعت خسارة دول الاوبيب بمقدار 100 مليار$ بين 86و 1987 نتيجة حرب الاسعار المفروضة سنة 1986 ،وتتوقع خسارة بين 330-465 مليار$ في العشر سنوات القادمة.

وعلى أساس الايرادات البترولية لدول الاوبيب ، المقدرة في سنة 1985 بمقدار

135 مليار $ ، فان كل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد، يؤدي الى انخفاض ايرادات الاوبيب بمقدار 400 مليون $ في كل شهر و بسعر 15$ للبرميل الوحد فانه هناك تحويل غير مباشر بمقدار 60مليار $ سنويا من دول الاوبيب الى الدول المستهلكة .[(47)،ص(111)].

جدول يوضح :انخفاض عوائد البترول لدول الاوبيب

(1979 ـ1985) (مليار $)

الدول	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	نسبة التغير 85_84
العربية السعودية	57,5	102,0	113,2	76,0	46,1	43,7	28,0	36_
الامارات العربية	12,9	19,5	18,7	16,0	12,8	13,0	12,0	08_
الكويت	16,7	17,9	14,9	10,0	9,9	10,8	9,0	17_
ايران	19,1	13,5	8,6	19,0	20,0	15,0	14,0	07_
العراق	21,3	26,0	10,4	9,4	8,4	10,4	12,0	15+
قطر	3,6	5,4	5,3	4,2	3,0	4,4	3,0	32_
نيجيريا	16,6	25,6	18,3	14,0	10,1	13,0	13,0	/
ليبيا	15,2	22,6	15,6	14,0	11,2	10,4	10,0	4_
الجزائر	7,5	12,5	10,8	8,5	9,0	9,0	8,0	11_
فنزويلا	13,5	17,6	19,9	16,5	14,0	13,7	13,0	5_
اندونيسيا	8,9	12,9	14,1	11,5	9,9	10,0	9,0	9_
الغابون	1,4	1,8	1,6	1,5	2,0	2,0	1,0	50_
الاكوادور	1,0	1,4	1,5	1,2	1,1	2,0	2,0	/
مجموع الاوبيب	195,2	278,8	252,9	201,9	157,0	157,0	134,0	15_

مصدر الجدول :المرجع ـ[(78)ص(211)].

4.6.3.I : الآثـار السلبيـة لانخفـاض أسعـار البتـرول على بقيـة الـدول الاخـرى

فيما يتعلق الامر ببريطانيا فان انخفاض أسعار البترول من شأنه أن يسبب لها مشكلة مالية فكل انخفاض في سعر البترول بمقدار 10%يكلف بريطانيا حوالي مليار دولار في ايراداتها الضريبية .-[(40) ،ص(69)]-. كما يؤثر أيضا سلبا على قيمة عملتها (الجنيه الاسترليني).
ولاشك أن انخفاض أسعار البترول تؤثر سلبا على الاقتصاد السوفياتي نظرا لاعتماد الاتحاد السوفياتي على صادراته من البترول و الغاز الطبيعي للحصول على القسم الاكبر من العملات الصعبة التي يحتاجها لشراء المعدات و التكنولوجيا العالمية . ويؤكد هذا الكلام الاقتصادي السوفياتي الكسندر أرباتوف فيقول " ان الاقتصاد السوفياتي يواجه صعوبات معينة بسبب هبوط أسعار البترول في هذه المرحلة العابرة ، اذ يحصل الاتحاد السوفياتي على مبلغ أقل من العملات الصعبة مقابل بيع بتروله "-[(40) ،ص(70)]-. أما للمدى البعيد فانه على الاتحاد السوفياتي أن يغير بنية صادراته بتخفيض نسبة المواد الاولية و زيادة السلع المصنعة . و من هذه الزاوية سوف يشجع هبوط الاسعار العالمية للبترول ، وزيادة انتاجه داخل البلاد الى تشجيع تغيير بنية الصادرات. كما يسهل على بلدان أوربا الشرقية الاشتراكية شراء البترول من السوق العالمية ، مع العلم أن هذه البلدان كانت حتى الآن تسد أكبر قدر من حاجاتها البترولية عن طريق استيراد البترول السوفياتي.
أما على المستوى الكلي أي على الاقتصاد العالمي فان انخفاض أسعار البترول يكون له أثرين سلبيين هما :

1) خطر مصرفي (بنكي) : تفاقم أزمة الديون العالمية ، من خلال تفاقم ديون بعض الدول المنتجة و المصدرة للبترول و خاصة المكسيك و فنزويلا،واندونيسيا... فان أية أزمة تعقد أكثر أزمة المديونية . فالبنوك، وخاصة الامريكية ، تحجب عن قبول القروض الخاصة بقطاع الطاقة -[(77) ،ص(20)]-.

2) خطر اقتصادي: البترول المستغل خارج الاوبيب ، في مناطق صعبة ،في آلاسكا أو في بعض حقول بحر الشمال مثلا ، ستكون أقل مردودية .-[(77) ،ص(20)]-. بالاضافة الى الركود المحتمل في التجارة الدولية لو اضطرت الدول المنتجة و المصدرة للبترول الى تدني استراداتها نتيجة انخفاض ايراداتها البترولية . -[(40) ،ص(75)]-

5.6.3.I : الاثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الشركات البترولية

ان انخفاض أسعار البترول منذ نهاية عام 1985 أدى الى اختفاء 700مليون $ يوميا من التدفقات الاقتصادية العالمية . هذا الاختفاء خلق وضعية ومعطيات اقتصادية جديدة . فاسعار البترول عادت الى مستوى سنة 1973 بسعر الدولار الجاري، و الشركات البترولية لم تعد تعرف في أية بئر تنقب.اضافة الى أن قيمة المخزون لدى هذه الشركات يواجه حالة من التدحرج و اضطربات المصارف.

وباختصار فان قطاع البترول لم يعد، كما يشير عدد من الملاحظين، يعطي غلة الايام الخوالي . و الموازنات تنضغط، و الاستراتيجيات يعاد النظر بها، وعدد الموظفين يتقلص. اعادة تكيف و تنظيم موجهة حتى بالنسبة الى الشركات المحيطة بالقطاع الرئيسي.

فمثلا و على الرغم من تسجيل اكسون لزيادة قدرها 29% في أرباحها للفصل الأول من عام 1986 ،فقد أعلنت طرد 40.000 موظف و عامل يمثلون 28% من موظفيها في العالم بأسره و ليس في الولايات المتحدة فقط.[(37)،ص(18)].

والجدول الموالي يوضح الصعوبات التي واجهتها و تواجهها الشركات البترولية من جراء انخفاض أسعار البترول.

جدول يوضح آثار انخفاض أسعار البترول على نفقات التجهيز و التنقيب في بعض الشركات الامريكية .(مليون $).

الشركات	النفقات الفعلية في 1985	النفقات المتوقعة في 1986	نسبة التغير %
1- اميرالد هيس Ameralde Hess	699	365	48-
2- أموكو. Amoco	5400	3500	35-
3- شفرون. Chevron	4000	3500	13-
4- اكسون. Exxon	10800	8000	26-
5- موبيل. Mobil	3513	3000	15-
6- اكسدنتال بترليوم . Occidental Petroleum	1598	1100	31-
7- فيليبس بترليوم . Philipes Petroleum	1060	1100	6-
8- بنزويل. Penzoil	590	298	49-
9- تنيكو. Tenneco	1719	1300	24-
10- تكساكو. Texaco	2800	2300	18-
11- ستاندار أويل كومباني Standard oil compagnie	3177	2000	37-

مصدر الجدول: المرجع [(71)، ص(19)]

ونتيجة للصعوبات التي تتلقاهنا الشركات البترولية ، يمكن أن نوضح هدف الشركات في المؤتمر 12 العالمي للبترول الذي أنعقد بمدينة تكساس في شهر أفريل 1987 و الذي يضم عدد من مسؤولي الشركات البترولية العالمية ، و الذي نشر في صحيفة المجاهد (ليوم 30 أفريل 1987) . [1] وأخذ نا آراء بعض مسؤولي الشركات البترولية العالمية ، نوجزها فيما يلي:

- ا . منيك مديرأرامكو للا عمال الخارجية كان ضد السياسات التي هدفها الوحيد الحد من سيطرة الاوبيب :" يجب ان تعرف السياسات التي تهدف أساسا الى تخفيض أسعار البترول الى أدنى حد من أجل اضعاف الاوبيب،أن لها ايجابيات سياسية ، ولكن نتائجها سلبية في المدى الطويل على الامن الوطني، لأن ذلك يقلّل من الاستثمارات المخصصة للبحث و الاكتشافات،وتنمية احتياطيات بترولية جديدة".

-السيد بيرنس مدير شركة شفرون يقول:" من الأفضل جعل الانتاج و الاسعار عند حد وسط فترة السبعينات،أي بين الأزمتين البتروليتين" كما يضيف" ان قرار الاوبيب في ديسمبر 1986 عند مستوى انتاج 15,8 مليون برميل في اليوم و سعر مرجعي 18$ للبرميل هو أقرب للتوازن".وأعلن بأن هناك ربح قدره 198$ مليون في الثلاثي الاول من 1987 ، بعد ما كانت خسارة قدرها 86مليون$في الثلاثي الرابع من1986.

-ومن جهته أعلن رئيس شفرون KELLER بأن شركته في مجال البحث و الانتاج أصبحت مربحة لاول مرة منذ الثلاثي الاول لسنة 1986، وهذا جاء نتيجة تثبيت الاسعاروالانتاج حسب قرار الاوبيب في ديسمبر 1986.

-ومن جهته أوضح السيد M. PCUIER رئيس المجموعة الفرنسية أولف اكيتين بأن: " السعر 20 $ للبرميل هو مستوى التوازن الضروري الذي يرضي سواء المصدرين أوالمستهلكين و لهذا يجب القبول بسعر يدور حول 20$".

من خلال هذه الآراء نلاحظ بأن الشركات البترولية الكبرى تأثرت سلبا من جراء انخفاض أسعار البترول وهي تنادي بحل وسط يرضي جميع أطرف السوق البترولية العالمية . وهذا ما يوضح الفكرة التي يتبناها نيكولاسركيس الذي يقول :" لكن ضمنيا انخفاض هام في أسعار الطاقة غير محبب من قبل الدول الصناعية و الشركات".

---

(1) مقال بعنوان: Raffermir les Prix Objectif des Compagnes P4.

4.I: الفصل الرابع

متغيرات السوق البترولية العالمية

و الآفاق المستقبلية

خلاصة الفصل الثالث :

ان شكل السوق البترولية العالمية في فترة الثمانينات معاكس لشكلها في فترة السبعينات ، و تحولت السوق من سوق بائعين الى سوق مشترين ، و هذا التحول كان نتيجة لمفعول الاستراتيجيات الطويلة المدى التي طبقتها الدول المستهلكة و الشركات البترولية الكبرى . و أثرت عدة عوامل في السوق و التي أدت الى هبوط الأسعار تدريجيا الى مستوى أدنى من أية فترة سابقة . هذا الانخفاض كانت آثاره سلبية أكثر على الدول المنتجة و التي تضررت كثيرا من جراء النقص الكبير في عوائدها البترولية ؛ مما أدى بالكثير منها الى الوقوع في أزمات اقتصادية حادة أدت الى اتخاذ اجراءات صارمة لحلها و لو بشكل جزئي . و فترة الثمانينات هذه تفسر ارتباط اقتصاديات هذه الدول بمواردها البترولية و عدم الاستغناء عنها لفترة ليست بقصيرة .

ان استراتيجيات الدول المستهلكة و الشركات كانت كما سبق و أن ذكرنا ، وراء هذا التغيير الجذري في خصائص و سمات السوق في الثمانينات لأن هذه الاستراتيجيات ، تريد التقليل من تبعية هذه الدول و الشركات الى الدول المنتجة ، مما أدى الى اتخاذ اجراءات .
هذه الاجراءات ولدت عدة عوامل كانت سببا في هذا التغيير . و سوف ندرس أهم العوامل تأثيرا على أسعار البترول في الفصل القادم .
و تجدر الاشارة الى أن العوامل المؤثرة في الأسعار عديدة و لكننا سوف نركز على أهمها .

-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-

بعد أن تطرقنا الى التطور التاريخي للسوق البترولية العالمية ، ثم أهم استراتيجيات أطراف هذه السوق ، وآثار هذه الاستراتيجيات على شكل و خصائص السوق خلال فترة الثمانينات ، مع التركيز ، دوما على توضيح اتجاه أسعار البترول خلال كل فترة . لاحظنا من خلال العروض السابقة بأن هناك عوامل عدة متحكمة في السوق البترولية العالمية ، و التي تؤثر بشكل مباشر على أسعار البترول . و لكننا كنا نشير اليها بشكل سريع و غير مركز . و لهذا فاننا خصصنا فصلا كاملا يتعلق بأهم متغيرات السوق البترولية و التي كانت نتيجة مستخلصة من خلال الفصول السابقة .

ان المتغيرات المؤثرة في متغيرة الاسعار عديدة و متعددة في السوق البترولية نظرا لتشعب و تعقد هذه الصناعة ، و تعدد أطرافها و تناقض مصالحها . و لهذا فاننا ارتأينا أن نركز على أهم المتغيرات تأثيرا و التي استطاعت في فترة الثمانينات أن تحول اتجاه الاسعار من التزايد الى التناقص ، و التي باستطاعتها في المستقبل تحويله باتجاه معاكس .

و لهذا فاننا سوف نتنبؤ بتأثير هذه المتغيرات على الاسعار في المستقبل و حتى آفاق 2000 .
ان المتغيرات التي سوف نركز عليها في هذا الفصل هي :
العرض و الطلب ، نمو النشاط الاقتصادي ، الخزين الاستراتيجي ، و تطور السوق الحرة (الفورية) (SPOT) .

I.4.1.1. العرض و الطلب .

إن تطور أسعار البترول في المدى المتوسط مرتبطة أساسا بالعلاقة انتاج / استهلاك .

من جهة العرض ، التجربة توضح بأن الارتفاعات العامة في الأسعار راجعة الى الزيادات الطفيفة في الانتاج ، مع ظهور منتجين جدد ، و على العكس ،الانخفاضات في الأسعار تحد من الانتاج . يقول بير ديبريري في هذا الصدد " ارتفاع عرض البترول كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول و الدولار ". [(69)،ص (32)] .

فيما يخص الطلب ، العامل الهام متعلق بالبدائل ، فارتفاع أسعار البترول يحوّل الاستهلاك الى موارد طاقوية أخرى . [(84)،ص (17)] .

كما نلاحظ فان الأسعار هي التي تتحكم في العرض و الطلب في فترة السبعينات ، و لكن في فترة الثمانينات مستوى العرض و الطلب و وجود فائض في السوق أصبح هو الشيء الذي يتحكم في الأسعار . كما يقول ب.ديبريري : " و اليوم يتأرجح سعر برميل البترول ارتفاعا و هبوطا في السوق الحرة وفق علاقة العرض و الطلب الاثنين ". [(30)،ص (18)] .

هناك عدد من العوامل تتحكم في العرض و الطلب نذكر أهمها :

I.4.1.1. مرونة الطلب على البترول :

المرونة تحدد حساسية الطلب الى تغيرات السعر .

الطلب مرن يعني أن أي تفاوتات صغيرة في السعر تغيره ، و يكون جامد عندما لا يستجيب الى هذه التفاوتات .في المدى الطويل ، نظريا، الطلب على البترول من غير شك مرن جدا، لأن المنتجات البديلة متوفرة و اقتصادات الطاقة الهامة ممكنة . أيضا هل الطلب على البترول أقل مرونة في المدى القصير أو المتوسط . عدم مرونة كبيرة كانت في بداية استغلال البترول ، في السنة التي تلت أول حفر بترولي (1859) سعر البرميل حدد عند 20 $، في السنة الموالية هبط الى 10 سنت بسبب جمود الطلب [(59)،ص (52)].

هذه المرونة القليلة في المدى القصير توضح دور الأسواق الحرة (SPOT) في تغيرات سعر البترول .

أكبر حصة من البترول تباع و تشترى في اطار العقود طويلة الأجل ، حيث الأسعار محددة عند الامضاء و طوال العقد (عدد من السنين) . السوق الحرة تعمل وفق العرض و الطلب يوما بيوم . عند ظهور عدم توازن طفيف في هذه السوق يجب تغيير كبير في السعر لتصحيحه،و مثلا عندما يكون البترول مهمل نوعا ما ، يجب تطبيق تخفيضات متزايدة لتنشيط الطلب و العكس صحيح . امكانيات الاستبدال تختلف حسب المنتجات البترولية ، وقود السيارات هو الأقل استبدالا في الوقت الحالي .

جمود الطلب في المدى القصير غير مطلق ، عندما يكون ارتفاع الأسعار حساسا ، الاستهلاك ينخفض ، هذا رد الفعل لوحظ في فرنسا في 1979، ثم لوحظ في مجموع الدول الصناعية . [(59)،ص (53)] .

انه ممكن أن يكون الطلب في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، أكثر مرونة في المدى القصير مما نظن ، هكذا بين 1973 و 1981 استهلاك البترول من كل وحدة من PIB انخفض بـ 26 ٪ في المتوسط في دول OCDE حقيقة ان هذه النتيجة لا يمكن انتسابها كليا الى المرونة - السعر ، و تترجم في نفس الوقت ، السياسات الايرادية التي نجحت في تقليص تبعية الاقتصادات الصناعية في مجال البترول .

.2.1.4.I تزايد العرض خارج الأوبيب :

إن المنتجين الجدد ، قد وصل انتاجهم عام 1984 الى نحو 430 مليون طن من البترول ، أو 8,6 مليون برميل يوميا ، أي ما يزيد قليلا على ضعفي انتاج السعودية ، أو ما يساوي انتاج الولايات المتحدة .

هؤلاء قد ضخوا الى السوق البترولية، بالاضافة الى كميات البترول الجديدة بذور تغيير كبير في معالمها و هيكلها ، انهم يغطون حاليا حوالي 15 % من اجمالي الاستهلاك العالمي. سجل انتاجهم نموا تصاعديا بنسبة 75 % في مدى 10 سنوات فقط . [(27)، ص (30)] ، في الوقت الذي كان انتاج الأوبيب على سبيل المقارنة يسجل انهيارا يزيد على الثلث (1/3). عددهم كبير يزيد عن 20 عضوا ، موزعون في سائر أرجاء الكرة الأرضية لا يشكلون مجموعة منسجمة ، و ليس كلهم من القادمين الجدد ، و بعضهم لم يرتق بعد الى رتبة المنتج بمعنى الكلمة ، أغلبية المنتجين السبعة الكبار : الصين ، مصر ، الهند ، استراليا ، البرازيل ، الأرجنتين ، ماليزيا ، الذين يتجاوز مستوى انتاجهم سقف الـ 20 مليون طن في السنة .

إنه من المؤكد أن ارتفاع أسعار البترول و خاصة في 1979 كان في طليعة الأسباب التي دعت الشركات المتعددة الجنسيات على الاكتشاف في هذه الدول ، على الرغم من أن العديد من حقول بترول هذه الدول يحظى بتكاليف انتاج مرتفعة نوعا ما ، بسبب صعوبات النقل و الضخ من جهة ، و بسبب محدودية الحقول من جهة أخرى . في هذا المجال يقول أحد المهندسين الفرنسيين :" ان انخفاض سعر برميل البترول الى ما دون 20 $ من شأنه أن يوقف الانتاج في عدد لا بأس به من هذه الحقول " . [(27) ، ص (32)] .

يمكننا أن نميز عدد من المجموعات داخل هذه الدول :

1. دول يرتبط انتاجها على المدى القصير بتطور الطلب في السوق البترولية و هي مصر ، ماليزيا ، بروني ، عمان .
2. دول تتمتع باحتياطيات نفطية كبيرة و التي يمكن أن نتوقع على المدى المتوسط توسع انتاجها بصورة محسوسة و هي البرازيل ، الهند ، أنغولا ، كولومبيا ، اليمن الشمالي ، سوريا ، السودان .
3. الدول التي لا يمكنها زيادة انتاجها الا اذا توصلت الى اكتشافات تجارية هامة و هي استراليا ، تونس ، الزائير ، ساحل العاج ، الغابون .
4. دول يتوقع أن ينحدر الانتاج فيها تدريجيا و هي الكاميرون ، الكونغو ، الأرجنتين ، البيرو ، ترينيداد .

I.4.2. نمـو النشـاط الاقتصـادي .

بعـد الأزمـة البترولية الأولـى ، سعـر البترول اعتبر المتغيـرة الرئيسيـة فـي المدى المتوسط ، و تنعكس تغيراتهـا علـى تغير النمـو الاقتصادي . فـي الـوقت الحالـي ، المتغيرة الرئيسية أصبحت النمـو الاقتصادي و التي تحدد الطاقـة الانتاجيـة للبترول و تحـدد الطلب و الذي ينعكس على مستوى الأسعـار . [(46)،ص(21)].

إن نمـو استهلاك الطـاقـة متأثـر بنمـو النشـاط الاقتصـادي منـذ الثـورة الصنـاعيـة حتى الآن . هنـاك ارتبـاط مزدوج بين النمـو الاقتصـادي و استهلاك الطـاقـة :

1. ارتبـاط زمني : الطـاقـة المستهلكـة تـزداد بـالتـوازي مـع الانتـاج ، المقـاس بـالنـاتـج الـوطني الخـام أو النـاتـج الـداخلـي الخـام ، يمكـن قيـاس هـذه الـزيـادة بمعـامـل المـرونـة الـذي يـربـط العـلاقـة بيـن معـدل ارتفـاع استهلاك الطـاقـة و معـدل نمـو النـاتـج الـوطني فـي نفـس الفتـرة . منـذ 1950 ـ1965 المعـدل السنـوي لـزيـادة استهلاك الطـاقـة فـي العـالـم كـان 5,1 % .

فـي نفـس الفتـرة معدل نمـو النـاتـج العـالمـي الخـام كـان 4,8 % معـامـل المـرونـة كـان 5,1 / 4,8 = 1,06 . عنـد الأزمـة البتـروليـة الأولـى ، المعـامـل المتـوسـط للمـرونـة فـي دول OCDE كـان 1 % ، ممـا يـوضـح بـأن كـل زيـادة فـي النـاتـج الـوطني بـ 1 % تقـابلهـا زيـادة معـادلـة فـي استهلاك الطـاقـة . [(59)، ص (12)] .

منـذ 1974 ـ 1975 ، و خـاصـة منـذ 1979 استهلاك الطـاقـة لـوحـدة PIB انخفضـت . و لكـن لا شـيء يثبـت بـأن هـذا الانخفـاض سيستمـر .

2. ارتبـاط فـي المكـان : الدول المتقـدمـة أكثـر استهلاكـا للطـاقـة ، بصفـة أخـرى كلمـا كـان الدخـل مـرتفعـا ، كلمـا كـان استهلاك الطـاقـة أكبر .

ان البترول يلبـي نصف استهلاك الطـاقـة فـي الولايات المتحدة ، ضعـف الكميـة المستهلكـة قبـل 20 سنـة . ان ارتفـاع أسعـار البترول أدت الـى انخفـاض الاستهلاك فـي الدول الصنـاعيـة (هـذا الانخفـاض كـان بنسبـة 17 % بين 78 و 82 في الولايات المتحـدة) . فـي أوروبـا الغربيـة و اليابـان انخفضـت حصـة البترول في الميزانية الطـاقـويـة ،

وانخفضت بسبب التوسع في الطاقات الأخرى و سياسات الاقتصاد في الطاقة . الارتباط التاريخي الموجود بين النمو الاقتصادي و استهلاك الطاقة لم يعد صالحا . [(54) ، ص (51)].

منذ 1977 انخفضت كمية الطاقة الضرورية لمنتوج وطني خام معطى في الولايات المتحدة و أوروبا و اليابان . و عدد كبير من الاختصاصيين يؤكدون على أن هذا الانخفاض سيستمر في المستقبل ، و هذا بسبب تزايد اقتصادات المعلومات (Economie de l'Information) في الدول المتقدمة و التخلي على الاقتصادات الأساسية (Economie de Masse) التي تتطلب استهلاكا كبيرا في الطاقة .

و لكن على العكس في الدول النامية ، فمعظم هذه الدول لم تصل بعد الى التصنيع ، و ما زالت تعتمد على الزراعة ، و لكن التحول الى التصنيع سوف يؤدي الى زيادة استهلاك الطاقة (تحوّل الصناعات الثقيلة المستهلكة للطاقة الى الدول النامية) ، بالاضافة الى أن هذه الدول تحتوي على أكبر نسبة من السكان في العالم . هذه الدول بها 5ر2 مليار نسمة و تستهلك حاليا ما يعادل 5 مليار برميل من البترول في السنة . في نهاية القرن 20 ستكون 5ر3 مليار نسمة و استهلاكها الطاقوي سيعادل حوالي 9 الى 10 مليار برميل في السنة . [(54)،ص (52)].

و عموما فان تزايد النشاط الاقتصادي يؤدي الى نتيجتين متناقضتين ، الأولى هي ارتفاع الطلب على البترول و من ثم ارتفاع أسعاره في السوق الدولية و الثانية و هي أن هذا النشاط الاقتصادي نفسه يحقق موارد اضافية للدول المستوردة ، مما يمكنها من الانفاق على تطوير مصادر بديلة للطاقة أقل سعرا من البترول . أما في حالة الركود الاقتصادي النسبي التي تسود العالم حاليا ، فانه من المنطقي أن نجد العاملين السابقين يعملان ، و لكن بصورة عكسية ، فثمة انخفاض في الطلب يقابله انخفاض في الاعتمادات التي تخصصها الحكومات لتطوير موارد الطاقة الأخرى . [(38)،ص(48)].

و الملاحظ بأن النمو الاقتصادي انخفض الى حد تجاوز التصديق ، و بلغ من 5 الى 6 ٪ سنوى منذ 30 سنة ، و انخفض حاليا ما بين 1-2 ٪، و ارتفعت البطالة و التضخم في الدول الصناعية ، كما أن التنمية في دول العالم الثالث قد تباطأت بسبب انخفاض صادراتها . [(29)، ص (171)].

كما أن انخفاض النمو الاقتصادي هذا ، و الاجراءات المتخذة في الاحتفاظ بالطاقة خفّضت بشدة الطلب على بترول الاوبيب .
لكن من الواضح من المفهوم الاقتصادي البحت بأن السوق البترولية تمثل صعوبات بالنسبة للبائع في الثمانينات ، و لكن المسألة تتعلق بمسائل سياسية و ليست اقتصادية فقط .

و يبقى المشكل مطروحا في المستقبل حول ما اذا كان سيحدث انتعاش في النمو الاقتصادي العالمي أم لا ؟ و اذا كان الأمر كذلك فمتى ؟ اذ أن معدل النمو الاقتصادي يتحكم بكافة الأمور و المشاكل الأخرى بما في ذلك استهلاك الطاقة و الاستثمارات العامة و الخاصة في هذا المجال و البطالة و التضخم و التنمية في العالم الثالث ، استهلاك أسعار البترول ، بقدر ما يتعلق بنا الأمر في هذه الدراسة .

- جدول يوضح معدل النمو للانتاج/الوطني الخام للدول الغربية -

البلدان	1981	1982	1983	1984	1985
دول OCDE	1	0ر3 -	2ر6	4ر5	2ر5
الولايات المتحدة	2ر5	2ر1 -	3ر7	6ر6	4ر3
اليابان	4	3ر2	3	5ر1	4ر6
أوروبا الغربية	0ر1-	0ر7	1ر3	2ر5	4ر2
ألمانيا الاتحادية	0ر2-	1ر1 -	1ر3	2ر2	2ر2
فرنسا	0ر2-	1ر9	0ر5	2	1ر2
بريطانيا	1ر5-	1ر5	3ر5	1ر5	3ر3
ايطاليا	0ر1	0ر5 -	1ر2 -	2ر6	2ر2
كندا	3ر3	4ر4 -	3ر1	5ر2	4ر2

المصدر : مجلة الأحداث الاقتصادية رقم 10 نوفمبر 1986 ص 31 .

- جدول يوضح النمو الحقيقي للانتاج الداخلي الخام في الدول الصناعية -
(التغير الوسطي بالنسب السنوية)

الدول	1960 - 1973	1973 1980	1981	1982	1983	1984	تنبوءات 1985	1986
الولايات المتحدة	4	2ر9	2ر3	2ر1 -	3ر7	6ر8	3ر25	2ر75
اليابان	9ر9	4ر2	4ر0	3ر3	3ر4	5ر8	5ر25	4ر5
ألمانيا الغربية	4ر5	2ر6	0ر2	1ر0-	1ر3	2ر6	2ر5	2ر75
فرنسا	5ر5	3	0ر2	2ر0	0ر7	1ر7	1ر25	2ر0
بريطانيا	2ر9	1ر44	1ر3-	2ر3	3ر1	2ر4	3ر25	2ر5
ايطاليا	5ر2	2ر7	0ر1-	0ر5-	0ر4 -	2ر6	2ر25	1ر75
كندا	5ر5	3ر1	3ر8	4ر4-	3ر3	4ر7	3ر25	3ر25
دول OCDE				0ر3-	2ر7	4ر4	3ر25	2ر75
CEE السوق الاوروبية المشتركة				0ر5	1ر2	2ر3	2ر25	2ر25

المصدر : جريدة المجاهد ليوم الثلاثاء 21 جانفي 1986 . ص (4) .

3.4.I. الخزين البترولي .

قبل 1973، لم تكن الشركات البترولية و حكومات الدول المستهلكة في حاجة الى تشكيل احتياطيات من البترول الخام ، أو المنتجات المكررة. عموما العرض و الطلب متوازن و التموين مضمون ، كذلك الكميات القليلة من البترول المخزن من قبل الشركات العالمية كانت بسبب تغير مواسم الطلب فقط.

منذ أن تغيرت الامور تماما و العوامل العديدة التي غيّرت من خصائص السوق العالمية طوال فترة السبعينات : الخطر ، انقطاع التموين ، ضغوط على الأسعار ، عدم توازن في العرض و الطلب،و التي أدت الى ضرورة تفكير الدول المستهلكة لاتباع سياسة ناجحة في التخزين لمواجهة انقطاع التموين . و قد صدر قرار تكوين الخزين النفطي الاستراتيجي في الولايات المتحدة سنة 1975 . [(33)،ص (167)] .

إن الأزمة البترولية الثانية كانت سببا رئيسيا لدول AIE في تخزين 4 أيام استهلاك و هذا لتعويض النقص في التموين الذي تأثر بسبب الثورة الايرانية . و منذ تلك الفترة أصبحت دول AIE تلح على ضرورة التخزين لمواجهة أي تغيرات طارئة في المستقبل .

الاتفاق بين دول[illegible]له مظهرين : أولا:و يتعلق بضرورة تشكيل خزين أمني لسد الطريق أمام كل انقطاع في تموين البترول، لتحقيق هذا الهدف شكل الاعضاء خزين فوري يعادل 90 يوما من الاستهلاك محسوب على أساس قاعدة واردات السنة الفارطة . [(60)،ص(159)]. ثانيا: تلافي كل خلل في العرض بفضل وضع ميكانيزم توزيعي للكميات المخزنة بين الدول الاعضاء . و حدد سقف بداية هذا الميكانيزم بمقدار 7 % على الاقل في حالة انخفاض التموينات .

1.3.4.I. ماهية فكرة الخزين البترولي و مشاكليه :

تتلخص فكرة تكوين خزين البترول في ضخ كمية معنية من البترول في خزانات تحت الارض لاستعمالها في أوقات الازمات . و يتم تكوين هذا الخزين كما هو متبع في خزين البترول الاستراتيجي حاليا ، عن طريق ضخ

الماء العذب في الكهوف و الآبار الملحية ثم استخراجه على هيئة محلول شديد الملوحة . و بعد ازالة هذا المحلول يتم استبداله بالبترول . أما عند الاستخراج فتجري العملية بشكل معكوس حيث يتم ضخ الماء في داخل الكهوف ليدفع البترول للخروج ثانية .[(33)،ص (162)] .

يمكن أن نميز بين نوعين من الخزين :

1. الاحتياطيات الاستراتيجية و المشكلة مباشرة من قبل الدول .

2. الخزين المشكل من قبل الشركات البترولية . تشكيل هذه التخزينات لها أهميتين : أولا:طبيعة تجارية : الشركات البترولية ، مثل كل الشركات تهدف الى الربح ؛ ترفع تمويناتها بالاخذ بعين الاعتبار شروط السوق ، فهي تتجه ، نظريا على الاقل ، نحو التخزين الكبير في حالة ما اذا كانت الاسعار متجهة نحو الانخفاض و تتفادى التخزين عندما يكون ضغط كبير في ارتفاع الاسعار .
ثانيا : طبيعة سياسية : الحكومات الأوروبية حيث قدراتها على التخزين محدودة ، فانها تفرض على الشركات البترولية المحلية حدود دنيا من الاحتياطيات ، عموما تعادل 90 يوما من الاستهلاك .

هناك عدد من المشاكل التي تصادف الخزين نذكر أهمها في النقاط التالية : [(33)،ص (167)] .

1. عدم وجود المضخات اللازمة لرفع الخزين البترولي من الكهوف قبل سنة 1980. و بعد هذه الفترة أصبحت امكانية اخراجه ممكنة و لكن بصعوبة رغم تطور التكنولوجيا الحديثة .

2. عدم صلاحية الكهوف التي بدأ ضخ البترول بها ، بحيث هناك نفاذ كميات من البترول و فقدانها .

3. مشاكل بيئية مثل تلوث البحار و المحيطات .

4. مشاكل أخرى : تتمثل في تساؤلات حول جهة الاستفادة من هذا الخزين ، و الأسعار التي يتم بيعه بها .

5. مشكلة التموين بالبترول للتخزين من قبل العربية السعودية ، حيث صرح وزير بترولها زكي اليماني :" اذا شعرنا بأن بترولنا يذهب الى الاحتياطي

الاستراتيجي ، فانني لا أعتقد بأننا سنستمر في الحفاظ على المستوى المرتفع لانتاجنا ". [(13)،ص (44)] .

.2.3.4.I أسباب الخزين البترولي .

من الأسباب الهامة التي أدت الى التخزين هي :

1. السياسات التي انتهجتها الحكومات و الصناعات الغربية لتحسين وضع الطاقة فيها و بالتالي لضمان أمنها الوطني . [(13)،ص (42)] .
2. الركود الاقتصادي العام في الدول الغربية و هو الركود الذي أدى الى انخفاض الانتاج و استهلاك الطاقة و بالتالي توفير كميات من البترول كان من الممكن استهلاكها .
3. بعض فصول الشتاء المعتدلة و التي أدت الى المزيد من الانخفاض في الاستهلاك المتوقع من البترول ، و زاد بالمقابل امكانيات التخزين .
4. النجاح الجزئي لسياسات المحافظة على البترول و تخفيض استهلاكه .
5. التوقعات الدائمة حول الزيادة في أسعار البترول ، مما يجعل أية كمية يمكن شراؤها من الآن بهدف تخزينها ، رخيصة نسبيا و خاضعة لاحتمال ارتفاع سعرها في المستقبل .
6. الشكوك فيما يتعلق بمستويات الانتاج في المستقبل و المخاوف حول توقفه .

.3.3.4.I استخدامات الخزين البترولي :

هناك 3 استخدامات للخزين البترولي ، يمكن اعتبارها ضمن الاهداف الاساسية لتشكيله . و تتمثل فيما يلي : [(60)،ص (61)]:

.1. ضمان الأمن :

حسب هذا المفهوم تستعمل الاحتياطيات الاستراتيجية في الحالات الشاذة لانقطاع التموين أو في حالات الضغط و التي تدخل في برنامج AIE . هذه الوضعية تتعلق فقط بالولايات المتحدة و التي تتبنع سياسة دفاعية . ان الخوف من انخفاض المبادلات البترولية له طبيعة سياسية و اقتصادية و عسكرية .

- سياسية : عندما يتم انخفاض التموين بسبب ضغوط سياسية .
- اقتصادية : انخفاض وتيرة الانتاج في الدول المنتجة للمحافظة على احتياطياتها .
- عسكرية : في حالة نشوء حرب عسكرية أو فترة تحويلات للناقلات ، فان الهياكل البترولية تتأثر مباشرة بهذه العوامل .

2. وسيلة تعديل .

سياسة التخزين تسمح للدول المستوردة للتدخل في السوق ، و تغيير شروط العرض و الطلب و تحديد مستوى الأسعار عند الضرورة .
هذه السياسة أكثر توجيها ، ولها طبيعة أكثر هجومية و لقد نادت بها فرنسا .

3. وسيلة سيطرة :

هذه السياسة لم تتبع من قبل أي دولة ، و لكن تظهر في بعض الخطب ، و تتمثل في تشكيل مستوى تخزين كافي جدا لضمان قوة تقف في وجه قرارات الأوبيب .
بهذه السياسة أصبحت الدول المستوردة تملك الوسائل التي تجعلها سلطة احتكارية حقيقية . مهما تكن درجة التخزين فان هذه السياسة أصبحت مع مرّ السنين ، قوة تدخل كبرى للشركات البترولية و الدول و التي غيّرت بشكل واضح موازين القوى التنافسية في السوق .

4.3.4.I. تطور الخزين البترولي :

إن استراتيجية الدول المستهلكة المعتمدة على الخزين ، بدأت بالعمل مبكرا ، فقد قدر مجلس وزراء السوق الأوروبية في ديسمبر 1980 السحب من المخزون البترولي ، كما أكد اجتماع أوتاوا في جويلية 1981 قدرة الدول الصناعية على التأثير في السوق البترولية ، و لا سيما على البترول المستورد في المدى القصير من خلال التغير في الخزين البترولي .

و على سبيل المثال تشير بعض التقديرات الى أن الغزين كان يتزايد الى 3 أو 4 ملايين برميل يوميا في بعض الأحيان ، بينما كان ينخفض في فترات أخرى الى ما بين 0,7 و 1,5 مليون برميل يوميا . و لهذا التغير الكبير بين فصل و آخر أثر فوري و قوي على السوق البترولية . و عليه نلاحظ أنه في بعض الفترات التي انخفض الطلب فيها على البترول في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة بمقدار 6 % تقريبا ، انخفضت الاستيرادات بنحو 16 % بسبب السحب من المخزون بدلا من الاستيراد . [(20)،ص (48)] .

لقد مثلت الاحتياطيات الاستراتيجية في 1984 ما يعادل 18 يوم استهلاك (بالنسبة للدول) و تمثل الاحتياطيات الأمريكية الأهم في العالم حيث تمثل 436 مليون برميل من سنة 1984 [(60)،ص (59)] و حوالي 450 مليون برميل سنة 1985 أي حوالي 50 مرة ما يعادل الانتاج العابر كل يوم من مضيق هورمز [(65)،ص (16)]. هدف الولايات المتحدة هو الوصول الى 750 مليون برميل في 1991 ، متبوعة باليابان (حوالي 100 مليون برميل سنة 1984) و ألمانيا الاتحادية (حوالي 55 مليون برميل في نفس السنة) .

تمثل مجموع الاحتياطيات المشكلة من قبل الشركات البترولية حوالي ثلاثة أرباع (3/4) الكميات المخزنة في العالم [(60)،ص(60)]، كما أن احتياطياتها انتقلت من 90 الى 75 يوما استهلاكيا في سنة 1985 [(65)،ص(16)].

ان التكاليف المالية للحفاظ على تخزين البترول الخام أو المنتجات المكررة قيمت بحوالي 7 $ في السنة و التي تمثل تكلفة تخزين البرميل الواحد [(60)،ص(60)] .

جدول يوضح الخزين المشكل من الشركات و دول منطقة OCDE
في 1 جانفي (1974 ـ 1986) (+)

السنوات	الشركات		الدول		المجموع	
	مليون طن	عدد أيام الاستهلاك	مليون طن	عدد أيام الاستهلاك	مليون طن	عدد أيام الاستهلاك
1974	342	70	1	ـ	343	70
1975	396	81	1	ـ	397	81
1976	391	72	4	1	395	73
1977	398	70	5	1	403	71
1978	432	74	8	1	440	75
1979	387	65	38	6	425	71
1980	414	75	44	9	458	84
1981	431	85	51	10	482	95
1982	395	82	75	16	470	98
1983	367	83	82	18	449	101
1984	333	72	93	20	426	92
1985	331	73	105	23	436	96
1986	313	69	113	25	426	94

مصدر الجدول المرجع [(58)،ص (66)] .

(+) الجدول مشتق و مجمّع .

" كما يمكن أن نشير ، بأن الاحتياطيات البترولية الموجودة في الأرض في دول OCDE ارتفعت في أول جانفي 1987 الى 443 مليون طن ، أي ما يعادل 97 يوما من الاستهلاك بالمستوى المتوقع في الثلاثي الأ و ل من سنة 1987 . هذا الخزين ، أكثر بمقدار 17 مليون طن من الحجم المحقق منذ سنة تقريبا ، ليصل الى مستواه الأعلى المعادل لسنة 1983" [(81) ص(31)] .

كما يمكن أن نضيف الى أنه في شهر جانفي 1987 ، تم طرح كميات هائلة من البترول المخزن من قبل دول OCDE في السوق ، بلغ حجمها 2 مليون برميل يوميا ، و نشير الى أن كمية البترول المخزن في هذه الدول كانت في سنة 1986 أعلى بنسبة 4 % بالنسبة لسنة 1985 ، و يتوقع زيادة الخزين في شهري فيفري و مارس 1987 .

" و يلاحظ بأن احتمال طرح كميات كبيرة من البترول المخزن في السوق قد يكون لها آثارا سلبية بالغة على مستوى الطلب على بترول الأوبيب الذي قدرته AIE في الربع الاول من عام 1987 بحوالي 17,5 مليون برميل يوميا " . [(24)،ص (14)] .

و الجدول التالي : يوضح أنواع المنتجات البترولية المخزنة في الأراضي في دول OCDE في 1 جانفي (1974 ـ 1986) .

السنوات	مليون طن					أيام الاستهلاك			
	بترول خام ومنتجات	بنزين	Distillats Moyens	الفيول الثقيل	منتجات أخرى	بنزين	distillats Moyens	الفيول الثقيل	منتجات أخرى
1974	112	44	97	61	–	40	61	39	46
1975	144	46	108	67	33	41	70	44	45
1976	144	48	99	70	32	41	58	44	36
1977	152	49	96	67	35	40	54	39	37
1978	161	51	110	76	35	40	57	45	38
1979	149	47	97	75	34	36	50	44	34
1980	162	48	107	79	34	40	62	53	34
1981	175	51	111	77	36	44	68	57	40
1982	160	50	95	71	37	43	61	61	43
1983	151	48	88	64	34	40	61	66	43
1984	143	45	74	51	35	38	47	53	41
1985	137	47	81	51	32	39	50	57	42
1986	134	44	73	47	31	36	47	63	36

مصدر الجدول المرجع [(58)،ص (67)].

4.4.I. تطور السوق الفورية - الحرة -

السوق الحرة (SPOT) و هي السوق التي يتبادل فيها من يوم لآخر كميات البترول الخام و المواد المكررة و التي لا تعتمد على عقود التسليم . و السوق الفورية (SPOT) تقسم الى قسمين أو سوقين :

- سوق المنتجات المكررة .
- سوق البترول الخام .

بدأ سوق البترول الخام في التطور الحقيقي منذ 1973 ، بينما بدأ سوق المنتجات المكررة في الثلاثينات ، و كل من السوقين لهما ديناميكية خاصة ، و لكن يوجد تفاعل كبير بينهما .[(76) ، ص (21)].

حتى 1978، تدخل الصفقات البترولية العالمية في اطار تعاقدي فقط ، باستثناء حالات خاصة . و لكن و المهم ، أن البترول بقي يسوق عن طريق عقود متوسطة أو طويلة الاجل التي تقام بين الدول المنتجة و الشركات المستغلة و الدول المستهلكة . و بقيت الصفقات في السوق الحرة هامشية بين 2و5 % تقريبا من الكميات الاجمالية . اذن دور السوق الحرة في هذه الفترة هو المحافظة على التوازن بين العرض و الطلب ، و هكذا فاننا لاحظنا بأن الأسعار المرجعية (السعر الرسمي للأوبيب) و أسعار SPOT بقيت عمليا في نفس المستوى .[(60)،ص (94)] .

و مع قدوم العام 1979 جاءت الثورة الايرانية لتجبر الشركات الكبرى العاملة في ايران على اللجوء الى السوق الحرة للتزود بالخام . و هنا صارت السوق الحرة توازي بين 79 و جوان 1981 نحو 10 - 20 % من حجم المبادلات الدولية في مجال البترول ، و لكن أحدا في الأوبيب لم يكن يتوقع مدى اتساع موجة انخفاض الطلب العالمي على البترول التي سوف تقضي الى تخفيض الأسعار الحرة الى ما دون الأسعار الرسمية جوان 1981 ، تحت تأثير عوامل ثلاث هي الركود الاقتصادي و نتائج سياسة الحفاظ على الطاقة و التفتيش عن مصادر بديلة .

و هنا اكتسبت السوق الحرة أهمية و دورا جديدين ، اذ صارت تؤمن ما يقرب من نصف حجم المبادلات البترولية بينما تقلصت العقود البترولية لاجل و شهدت انحسارا كبيرا في السنوات الأخيرة . [(41) ،ص(66)] . بحيث أنه في سنة 1984 أكثر من 95 % من التجارة العالمية للبترول جرت على أساس السوق الفورية . و في 1985 صفقات البترول الخام و المنتجات في الأسواق الحرة مثلت بشكل اجمالي 25 مليون برميل يوميا من حوالي 34 مليون برميل يوميا الاجمالية أي بنسبة 73,5 % [(65)،ص (16)] .

و السؤال الذى يطرح نفسه ما هو دور السوق الحرة في تحديد الأسعار ؟ و بصيغة أخرى ما هي طبيعة الارتباط بين السعر الفوري SPOT و السعر الرسمي ؟ .

جدول يوضح تطور الاسعار الرسمية و الاسعار الفورية SPOT (+)
للبترول العربي الخفيف (API 34°)

السنوات	58	62	66	68	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86(1)
السعر الرسمي للعربي الخفيف 34 دولار للبرميل	1,35	1,18	1,25	1,30	1,35	1,75	1,90	2,63	9,59	10,46	11,51	12,40	12,70	17,84	28,82	34,42	33,50	29,23	29	28	/
السعر الفوري لخام الاشارة 34 دولار للبرميل	1,21	1,15	1,20	1,20	1,21	1,69	1,82	2,80	10,97	10,43	11,63	12,56	12,91	29,19	35,18	33,83	31,75	28,70	28,30	26,50	9,80

(+) سعر وسطي لكل سنة .

(1) منذ بداية 1986، لم يعد للسعر الرسمي أية قيمة عمليا ، و لهذا فلا يمكن مقارنته ، و لكن مع نهاية 1986 (ديسمبر) أصبح السعر الرسمي 18 $ للبرميل الواحد.

مصدر الجدول : المرجع [(84)،ص(20)] .

منـذ 1979 تلعب السوق الحرة دور المفسرر في مجال الأسعار ، لان سعر spot تحدده أيضا الدول المنتجة سواء الاوبيب أو خارج الاوبيب .

فعندما تكون السوق البترولية سوق بائعين ، ترتفع الأسعار الفورية و تفضل الدول المنتجة عدم القيام بعقود تسليم طويلة المدى لتعديلها عند الضرورة . و على العكس عندما تكون السوق ، سوق مشترين فان الأسعار الفورية تكون أقل من السعر الرسمي ، و هنا فان المشترين (الشركات البترولية ، شركات التكرير ، الدول) تفضل ، عدم الدخول في العقود الطويلة الأجل : فمثلا : يقول أحد المشترين اليابانيين للبترول قائلا : " نحن نفضل عقود طويلة الأمد موثوق بها على القيام بالشراء من السوق الفورية ، الا أن فرق السعر بين السوقين يكاد يكون كبيرا ". و تشير الاحصائيات الى أنه في الشهر 1984/7 قام اليابانيون بشراء 25 % من احتياطياتهم البترولية من السوق الفورية ، و هي نسبة تفوق كثيرا نسبة مشترياتهم من السوق الفورية خلال عام 1982 و البالغة 9 % .[(40)،ص (53)]. و هكذا شكلت السوق الحرة شبكة معقدة من انتشار عمليات مختلفة و صفقات عالمية .

و أصبح سوق روتردام مع مر الزمن المركز الرئيسي لنظام السوق الفورية . موقع روتردام كسوق حر أساسي يفسر بأهمية البناءات التحتية البحرية و قدرتها على التكرير : 250 مليون طن سنويا بما فيها $\frac{1}{3}$ بترول خام . 37,4 كلم من الرصيف القاري ، أكثر من 1,5 مليون م^2 سقوف و مخازن ، يستقبل سنويا أكثر من 30.000 ناقلة عملاقة (تفريغ 200 الى 300 في اليوم). و 180.000 باخرة .[(32)،ص(18)]. ووضعية السوق الجغرافية تتحكم في المنطقة المطلق عليها A.R.A (امستردام - روتردام ، انفار) . (1) .

---

(1) لمزيد من المعلومات حول هذه السوق أنظر المراجع [(44) ، (65) و (80)].

يمكن أن نشير الى أن 5 الى 6 ٪ فقط من الاستهلاك الأوروبي للبترول كانت تسوّق سنويا في السوق الحرة لروتردام بين 70 و 1982 . و لكن هذه السوق تغيرت كليا منذ 2 الى 3 سنوات ، و حاليا يضمن سوق روتردام 45 ٪ من الاستهلاك الأوروبي ، و اذا أخذنا سوق الخام كليا فهو يوزع 85 ٪ من توريدات شركات التكرير لأوروبا الغربية .

انه لا يوجد سوق واقعي (حقيقي) في روتردام ، تتم الصفقات عن طريق التلكس أو الهاتف بين المتفاوضين و ممثلي الشركات البترولية و شركات التكرير .[(60)،ص(95)] .

هناك أسواق حرة أخرى منها : سنغافورة في جنوب شرق آسيا ، الكرايبب لخامات أمريكا اللاتينية ، و الساحل الشرقي للولايات المتحدة بالنسبة لأمريكا الشمالية .

يمكن ذكر 3 خصائص هامة تميّز السوق الحرة لروتردام :

1. عدد المتدخلين (المتفاوضين) في هذه السوق محدود نسبيا : في بداية السبعينات حوالي 100 شركة تعمل في الصفقات الفورية ، حاليا حوالي 60 فقط .
2. تتعلق الصفقات بصفة أكثر بالمنتجات المكررة .
3. لجأت الشركات العالمية ، التي فقدت السيطرة المباشرة على الحقول ، الى السوق الحرة و التي تمثل حسب الحالات ، بين 20 و 50 ٪ من امداداتها بالنسبة بالنسبة للبقية فانها مقيدة للشراء بالأسعار الرسمية للأوبيب .

و في مجال السوق الحرة يقول بيير ديبريريه :" ان أسواق البترول كانت دائما من أهم العوامل المساعدة على تجنب أسوأ الأحوال ، فان أيا من حكومات البلدان المنتجة و الدول المستهلكة للبترول و الشركات الكبرى ، غير قادرة حاليا على السيطرة على الوضع و التحكم فيه . و المتاجرة الحرة بواسطة التلكس بين الباعة و المشترين هي التي تقرر الأسعار في كل يوم اذ لم يعد هناك ممن يتحكم فيها". [(29)،(174)] .

إن هذه المتغيرات لعبت و سوف تلعب دورا هاما في تحليل آليات السوق البترولية العالمية ، التي يمكن أن نحدد آفاقها المستقبلية و حتى نهاية القرن الحالي ، بالاعتماد على طبيعة السوق في فترتي السبعينات و الثمانينات و العوامل و المتغيرات التي أثرت و تؤثر فيها .

I .5.4. آفاق السوق البترولية العالمية المستقبلية .

I .1.5.4. عودة الأوبيب .

حصة الأوبيب في السوق ضعيفة حاليا ، و لكن هناك العديد من العوامل الهيكلية التي توضح بأن هذه الوضعية غير دائمة ، و مع بداية 1990 ، يمكن للأوبيب و بصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط أن تجد دورها المسيطر على ساحة الصناعة البترولية .

هناك العديد من الدراسات و البحوث في هذا المجال ، و تتفق كلها على أن دور الأوبيب ابتداء من التسعينات سيكون هام جدا .
في هذا الصدد يقول جون دويص من شركة ستاندرأويل أوف كاليفورنيا أمام احدى لجان الكونغرس الأمريكي : " ان الشرق الأوسط يمثل 80 % من احتياطي الأوبيب ، التي تملك من جهتها ثلاثة أرباع احتياطي العالم غير الشيوعي و أن الانتاج خارج الأوبيب سوف يبقى على حاله حتى العام 2000 . و ابتداء من العقد القادم سوف تعود الأوبيب لتنمو من جديد أكثر من نصف الاحتياطيات الدولية ". [(41)، ص (69)].

و حسب دراسة نشرت في سبتمبر 1984 و قامت بها " The Oil Industry " وصلت الى أن وضعية الأوبيب الحالية ستتغير تماما بعد سنوات قليلة ، و حتمية عودة مراقبة الأوبيب للسوق مؤكدة مع بداية العقد القادم . [(65) ، ص (15)].

و في تقرير هام للبنك الدولي أكد على أن الأوبيب ستكون وضعيتها مسيطرة في سنة 1990 بمقدار 78٪ من السوق العالمية (مقابل الثلث حاليا و حتى بمقدار 85٪ في 1995) . [(77)،ص (20)].

و اذا تعمقنا في تحليلاتنا فاننا نلاحظ الاحتياطي البترولي في الشرق الأوسط الأهم في العالم ، بالاضافة الى أن تكاليف الانتاج أقل من المناطق الأخرى . حسب دراسة قام بها Chase Manhattan Bank فان تكلفة اكتشاف حقل بترولي سيتضاعف في الولايات المتحدة حتى نهاية 1990 ليصل الى 20 $ للبرميل في المتوسط ، و يصل الى 7 الى 12 $ في بقية العالم . و هذا ما يوكد أهمية احتياطات الأوبيب ، و كذلك العمر الزمني للاحتياطيات في دول الأوبيب كبير جدا .

جدول يوضّح العمر الزمني لاحتياطيات المناطق البترولية .

المناطق	نسبة الاحتياطيات/الانتاج بعددالسنين الانتاج
أمريكا الشمالية	9ر7
أمريكا اللاتينية	34ر5
أوروبا الغربية	17ر9
الشرق الأوسط	93ر8
الدول الشرقية	15ر3
افريقيا	29ر8
مجموع العالم	34
مجموع الأوبيب	72

مصدر الجدول : المرجع [(60) ، ص (84)].

و حسب أحدث دراسة لوكالة الطاقة الدولية في 11 ماي 1987 بباريس ، فان الطلب على بترول الأوبيب سينتقل الى 23 ـ 24 مليون ب/ى في 1990 و 26 ـ 30 مليون ب/ي في 2000 ، و ينخفض انتاج OCDE الى 16 ـ 17 مليون ب / ي في 1990 و 14 ـ 15 مليون ب/ي في 2000، مستوى الطلب هذا يسمح للأوبيب بالسيطرة أكثر على السوق في المستقبل .[(63)،ص(33)] .

I. 4 .5 .2. انخفاض مستمر في الانتاج خارج الأوبيب .

حسب معظم تحليلات الاختصاصيين في مجال البترول ، فان عرض البترول الخام من قبل الدول خارج اوبيب سوف ينخفض بشكل كبير ، و خاصة في أوروبا الغربية ، و هكذا فان نشاطات الاستكشاف و البحث سوف لن تغير من الاحتياطيات البترولية لهذه المناطق : فمعدل استنزاف الاحتياطيات يعرف ارتفاعا كبيرا . فقد قل العمر الاحتياطي في هذه الدول من 22 سنة عام 1973 ، الى 16 سنة في الوقت الحاضر ، فهذه الدول تنتج بطاقتها الكاملة ، بينما دول الأوبيب تنتج بنصف طاقتها أو أقل ، و هذا يعني بأن العمر الاحتياطي في الاوبيب قد زاد ، اذ زاد من 37 سنة عام 1973 الى 85 سنة في الوقت الحاضر .[(34) ، ص (169)].

الدراسات المقدمة من قبل AIE تؤكد على هذا التطوير ، و تلح على أهمية هذه التغيرات في توزيع مناطق العرض العالمي في السنوات القادمة ، و التى يمكن أن نجملها في النقاط الآتية :

- انتاج الولايات المتحدة الذي يحوم حول 10 مليون برميل في اليوم ، خاصة بفضل الاكتشافات في آلاسكا ، سوف ينخفض مع نهاية العشرية الحالية ، و خاصة اذا تأكدنا بأن الحقول الهامشية الأمريكية التي تنتج وسطيا 3 برميل يوميا ، فانه عند سعر 10 $ للبرميل الواحد ، فهناك 185000 حقل من هذه الحقول سوف تغلق .[(47)،ص (111)].

- انتاج بحر الشمال سوف يرتفع في السنوات الباقية من هذه العشرية ، لأن تكاليف الانتاج لا تتعدى 5 $ للبرميل بالنسبة لـ85 ٪ من انتاج بحر الشمال [(47)،ص(110)] ، الا أن هذا الانتاج سوف يبدأ في الانخفاض مع بداية 1990 .

- انتاج الاتحاد السوفياتي سيبقى مستقرا على مستواه الحالي (حوالي 12 مليون برميل يوميا) ، هذا يعني بأن نمو الطلب الداخلي ، سوف يقضي على الفائض المصدر (حاليا حوالي 5ر1 مليون برميل يوميا) من الآن و حتى بداية العشرية القادمة .

- إن التزايد في الانتاج في الدول المنتجة الجديدة ، سوف يمتص من قبل نمو الطلب الداخلي ، و لا يكفي في كل الحالات لتعويض الانخفاض المؤكد في انتاج OCDE.

جدول يوضح مصادر العرض العالمي
(مليون برميل يوميا)

	1983	1990	2000
O.C.D.E	15ر8	15ر0	13ر0
الأوبيب	18ر4	24ر0	29ر0
دول نامية غير الاوبيب	7ر3	9ر0	10
الدول الشرقية (صادرات الخام)	1ر6	0ر5	00
المجموع	44ر0	49ر0	53ر0

مصدر الجدول : [(60) ، ص (185)].

جدول يوضح العرض و الطلب العالمي للبترول (1)
(مليون برميل يوميا)

2000	1990	1985	الدول	
40 _ 37	39 _ 37	34	دول O.C.D.E	الاستهلاك
18 _ 16	14_ 13	12	دول خارج O.CD.E	
57_ 53	53_ 50	46	المجموع	
15_14	17_16	17	انتاج	العرض
13_12	10	8	انتاج دولنامية خارج الاوبيب	
2ر1_ 0ر9	3ر2_2ر5	3	موارد أخرى	
30_26	24_23	17	الطلب على بترول الاوبيب	

(1) : دول اشتراكية غير متضمنة . المصدر AIE.
مصدر الجدول [(63)،ص (33)] .

3.5.4.I. عودة استهلاك البترول :

الدراسات المقدمة من قبل AIE حول تطور الطلب العالمي في الفترة 83 _ 2000 توضح من جهة ، ركودا في الطلب على البترول الخام في الدول الصناعية ، و من جهة أخرى نموا متزايدا في الطلب من قبل الدول النامية .

جدول يوضح الطلب العالمي للبترول الخام في الفترة
(1983 _ 2000) (مليون برميل في اليوم)

2000	1990	1983	المناطق
33ر0	33ر0	31ر6	دول AIE
2ر0	2ر0	2ر2	دول أخرى OCDE
18ر0	14ر0	10ر6	دول أخرى
53ر0	49ر0	44ر4	مجموع العالم

مصدر الجدول [(60)،ص (85)] .

يجب أن نشير الى أن تقديرات AIE النسبية في الاستهلاك العالمي للبترول لم تأخذ بشكل كافي اتجاه الأسعار ، و هذه الأهمية قصوى في توضيح زيادة أهمية البترول في الاستهلاك الطاقوي . و يمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية :

- انخفاض أسعار البترول الخام تشجع عودة الاستهلاك ، و هكذا فاننا نلاحظ نمو الطلب في 1984 بعد الركود الذي دام 4 سنوات .
- انخفاض أسعار البترول الخام يقلل من القدرة التمويلية للشركات و مخاطرها ، و يحد من جهودها في استغلال حقول جديدة .
- انخفاض أسعار البترول الخام يمس بدرجة كبيرة منافسة الطاقات البديلة و يضع حدا لمردودية الاستثمارات المخصصة لتنميتها ، و يحد من الاستمرار في برامج اقتصاديات الطاقة . و كل ارتفاع في أسعار البترول يؤدي الى نتائج معاكسة للنتائج السابقة .

جدول يوضح تنبؤات الطلب على الطاقة في دول .A.I.E
(مليون ط.م.ب M.T.E.P)(1985 _ 2000)

السنوات / أنواع الطاقة	1985	1990	2000
البترول	1512	1516	1466
المحروقات الصلبة	900	1012	1327
الغاز	717	761	777
الطاقة النووية	231	329	500
مائية + أخرى	254	287	414
الطاقة الأولية	3612	3904	4484

مصدر الجدول المرجع [(83)،ص (130)] .

و فيما يخص أسعار البترول في المستقبل فان هناك عدة دراسات و آراء حول هذا الموضوع . فحسب دراسة قام بها معهد البترول الفرنسي في سنة 1983 يرى بأنه في الفترة 1990 ـ 2000 سترتفع الأسعار الحقيقية لسعر برميل البترول بنسبة 50 ٪ ، مما سيوصل سعر البرميل الى 50 $ بدولارات عام 1982 [(38) ،ص (49)].

و حسب جون ماري شوفالي و بعد دراسة قام بها تتعلق بالأسعار المستقبلية للطاقة استخلص بأن سعر برميل البترول الخام سيكون بين 40 و 50 $ حتى آفاق 2000 . [(66)،ص (2106)] .

و حسب ب.ديبريريه : " اتفق أغلبية الخبراء الاقتصاديين الذين يتوقعون زيادة في السعر تبلغ من 30 الى 50 ٪ من أسعار الدولار في سنة 1985 حتى سنة 2000، أي ما يقارب 40 الى 45 دولار بسعر عام 1985" [(29)ص(184)]

و حسب دراسة AIE في 11 ماي بباريس 1987 فترى بأن سعر البرميل الواحد من البترول الخام سيكون بين 15 و 20 $ للبرميل خلال الأربع الى الست سنوات القادمة ، ثم يرتفع من 25 الى 30 $ للبرميل في نهاية التسعينات . [(63) ص (33)].

من خلال هذه الدراسات و الآراء نلاحظ بأن البترول ستكون أهميته أكثر في المستقبل ، و خاصة اذا قارنا بين تكاليف أنواع مصادر الطاقة المختلفة ، فاننا نجد بأن البترول أقل تكلفة من بقية المصادر الأخرى .

و هذا المؤشر أيضا يعطي أهمية أكبر لبترول الأوبيب ، و خاصة الشرق الأوسط ، و هذه الفكرة تتضح أكثر عن طريق الجداول الآتية :

جدول يوضح مختلف مصادر الطاقة

(التكاليف و الاستثمارات المتداولة عند نقاط تحميل الناقلات)

نوع الطاقة	تكاليف الانتاج دولار / للبرميل	الاستثمارات دولار / برميل/يوم	نوع الطاقة	تكاليف الانتاج د/ ب	الاستثمارات د/ب/ي
البترول			الغاز الطبيعي		
الشرق الأوسط			الولايات المتحدة	6ـ1ر2	10000ـ2000
ـ اليابسة			أوروبا		
. قديم	0ر4 ـ 0ر2	300ـ200	. اليابسة	2ـ0ر3	3000ـ1000
. حديث	1 ـ 0ر4	1500ـ500	. بحر الشمال		
ـ المناطق المغمورة			ـ بعيد عن الشاطئ	7ر5ـ5	12000ـ8000
. حقول كبيرة	1ر5 ـ 0ر8	1500ـ800	ـ قريب " "	3ـ1ر5	4000ـ2000
. حقول صغيرة	2ر5 ـ 1ر5	3000ـ1500	الفحم		
افريقيا					
			التعدين السطحي	4ر5ـ2	2500ـ1000
. ليبيا (يابسة)	1ر5 ـ 1ر5	2500ـ500	التعدين الجوفي		
. الجزائر	2 ـ 1ر5	3000ـ2000	ـ الولايات المتحدة	10ـ6	7000ـ3000
. مناطق مغمورة	3 ـ 1ر5	5000ـ1500	ـ أوروبا	13ـ7	8000ـ4000
الولايات المتحدة			ـ فرنسا	13ـ9	5000ـ3000
			الحرارة الجوفية		
. اليابسة	5 ـ 1ر5	8000ـ2000			
. مناطق مغمورة	7 ـ 3	10000ـ4000	حرارة منخفضة	20ـ12	5000 0ـ30000
. آلاسكا	9 ـ 5	12000ـ6000	الطاقة الشمسية		
أوروبا ـ بحر الشمال			. مياه حارة	2012	500 00ـ30000
. المناطق الشمالية	9 ـ4ر5	12000ـ6000	طاقات أخرى		
. المناطق الجنوبية	6 ـ3	7000ـ3500	أمريكا الشمالية		
			. زيت ثقيل	12ـ5	200 0 0ـ6000
			. رمال القار	20 ـ12	20000ـ15000
			. نفط الحجر الطفحي		25000ـ20000

مصدر الجدول المرجع [(22) ، ص (376)].

جـدول يبيـن تكاليـف مختلـف مصـادر الطـاقـــة

(دولار للبرميـــل)

البتـــرول	
* الشـرق الأوســط	4ر0ـ4
* افريقيـا (بعيـد عن الشاطـىء)	3ـ12
* آلاسكـــا	10ـ25
* بحـــر الشمـــال	10ـ20
* أنواع أخرى من مصادر البترول	10ـ40
زيــت ثقيـــل	12ـ30
حجــر طفحــي	30ـ50
رمـــال القـــار	20ـ40

غـــاز طبيعـــي	
* الولايـات المتحـدة	2 ـ 20
* أوروبا في اليابســة	2 ـ 6
* بحـر الشمـــال	5 ـ 20
الفحـــم	
* الولايات المتحـدة	
ـ علـى السطـح	3 ـ 6
ـ فـي الجـوف	6 ـ 9
* أوروبـــا	10 ـ 25
نـــو يـــة	9 ـ 12
حـــراريــــة	30 ـ 60
شمسيـــــة	120 ـ 60

المصـــدر : المرجـع [(66) ، ص (2099)].

جدول يوضح الاستثمارات و التكاليف لمختلف مصادر الطاقة

نوع الطاقة	المناطق	الاستثمارات دولار/البرميل/اليوم	تكاليف الانتاج دولار / البرميل
البترول	. الشرق الأوسط	3000 _ 300	3 _ 0ر5
	. الولايات المتحدة		
	ـ قريب من الشاطىء	8000 _ 2000	7 _ 2
	ـ بعيد من الشاطىء	15000 _ 4000	10 _ 3
	. آلاسكا	18000 _ 6000	15 _ 5
	. بحر الشمال عمق أقل من 50 م .	18000 _ 6000	15 _ 5
	. بحر الشمال عمق أكثر من 50 م .	25000 _ 7000	20 _ 8
الغاز الطبيعي	. الولايات المتحدة	12000 _ 2000	8 _ 1ر5
	. أوروبا : قريب من الشاطىء	6000 _ 1000	5 _ 1
	. بحر الشمال عمق أقل من 50 م .	15000 _ 2000	5 _ 2
	. بحر الشمال عمق أكثر من 50 م .	15000 _ 8000	10 _ 6
الفحم	. فوق السطح	2500 _ 1500	4ر5 _ 3
	. الولايات المتحدة في جوف الارض	7000 _ 3000	10 _ 6
	. فرنسا في جوف الأرض	10000 _ 5000	18 _ 9
الكهرباء	. من الفحم	30000 _ 20000	25 _ 15
	. من الطاقة النووية	40000 _ 30000	10 _ 06

مصدر الجدول [(83)،ص (131)] .

خلاصة الفصل الرابع :

إن انتقال الأسعار من الاتجاه المتصاعد الى الاتجاه المعاكس في فترة الثمانينات كان نتيجة تحكم عدد من العوامل . فعاملا العرض و الطلب كانا نتيجة ارتفاع الأسعار ، أي أن ارتفاع العرض كان نتيجة ارتفاع الأسعار في فترة السبعينات و خاصة بعد سنة 1979 .

هذا الارتفاع قابله انخفاض في الطلب نتيجة للسياسات المطبقة في الدول المستهلكة ، مما أدى الى وجود فائض في العرض ، هذا الفائض كان سببا - بالاضافة الى عمل السوق الحرة - في انخفاض الأسعار في الثمانينات .

أما السوق الحرة فكان نظام عملها يتعلق بالعرض و الطلب الآنيين : فكلما كان العرض كبيرا في السوق الحرة تنخفض الأسعار و كلما كان الطلب أكبر ترتفع الأسعار ، و هذا ما جعل الدول خارج الأوبيب في البداية ثم الأوبيب أيضا تعتمد على السوق الحرة في الصفقات البترولية ، واضمحلال دور السوق لأجل و التي كانت مضمونة و مستقرة .

أما عاملي الخزين البترولي و النمو الاقتصادي فكان يؤثران بصورة مباشرة على الطلب في الدول الصناعية ، فعندما ترتفع الأسعار في السوق يتم اللجوء الى الخزين البترولي لتخفيض التكاليف ، و العكس صحيح يتم التخزين عندما تنخفض الأسعار و يزداد الطلب . نفس الكلام يمكن قوله على النمو الاقتصادي . و لكن هذه كلها عوامل اقتصادية بحتة و لكننا يجب أن لا نغفل الجانب السياسي . لأنه كما يقول بيير ديبريريه : " من المفهوم الاقتصادي ، منتج بمقدار 2 $ لسعر الكلفة يمكن له تهديد منافس ينتج بسعر 10 $. و لكننا نحن في مجال سياسي . الدول المنتجة للخليج تواجه أكثر قبل أن تخفّض السعر الى 23 $ أو 22 $ ". [(69)، ص (33)] .

هذه المتغيرات أثرت بشكل مباشر على انخفاض الأسعار في الثمانينات ، ولكننا نتوقع بأن نفس هذه المتغيرات مع دخول أخرى ، سوف تؤدي الى تغيير السوق مع بداية فترة التسعينات . و هذا لصالح الدول المنتجة ، لأننا نتوقع هبوطا في انتاج الدول خارج الأوبيب ، مع زيادة الاستهلاك في الدول النامية ، و كذلك نتوقع نموا اقتصاديا في الدول الصناعية و الذي من شأنه أن يؤدي الى زيادة الاستهلاك من البترول .

و على كل فان أهمية البترول ستبقى حتى نهاية القرن 20 ، و هذا ما يعطي أهمية كبرى لدول الأوبيب ، و خاصة دول الشرق الأوسط التي تحتوي على احتياطيات هامة من البترول ، من الممكن لها أن تسيطر على الساحة البترولية عندما ينخفض العمر الانتاجي للحقول خارج هذه المناطق .

خاتمة
القسم الأول

ان الشيء الايجابي الذي يمكن أن نستخلصه من هذا القسم الهام هو أن اتجاهات أسعار البترول عرفت تذبذبات عديدة ، راجعة الى عدة عوامل اقتصادية و سياسية .

فبعد أن كانت في فترة ركود قبل السبعينات ، عرفت تزايدا مستمرا في فترة السبعينات و بداية الثمانينات . و هذا التغير الكبير نحو الزيادة كان سببه المباشر تحول سلطة السوق من الشركات الكبرى الى الدول المنتجة الاوبيب . هذا التحول كان دافعا قويا لتعدد الاستراتيجيات و المصالح . فلاحظنا بأن استراتيجية الاوبيب تتميز بعدم قدرتها على التحكم في مستقبل السوق في المدى البعيد . مما جعل عدة عوامل تجتمع على أضعاف حصتها و هو ما حصل فعلا في الثمانينات ، حيث لاحظنا اتجاها متناقصا للأسعار الى أن وصل الى أدنى حد له في سنة 1986. و أصبحت السوق الحرة العامل الحاسم في تحديد أسعار البترول .

الا أننا استنتجنا أيضا بأن انخفاض أسعار البترول بشكل كبير له آثارا سلبية على كل أطراف السوق و خصوصا الدول المنتجة و المستهلكة و الشركات . فانخفاض أسعار البترول تؤثر سلبيا على الدول المنتجة و ذلك من جراء انخفاض ايراداتها البترولية ، التي تعتبر أهم الموارد بالنسبة لمعظم دول الاوبيب .

كذلك انخفاض أسعار البترول سبب خسائر كبيرة للشركات البترولية الكبرى ، بالاضافة الى تقليل استثماراتها في مجال مصادر الطاقة الاخرى . ان انخفاض أسعار البترول بشكل كبير ليس لصالح الدول الصناعية في المدى المتوسط أو البعيد ، و عند حدوث مثل هذه الحالات فعلى الدول الصناعية و خاصة الاوروبية أن تختار أحد هذه المواقف : [(31)،ص (77)] .

1. قبول السعر المنخفض لصناعات البترول بأسرها ، و يسرى ذلك على جميع الدول الصناعية و النامية التي تعتمد على مبيعات البترول .
2. حماية الواردات عن طريق فرض الضرائب لكي تضمن البقاء لصناعاتها و منتجاتها البترولية ، و ذلك بقبول فقدان عملائها في الدول المنتجة للبترول و التي تشترى بضائعها المصنعة .

3. الاستمرار على نفس نمط التعاون كما حدث في أعوام 1983 و 1984 ، حتى على المستوى غير الرسمي ، و ربط جهودها مع الدول المنتجة ، و ذلك لمنع الأسعار من الهبوط الشديد . و حسب رأينا فان اختيار الموقف الاخير هو الافضل في الظروف الحالية للسوق لان التعاون بين مستوردي و مصدري البترول أمر تفرضه طبيعة الاعتماد المتبادل بين الطرفين من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي [(34)،ص (165)] ، لانه و حتى الوقت الحاضر ، فلا يبدو أن هناك بديلا عن البترول للدول الصناعية ، و هذا ما يؤدي الى زيادة أهمية البترول كسلعة دولية ذات أبعاد سياسية بالغة الخطورة . و من بين السياسات البديلة فان سياسة الاقتصاد في استخدام الطاقة هي اليوم الاختيار الوحيد الذي يمثل الحل الامثل للقضاء على زيادة الطالب العالمي [(15)،ص(70)] ، و اطالة العمر الاختياطي للموارد البترولية في جميع بقاع العالم .

فخلاصة القول في هذا المجال هو ضرورة التعاون بين جميع أطراف السوق لايجاد حل وسطي يضمن على الاقل الحد الأدنى لمصالح كل طرف . و يمكن أن يكون هذا التعاون في عدة مجالات نذكر منها ما يلي : [(29)،ص (188 ـ 190)] .

1. قيام اتفاقية دولية رسمية متفاوض عليها بين البلدان المنتجة و البلدان الصناعية و منظمة الاوبيب و منظمة OCDE .

2. تنظيم العرض و الطلب حسب قدرات الانتاج ، و معدلات الاحتياطات و العمر الانتاجي للحقول .

3. التعاون في مجال الاستثمارات ، و البحث بشكل جدي على تطوير التكنولوجيا التي من شأنها ايجاد البديل للبترول في المدى البعيد .

لقد حدث منذ بداية الثمانينات تحول في المناخ الاقتصادي و في مجال البترول على الخصوص . تمثل هذا التحول في انخفاض أسعار البترول بشكل كبير ، و اختفى الاطار الذي أعطى للسوق البترولية عامل الثبات تاركا العنان للمنافسة المفتوحة و لطبيعة السوق الاقتصادية [(31)ص(76)] . ان تذبذب السوق هذا أدى الى تذبذب اقتصاديات الدول المنتجة .
و من بين هذه الدول الجزائر طبعا ، باعتبارها أحد أعضاء الدول المنتجة .

و كما سبق و أن أشرنا فان كل أطراف السوق لها حساسية مطلقة لكل تغير يحدث في السوق البترولية العالمية . فمع ارتفاع الأسعار فان الدول المنتجة تستفيد من هذا الارتفاع في زيادة عوائدها و بالتالي تعظيم استثماراتها الداخلية في مجال التنمية الداخلية ، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر . اما اذا انخفضت الاسعار فان العكس هو الحاصل ، و لكن المشكل الرئيسي الذي يواجه الجزائر كغيرها من الدول المنتجة هو الارتباط الوثيق بين الايرادات البترولية وعملية التنمية ، مما أدى الى استحالة الاستغناء عن الموارد البترولية .

درسنا في القسم الأول السوق البترولية العالمية و متغيراتها و تطور اتجاه الأسعار و عوامل التحكم فيها ، و درسنا اعتماد استراتيجيات التنمية في الدول المصدرة على موارد البترول .

سوف نربط في القسم الثاني العلاقة بين السوق العالمية و متغيراتها و الاقتصاد الجزائري ، و سوف نلاحظ مدى حساسية الاقتصاد الجزائري بالنسبة لتغيرات السوق و خاصة الأسعار سواء بالارتفاع أو بالانخفاض .

-=-=-=-=-=-=-=-=-

II

القسم الثاني

نعكاسات السوق البترولية
لعالمية على الاقتصاد
الجزائري

إن الجزائر باعتبارها احدى الدول النامية و احدى الدول المصدرة للبترول ، فهي تنتمي الى مجموعة الاقتصادات الكلية - الواردة في القسم الاول - التي تتميز بارتفاع في عدد السكان و حاجاتها المتزايدة لتمويل مشاريع التنمية .

إن استراتيجية التنمية في الجزائر المعتمدة على نظرية الصناعات المصنعة ، و التي تفترض انشاء مشاريع ضخمة لارساء قواعد التصنيع ، و تشكيل الصناعات القاعدية .

هذه الصناعات تتميز بخاصيتين أساسيتين هما :

1. تحتاج الى استثمارات ضخمة لانشاء الصناعات الثقيلة ،
2. تحتاج الى يد عاملة ماهرة و مكونة .

و أولى الخاصيتين هي الأهم بحيث بدأت الجزائر تفكر في كيفية تمويل هذه المشاريع الضخمة و التي تحتاج الى استثمارات كبيرة لا يمكن للاقتصاد الجزائري توفيرها في بداية المشوار .

الا أنه و مع خصائص الجزائر الجغرافية و الطبيعية ، و احتوائها على موارد أولية : البترول و الغاز الطبيعي ، الفحم ، الحديد ، معادن أخرى .... تساعد على ضرورة انشاء مشاريع في الداخل لاستغلال مثل هذه الموارد الهامة .

و مع التطور التاريخي للسوق البترولية العالمية ، التي حولت السلطة من الشركات المتعددة الجنسية الى الدول المنتجة في بداية السبعينات خصوصا ، جعلت من موارد المحروقات و خاصة البترول الخام ، أهم مورد في الجزائر و الدليل عن ذلك اصرار الشركات المتعددة الجنسيات ، بعد الاستقلال للسيطرة على هذه الموارد و لفترة أطول ما يمكن .

و بعد الاستقلال السياسي ، رأت الجزائر بأن هذا الاستقلال ، لا يعني الاستقلال الاقتصادي ، و لا بد من فك سيطرة الشركات البترولية على موارد المحروقات ، و كذلك انشاء صناعات مصنعة تحد بشكل كبير - نظريا - من التبعية الاقتصادية .

./.

هذه الصناعات التي تفترض استثمارات هامة ، و أن السوق البترولية العالمية أصبحت تساعد الدول المنتجة - من بينها الجزائر - للحصول على امكانيات تمويل ضخمة . و لهذه الأسباب تم تأميم قطاع المحروقات في 24 فيفرى 1971 ، و الذي يسمح بارتفاع قدرات الجزائر على تمويل المشاريع التنموية الضرورية ، و من هنا اكتسى التمويل الخارجي أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائرى .

فعلى سبيل المثال فان الموارد الخارجية للتمويل شكلت بأكبر حصة من قبل الضرائب البترولية ، ثم من قبل تحويلات المهاجرين و من قبل الاقتراض الخارجي .

إن الموارد الخارجية الموزعة على تمويل رأس المال العام للتراكم تحتوي على النسب التالية :

- 79 ٪ للفترة 67 - 1969 .
- 60 ٪ للفترة 70 - 1973 .
- 77 ٪ للفترة 74 - 1977 .

هذه الأرقام توضح تبعية الاقتصاد الجزائري للسوق العالمية ، هذه التبعية تتمثل في أنواع ثلاث و هي :

- السوق العالمية للتشغيل (العمال المهاجرين) .
- السوق العالمية لرؤوس الاموال (القروض الخارجية) .
- السوق العالمية للبترول (الضرائب البترولية) .

يمكن أن نلاحظ بأن هذه الأنواع الثلاثة من التبعية ليست لها نفس الطبيعة .

و بما أن نسبة تمويل التراكم من الضرائب البترولية هي الأهم ، فان تبعية الاقتصاد الجزائري للسوق البترولية العالمية هي أهم هذه الأنواع.

و حيث أن درجة تبعية الاقتصاد الجزائري للسوق البترولية العالمية كبيرة جدا ، فهذا يعني بأن هناك حساسية مطلقة لاي تغيرات تحدث في السوق البترولية العالمية . و هذا هو الهدف الموارد وصوله في القسم

الثاني هذا . بحيث أننا لاحظنا بأن تطور السوق البترولية العالمية كان أهم في فترتي السبعينات و الثمانينات ، و أن فترة السبعينات و بداية الثمانينات تميزت بارتفاع مطرد لأسعار البترول و ارتفاع العوائد البترولية في الدول المنتجة ، و من بينها الجزائر و هذه العوائد كانت لها آثارا ايجابية على تمويل المشاريع الضخمة في السبعينات ، و التي أدت الى اسراع عملية التنمية بشكل مذهل ، هذا الاسراع كانت نتائجه سلبية ، وأدت الى اعادة توجيه سياسة التنمية في بداية الثمانينات ، أما فترة الثمانينات و خاصة بعد 1982 تميزت بانخفاض أسعار البترول نتيجة عدة عوامل أثرت بشكل جذري في تغيير مسار السوق بشكل عكسي ، هذه الانخفاضات أدت الى انخفاض الايرادات البترولية التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ، ووضحت بشكل كبير تبعيته لموارد المحروقات ، و عدم قدرته في المدى القصير و المتوسط من الاستغناء عن هذه الموارد ، و أدت الى تبعية و انفتاح كبيرين للاقتصاد الجزائري للسوق العالمية .

جدول يوضح درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج في الفترة 80ـ83 .

السنوات	1980	1981	1982	1983
درجة الانفتاح	٪ 64،8	٪ 65،8	٪ 60،3	٪ 55
للمقارنة هذه المعدلات كانت في 1967 : 46 ٪ و في 1978 : 63 ٪ .				

مصدر الجدول المرجع [(129) ، ص (38)]

نذكر بأنه يصعب تحديد كل آثار السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري ، و يقتصر تحليلنا على الاقتصاد الكلي لتوضيح هذه الآثار المتمثلة في النقاط التالية :

1. آثار على ارتفاع و انخفاض الايرادات البترولية للجزائر ،
2. آثار على تمويل الاستثمارات ،
3. آثار على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات ،
4. آثار على تطور الديون الخارجية ،
5. آثار اعادة توجيه سياسات الطاقة و التنمية .

من خلال استعراض هذه النقاط يمكن أن نوضح و لو بشكل جزئي انعكاس تقلبات السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري و خصوصا في الفترة 1971-1986.

II.1: الفصل الاول

آثار السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري في السبعينات

ان التطور التاريخي للسوق البترولية العالمية .
و انتقال السلطة من الشركات المتعددة الجنسية الى الدول المنتجة ، كانت لها آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات في الجزائر ، لقد استطاعت الجزائر في 24 فيفر ي 1971 أن تحذو حذو دول الاوبيب الاخرى ، و قامت بتأميم قطاع المحروقات و أصبحت تسيطر على الانتاج و التسويق و بصفة أقل على الاستكشاف . هذه السيطرة أدت الى ارتفاع كبير في الايرادات البترولية ، و خاصة أن الجزائر عضو في الاوبيب منذ 1969 . فاتجاه أسعار البترول نحو الارتفاع أدى بصفة تلقائية الى ارتفاع أسعار البترول للخام الجزائري ، هذا الارتفاع أدى الى زيادة كبيرة في الايرادات البترولية للجزائر . هذه الايرادات كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج الى استثمارات عالية .

و من هنا اكتسى قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر ، التي بدأت بارساء قواعد التصنيع ، و ذلك بانشاء المصانع الضخمة المستوردة من الخارج ، و الممولة بأكبر نسبة من ايرادات قطاع المحروقات ، هذا الاسراع في عملية التنمية أدى الى نوع من التبذير و التأخر في الانجاز ، مما يمكن القول بأنه للارتفاع المذهل في الايرادات آثارا سلبية أيضا، راجعة الى سوء التخطيط و التسيير .

و هذا الفصل يتطرق الى آثار ارتفاع العوائد البترولية على الاقتصاد الجزائري سواء الايجابية منها أو السلبية ، و كذلك ارتباط استراتيجية التنمية في الجزائر بقطاع المحروقات ، مما أدى الى صعوبة فك تبعية الاقتصاد الجزائري بهذا القطاع الهام .

II.1.1. التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر .

ان الحديث عن قطاع المحروقات في الجزائر قد يطول ، و لكن سوف نعطي نبذة تاريخية مختصرة على تطور هذا القطاع ، و هي الفترة الممتدة الى غاية تأميم هذا القطاع في 24 فيفرى 1971 .

II.1.1.1. المرحلة الأولى لاسترجاع موارد المحروقات (1962 _ 1971) :

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال الى 4 فيفري 1971، تاريخ الغاء سيطرة الشركات ، و خاصة الفرنسية و مراجعة عامة لاتفاقيات جويلية 1965 مع فرنسا .

ان مراقبة الموارد البترولية الجزائرية ، كانت في المرحلة الاستعمارية ، و ذلك عن طريق تشكيل " الشركة التقنية لاستغلال باطن الصحراء " و يطلق عليه أيضا " منظمة الصحراء " و هي شركة مختلطة بين الجزائر و فرنسا . كانت نتائج هذه الشركة لصالح فرنسا قبل الاستقلال ، و أن كل الصلاحيات القانونية تسمح لها بذلك .

بعد 3 سنوات من انطلاق أشغالها ، بدأت نتائج " شركة الصحراء " تلقى انتقادات من طرف الجانب الجزائري. و في نهاية 1963 نشأت شركة " سوناطراك " .

و بطلب من الجزائر تم اعادة الاتفاقيات البترولية السابقة و تم التوصل الى اتفاقيات جديدة جزائرية - فرنسية في جويلية 1965 ، و التي تمخض عنها انشاء " الجمعية التعاونية"(A.S.C.O.O.P)، حيث تحوز سوناطراك على حصة 50 % من الشركات الفرنسية في مجالات البحث البترولي و تقسيم الانتاج المحصل .

و بصفة عامة يمكن اعطاء خصائص قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة 1962 ـ 1965 كما يلي :

ان اتفاقية ايفيان في سنة 1962 أكدت على الوحدة الترابية ، الا أنها من جهة أخرى تضمنت مجموعة من الاجراءات التي تحد من سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية في الصحراء . و قد اتسمت هذه الاجراءات التي استمرت حتى سنة 1965 ، سنة انشاء الجمعية التعاونية ، بما يلي : [(85) ص (131)] .

* الحد من قدرة الدولة على تعديل سعر الضريبة سواء تعلق الامر بالمعدل المطبق عليها، أو بالعناصر المستعملة لتقدير حساب مبلغ الصادرات .

* مساهمة ضئيلة من الصادرات لتحقيق توازن الميزان التجاري .

* وجود ادارة موازية الى جانب الادارة الجزائرية . فلقد كانت هيئات مختلطة جزائرية ـ فرنسية تبث الى غاية 1965 في المسائل المتعلقة بتحديد سعر الضريبة ، كما كانت تعطي رأيها في كل المسائل المتعلقة بنشاط الشركات البترولية العاملة في المناطق الصحراوية .

و يلاحظ من جهة أخرى انعدام الاستثمارات سواء في مجال البحث أو الانتاج أو النقل . فقد كان نشاط الشركات الأجنبية المحصلة على رخص للأبحاث و امتيازات الاستغلال و النقل ، منحصرا في ابقاء الهياكل الموجودة مع انجاز برنامج ضئيل في مجال البحث و التنقيب . و كان من نتائج ضعف الاستثمارات انخفاض في انتاج البترول . و نظرا لهذا الوضع بادرت الجزائر بتكوين شركة سوناطراك تتولى تحقيق مشاريع مد الأنابيب بين حاسي مسعود و أرزيو .
و ازاء هذا الوضع الذي كان لصالح فرنسا ـ كما سبق و ان أشرنا ـ فلقد تم تغييره باتفاقيات جويلية 1965 .

و حسب رابح محيو فان القرارات الأساسية في اتفاقيات جويلية 1965 ، كانت كما يلي : [(119) ، ص (25)] .

1. الغاء كل قرارات ايفيان الخاصة بالمحروقات ، و مراقبة الدولة الجزائرية لاستغلال الموارد الباطنية التي تعتبر جزءا من الثروة الوطنية .
2. يجب الغاء شركة الصحراء، فيما يخص النظام الضريبي ، فكانت الشركات الفرنسية أكثر حظا ، بحيث تم الاتفاق على تسهيلات لصالح الشركات الفرنسية مقارنة مع الشركات الأخرى و لم يطبق عليها نظام الاوبيب ، هذه التسهيلات بدأت تتناقص مع الوقت وتم مراجعتها في الفترة 1965 ـ 1969 .
3. من ضمن التسهيلات ، يقوم الفرنسيون بتصنيع الجزائر عن طريق تقويم (تثمين) البترول و الغاز ، ولقد كان أساس اتفاقية 1965 مشكلا من " اتفاق يتعلق بقواعد مرتبطة بالمحروقات و التنمية الجزائرية " . هذه التنمية ستتحقق في اطار استغلال مشترك للمحروقات داخل شركة وطنية يطلق عليها " الجمعية التعاونية " و التي تلقت فور انشائها التزام باستغلال 40 منطقة .

كنتيجة منطقية لاتفاقيات جويلية 1965 ، قررت الحكومة الجزائرية في سنة 1966 اعطاء كل السلطة لسوناطراك للتحكم في كل النشاطات البترولية و الغازية ، و لها كل الصلاحيات للتفاوض في مجال "الجمعية التعاونية " و أن كل المسائل و المشاكل يجب أن تمر عليها . و هكذا نشأت شركة سوناطراك الجديدة (الشركة الوطنية للبحث ، و الانتاج ، و النقل ، و تحويل و تسويق المحروقات) ، و من جهة أخرى فان اتفاقيات 1965 أعطت مثالا حيا للتعاون بين دولة متقدمة و دولة نامية ، و مآل هذا التعاون بالتأكيد لصالح الدولة المتقدمة . عند الوصول الى سنة 1969 و 1970 ، فان الامور تسير لصالح الطرف الجزائري ، و خاصة فيما يخص استغلال موارد المحروقات في التنمية المحلية للجزائر .

و تماشيا مع اتفاقيات الجمعية التعاونية ، أعلمت الجزائر في جانفي 1969 الشركات الفرنسية ، بأن السعر المرجعي المحدد في جويلية 1965 لا يمكن العمل به ، و لهذا يجب التفاهم على اتفاق آخر بين الطرفين .

أثناء مفاوضاتها في اتفاقيات جويلية 1965، كانت فرنسا تعتبر البترول الليبي كمرجع ، لانه البترول الرئيسي المنافس للبترول الجزائري . و لهذا فالجزائر طالبت في مارس 1969 الاخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في البترول الليبي، و طالبت من الشركات لاعلان الاسعار مطابقة لما هي عليه أسعار البترول الليبي .

و لم يتم هذا الا في نوفمبر 1969 حينما قبلت فرنسا فتح المفاوضات الضريبية في اطار الجمعية التعاونية ، دامت هذه المفاوضات حتى جوان 1970 .

الحل الوحيد للجزائر كان في 20 جويلية 1970 ، حيث تم الاعلان ، بناء على قرار الاوبيب ، و حددت السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 $ للبرميل [(119)،ص (26)] .

طالبت فرنسا من الحكومة الجزائرية بأن هذا التطبيق يجب أن يفتح فورا مباحثات لا تتوقف فقط عند مراجعة شاملة لقرارات 1965 ، بل تتعدى الى مجموع العلاقات بين فرنسا و الجزائر مرتكزة أساسا على النقاط التالية : وضعية المهاجرين الجزائريين بفرنسا ، تسويق الخمور الجزائرية لفرنسا ، التعاون الفرنسي في مجال التعليم في الجزائر . ردت الجزائر بالايجاب و بدات المفاوضات الجديدة في 28 أوت 1970. الأهداف الأساسية لكل طرف كانت كما يلي :

- بالنسبة للجزائر تتمثل من جهة في الغاء كل العلاقات البترولية الجزائرية - الفرنسية و دمجها في اطار الاوبيب ، و من جهة أخرى ، المحافظة على الموارد البترولية و الغازية .
- بالنسبة لفرنسا تتمثل أساسا في المحافظة و حماية و تمديد الربح المحصل من الشركات الفرنسية الاعضاء في الجمعية التعاونية . [(119)ص(27)]

في 4 فيفرى 1971، قررت فرنسا من جانب واحد الخروج من المفاوضات و ترك الجزائر تفرض قراراتها الافرادية . في 24 فيفرى 1971 ، تم تحويل ممتلكات الشركات الاجنبية و الفرنسية لصالح سوناطراك ، و بذلك تم التأميم و أصبحت الجزائر تسيطر على أهم مواردها الوطنية .

في هذه المرحلة الاولى من استرجاع الجزائر لقطاع المحروقات ، تراقب سوناطراك حوالي 30 ٪ من الانتاج و أكثر من 50 ٪ من التكرير و 100 ٪ من البتروكيمياء ، و من شركات البحث و الدراسات و الاشغال البترولية و مجموع التوزيع . في نفس الفترة و في اطار المخطط الرباعي الاول 70 - 1973 بدأت سوناطراك بتطبيق برنامج واسع للتكرير و البتروكيمياء ، و نقل المحروقات . في هذه الفترة الاولى و خاصة منذ 1965 ، زادت الجزائر من صادراتها للمحروقات و التي بلغت 70 ٪ من القيمة الاجمالية لصادراتها سنة 1969 .

II .2.1.1. المرحلة الثانية من استرجاع قطاع المحروقات (سنة 1971) .

و هذه المرحلة تتعلق بفترة تأميم المحروقات و النتائج الفورية لهذا القرار. بحيث كان التأميم ردا على القرارات الوحدية لفرنسا (4 فيفرى 1971) و التي ترمي الى دراسة العلاقات الثنائية الفرنسية-الجزائرية . و يتمثل هذا التأميم في القرارات الآتية :

1. مشاركة الجزائر في كل الشركات الفرنسية بنسبة تصل 51 ٪ بطريقة تسمح المراقبة الفعلية .
2. تم تأميم حقول الغاز .
3. تأميم النقل البري (الانابيب) للمحروقات في كامل التراب الوطني .

هذه القرارات الثلاثة كانت مصحوبة بضمانين : [(119)،ص (32)] .

- الشركات التي يمسها هذا القرار تطبق عليها نفس التعويضات المطبقة على الشركات الامريكية و الانجليزية .
- التموين للسوق الفرنسي من البترول الجزائري مضمون على أساس سعر السوق . مع بداية مارس 1971 و عن طريق مذكرة فرنسية الى الحكومة الجزائرية تتعلق بحقوق الجزائر حول التأميم ، كانت نتيجتها رجوع المفاوضات من جديد من 27 مارس الى 8 أفريل 1971، فيما يخص الخمور .

في 12 أفريل 1971، طبقت الجزائر مقاييس جديدة ، للمحافظة على الامن و التي دعمت قرارات 24 فيفري 1971 و هذه المقاييس هي :

1. القرار الخاص " بالقانون الأساسي للبترول الجزائري " الذي يحدد الاطار الذي يمكن أن تعمل فيه نشاطات الشركات الاجنبية في ميدان البحث و استغلال المحروقات السائلة .

2. وضعت الجزائر حدا الى كل الانظمة الضريبية ، و أصبحت تطبق وعاء ضريبي يتناسب مع بترولها و يتماشى مع قرارات الاوبيب المتخذة في طهران و طرابلس.

15 أفريل 1971، رفضت فرنسا هذه المقاييس الجديدة ، و اعتبرت بأن متابعة المفاوضات البترولية عن طريق الدول لم يعد صالحا ، فقامت باجراء مفاوضات بين الحكومة الجزائرية و الشركات العاملة في الجزائر .
و أصبحت المفاوضات بين : من جهة الجزائر : وزارة الصناعة و الطاقة و سوناطراك، من جانب فرنسا شركتين : الشركة الفرنسية للبترول (C.F.P) و (E.L.E.R.A.P) ، كل واحد يأخذ مسؤولية مصالحه في الجزائر ، منذ ذلك الوقت دخلت الجزائر في سياسة انشاء شركات شزاوج الاغلبية جزائرية ، و البحث و الاستغلال البترولي مع الشركات الاجنبية المختصة ، حيث تم عقد عدة اتفاقيات في مجال البحث و الاستغلال البترولي مع شركات امريكية ، يابانية ، اسبانية ، بولونية ، برازيلية ، ألمانية ....

عن طريق مجموع هذه الاتفاقيات و هذه المقاييس تتحكم الجزائر في مخطط صناعي هام يتمثل في السيطرة على مورد طبيعي هام و قيّم و الذي يسمح لها بتوفير الارباح و التراكم .

في هذه الفترة الثانية من استرجاع موارد المحروقات أصبحت الجزائر تراقب في سنة 1972 :

* 51 % من حصة الشركات التى مسها التأميم ،
* 77 % من انتاج البترول ،
* 100 % من انتاج الغاز ،

* 100 % من أنابيب المحروقات السائلة و الغازية ،
* 100 % من التوزيع .

و كذلك احتكار مطلق داخل الوطن فيما يخص تكرير المحروقات و نشاطات الصناعات البتروكيمياوية .

جدول يوضح تطور حصة سوناطراك في انتاج البترول
في الجزائر 1966 ـ 1972 :

السنوات	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
الشركات الاجنبية	30ر0	34ر4	37ر1	37ر0	33ر0	12ر0	11ر5
سوناطراك	3ر9	4ر6	5ر9	8ر0	14ر8	26ر0	38ر5
مجموع الانتاج (مليون طن)	39ر9	39ر0	43ر0	45ر0	47ر8	38ر0	50ر0
نسبة حصة سوناطراك في الانتاج	%11ر5	%11ر8	%13ر7	%17ر75	% 31	% 69	% 77

جدول يوضح السعر المرجعي ، السعر الحقيقي و الايرادات
الضريبية للبترول الجزائري ($/ البرميل)
من 1965 الى 1971.10.1 .

الفترة	السعر المرجعي	السعر الحقيقي	حصة الدولة
اتفاقيات 1965	2ر08	1ر90	0ر71
1966 ـ 1970	2ر77	1ر90	1ر09
1971.01.01	2ر70	1ر90	1ر20
1971.03.20	3ر60	1ر90	1ر76
1971.07.01	3ر57	2ر70	1ر74
1971.10.01	3ر55	2ر70	1ر73

مصدر الجدولين : المرجع [(119)، ص (33)] .

III.1.2. دور قطاع المحروقات في تحديد استراتيجية التنمية الجزائرية :

رأينا في الفقرة السابقة بأنه يجب أن يساهم قطاع المحروقات في تنمية الجزائر ، و يتضح هذا من خلال أهداف السياسة البترولية المتبعة منذ الاستقلال . و هذه الاهداف العامة هي : [(87)،ص (43-46)] .

1. التعجيل في استرداد مقومات السيادة على الثروات الطبيعية و استثمارها استثمارا وطنيا مباشرا .
2. انشاء و تطوير و تقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي و جميع قطاعاته .
3. تأمين الروابط بين صناعة البترول و الغاز و سائر الصناعات و النشاطات المكملة لها أو المتفرعة عنها ، عن طريق دمج القطاع النفطي هذا ضمن الاقتصاد الوطني ، و توفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول و الغاز دعامة من أهم دعائم خطط التنمية .
4. قيام شركة البترول الوطنية (سوناطراك) بدور منفذ الاعمال في كافة المراحل التى تسبق و تلي مرحلة الانتاج .
5. زيادة المدخرات الوطنية في ميدان الثروات البترولية عن طريق زيادة و توسيع نطاق عمليات التنقيب ، و عمليات تطوير الحقول المكتشفة و تطوير الصادرات ضمن الظروف الاكثر مواتاة للجزائر من حيث ميزان المبادلات و ميزان المدفوعات و زيادة واردات الخزينة .
6. تأمين احتياجات الطاقة للسوق المحلية ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة و الضمان .
7. تكوين الاطارات الوطنية ، عن طريق التعليم النظري الى جانب التدريب العملي في الحقول و المنشآت .
8. التعاون الى أبعد الحدود مع الدول الصديقة و الشقيقة لدعم القوة التفاوضية للجزائر و تنسيق الجهود اللازمة لتحقيق المصالح و الاهداف المشتركة .

من خلال هذه الاسس و الاهداف العامة للسياسة البترولية في الجزائر قبل و بعد التأميم ، نلاحظ بأن دور قطاع المحروقات في التنمية الشاملة يشكل أحد أهم الاهداف الاساسية للسياسة البترولية الجزائرية في نهاية الستينات و بداية السبعينات .

II.1.2.1. مكانة قطاع المحروقات في استراتيجية التنمية .

إن تأميم التجارة الخارجية و النظام المصرفي الذي يسمح للدولة أن تتحكم في مقاليد الانتاج و وسائله ، و أن تسيطر على مصادر التمويل اللازمة . و هنا يصبح لقطاع المحروقات دورا أساسيا لان استرجاعه يوء من وسائل التراكم اللازمة للدولة ، كما يشكل هذا القطاع المحور الذي تتطور حوله الصناعات الاساسية الرئيسية . [(104)،ص (55)] .

إن النموذج الجزائري في مجال التنمية ، النابع من الواقع الذي عاشته الجزائر خلال السنوات الاولى من الاستقلال ، يتميز بانشاء جهاز انتاجي يملك القدرة العالية لتحقيق التكامل بين قطاعات اقتصادية تزداد تنوعا بشكل تدريجي . لقد أعطيت الاولية في مرحلة أولى الى " الشركات المحركة" في قطاع الصناعة الثقيلة ، و تبرز من بينهما شركتان هما : سوناطراك و شركة SNS و كان على هذه الشركات المحركة التي تهدف أولا الى رفع قيمة الموارد الطبيعية الوطنية (الحديد ، المحروقات ، الفوسفات)، أن تجر ورائها بقية القطاعات الاقتصادية ، فيحدث هذا الجر عن طريق ما يسمى بآثار السحب الخلفية و الامامية .

أما تطوير الصناعات الميكانيكية ، و مواد البناء ، و الكمياء ، فيجب أن يوفر للزراعة ما تحتاجه من سلع و رفع مستوى انتاجيتها (كالاسمدة و المبيدات و الآلات الزراعية و أجهزة الري ...). و يشكل هذا الترابط الاساسي بين الزراعة و الصناعة في الجزائر شرطا أساسيا لتغيير العلاقات الاجتماعية و تحقيق الاصلاح الزراعي ... و لتحسين توزيع دخول الطبقات الريفية .

أما انتاج السلع الاستهلاكية الزراعية و الصناعية فسيتم حفزه عن طريق توزيع مكثف للقدرة الشرائية ضمن سوق وطنية في توسع كامل .

استوجبت اقامة هذا النموذج، في هذه المرحلة الاولى على الاقل استثمارات هائلة [(104)،ص(56)] . لا يمكن ايجادها الا عن طريق التراكم الحاصل في قطاع المحروقات و الناتج عن عملية تصديره الى الخارج .

II.1.2.2. دور قطاع المحروقات في التراكم :

إن الجزائر تشبه تماما الدول النامية الاخرى و التي تحتوي على موارد طبيعية مثل المحروقات ، و لكن في استعمال هذه المواد الاولية الطاقوية و المنجمية في اطار استراتيجية التصنيع اختلفت الجزائر عن بقية الدول النامية الاخرى . و هكذا قررت الجزائر استرجاع الموارد الطبيعية و جعلها كوسيلة للتنمية . و في هذا الصدد يقول دي برنيس : " أرادت الجزائر أن تجعل البترول ، ليس فقط جغرافيا ، و انما كذلك اقتصاديا " [(111)ص(185)] .

ان تحليل دور قطاع المحروقات في التراكم في الجزائر يتم عن طريقتين متكاملتين : [(121)،ص (309)] :

1. في الميدان العالمي : و يتحلل أولا تاريخيا ، عن طريق التقويم (التثمين) العالمي للمحروقات ، و الذي يسمح بتكوين الفائض المالي المخصص لتكوين رأس المال في الجزائر و هذه النقطة هي الأهم في هذه الدراسة .
2. في المجال الوطني : و يتحلل أيضا عن طريق الآثار الهيكلية لهذا القطاع على بقية فروع الاقتصاد الوطني . يمكن القول هنا ، في هذه الحالة بأن الفائض الاقتصادي هو الاهم من الفائض المالي المخصص .

هذين النوعين من توزيع التراكم تشكلا من أهمية قطاع المحروقات في الاستراتيجية الجزائرية للتنمية .

و على هذا فان دور المحروقات في التراكم و تمويل عملية التنمية يتمثل في الهدفين التاليين :

1. يصبح قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق الايرادات المحققة من الصادرات (انجازات الريع البترولي و الغازي)

و هو الهدف الذي تركز عليه هذه الدراسة لانه يتعلق بالسوق العالمية للطاقة عموما و السوق البترولية خصوصا .

2. قطاع المحروقات له دور ديناميكي على بقية الفروع و خاصة الزراعة ، و هذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي ، و بالامداد بالطاقة و منتجات مختلفة من البتروكيمياء هامة من الناحية الكمية و من ناحية الاسعار المنخفضة التي تستفيد منها الصناعات القاعدية .

و في هذا المجال فان التقرير العام للمخطط الرباعي الاول حدد أربع أهداف أساسية لقطاع المحروقات و هي : [(124)،ص (48)] .

- زيادة الامكانيات المالية للدولة و خاصة في مجال العملات الصعبة .
- تمثل المحروقات المواد الاولية الضرورية للفروع الاساسية للصناعة .
- تمثل المحروقات مصدر طاقوى هام بالنسبة للتسيير و نمو الاقتصاد الوطني .
- أخيرا امكانية اتاحة المحروقات تمكن من استغلال السكان للطاقة الضرورية و تساعدهم من ناحية الاسعار و من ناحية الاستثمارات .

كذلك في الفصل الاول من التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني (74-1977) يحدد : " الاقتصاد البترولي حيث دوره هام جدا بطبعه مصدر تراكم للتنمية ، فانه يحتل مكانة هامة في برامج الاستثمار الصناعي" [(125)ص(92-93)].

كذلك الميثاق الوطني 1976 يؤكد على هذا الدور " ان الموارد الطبيعية ، و تسخير طاقتها التراكمية ، هي أمور أساسية في مرحلة الانطلاق " [(90)،ص (81)] .

إن قطاع المحروقات له دور " محرك التنمية " في النموذج الاقتصادي الجزائري ، عندما نلاحظ مستوى الاستثمار المخصص في المخططين الرباعيين و مستوى الايرادات مقارنة مع قطاعات التصدير الاخرى ، فعلى سبيل المثال :

- استفاد قطاع المحروقات من اعتمادات في المخطط الرباعي الثاني بحوالي 19,5 مليار دج أي (حوالي 4,9 مليار $) ، يمثل 40 % من الاستثمار الصناعي و 20 % من مجموع الاستثمارات الكلية في الفترة المعنية .

- الايرادات من العملات الصعبة لهذا القطاع كانت سنة 1978 ، حوالي 6,2 مليار $ ، مثلت 90 % من ايرادات الدولة الاجمالية [(121)،ص(311)] .

و نظرا لاهمية هذا القطاع في التنمية الجزائرية فان الدولة بدأت تفكر في المحافظة و تنمية هذا القطاع الهام .

و قد أشار الميثاق الوطني 1976 في هذا الصدد الى ما يلي : " ان نشاط الدولة في هذا الميدان (الموارد الطبيعية) يوجه أساسا الى دفع عجلة الانتاج، و العمل المتواصل على مضاعفة حجم الاحتياطي المعروف .

ذلك أنه اذا كان الانتاج الفعلي يتحكم في مستوى العائدات المحققة ، فان مقدار الاحتياطي المؤكد يشكل ضمانا للمستقبل ، لانه يزيد من قدرة البلاد على الوفاء بديونها و من الثقة التي تتمتع بها في الاسواق المالية، تتيح لها الحصول على القروض الضرورية ، لانجاز مشاريعها الانمائية ، و أن الزيادة في حجم الاحتياطي المعدني للبلاد تستلزم تنشيط عمليات التنقيب عن الثروات الجوفية سواء كانت في المناطق الترابية أو في المناطق البحرية " [(90)،ص (81)] .

هذه الاهداف جعلت من الجزائر مباشرة بعد 1976 في وضع مخطط عام لتقويم (تثمين) المحروقات ، و هذا لفترة طويلة تتجاوز نهاية القرن 20 م الحالي . و هذا المخطط يدخل في اطار الاستراتيجية الجزائرية للمحروقات و المرتبطة أساسا بتطور السوق البترولية العالمية .

II.1.2.3. مخطط تقويم (تثمين) المحروقات (le plan VALHYD)(1976_2005).

سوف نوضح الخصائص الاساسية لمخطط تقويم المحروقات، و نبين الاهداف المسطرة لسوناطراك لتحقيقها ، وذلك من خلال الدراسة التى قامت بها مؤسسة باشتال العالمية (International Incorporoted Bechtel) تحت عنوان " مخطط تنمية المحروقات في الجزائر " الآفاق المالية 1976_2005 .

أ_ أهداف مخطط VALHYD .

ان المبدأ الاساسي لهذا المخطط هو :" الاستخراج لكل الاحتياطيات: البترول و المكثفات و غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي المميع في فترة 30 سنة قادمة".

هذا الاستخراج الشديد و المكثف للمحروقات يعتبر بالنسبة للدولة الجزائرية كوسيلة تمويل قاعدة صناعية واسعة و تكامل الاقتصاد الوطني .

تعتبر باشتال في نفس التقرير " عند الانتهاء من وضع الاسس المتينة لهذه القاعدة الصناعية ، فانها تمد الدولة بوسائل النمو المستقبلية الكبيرة".

نلاحظ بأن أساسيات الانطلاق في هذا التقرير لها علاقة واضحة بالمبادىء المحددة في الميثاق الوطني ، كما أشرنا الى ذلك في الفقرة السابقة .
و عموما يمكن أن نجمل الاهداف الاساسية لمخطط valhyd في النقاط التالية : [(121)ص(264)] .

1. الزيادة القصوى في مستوى انتاج البترول الخام و الغاز الطبيعي دون تجاوز الحدود الموضوعة من قبل محدودية الاحتياطيات و الاحتياجات الضرورية من الغاز .
2. استرجاع الغاز المصاحب للبترول مما يودي الى ارتفاع معدل الاسترجاع .
3. حقن الغاز المصاحب و غيره لاسترجاعه بشكل أقصى على شكل غاز بترول مميع و مكثفات.
4. انشاء مركبات التمييع ، لتلبية الطلب الداخلي من الغاز الطبيعي المميع و مركبات كبرى لانفصال غاز البترول المميع .

و تجدر الاشارة الى أن وضع مخطط VALHYD الذي يهدف الى ضمان استخراج متزايد للاحتياطيات من البترول و الغاز في الجزائر ، تم على أساس تقييم الاحتياطيات التي قامت بها لحساب سوناطراك الشركة الامريكية (DEGOLYER and MAC NANGHTON U.S.A.)

ب - ايرادات و استثمارات مخطط VALHYD .

يوضح هذا المخطط بأن الغاز مدعو لتعويض البترول كمصدر للعملة الصعبة . و على هذا الاساس فان الجزائر سوف تجني عائدات في الفترة 1976 - 2005 ما يقارب 156 مليار دولار بالنسبة للغاز فقط ، حيث تكون أكثر من 93 % آتية من الخارج :

و يهدف المخطط أساسا الى ما يلي :

- بناء 7 وحدات لتمييع الغاز الطبيعي .
- انشاء وحدات معالجة الغاز لفصل غاز البترول المميع و المكثفات عن الغاز المصاحب في حاسي الرمل و مناطق بترولية أخرى .
- وضع 7700 كلم من الانابيب لنقل الغاز و المكثفات و غاز البترول حتى السواحل .
- تنمية احتياطيات الغاز في الجنوب الشرقي .

و سبب اعطاء الاهمية للغاز الطبيعي في هذا المخطط ، هو أن احتياطياته الثابتة أهم من احتياطيات البترول الخام . و لهذا فان أهمية الغاز بالنسبة للبترول تتمثل في أهمية ايراداته في الفترة 86 ـ 1995 :

67 مليار دولار بالنسبة للغاز، 17 مليار فقط بالنسبة للبترول [(119)،ص(236)] .

هذه التنبوات كانت في تاريخ 1976 ، و لكن سوف نلاحظ بأن تقلبات السوق البترولية العالمية سوف تودي الى مراجعتها بشكل كبير و خاصة بعد 1982 .

و مخطط VALHYD يفرض برنامج تمويل كبير جدا ، مما يودي الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي . ترتفع التكلفة الاجمالية الى 33,4 مليار دولار (بدولار 1976) بما فيها 17,4 مليار دولار من القروض الخارجية .

يمكن أن نعتبر بأن مخطط VALHYD يمثل مخططا لتقويم صادرات الموارد الغازية للجزائر في المدى البعيد ، و يمكن تطبيقه باجرائين :

أ- تنمية الصناعات البترولية الجزائرية .

ب- مدخلات ايرادات العملة الصعبة حيث 93 % منها آتية من الخارج و التي تسمح بعملية التراكم لتمويل عملية التنمية .

ان الهدف من التطرق لهذا المخطط لانه يدخل في اطار السياسة البترولية الجزائرية في فترة السبعينات ، و هنا نذكر بأن ظروف السوق البترولية العالمية في تلك الفترة ، حيث كانت الاسعار في ارتفاع مستمر ، فرضت مثل هذا التفكير للاستفادة من موارد البترول و الغاز لتحقيق عملية التنمية ، و كذلك يدخل في اطار سياسة " ما بعد البترول " ، و هذا عن طريق ارساء قواعد صناعية متينة و ذلك بمساعدة ايرادات المحروقات الآتية من الخارج .

جدول يوضح مشروع مخطط / VALHYD في الجزائر
(2006 - 1977)

الغاز		
- الغاز الطبيعي المميع	GNL	100 مليار م^3 / السنة
- استهلاك السوق الداخلي	SONELGAZ	70 مليار م^3 / السنة
- الطاقة و تسيير المنشآت و التجهيزات		20 مليار م^3 / السنة
		20 مليار م^3 / السنة
البترول على شكل مواد مكررة		56 مليون طن / السنة 30 مليون طن / السنة
المكثفات	CONDENSAT	20 مليون طن / السنة
غاز البترول المميع	GPL	12 مليون طن / السنة

المصدر / المرجع [(111)،ص (223)] .

جدول يمثل الاستثمارات الضرورية لمخطط VALHYD
(2006 - 1977)

المورد	مجالات الاستثمار	مليار دج (1976)	مليار $ (1976)
الغاز	التنمية، الانتاج، النقل	61	14,5
	مركبات تمييع الغاز GNL و فصل GPL	33	7,9
البترول	التنمية، الانتاج، النقل	51	12,2
	التكرير	9	2,1
الغاز و البترول	مركبات الاسمدة	3	0,7
	مركبات المواد البلاستيكية	10	2,4
	المجموع	167	40
	الوتيرة المتوسطة للاستثمار في السنة	5,6	1,3

المصدر / المرجع [(111) ، ص (224)] .

II.1.3. آثار السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 1971 - 1981 .

ان فترة السبعينات تميزت بسيطرة الاوبيب على الانتاج و تحديد أسعار البترول،و كذلك في الجزائر بتأميم قطاع المحروقات في 24 فيفري 1971 . هذه الفترة كما نلاحظ في القسم الاول تميزت باتجاه متزايد لأسعار البترول بشكل مضطرد نتيجة لعدة عوامل سبق تحليلها . هذا الاتجاه أثر على الاقتصاد الجزائري سواء من ناحية الاسعار أو الايرادات البترولية . (1) .

ان البترول الجزائري هو من النوع الخفيف (41°و44° API)
و لقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول ليرتفع سعر بترولها الخام أيضا . و الجدول التالي يوضح لنا تطور أسعار البترول الخام الجزائري مقارنة بالاسعار المرجعية للأوبيب .

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	80	81
سعر البترول 34 $/ب(+)	1,35	1,75	1,90	2,63	9,56	10,46	11,51	12,10	12,70	17,64	28,82	32,42
سعر البترول م الجزائري 41/43 $/ب (+)	2,85	3,50	3,50	3,9	12,30	12,75	13	14,30	14,10	21	37	40

(+) أسعار وسطية بالنسبة لكل سنة .
الجدول مشتق من عدة مصادر خاصة فيما يتعلق بالخام الجزائري المصدر : [(115)ص(47)].
و اذا فرضنا سنة 1973 التي بدأ فيها ارتفاع الاسعار ، سنة الاساس ، فاننا نلاحظ بأن تطور الرقم القياسي لاسعار البترول الخام الجزائري في هذه الفترة كان كما يلي :

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	80	81
رقم القياسي لأسعار البترول الخام الجزائري	73,0	89,7	89,7	100	315	326	333	366	361	584	948	1025

و يجب أن نشير بأن البترول الخام الجزائري استفاد من خصائصه (خفيف ذو 41° و44° ، قلة احتوائه للكبريت ، قربه من موقع الاستهلاك) ليزيد في فروقات الاسعار المطبقة داخل الاوبيب و هو ما جعل البترول الخام الجزائري يباع بسعر أعلى من سعر بترول الاشارة 34° .

---

(1) يقصد بالايرادات البترولية : ايرادات قطاع المحروقات المتمثلة في : ايرادات البترول الخام و GPL، المكثفات و الغاز الطبيعي .

II.1.3.1. تطور الصادرات و الايرادات البترولية الجزائرية :

و نظرا لتطور السوق العالمية للبترول لصالح الدول المنتجة في فترة السبعينات فان هذه الدول بدات تزيد من حصصها في الانتاج ،لزيادة مداخيلها البترولية. و على غرار بقية الدول الاعضاء في الاوبيب، فان الجزائر بعد تحكمها في الانتاج ،بدات في زيادته بوتائر سريعة و تعميق تصديره.

جدول يوضح صادرات المحروقات في الجزائر في الفترة(71 — 1981)
(بالآف الاطنان المعادلة للبترول)

السنوات	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	1981
صادرات المحروقات	39402	58398	55641	54503	59283	56698	58369	65650	69866	56344	54041

مصدر الجدول : المرجع [(142) ،ص (35)] .

نلاحظ من هذا الجدول بان الجزائر اتبعت سياسة التصدير المكثفة، تهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية،لتمويل عملية التنمية، فنلاحظ بان صادرات المحروقات ارتفعت خلال هذه الفترة بوتائر سريعة ماعدا سنة 1974،و هي السنة التي تم فيها تحرير أسعار البترول و ارتفاعها بشكل كبير، و الملاحظ أيضا ان هناك علاقة بين الصادرات و أسعار البترول الخام، فنلاحظ مثلا هبوط الصادرات في سنتي 1980 و 1981 و هذا راجع لسببين هما :

1— ان سنتي (80 — و 81) عرفتا الحدالأقصى لارتفاع البترول الخام الجزائري (40 $ للبرميل) ولهذا فان تخفيض الانتاج بنسبة خفيفة من شانه ان يحافظ على نفس مستوى الايرادات البترولية.

2— السياسة البترولية الجديدة التي بدا تطبيقها في بداية الثمانيات و التي تهدف الى المحافظة اكثر على موارد البترول الخام، لان احتياطية ضئيل بالمقارنة مع احتياطي الغاز الطبيعي.

كما نلاحظ من خلال الجدول بان سنة 1979 عرفت أقصى حد للتصدير، (69866 الف طن م.ب) وهذا راجع الى الازمة البترولية الثانية 1979، التي كانت نتيجة توقف التصدير الايراني.

ان ارتفاع أسعار البترول الجزائري وزيادة صادراتها من المحروقات أديا كنتيجة حتمية الى ارتفاع الايرادات البترولية في الجزائربوتائر سريعةنتيجة لمتطلبات التنمية الكبيرة في تمويل المشاريع.

جدول يوضح تطور الايرادات البترولية للجزائر في الفترة(70 — 1981)
(مليون دولار)

السنوات	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81
الايرادات	270	350	700	977	3299,2	3261,8	3695	4258,7	4589,1	7513	12500	10700

مصدر الجدول مشتق من البترول و الغاز العربي رقم 1 جانفي 1986 ص (41)

نلاحظ من خلال هذا الجدول بانّ ارتفاع الايرادات الجزائرية ،كان متزايدا وانّ قيمتها النقدية كبيرة جدا ،وعن طريق هذه الايرادات بدأت الجزائر ترسي القواعد الاساسية للصناعات القاعدية ،ولقد أثرت هذه الايرادات على الاقتصاد الجزائري آثارا ايجابية كبيرة ،ولكن من جهة أخرى سلبيا على الاقتصاد الجزائري ،وهذا ما سنظهره في النقاط التالية .

III.1.3.2 . الآثار الايجابية لارتفاع الايرادات البترولية على الاقتصاد الجزائري في الفترة (1971 - 1981) .

كما لاحظنا في الفقرة السابقة بانّ الفترة (71- 1981) تميزت بارتفاع عائدات قطاع المحروقات في الجزائر ،وهذه الايرادات التي ساهمت بشكل كبير في وضع قواعد التصنيع الاساسية لعملية التنمية ،والتي تدخل ضمن النموذج الجزائري . ولكننا نلاحظ زيادة الايرادات كانت لها آثارين على الاقتصاد الجزائري : سلبية وايجابية . سوف نبدأ بتحليل الآثار الايجابية والتي يتم تحليلها على مستوى الاقتصاد الكلي ،والتي تظهر في التراكم الاجمالي للاصول الثابتة ،والميزان التجاري والمدفوعات ،والتجارة الخارجية ،وميزانية الدولة العامة .

أ- الآثار على التراكم وتمويل الاستثمارات :

نلاحظ في الفترة 70-1977 بانّ رأس المال العام تم تمويله بموارد خارجية وخاصة قطاع المحروقات ،هذه النسبة تتراوح بين 60 الى 77٪ . هذا التطور في تحليل مصادر تمويل رأس المال الخاصة بالتراكم يظهر في الناتج الداخلي الخام المتاح للتراكم .

جدول يوضح تمويل التراكم في PIB (مليون د ج ثابت 1978)

	الرباعي الاول	الرباعي الثاني	67-1978
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	83،4	153،9	341
استهلاك العائلات والادارات	66،5	128،4	282،3
الناتج الداخلي المتاح خارج المحروقات	16،9	25،5	58،7
القيمة المضافة للمحروقات	16،4	77،2	126،6
الواردات الصافية من السلع والخدمات	8،6	21،1	46،4
التراكم الاجمالي	41،9	123،8	231،7
الناتج الداخلي المتاح / التراكم	٪ 40	٪ 21	٪ 25
المحروقات / التراكم	٪ 39	٪ 62	٪ 55
الواردات الصافية / التراكم	٪ 21	٪ 17	٪ 20

مصدر الجدول : المرجع [(119) ،ص (243)] .

نلاحظ من هذا الجدول بانه في الفترة 67ـ 1978 كما يلاحظ بن اشنهو " التراكم موّل على مستوى الاقتصاد الكلي ، بنسبة 75 ٪ من قبل القيمة المضافة لقطاع المحروقات و المديونيـــة ، وفقط بنسبة 25 ٪ من الناتج الداخلي المتاح خارج المحروقات ، وهذا يدل على انّ جهود الاستثمار لم تكن ممثلة في قدرتنا على التمويل ، ولكن قدرتنا على تقويم المحروقات ومديونيتنا " [(119) ، ص (243)] . ولكننا اذا حللنا فكرة بن اشنهو فاننا نركز على عبارة قدرتنا على تقويم المحروقات ، و يمكن انّ نعيد صياغتها بالشكل التالي " قدرة السوق البتروليـــة العالمية على تقويم محروقاتنا " وهذا أصح لانّ دور الجزائر في السوق البترولية العالمية وفعاليتها في تغيير أسعار البترول محدودا جدا .

ويرى C.PALLOIX بانّ التمويل الخارجي كان هاما في تمويل الاستثمارات المخططة بحيث انتقل هذا التمويل من 8 ، 25 ٪ في المخطط الرباعي الاول ، الى 8 ، 31 ٪ في المخطط الثاني ، و هذا راجع الى انّ شروط التمويل الخارجي موآتيـــة أدت الى ارتفاع التمويل الداخلي خاصة في قطاع الصناعة . ولكن توزيع هذه الاستثمارات لم يكن بشكل موازي ، بحيث استفاد قطاع المحروقات ضمن القطاع الصناعي باستثمارات هامة بلغت 20 ٪ من اجمالي الاستثمارات بين 70 و 1973 و 40 ٪ تقريبا بين 74 و 1977 [(104) ، ص (58)] .

و لقد استفادت الصناعة من القسط الاكبر من الاستثمارات ، كما سجلت أكبر ارتفاع في القيمة المضافة بمعدل سنوي 16 ٪ بالاسعار الجارية . وردت هذه الزيادة بفضل قطاعين هما قطاع المحروقات بعد التعديلات التي حصلت في سعر البترول ، وقطاع البناء و الاشغال العموصية . نتج عن هذا الجهد في الاستثمار معدل نمـو سنوي لاجمالي الناتج الداخلي قدره 9 ، 5 ٪ و 5 ، 5 ٪ على التوالي خلال الخطة الرباعية الاولى و الثانية ، مقابل نسبة النمـو المرجوة التي كانت تقدر بـ 9 ٪ و 2 ، 11 ٪ على التوالي . ولم يرتفع معدل نمــــو اجمالي الناتج الداخلي لكل ساكن الا بمعدل 2 الى 3 ٪ سنويا بين 1970 و 1977 .

وبعد فترة 1977 تغيرت بنية اجمالي الناتج الداخلي من جديد تغييرا سلبيا . والتغييرات الجذرية التي طرأت على تلك البنية انما هي انعكاس في مستوى الاسعار الجارية لتقلبات اسعار البترول النسبية خلال الفترة 79 ــ 1981 ، و انعكاس للدور المتزايد الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني .

ففي عام 1980 مثلا زادت حصة هذا القطاع من اجمالي الناتج الداخلي بالمقارنة مع ارقام 1974 ، فبلغت النسبة 40 ٪ من اجمالي الناتج الداخلي مقابـــل 1 ، 37 ٪ فـي عــام 1974 [(104) ، ص (63)] . وعلى عكس ذلك ، وبالاسعار الثابتة ، زادت حصة القطاعات الاخرى في اجمالي الناتج الداخلي من 60٪ الى 69 ٪ بين عام 1973 و 1979 . اما الحصص النسبية للزراعة وقطاع الخدمات فبقيت على اصلها و لم تتغير ، بينما ضاعفت الصناعات التحويلية و قطاع البناء مساهمتها في اجمالي الناتج الداخلي .

ب ـ الاثار على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و التجارة الخارجية .

أن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر تميزت بتزايد حصة التجارة الخارجية في الانتاج الداخلي الخام ، مما يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج . حيث انتقلت الواردات الجزائرية من 1974 الى 1978 الى نصف الناتج الداخلي الخام ، بينما الصادرات لم تمثل سوى الثلث .

جدول يوضح الميزان التجاري الجزائري في الفترة 71- 1981 (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	نسبة تطور الصادرات	الواردات	نسبة تطور الواردات	الميزان التجاري
1971	852	—	1221	—	369 —
1972	1306	53 +	1493	22 +	187 —
1973	1906	45 +	2259	51 +	353 —
1974	4688	245 +	4620	88 +	428 +
1975	4690	—	6008	41 +	1318 —
1976	5332	13 +	5082	11 —	250 —
1977	5928	11 +	7125	33 +	1197 —
1978	6347	7 +	8682	21 +	2335 —
1979	8198	29 +	8511	1،5 —	313 —
1980	12410	51 +	10714	25،9 +	1696 +
1981	14560	17 +	11302	5،5 +	3258+

مصدر الجدول : المرجع [(141) ، ص (22)] .

من هذا الجدول نلاحظ بأن الميزان التجاري عرف عجزا ثابتا ، الا في سنة 1974 حيث كان ارتفاع اسعار البترول سببا مباشرا في هذا الاستثناء . في 1979 رغم تقويم أسعار البترول الجزائري بنسبة 46٪ فان العجز في الميزان التجاري بقي كما هو عليه نظرا لارتفاع الواردات . يمكن ارجاع العجز في الميزان التجاري في فترة السبعينات الى عاملين هما :

1ـ الارتفاع الكبير و المتزايد للواردات التي عرفت نسبا عاليا نظرا لحاجيات التصنيع و نموذج التنمية الجزائري، الى التجهيزات الباهضة الأسعار .

2ـ الارتفاع الكبير في أسعار السلع المصنعة و نصف المصنعة ، وهي السياسة التي طبقتها الدول الصناعية لاسترجاع نفقاتها في مجال المحروقات .

و لكن الملاحظ بأنّ الاتجاه انعكس في سنتي 1980 و 1981 و اصبح الميزان التجاري الجزائري يحقق فوائض هامة ، خاصة الرقم القياسي المسجل في سنة 1980 مع فائض يقارب 3258 مليون دولار . وهذه الفوائض الهائلة في الميزان التجاري ترجع الى سببين هامين :

1ـ ارتفاع أسعار البترول الخام الجزائري الذي وصل في سنة 1980 الى 37 دولار للبرميل ، اي بزيادة تقدر بنسبة 23 ٪ ، و في سنة 1981 وصل الى حده الأقصى 40 دولار للبرميـــل ، اي بزيادة تقدر بنسبة 8 ٪ بالنسبة لسنة 1980 ، مما أدى الى ارتفاع هائل في قيمة الصادرات.

2ـ انخفاض في وتيرة تزايد الواردات بحيث وصلت الى نسبة 5 ، 5٪ سنة 1981 .

و اذا انتقلنا الى هيكل الصادرات فاننا نلاحظ من دون شك سيطرة الصادرات البترولية (البترول الخام ، المنتجات المكررة ، الغاز الطبيعي ، المكثفات ، غاز البترول المميع).

جدول يوضح أهمية قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية (71ـ 1981)
(المبلغ مليون د ج)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1798	79	80	81
الصادرات الاجمالية	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234	32954	52649	62837
صادرات المحروقات	3150	4816	6206	18261	17273	21079	23445	28279	31890	51715	61677
نسبة ٪ المحروقات الى الصادرات	74,85	82,26	82,92	93,13	93,05	95,01	96,04	96,05	97,56	98,22	98,15

الجدول مشتق من المرجع [(142) ، ص (47ـ 48)] .

نلاحظ بأنّ تبعية الاقتصاد الجزائري ارتفعت في نهاية هذه الفترة ، حيث انّ صادرات المحروقات مثلت اكثر من 93٪ في المتوسط من مجموع الصادرات في الفترة 74ـ 1981 ، بينما لم تمثل سوى 82 ٪ في سنتي 1972 و 1973 .

و هكذا فانّ عدم تنويع الصادرات الجزائرية يشكل أحد المشاكل الجوهرية التي تعترض الاقتصاد الجزائري ، و لم تصل بعد الصناعة الى تحرير التبعية بتصــديـر و لو منتـوج واحــد [(141) ، ص (24)] .

اما اذا انتقلنا الى توضيح اثار تزايد الايرادات البترولية على ميزان المدفوعات الجزائري ، فانها تتضح بتطور الاحتياطات الاجنبية ، حيث نلاحظ بأن الاحتياطات النقدية الأجنبية باستثناء الذهب ، قد ارتفعت بشكل كبير و خاصة بعد سنة 1979 السنة التي ارتفعت فيها أسعار البترول الخام الجزائري الى أقصى حد .

جدول يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري (بملايين دولار)

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
صادرات السلع	4589	4428	5186	5916	6340	9485	13660	-
واردات السلع	3667	5452	4693	6197	7293	7797	9590	-
الميزان التجاري	922+	1024-	493+	285-	953-	1618+	4070+	-
صادرات الخدمات	285	313	296	340	362	612	500	-
واردات الخدمات	1019	1376	2109	2705	3313	4344	5603	-
ميزان الخدمات	734-	1063-	1840-	2365-	2952-	3702-	5103-	-
تحويلات الخواص غير الاجبارية	396	437	476	343	379	305	400	-
تحويلات الحكومة غير الاجبارية	425	12	14	18	13	9	10	-
ميزان العمليات الجارية	158+	1662-	985-	2325-	3539-	1718-	643-	-
رؤوس الاموال الاجنبية بما فيها	-	-	-	-	-	-	-	-
لأجل طويل	529+	1385+	1758+	1897+	3652+	2747+	-	-
لأجل قصير	273-	1 +	45-	119+	160-	130-	-	-
الأخطاء والسهو	149+	59-	204-	39 -	139+	374-	-	-
الميزان النهائي	583+	336-	624+	348-	92+	495+	-	-
الاحتياطات الاجنبية	1454	1128	1765	1684	1981	2659	3773	3695

مصدر الجدول : المرجع [(25) ص (141)] .

ج- الآثار على ميزانية الدولة العامة .

ان موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة . وخاصةوانّ الايرادات البترولية تمثل أهم مصدرا لايرادات الميزانية ، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد نظرا لارتفاع أسعار البترول العالمية .

و الجدول التالي يبيّن دور الجباية البترولية في توازن الميزانية الجزائرية للفترة 71 - 1981 (المبلغ مليون د ج)

السنوات	الإيرادات				النفقات		
	الضرائب	منها الجباية البترولية	ايرادات غير ضريبية	المجموع	التسيير	التجهيز	المجموع
1971	5982	1648	937	6919	4687	2254	6941
1972	8434	3278	744	9178	6270	2832	8197
1973	9956	4114	1111	11067	6270	3719	9989
1974	21399	13399	2039	23438	9406	4002	13408
1975	22195	13462	1858	25052	13656	5412	19068
1976	24976	14237	1239	26215	13170	6948	20118
1977	31279	18019	2200	33479	15282	10191	25473
1978	35379	17365	1403	36782	17575	12531	30106
1979	44844	26516	1585	46429	20090	13425	33515
1980	58020	37656	1574	59594	26789	17227	44016
1981	76714	50954	2670	79384	34205	23450	57655

الجدول مشتق من المرجع : [(142) ، ص (57)] .

نلاحظ التطور الكبير الحاصل في الميزانية العامة ، وانّ الجباية البترولية استطاعت انّ تساهم بقسط وافر في نفقات الدولة .

وللتوضيح أكثر فاننا نشتق من الجدول السابق نسبة الجباية المترولية الى الايرادات الكلية كما يلـي :

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
نسبة الجباية المترولية الى مجموع الايرادات	٪23,90	٪35,71	٪37,17	٪57,16	٪53,37	٪54,30	٪53,82	٪47,72	٪57,99	٪63,18	٪64,18

من خلال هذه النسب نلاحظ بانها ارتفعت في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار المترول وخاصة بعد 1979 ، حيث وصلت الى اكثر من 63٪ في سنة 1981 و 64 ٪ في سنة 1981 . وهذا يوضح الدور الهام الذي تلعبه السوق المترولية العالمية في تحديد توازن الميزانيـة .

كما نلاحظ بانّ ميزانية الدولة كانت تعاني من عجز قبل سنة 1971 سنة تأميم المحروقات ، ومنذ هذه السنة بدأت الميزانية تحقق فائضا متزايدا بتزايد الجباية المترولية .

كما انّ الادخار الميزاني انتقل من 3 ، 9 ٪ في المخطط الرباعي الاول الى 33 ٪ في المخطط الرباعي الثاني ، وهذا بتأثير ارتفاع أسعار المترول في 1974 وهي السنة التي حقق فيهـا الادخار الميزاني نسبة 4 ، 74 ٪ من موارد التمويل . وهذا الادخار يأتي مباشرة من الجباية المترولية أي من صادرات المحروقات . ان المظهر المالي الخارجي غير المباشر واضح باختلاف قيمته من سنة الى اخرى ، وليس فقط بالعلاقة مع حجم الصادرات ، ولكن أيضا مع الاسعـــار العالمية للمحروقـات. [(119) ، ص (244)] .

II.3.3.1. الآثار السلبية لارتفاع الايرادات المترولية على الاقتصاد الجزائـــري فـي الفترة (1971 _ 1981) .

الا انه بالرغم من استفادة الاقتصاد الجزائري من الايرادات المترولية في زيادة الاستثمارات و توازن الميزانية و زيادة الصادرات و الواردات ، فانّ هذه الايرادات أدت نتيجة للفكـــرة التي تبناها المسؤولون في الجزائر " التنمية بأي ثمن " : بحيث فتحت الدولة ورشات عمل ، وقامت بانشاء عدد كبير من الشركات عن طريق الآف التقنيين و الاطارات الاجنبية . الى جانب هذه المجهودات فانّ الانتاجية الصناعية كانت منخفضة جدا ، بحيث وصلت الانتاجية فـــي المصانع الى 20 ٪ او 30 ٪ فقط من قدراتها الانتاجية ، و بقيت في تبعية مطلقة الى الاعوان التقنيين الاجانب ، وعدم التخطيط الجيد و الارادة المبالغ فيها و اختيار التكنلوجيا المعقدة وكبر المشاريع . كل هذا أدى الى تبذير كبير كان لصالح الشركات المتعددة الجنسيـــــة ، بحيث تم شراء بعض التجهيزات بضعف أو 3 أضعاف سعرها ، وخاصة بعد 1974 سنـــة ارتفاع المترول . و يؤكد على ذلك اطار جزائري في الصناعة بانّ : " لم تستطع الجزائر عن طريق ايراداتها المترولية التي تضاعفت 4 مرات في زمن قصير ، استيعاب هذه الايرادات ، و المسؤولون خدعوا في التنبؤ للمستقبل ، و نسوا بانّ النمو هو عملية انسانية قبل ان يكون مشكل تجهيزات ، و ارادوا تحرير الاقتصاد الجزائري ، بوضعه في تبعيـــة تامـــــة

في مجال الخبراء و التقنيين الاجانب " [(139)، ص (5)] .

من خلال هذا العرض نلاحظ بأن الايرادات البترولية الهائلة كانت لها سلبيات على الاقتصاد الجزائري . و يمكن ان نوضح هذه السلبيات في النقاط التالية :

التضخم ، عدم التوازن الاقتصادي ، مشاكل القطاع الزراعي ، سوء معدلات التبادل الخارجي .

أ- التضخم :

حسب عبد القادر سيد أحمد يأتي التضخم في الجزائر نتيجة لتفاعل عوامل مختلفة هي التالية : [(104)، ص (80)] .

1- الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الكاملة و الوسيطة على اثر التعديلات التي طرأت على أسعار البترول .

2- النمو السريع في عرض النقود الناتج عن زيادة ايرادات التصدير و تدخل الخزينة و المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي .

3- تضخم أسعار السلع المستوردة بسبب التضخم العالمي و الاستراتيجية التي تحاول الدول الصناعية من ورائها استرجاع العوائد البترولية الى حوزتها .

4- عدم مرونة الهياكل الناتج عن التخلف في اغلب الاحيان .

5- تفاقم التأخيرات في انجاز المشاريع .

و المهم في هذه الاسباب و الذي يمس مباشرة دراستنا هذه هما النقطتين (1) و (2) .
وهكذا فان ايرادات العملات الصعبة للمؤسسات الجزائرية ، اما تذهب لشراء السلع و الخدمات أو تدعم رصيد الجزائر من الاحتياطات الدولية ، أو تذهب لتسديد الديون .

المهم في هذه الفكرة هو معرفة التحويل من الدينار الى العملة الصعبة ، كما يوضح ذلك عبد القادر سيد أحمد بما يلي : - " ان تعديل أسعار البترول في 73- 1974 وضحت بشكل دراماتيكي هذا الانفتاح و التي ترجمت بانشاء النقود مقابل ارتفاع ايرادات الاستغلال. هذا الميكانيزم التضخمي على المستوى القطاعي ، بفضل الميول الى تدعيم الاستهلاكات الوسيطة من جهة ، و بسبب الأجور المرتفعة نسبيا في الفروع الاقتصادية الاخرى ، والمدفوعة من قطاع المحروقات من جهة اخرى " [(140)، ص (96)] .

جدول يوضح معدل التضخم في الجزائر للفترة (75 - 1980)

السنوات	1975	1976	1977	1978	1979	1980
معدلات التضخم	% 8،8	% 8،9	% 12	% 17	% 11،5	% 9،5

مصدر الجدول : المرجع [(104)، ص (81)] .

جدول يوضح العلاقة بين التطور الكتلة النقدية و الايرادات البترولية
و تأثيرهما على معدل النمو اسعار الاستهلاك في الفترة (69 - 1979)

البيانات / السنوات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	المعدل
معدلات نمو الكتلة النقدية	%25	%2	%11	%35	%34	%9	%31	%30	%13	%41	%13	%22
معدلات نمو الصادرات البترولية (القيمة)	%6	%6	%1-	%35	%26	%65-	%5-	%14	%13	%0،4	%20	%16،2
معدلات نمو الصادرات البترولية (الحجم)	%5	%8	%22	%30	%3	%0	%0	%4	%5	%8	—	%3
معدلات نمو اسعار الاستهلاك		%5	%2	%3	%5،1	%4،2	%8	%9	%13	%21	%16،5	%8،7

مصدر الجدول : المرجع [(140) ،ص (97)] .

من خلال ملاحظتنا للجدول نلاحظ بان هناك ارتباطا وثيقا بين معدلات نمو الكتلة النقدية ، و معدلات نمو الصادرات البترولية . يمكن أن نشير الى أن معدلات النمو الوسطية لهاتين الظاهرتين في هذه الفترة كانت في مستوى مرتفع : الاولى بمقدار 22٪ و الثانية بمقدار 16٪. يمكن أن نقول بانه من خلال مختلف المعايير : معدلات النمو الوسطية في الفترة ، صادرات البترول بالقيمة و الحجم ، تحويل العملات الصعبة الى الدينار بواسطة اتجاه الايرادات البترولية ، يمكن أن نصل الى حد يصعب فيه تحديد ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر . و عموما كان معدل التضخم ضعيفا نسبيا بين 1969 و 1973 ، الا انه زاد في السرعة ابتداء من 1974 ، وهي السنة التي شهدت تعديلا في الاسعار العالمية للبترول .

ب- عدم التوازن الاقتصادي .

لاحظنا بأن أغلبية الحصص من جهود الاستثمارات في 15 سنة (65 – 1980) ، خصصت للصناعات القاعدية و قطاع المحروقات. وهناك قطاعات باكملها تم اهمالها ، مثل الصناعات الاستهلاكية و الزراعة و القطاع الاجتماعي بصفة عامة . هذا القطاع الاخير الذي بدأت تظهر فيه اختلالات كبرى مع بداية الثمانينات ، و خاصة في ميادين العمالة و التوظيف و التربية و التعليم و السكن و الصحة. هذه الاختلالات كانت مصحوبة بتزايد مذهل في عدد السكان مما زاد الأمور تعقيدا ، و نعلم بأن نسبة زيادة السكان في الجزائر تبلغ وسطيا حوالي 3.2 ٪ و هي من اكبر النسب في العالم [(136) ، ص (19)] .

يمكن أن نحدد مجموعتين لعدم التوازن و هما :

1 – عدم توازن جهوي : لقد تم وضع و تركيز التجهيزات الهامة في المناطق الشمالية و التي تحتوي على المشاريع الضخمة ، و بقيت مناطق الهضاب العليا و الصحراء التي تمثل 90٪ من المساحة بعيدة جدا عن هذه التعديلات [(139) ، ص (5)] .

2 – عدم توازن قطاعي : تم انشاء المصانع في مناطق زراعية ، و هكذا فقدت الجزائر كحد أدنى 250.000 هكتار . وزادت الصناعة من حدة الهجرة الريفية : كانت نسبة السكان الحضريين (سكان المدن) 31٪ في 1966 ، و ارتفعت الى 41 ٪ في 1977 ، وسترتفع حسب التوقعات الى 50 ٪ في 1990.

ج – مشاكل القطاع الزراعي .

مشكل الزراعة يمثل بالتأكيد النقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري ، بخلاف نمو قطاع الصناعي، فالانتاج الزراعي عرف منذ الاستقلال استقرارا وثباتا ، بل وانخفاضا وتدهورا في بعض السنوات.

و الجدول التالي يوضح تطور الانتاج لاهم المنتجات الزراعية.

(الرقم القياسي 100 : متوسط 54 – 1957)

	1969 – 67	1973 – 70	1977 – 74
الحبوب	90، 1	83،6	82 ،3
الخضر الجافة	51،9	72،1	114
الفواكه	83،2	99،7	141
زيت الزيتون	75	80،7	99،2
الخمور	49،8	44	23
الزراعة الرعوية	76،9	65،7	123

مصدر الجدول المرجع : [(136) ،ص (20)] .

ان أسباب هذا الانخفاض عديدة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

– قيود طبيعية ، متمثلة في نقص الاراضي الصالحة للزراعة (3٪ فقط من المساحة الكلية) .

– ضعف الري واستصلاح الأراضي . في هذا المجال تطورت الامور وبدأت الدولة تهتم بهذا الجانب.

– ضعف في الاستثمارات ، بحيث أن مجموع الاستثمارات المخصصة للزراعة منذ 1966 لا تتعدى وسطيا 10٪ من الناتج الداخلي الخام .

– الهجرة الريفية المكثفة : بدأت هذه العملية نحو المدن مباشرة بعد الاستقلال، وارتفعت مع الزمن . مما جعل الزراعة في الجزائر تفتقر الى اليد العاملة . هذا العجز يفسر بضعف المداخيل الزراعية التي بقيت متأخرة عن بقية مداخيل القطاعات الاخرى .

وأخيرا ، الثورة الزراعية التي بدأت في 1971 لم تعط النتائج المرجوة . فالجزائر التي كانت تنتج وسطيا قبل الاستقلال 22 مليون قنطار من الحبوب في السنة، فهي انتجت حتى نهاية السبعينات حوالي 18 مليون قنطار ، ولهذا لجأت الى استيراد نفس الكمية من الخارج لتلبية الحاجيات . الارقام اكثر وضوحا فيما يخص الخمور ، التي انخفضت من 18 مليون هكل في 1960 الى 3 مليون هكل فقط في نهاية السبعينات ، في مساحة انخفضت الى النصف تقريبا 200،000 هكتار مقابل 350،000 هكتار [(139) ،ص (5)] .

د ـ ضعف و سوء معدلات التبادل .

مثل بقية الدول التي تحصل على موارد ها من العملات الصعبة عن طريق تصدير المواد الاولية، تاثرت الجزائر بارتفاع معدلات التبادل . فهناك حصة كبيرة من الريع البترولي حذفت عن طريق ارتفاع اسعار المواد المصنعة التي تستوردها الجزائر لتلبية حاجياتها الضرورية للتنمية ، وكذلك عن طريق انخفاض سعر الدولار المستمر . أدى التعديل الذي جرى على أسعار البترول في 1974 من قبل الاوبيب ،الى اعادة تقويم أسعار البترول بشكل متزايد ،ولم يستمر هذا الوضع الا لفترة قصيرة جدا ،حيث في نفس السنة وصلت نسبة ارتفاع أسعار المتجات المستوردة من قبل الجزائر الى 40 ٪ [(136) ص (21)] . كذلك يجب انّ نشير الى أنّ هذه الزيادة كانت منتظرة وبصورة متزايدة . كما يمكن انّ نشير أيضا الى انّ لتطور الايرادات البترولية الجزائرية آثارا مباشرة على التبعية التكنولوجية والمديونية الخارجية . و قد يطول الكلام على هذه الاثار السلبية التي تاثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتباطه و تبعيته للسوق البترولية العالمية ،ولكننا ركزنا على أهم هذه الآثار.

خلاصة الفصل الاول

من خلال هذا الفصل نستنتج بانّ تطور السوق البترولية العالمية في السبعينات ،كان لصالح الاقتصاد الجزائري . وارتبطت استراتيجية التنمية بقطاع المحروقات الذي مول بشكل كبير الاستثمارات الهامة التي امتصت نسبة عالية من الايرادات البترولية .

انّ ارتفاع الايرادات البترولية ساهم بقسط وافر في اسراع عملية التنمية ،و يتضح هذا من خلال انشاء المشاريع الضخمة و المعتمدة بشكل كبير على التكنولوجيا المستوردة و المعقدة و التي تحتاج الى يد عاملة مؤهلة .

ان هذا الاسراع في الديناميكية الاقتصادية في فترة السبعينات ،لم تقابله ديناميكية اجتماعية وأصبح الفارق الزمني بينهما شاسع مما أدى الى تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج كبيرة جدا . كذلك ارتفاع الايرادات البترولية في هذه الفترة ،أدى الى زيادة في الواردات و خاصة المواد الغذائية ،مما أدى الى تبعية غذائية كبيرة .

كما نلاحظ في هذه الفترة الاهمال الكبير في تكوين الأفراد ،مما أدى الى تبعية الاعتماد على الاعوان الاقتصاد بين الاجانب لتسيير المشاريع الضخمة ذات التكنولوجيا المعقدة، والتي كانت سابقة لأوانها .

كل هذه المشاكل و الصعوبات التي صادفت الاقتصاد الجزائري و التي كان فيها لارتفاع الايرادات البترولية دورا هاما ،وأصبحت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات خطيرة سواء من ناحية التمويل أو من ناحية تغطية الواردات . فبدأت الجزائر تفكر في اعادة توجيه استراتيجية التنمية ،وتقليص التبعية لقطاع المحروقات و خاصة انّ ظروف السوق البترولية العالمية في الثمانينات معاكسة تماما لها في فترة السبعينات . وهذا يدل على قدرة المخطط الجزائري لتجاوز الصعوبات و المشاكل التي من الممكن انّ تحدث مستقبلا ، و ما السياسة الطاقوية الجديدة المتعلقة بتقليص أهمية البترول الجزائري و سياسة التنمية الجديدة الهادفة الى تقليص قطاع المحروقات الا دليلا على ذلك . وهذه النقاط ستكون محور دراستنا في الفصل الموالي .

II.2. الفصل الثـاني

التوجهات الجديدة لسياسات الطاقة

والتنمية الجزائرية في الثمانينات

كانت لتطور السوق البترولية العالمية في فترة السبعينات ،كالاحظنا ،آثارا ايجابية و سلبية ، ولكن عملية اسراع التنمية المصحوبة بارتفاع في تصدير المحروقات ،وخاصة البترول الخام ،وضعت الاقتصاد الجزائري في تبعية تامة للاقتصاد العالمي .

و المشاكل والصعوبات التي اعترضت الاقتصاد الجزائري في فترة السبعينات كانت كافية للمخطط الجزائري لاعادة النظر في استراتيجية التنمية المتبعة في تلك الفترة،و بدأ التفكير اكثر في التقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ،و البحث على بديل يمكن له أن يضمن التمويل الاساسي للمشاريع التنموية . و التأكد من أن الموارد البترولية ناضبة في وقت قصير ،سمح باعادة النظر في أساليب التسيير و التخطيط و الاهتمام أكثر بالانسان .
و يهدف هذا الفصل الى توضيح اعادة سياسة الطاقة بشكل تختلف عنه في فترة السبعينات ، و هذه السياسة أثرت على سياسة التنمية في الجزائر ،والتي تهدف الى تقليص أهمية قطاع المحروقات،أو على الاقل تنويع مصادر تصدير المحروقات ،وتقليص أهمية مصادر البترول الخام .
وهناك عاملان أساسيان أديا الى اعادة تغيير سياسات الطاقة و التنمية الجزائرية وهما :

1 ـ ان تطور السوق البترولية العالمية في فترة الثمانينات كان لصالح المشترين (الدول المستهلكة) ،و أثر بشكل سلبي على البائعين (الدول المنتجة) .

2 ـ أن موارد البترول الخام أقل عمرا من الموارد الاخرى ،ولهذا فيجب اطالة عمرها الانتاجي ، وذلك بالمحافظة على الاحتياطات و تنميتها .

هذان السببان كانا كافيين لاجراء تعديلات عميقة في سياسة الطاقة و التنمية الجزائرية ، و هذا ما سنقوم بتحليله في هذا الفصل .

II .1.2. أوضاع الجزائر الطاقوية في الثمانينات .

ان مخطط VALHYD اعتمد على معطيات تتعلق باحتياطيات البترول و الغاز لسنة 1976 ، وهذه المعطيات تختلف كثيرا عنها في الثمانيات ، والتي اعتمدت على أساسها سياسة جديدة للطاقة ، فرضتها السوق البترولية العالمية ، بالاضافة الى ضعف انجازات مخططات التنمية في السبعينات. وقبل التطرق الى توضيح الاطار العريض لهذه السياسة الجديدة ارتأينا أن نقدم المصادر الطاقوية التي تستحوذ عليها الجزائر حاليا ، و توضيح أهمية كل مصدر في الاقتصاد الجزائري .

1. المحروقات :

تقدر احتياطات المحروقات المؤكدة القابلة للاسترجاع بحوالي 4 مليار طن معادل للبترول ، يتواجد معظمها في حقول الغاز (2،6 مليار طن معادل للبترول) . وتتميز هذه الحقول باحتوائها على غاز رطب غني بالمكثفات و بغاز البترول المميع. وفي الواقع يمثل الاحتياطي الاجمالي من الغاز الطبيعي ، بما في ذلك الغاز المصاحب للبترول الخام اكثر من ثلثي 2/3 احتياطي المحروقات القابل للاسترجاع [(102) ، ص (55)] . ويشكل الغاز الطبيعي من ناحية أخرى مع غاز البترول المميع (GPL) و المكثفات (CONDENSAT) المصاحبة له المصدر الطاقوي الاقل استغلالا حتى الآن .

وحسب معدل انتاج سنة 1983 تمثل الاحتياطيات القابلة للاسترجاع بصفة اجمالية حوالي 50 سنة من الانتاج ، مع العلم بأن الوضع يختلف حسب نوع الطاقة : فبالنسبة للغاز غير المصاحب تبلغ هذه المدة حوالي 70 سنة (نسبة الاحتياطي / الانتاج) بينما لا تتجاوز 20 سنة بالنسبة للبترول الخام .

غير أن هذه التقديرات لا تعكس مستوى الانتاج و هيكلته ، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار ادخال تقنيات جديدة لرفع نسب الاسترجاع و اكتشاف حقول جديدة . و في حالة عدم اكتشاف حقول جديدة تشير التقديرات الى أن الاحتياطي المؤكد من المحروقات القابلة للاسترجاع و المتبقية عند نهاية هذا القرن ، سوف تسمح بتغطية الاستهلاك الوطني المتوقع ، خلال ما يزيد على عقدين ابتداء من نهاية هذا القرن . و حسب المعلومات الحالية ، فان الاحتياطيات المحروقات الاضافية (الاحتياطيات المحتملة و الممكنة) قد تتجاوز 1،2 مليار طن للبترول . وتجدر الاشارة الى أن تقدير الثروة الوطنية من المحروقات لا يزال جزئيا و تتطلب عملية التعرف على الموارد الجوفية معرفة جيدة ، عدة سنوات من الجهود في مجال التنقيب. كما يجب أن نشير الى أن الاستغلال في المناطق البحرية لم يتم التطرق اليه في الوقت الحالي [(138) ، ص (25)] .

2. الاورانيــــوم :

تقدر احتياطيات الاورانيوم ، الكائنة بجبال الهقار (في أقصى الجنوب) بحوالي 25 الف طن من الاورانيوم المعدني ، ولكن هذه الثروة ، في حالة تقويمها في اطار برنامج لادخال محطات نووية ، تعويض ما يعادل 375 مليون طن معادل للبترول (بالنسبة لفرع من المحركات التي تستعمل الماء العادي) [(106) ، ص (141)] .

3. الفحــــــم :

تقع مناجم الفحم التي تبلغ احتياطيها حوالي 40 مليون طن بسهل العبادلة (جنوب غرب البلاد) وانّ نصف هذا الاحتياطي فقط هو قابل للتكويك ، اما النصف الثاني فيمكن استعماله في عين المكان لتوليد الكهرباء . [(106) ، ص (143)] .

4. مصادر الطاقة المختلفة الاخرى

أ ـ الميــاه .

ان كمية المياه المستخدمة حاليا لا تساهم سوى بنسبة 6 ٪ من انتاج الطاقة الكهربائية (معدل قابلية الانتاج السنوي يبلغ حوالي 480 ج .و.س (+) ، 75 ٪ منها يمثل في الطاقة المختزنة) و تكتسي آفاق تنمية هذه الطاقة ، رغم كونها تقتصر على المحطات الصغيرة ، في اطار البرنامج الوطني للري أهمية خاصة ، ويقدر احتياطي الانتاج الاضافي في مجموع المناطق التي تم احصاؤها الى حد الآن (نحو 100) بمقدار ج .و.س في السنة . [(106) ، ص (143)] .

ب ـ الطاقة الحرارية الجوفية (حرارة باطن الارض) .

تكمن أهمية المنابع الحارية و المعدنية بشمال الجزائر ، و الدراسات الاولى حول الجيوفيزيائية و الهدروجيوفيزيائية تؤكد وجود مكامن هامة للطاقة الجوفية ، وما تبقى هو القيام بانواع من الحفر العميق بغية التعرف على الامكانيات الحقيقية لهذه الطاقة .

ج ـ طاقة الرياح .

تتوفر هذه الطاقة في جميع أرجاء الوطن . وانّ عدد الساعات المتراكمة في السنة التي تتجاوز السرعة خلالها 3م/الثانية (المستوى الذي يسمح بتشغيل محرك هوائي بطيء) جد هــام . و توفر هذه الطاقة امكانيات معتبرة لضخ المياه . ويقوم حاليا مصنع الاغواط لتوليد هذا النوع من الطاقة لانتاج ألف وحدة في السنة بخصص للقطاع الفلاحي .

5. الطاقــة الشمسيـــة :

نظرا لكبر مساحة الجزائر و لظروف البلاد المناخية فانّ الثروة الشمسية جد هامة .

و يتوزع معدل الطاقة الشمسية على النحو التالي :

(+) ج .و.س = مليار واط ساعي (G.W.H) .

	المنطقــة الساحلية	الهضـــاب العليـــا	المناطق الصحراوية
المساحة الاجماليــة 2 . 382.000 كم² (نسبة توزيعها)	٪ 4	٪ 10	٪ 86
معدل المدة الزمنية لبروز الشمس(ساعة/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المستجدة (ك.و.س/م²/سنة)	1700	1900	2250

مصدر الجدول : المرجع [(106)،ص (143)] .

و تبلغ هذه الطاقة سنويا 2، 5 مليون تريليون واط ساعي ،غير أن مساهمتها لن تكون فعالة الا على المدى البعيد نظرا لطابعها الموسمي و مردودها المنخفض جدا ، وتكاليفها التي لا تزال باهضة .

و هكذا فانه من بين مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة الجديرة بالاهتمام و العناية ، تأتي الطاقة الشمسية و النووية في المقام الأول . وتولي الجزائر أهمية خاصة للتحكم في الطاقة الشمسية و تطويرها ، و يتجلى ذلك في المشاريع المقامة في مجال البحث و التطوير و التجارب التي انطلقت في هذا الميدان . و في المجال النووي ، يتطلب استكمال المشاريع وقتا طويلا ، فقد شرع منذ 10 سنوات في اعداد دراسات فنية و اقتصادية بغية ادخال محطات حرارية — نووية للانتاج الطاقة الكهربائية .

من خلال أوضاع الطاقة في الجزائر بأنه رغم العناية الخاصة التي ينبغي ايلاؤها مستقبلا الى تنمية الطاقات المتجددة ، فان مساهمتها سوف تبقى محدودة نسبية لمدة طويلة . و عليه ينبغي تسيير ثروة الموارد القابلة للنضـوب(المحروقات) ، و العمل على توسيعها باعتبارها ضامن استقلال البلاد في مجال الطاقة في المدى البعيد . الا أن الحفاظ على المستوى الحالي للاحتياطات عن طريق تجديد يتلائم مع توقعات الانتاج ، يقتضي استخدام وسائل مالية و بشرية و تكنولوجية هامة .

هذه البنية زيادة على كونها تبرز تكثيف نشاط التنقيب ، انما تبين الصعوبات المواجهة في مجال تجديد الاحتياطيات للحفاظ على مستواها الحالي ، و تؤكد على ضرورة حماية الاحتياطيات التي تم التعرف عليها ، وذلك بواسطة اجراءات المحافظة على الطاقة.

هذه الاجراءات الجديدة التي بدأت تطبقها الجزائر ابتداء من فترة الثمانينات ، و التي تمثلت في رسم سياسة الطاقة الجزائرية في المدى البعيد ، و المرتبطة اساسا بسياسة التنمية الجديدة المتبعة منذ بداية الثمانينات. هذه السياسة ستكون محور دراستنا في فقرات لاحقة :

II.2.2. سياسة الطاقة الجزائرية في المدى البعيد .

انّ اعادة توجيه السياسة الاقتصادية كانت مصاحبة بمراجعة تامة في السياسة المتبعة في مجال المحروقات . وهكذا بدلا من استغلال الموارد في مدى قصير (أهداف مخطط VALHYD في 1976) ،كان المسؤولون يأملون في زيادة عدد مركبات تمييع الغاز الطبيعي ،فانّ هذه الفكرة تم اهمالها و الهدف المحدد في المدى المتوسط بالنسبة لصادرات الغاز انخفض بالمقارنة مع توقعات 1976 . ان الوحدات التي في طور الانتاج و التي سوف يتم انشائها في المستقبل ،ستكون قدرتها التصديرية للغاز الطبيعي 43 مليار م3 (بدلا من 70 مليار م3 كما هو متوقع في مخطط VALHYD) [(115) ،ص (17)] . وهذا المخطط كما نعلم كان يتطلب استثمارات هائلة لانشاء وحدات تمييع الغاز . وكانت وحدة أرزيو 3 (GNL3) التي تم ارجائها هو حجر الزاوية لتلك الخطة [(104) ،ص (78)] .

هذه الافكار الجديدة كانت نتيجة سببين هامين هما :

1- عدم التوازن الاقتصادي الذي ساد في السبعينات نتيجة تمركز الاستثمارات في عدد معين و محدود من القطاعات .

2- المتغيرات الطاقوية و منها : ضعف الاحتياطيات ،تقلبات السوق البترولية العالمية. . .

هذه الأسباب أدت بالضرورة الى وضع سياسة طاقوية طويلة المدى . وتتضح هذه السياسة من خلال التقرير الذي قدمته اللجنة المركزية في ديسمبر 1980 . و يرتكز هذا التقرير على توضيح سياسة الطاقة الجزائرية في المدى البعيد و المتمثلة في النقاط التالية:

- أهمية الدور الرئيسي لصادرات المحروقات ،النشاط المسيطر بصفة كلية على قطاع الطاقة، في تمويل مخططات التنمية.

- الطبيعة الخطيرة لمستقبل الدولة في تحقيق نمو اقتصادي غير متوازن ،نظرا للاعتماد على ديناميكية صادرات المحروقات و هي الموارد غير المتجددة .

- ضمان أكثر صلابة للتنمية الوطنية تفترض تعبئة شاملة للعمال ،لتنمية القطاعات الأخرى ، و انشاء اقتصاد متنوع و أكثر تكامل في نشاطاته،و بالتالي تبعية أقل في العلاقات مع الخارج .

- ضرورة اثراء و تنويع الاحتياطيات الطاقوية الحالية المسيطرة عليها من قبل المحروقات ، بفضل التنمية و التحكم في مصادر أخرى للطاقة.

فيما يخص توجهات المخطط الطاقوي في المدى البعيد يجب :

1- ضرورة وضع سياسة وطنية للطاقة في المدى البعيد تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة الداخلية و الخارجية و المتمثلة أساسا فيما يلي :

- ميزانية و معلومات على فترة الخبرة الوطنية الطويلة في تسيير قطاع الطاقة.

ـ التوسع الحالي في الاستهلاك الداخلي للطاقة حتى الوقت الحاضر هامشي في الاستعمالات الطاقوية ، وسيكون متناميا في المستقبل .

ـ التطور المحقق و الاضطرابات الحالية الخاصة بالاقتصاد العالمي للطاقة ، والتجارة العالمية، و بصفة عامة الوضع السياسي العالمي ، الاطار الذي يدور فيه صراعنا من أجل الوصول الى سعر حقيقي لصادراتنا .

2 ـ تأسيس مخطط في الأجل الطويل لتنمية و استعمال الطاقة معتمدا أساسا على التوجهات الرئيسية التالية :

ـ ضرورة ضمان مستقبل طاقوي للدولة ، بالمحافظة على احتياطيات استراتيجية للمحروقات ، وكذلك الدخول بشكل سريع في برنامج تنويع احتياطتنا الطاقوية و ذلك بالتحكم في تنمية مصادر طاقوية اخرى .

ـ اعطاء الاولية لتلبيــة الحاجيات المتنامية للطلب الداخلي على الطاقة و التنمية ككل في الدولة .

ـ وضع و تعريف نموذج الاستهلاك الداخلي للطاقة .

ـ تثبيت حجم صادرات الطاقة في المدى المتوسط و البعيد .

ـ تحديد هيكل منتجات المحروقات المصدرة على أساس المنتجات المكررة و بالتروكميائية .

ـ وضع برنامج عمل لزيادة المحافظة و اثراء احتياطاتنا الطاقوية .

ـ تعبئــة الموارد البشرية و المادية لتحقيق برنامج التنمية هذا و استعمال الطاقة .

ـ ضمان الشروط القانونية لتنشيط ، و التكيف الزمني ، ومراقبة و ترابط تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة .

و اذا تتطرقنا الى الاستهلاك الاجمالي للطاقة فاننا نلاحظ بانه في تزايد نظرا لنمو الاقتصاد الوطني و تطور الحاجيات الاجتماعية ، و التي تضاعفت 5 مرات خلال 14 سنة لتصل الى اكثر من 22 مليون طن معادل للبترول في سنة 1984 ، اي ربــع ($\frac{1}{4}$) انتـــــاج المحروقات [(130) ، ص (III)] .

جدول يوضح تطور الاستهلاك الاجمالي الداخلي
(مليون ط. م.ب)

	1965	1975	1983
انتاج الطاقة الاولية	31،4	59،3	79،0
الصادرات	28،6	53،3	60،5
الاستهلاك الاجمالي	3،1	7،1	20،4

مصدر الجدول : المرجع [(106) ، ص (146)] .

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك تزايدا كبيرا في الاستهلاك الداخلي للطاقة و هذا يتماشى مع أحد أهداف السياسة الطاقوية الحالية. اما الاهداف المتعلقة بسياسة تصدير المحروقات، فاننا ارتأينا الى جعلها في فترة لاحقة نظرا لأهميتها لتوضيح آثار السوق البترولية العالمية على سياسة التصدير خاصة و الطاقة عامة.

و من خلال عرض السياسة الجزائرية للطاقة في المدى البعيد ، نلاحظ بانه تم الاخذ بعين الاعتبار تقليص اهمية قطاع المحروقات في سياسة التنمية الجزائرية نظرا لتطور السوق البترولية العالمية لصالح المشترين ،وهذا ماسنوضحه في الفقرة الموالية.

II.3.2. توجهات سياسة التنمية الجزائرية في الثمانينات

(تقليص أهمية قطاع المحروقات)

نظرا للمشاكل التي اعترضت الاقتصاد الجزائري سواء كانت متعلقة باضطرابات السوق البترولية العالمية أو بامور أخرى ، فانه ظهرت مع بداية الثمانينات توجهات جديدة لسياسة التنمية في الجزائر. هذه السياسة بدأت مع بداية المخطط الخماسي الأول ثم تدعمت في المخطط الخماسي الثاني ، ثم في الميثاق الوطني 1986م.

II.3.2.1. المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984

ارتكزت سياسة التنمية في المخطط الخماسي الاول على مبادئ الميثاق الوطني 1976 ، أهداف هذا المخطط الأساسية هي = [(132) ، ص (17 + 18)] .

1- تلبية الحاجيات المحلية .
2- التحكم اكثر في جهاز التصنيع القائم .
3- التقليص من التنمية الخارجية و المتمثلة اساسا في :

- التبعية التكنولوجية .
- التبعية المالية .

4- الاسراع في تطور الزراعة و الاصلاح الزراعي .

ان الأهم في هذه الأهداف و المتعلق بهذه الدراسة هو عنصر " التبعية المالية " لأن السوق العالمية للبترول تمثل جزءا هاما منه .

فنلاحظ بأن التقرير العام للمخطط الخماسي الاول يؤكد على: (ان درجة انفتاح اقتصادنا التي مازالت مرتفعة ينبغي ان تنخفض تدريجيا أثناء المخطط) [(88) ، ص (51)].
كما أنه في مجال الصادرات يضيف التقرير مايلي ((ان تطور ايرادات الصادرات سيبقى كالماضي متوقفا على الموارد المالية المستمدة من المحروقات، اذ ان مساهمة المواد الاخرى مازالت هامشية، و ستبلغ الصادرات الاجمالية من المحروقات على أساس السعر المطبق في بداية 1980 حوالي 325 مليار دج)) [(88) ، ص (55)] .

اما في مجال التوازن المالي الخارجي فان التقرير يضيف ((الظروف الدولية التي يسير فيها توازننا الخارجي مازالت مضطربة ، وهو ما لا يسمح لنا بوضع افتراضات صحيحة في مجال المبادلات ، او التنبؤ . ان الشروط الحالية للاقتراض تزداد ارتفاعا و قد أصبح التمويل التفضيلي لفوائض الصادرات التابعة للبلدان الرأسمالية التي تعيش أزمة، أصبح هذا التمويل يشكل قاعدة ، والى جانب ذلك فان التحكم في التضخم يبدو تحقيقه في المدى القصير والمتوسط صعبا في الظروف الحالية التي يسير فيها الاقتصاد العالمي.

و الى جانب شروط التحكم في أعلى حد من حجم الاستثمارات المتوقعة و معادلة صادرات المحروقات ،وفقا للمعدل الاكثر فائدة في المدى البعيد و المتوسط،فان التوازن المالي الخارجي لا يتطلب الا لجوء ا معتدلا الى السوق المالية» [(88) ،ص (56، 57)] .

من هذه التقارير نلاحظ بأن السياسة الجديدة ،تريد تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري الى السوق البترولية العالمية،ولكن هذا لا يتم بسرعة،وانما يتطلب وقتا طويلا .

جدول يوضح برنامج الاستثمارات في المخطط الخماسي الاول
(مليار دج)

	10 دج	%
الصناعــــة	154ر5	38ر6
بما فيها المحروقات	63	15ر7
الزراعة ، الصيد ، الغابات	24ر1	6
الري	23	5ر7
النقل	13	3ر3
بناءات تحتية اقتصادية (بما فيها الانتاج الكهربائي)	37ر9	9ر5
السكن	60	15
التربية والتكوين	42ر2	10ر5
بناءات تحتية اجتماعية	16ر3	4ر1
بما فيها الصحة	7	1ر7
التجهيزات الجماعية	9ر6	2ر4
موسسات الانجاز	20	5
المجموع	400ر6	100

مصدر الجدول [(88)ص (305)] .

II.3.2.2 المخطط الخماسي الثاني 85 — 1989.

و فيه تجلت بوضوح السياسة التنمية الجديدة، لأن فترة المخطط الخماسي الثاني تتميز بمحيط اقتصادي دولي صعب، متميزة بتطور التوترات و استمرار الأزمة العالمية و التغيرات التكنولوجية العميقة.

و عموما فان أهداف المخطط الخماسي الثاني هي : [(89)، ص(143)].

1— اعادة الاستعمال الواسع للأداة الوطنية المتعلقة بالتصميم والانجاز ونشرها في المناطق المحرومة (الجنوب، الهضاب العليا ..... الخ).

2— تعزيز وسائل الانجاز الخاصة بقطاع الري واستصلاح الأراضي.

3— تنمية وتحسين تدخل الوسائل الدراسية والانجازية الخاصة بقطاعي البناء والأشغال العمومية

4— تنمية القدرات الوطنية المتعلقة بالدراسات الهندسية والانجازات الصناعية.

5— الحد من اللجوء الى القدرات الأجنبية بأقصى قدر ممكن.

وكما نلاحظ بأن السوق البترولية العالمية لها دور كبير في القدرات الأجنبية التي يهدف المخطط الى تقليصها. وفي هذا السياق فان التقرير يؤكد على أن: "ان اقتصادنا يواجه خلال الفترة المتراوحة بين 1985 و 1989 ظرفا عالميا غير مؤات للغاية، اذ لا تزال 98٪ من ايرادات البلاد المحسوبة بالعملة الصعبة متوقفة على المحروقات، علما بأن الايرادات الناجمة عن الصادرات، قد تكون محل تقلبات شديدة من جراء الارتياب السائد على تطور الاسعار و الطلب العالمي المتعلق بالغاز و النفط وعلى سعر الدولار)) [(89)، ص(5)].

كما يضيف التقرير ((هذا ونظرا لانخفاض الايرادات البترولية على الأمدين المتوسط و البعيد و الضغوط المتوقعة على التوازنات المالية الخارجية، ينبغي على جهاز الانتاج أن يقوم بتلبية الحاجيات من حيث الاستهلاك و الاستثمار بصفة احسن، وكذا مضاعفة مشاركته في تموين الانتاج، و الحصول على المزيد من الفائض المخصص للتصدير)) [(89)، ص(163)].

ويضيف التقرير أيضا ((هذا ولقد حدد بالنسبة للمحروقات، اعتماد زيادة سنوية تقدر بحوالي 4 ٪ وهي نسبة تعتبر متوسطة نظرا لتقلبات الاقتصاد العالمي و صعوبة تكهن حدوث انتعاش جديد ومدى أهميته و مدته)) [(89)، ص(164)].

و يتضح هذا من خلال الجدول التالي :

جدول يوضح توازن الموارد : الاستعمالات بالاسعار الثابتة لسنة 1984.

البيـــــــان	1984	1 9 8 9	
	ملايير د.ج	ملايير د.ج	الزيادة السنوية
الانتاج الداخلي الاجمالــي	227ر6	313ر5	6ر6
الاستيـــــراد	61ر0	82ر0	6ر1
- البضائـــــع	50 ر 2	69 ر 0	6 ر 6
- الخدمـــات	10 ر 8	13 ر 0	3 ر 8
التصـديـــر	68 ر 5	88 ر 5	5 ر 3
- المحـروقـات	63ر6	77ر5	4 ر 0
- أنواع أخرى من البضـائـع	2 ر 0	5 ر 0	20 ر 1
- الخدمـــات	2 ر 9	6 ر 0	15 ر 7

مصدر الجدول : المرجع [(89)، ص(162)] .

و في مجال الصادرات يقول التقرير مايلي : ((يبقى تطور الايرادات الناجمة عن الصادرات متوقفا أساسا على المحروقات ، وعلى مستوى المحروقات السائلة (النفط الخام و المكرر). ستشهد الصادرات تطورا حسب السنوات و حسب الاوضاع الدولية . وسترتفع صادرات الغاز الطبيعي الى 34 مليـار م3في سنة 1989 ، اما الخليط وغازّ البترول المميع ، فيرتفع خلال هذه الفترة على التوالي بمقدار 4 ، 16 و 3 ملايين طن سنويا . ان هذه الارقام الخاصة بالكميات المصدرة تعد بيانية لا غير تحسبا لوقوع تقلبات هامة قد تمس أسواق البترول خلال هذه الفترة)) . [(89)، ص(173)] .

و في مجال التمويل فان التقرير يؤكد ((ان ضخامة التنمية و تشعبها علاوة على التخفيض التدريجي الأجل لايرادات الجباية البترولية و النمـو السريع للنفقات النهائية ، ســوف لن تسمح فصاعدا للدولة ، كما كان في الماضي ، بأن تتحمل التمويل شبه الكلي للتنميـة ، و مما يدعم هذا القول أن الخزينة اضطرت في نهاية المخطط الى اللجوء الى التمويل النقدي رغم النمو المالي النسبي الذي شهده اقتصادنا خلال السنوات المنصرمة))[(89) ص (5)] .

من خلال هذا العرض نلاحظ بأن المخطط الخماسي الثاني يؤكد على ضرورة تقليص أهميـة قطاع المحروقات في التنمية الوطنية نظرا للصعوبات و المشاكل التي سببتها و تسببها

تقلبات السوق البترولية العالمية .

II.3.3.2 : الميثاق الوطني لسنة 1986 .

ان الميثاق الوطني لسنة 1986 يوضح السياسة الجديدة للتنمية باكثر وضوح و يركز على الاستقلال المالي للجزائر من ضغوط المرحلة الجديدة هذه المتميزة بانخفاض ايرادات العملات الصعبة نتيجة تدهور أسعار البترول في 1986 خاصة . ويركز على ضرورة قيام الصناعة بدورها المنوط كمصدر دائم و صالح للتراكم . وفي هذا المجال اخترنا هذا المقال من مشروع الميثاق الوطني لسنة 1986 :

((ان ضعف اقتصاديات العالم الثالث غالبا ما ينتج عن كون ايراداتها من العملة الصعبة تنجم عن بيع تشكيلة محددة من المنتوجات المصدرة ، تقتصر في معظم الحالات على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة ، ولقد أبرزت التجارب الأخيرة للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة مدى ضعف اقتصاديات البلدان النامية . و في الجزائر يرتكز تراكم وسائل الدفع الخارجي على منتوج المحروقات وحده ، بالاضافة الى ذلك فان امكانياتها التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاذ الحقول الموجودة و ارتفاع الاستهلاك الوطني ، ثم انّ التقسيم الدولي للعمل أدى الى تدهور متزايد لعلاقات التبادل، و الى انخفاض في ايرادات العملة الصعبة . و هكذا يصبح احداث الوسائل و توفير الشروط الكفيلة بخلق المداخيل و تراكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة هدفا رئيسيا ذا اولوية مطلقة باعتبار أنه يتعين على الجزائر انّ تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان ديمومة تنميتها .

ان اكتساب الفعالية لصناعة ما يشكل مصدرا واسعا للتراكم . ولذلك ينبغي توفير كافة الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ، وعليه فانّ الأمر يتعلق قبل كل شيء بتوفير الشروط التي تسمح بتحقيق فائض يخصص للتصدير علاوة على سد الحاجيات الأساسية للسوق الداخلية ، و نظرا لهيمنة علاقات القوى على السوق الدولية، فانه يتعين على الصناعة الوطنية ، انّ ترفع مستوى منافستها ، ولا يمكن تحقيق ذلك ، الا بالاستعمال الأمثل لأداة الانتاج و التحكم في تكاليفه ، و بصناعة منتجات تكون جودتها مطابقة للمقاييس الدولية)) [(123) ، ص (32)] .

من خلال هذا العرض السريع لاستراتيجية التنمية الجزائرية في الثمانينات حسب النصوص و المواثيق الرسمية، يتضح بانّ هدف هذه الاستراتيجية هو تقليص أهمية قطاع المحروقات، نظرا لتطور السوق البترولية العالمية لصالح المشترين ، و تأثيرها السلبي على اقتصاديات الدول المنتجة و من بينها الاقتصاد الجزائري .

هذه الاستراتيجية التنموية الشاملة مست بالطبع سياسة تصدير المحروقات للجزائر في الثمانينات، و أعطت الاطار العام لسياسة تصديرية أكثر مرونة ، وهذا ما نريد تحليله في الفقرة الموالية .

II.4.2. السياسة الجزائرية الجديدة في تصدير المحروقات.

(تقليص أهمية البترول الخام)

تملك الجزائر كما رأينا في فقرة سابقة امكانيات هامة من المحروقات لا يستطيع المستوى الحالي أن يعكسها بشكل دقيق ، نظرا لأنّ عمليات الاستكشاف و التنقيب لم تتم بشكل كامل . ومن شأن مصادر الطاقة المتعددة أن تؤمن للجزائر ليس فقط امكانية التزود المضمون و المتنوع، بل و الحصول على أحجام كبيرة مخصصة للتصدير سواء على شكل مواد خام أو بعد تحويلها . و من هنا فان نوع المحروقات المصدر ، يأخذ بعين الاعتبار الاحتياطي الموجود ، و طبيعة و بنية الحاجات المحلية من الطاقة في المدى المتوسط ، و التحويل الفيزيائي الضروري لانتاج كل سلعة على حدة . وبشكل عام يمكن القول بأنّ نوع المحروقات المصدر يتصل بمجمل السياسة التصنيعية للجزائر . اما للجهة المصدرة فتدخل هذه المسألة في اطار سياسة المبادلات التجارية الشاملة للجزائر آخذة بعين الاعتبار ، ضرورة تنويع أسواق الاستهلاك و بنيتها و خصائصها المميزة .

II.4.4.1. سياسة تنويع الصادرات.

ترمي عملية تنويع هيكلة صادرات المحروقات الى بلوغ هدفين رئيسين :

1- المحافظة على احتياطيات البترول الخام من خلال مضاعفة مساهمة المنتجات المستخرجة من حقول الغاز (الغاز الكثف ،غاز البترول المميع،الغاز الطبيعي) في بلوغ مستويات الدخل المخطط .

2- تغيير أنواع مختلف المنتجات المخصصة للتصدير حسب وضعية السوق وذلك اما :

- لضمان رفع قيمة الطن المعادل للبترول المصدر في حالة كون السوق لصالح البائع .
- لمضاعفة امكانيات التسويق في حالة كساد السوق الدولية .

ان سياسة التنويع هذه التي طبقت على نطاق واسع ، مثل ما يظهره الجدول أدناه ، سوف يتم تدعيمها في المستقبل بالفعل ، فان توقعات سنة 2000 تكشف على الدور الهام الذي سيلعبه الغاز الطبيعي و مشتقاته (المكثفات و غاز البترول المميع) ، نظرا لاحتياطي الغاز الكبير بالمقارنة مع احتياطيات البترول الخام.

الصادرات (مليون طن معادل للبترول)	1970	1983	1990	2000
حجم الصادرات : من بينها :	52،0	60،9	75،0	60،0
البترول الخام و المنتجات المكررة	96	47	33	8
الغاز المكثف	1	24	24	23
الغاز الطبيعي	2	28	39	61
غاز البترول المميع	—	1	4	8

مصدر الجدول : [المرجع (106) ، ص (152)] .

سياســة تنويع صــادرات المحروقات تؤدي بنا لتحليل سياسة تصدير كل نوع من أنواع المحروقات في الجزائر .

II.2.4.2 : سياسة تصدير البترول الخام و مشتقاته .

انطلاقا من كون الاحتياطيات الثابتة الجزائرية من البترول الخام متواضعة نسبيا ، و انطلاقا من التزايد المستمر في استهلاك البلاد من المنتجات البترولية بمعدل تجاوز الـ 10 ٪ في السنة . ثم تبني سياسة صارمة في سبيل حفظ الحقول البترولية . وشهدت حصة البترول الخام من صادرات المحروقات هبوطا منتظما منذ تلك اللحظة منتقلا من 78٪ عام 1979 الى 70٪ عام 1980 الى 53 ٪ عام 1981 الى 28٪ عام 1982 و الى 26 ٪ عام 1983 والى 46،8 سنة 1984 . [(19) ، ص (71)] . و شهدت وجهة الصادرات كذلك تطورا ملحوظا اذ نمت حصة أوربا الغربية و البلدان النامية، وخصوصا الافريقية منها بشكل مضطرد على حساب السوق الامريكية . وهبطت بذلك الصادرات الجزائرية نحو هذه السوق من 58 ٪ عام 1979 الى 22 ٪ عـام 1983 و في مجال الاسعار فان الجزائر اتبعت سياسة داخــل الاوبيب و التي تفرض نموا مضطردا و عقلانيا للاسعار بحيث يمكن للدول المنتجة تنظيم مداخيلها، و بالتالي نموها الاقتصادي و الاجتماعي و يسمح بتحضير البدائل من مصادر الطاقة الاخرى بأفضل الوسائل . و من جهة اخرى ، فان الانتهاء من أعمال البنية التحتية لمهما في التكرير و مصانع البتروكيميا بطاقة تكرير سنوية بلغت 21 مليون طن من الخام قد مكّن ليس فقط من اشباع حاجــات السوق المحلية بل و زيادة صادراتها من المنتجات المكررة من 9،2 مليون طن سنة 1979 الى 6،6 مليون طن عام 1980 ، و الى 9،0 مليون طن عام 1981 و الى 13،8 مليون طن عام 1982 ، والى 11،5 مليون طن عام 1983 و الى 17،7 مليون طن ســنة 1984 . [(109) ، ص (71)] .

و نظرا للنوعية الجيدة للبترول الخام الجزائري (44° و 41° API) ماعدا كمية بسيطة من البترول الثقيل المستورد من أجل صناعة الاسفلت، كانت المنتجات المكررة من الانواع الجيدة مما زاد من الطلب عليها في السوق العالمية .

فاذا كانت صادرات البترول الخام أو المكرر قد كانت تحقق فوائض مالية هامة في فترة السبعينات خصوصا ، الا أن حصتها آخذة في التناقص منذ 5 سنوات من 83٪ سنة 1980 الى 48 ٪ سنة 1983 .

جدول يوضح طاقة التكرير الجزائرية

الوحــدات	الطاقة (برميل يوميا)	تاريخ البدء في الانتاج
مدينة الجزائر / الحراش	54000	1964
حاسي مسعود	22 000	1964
عين امناس	6 000	1979
ارزيـــــو	56000	1972
سكيكـــدة	300.000	1980
المجمـــوع	478 000	

مصدر الجدول : [(96) ،ص (28)] .

II.2.4.3: سياســة تصدير المكثفـات.

قامت الجزائر باستثمارات كبيرة لاستغلال ثرواتها من سوائل الغاز الطبيعي . والخطة في هذا المجال تقوم على انتاج الحد الأقصى من الغاز الرطب واستخراج السوائل واعادة حقن الغاز المكرر. وتطور الانتاج كثيرا خلال السنوات الاولى للثمانينات مما جعل الجزائر من أوائل المصدرين في العالم في مجال المكثفات.

والواقع أن صادرات المكثفات التي كانت تفوق 4 مليون طن عام 1980 (8 ٪ من اجمالي صادرات المحروقات) قد بلغ نحو 3 ،13 مليون طن في 1983 (25٪) وفي سنة 1984 وصل الى 89 ،13 مليون طن .

وبفضل النوعية الجيدة الحالية من الكبريت والمرغوبة من قبل العاملين في مجال البتروكيميا والمصافي ، تمكنت المكثفات الجزائرية بسرعة من غزو الأسواق وذلك على الرغم من حدتها النسبية ،وتجدر الاشارة الى أن السوق اليابانية لوحدها قد امتصت نحو 30 ٪ من هـــذه الصادرات ،وتجري الدراسات حاليا من أجل الوصول الى استخدامها في السوق المحلــي وخاصة في مجال البتروكميا.

II.2.4.4 : <u>سياسة تصدير غاز البترول المميع GPL .</u>

حتى نهاية سنة 1983 ،كان غاز البترول المميع نتاج المصافي و وحدات تسييل الغاز الطبيعي و في الوقت الحاضر شهدت هذه المادة نموا سريعا بفضل عمليات استخراج الغاز الرطب في حاسي الرمل و فصلها عن وحدات أرزيو الجديدة.

هذا و يسمح موقع الجزائر الجغرافي بتزويد الاسواق الأوربية و الأمريكية و الافريقية و حتى اليابانية ،علما بأن GPL مدعو لأن يلعب دورا كبيرا و متزايدا بفضل مميزاته الخاصة، و بفضل مجالات استخدامه المتوسعة و المتنوعة ولا سيما كوقود . فقد كانت صادراته في سنة 1980 ، 421 مليون طن ،ثم 625 مليون طن في 1981 ،ثم 877 مليون طن في 1982 ، ثم انخفض الى 625 سنة 1983 ،ثم عاد و ارتفع الى 1645 مليون طن سنة 1984 [(143) ،ص(17)] .

II. 2. 4. 5: <u>سياسة تصدير الغاز الطبيعي .</u>

لم تتردد الجزائر في الاستثمار في مجالات التقنيات المتطورة جدا ،بحيث قامت بانشاء وحدة صناعية للتمييع وبدأت بالتصدير. وهي تملك اليوم أعظم طاقة تمييع في العالم بالاضافة الى خبرة في هذا الميدان. [(109) ،ص (73)] .كما قامت الجزائر من جهة ثانية ببناء أول خط أنابيب مغمور للغاز مع ايطاليا و يربط البلدين .

ان الانتهاء من بناء هذه المنشآت و كذلك بدء عمل الوحدات ،كل ذلك قد سمح بزيادة حصة صادرات الغاز الطبيعي التي كانت سنة 1980 : 10,59 مليون م^3. ثم سنة 1981 : 11,97 مليون م^3 ، 1982 : 16,66 مليون م3 ، 1983 : 25,27 مليون م3 ، 1984 : 20,06 مليون و لكن من المؤكد أن الجزائر تهدف الى تعويض البترول الخام بالغاز الطبيعي في المستقبل كمصدر للعملة الصعبة. وهذا ما يجعلنا لا نتعمق أكثر في تحليل صادرات الغاز الطبيعي لأننا سوف نخصص له فقرة كاملة حول امكانية تنميته و دوره في التنمية الاقتصادية للجزائر.

وعموما يمكن تلخيص الخطوط العريضة لسياسة التصدير الجزائرية في مجال المحروقات في النقاط التالية :

1- تلبية الحاجيات المحلية و التنمية الاقتصادية بعين الاعتبار.

2- تنويع المنتجات المصدرة.

3- تنويع الجهات و الأسواق المستوردة.

4- الوصول الى الاستخراج الأمثل للموارد الطاقوية.

ان هذه السياسة سمحت للجزائر من تقليل تأثير اضطرابات السوق البترولية العالمية ،ولم تتأثر كغيرها من الدول المنتجة، وخاصة دول الاوبيب.

خلاصة الفصل الثاني .

رأينا في هذا الفصل بأن للمخطط الجزائري دورا هاما في اعادة سياسة التنمية و سياسة الطاقة.فمن جهة تحاول سياسة التنمية الجديدة تقليص أهمية قطاع المحروقات و خاصة القطاع البترولي في تمويل مشاريع التنمية ، ومن جهة أخرى تهدف سياسة الطاقة الجديدة للمحافظة على موارد البترول الخام،و ذلك بالاعتماد على الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي ، و تنويع الصادرات من المحروقات من بترول خام و مكثفات و غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي .

و لكن الملاحظ بأن سياسة التصدير هذه لم تستطع أن تخرج عن قطاع المحروقات ، و لم يستطع الاقتصاد الجزائري و خاصة القطاع الانتاجي من تعويض هذه الموارد في تمويل الاستثمارات الداخلية . و لهذا فان سياسة تنويع صادرات المحروقات تتأثر سلبا نتيجة انخفاض أسعار البترول و ارتباط أسعار هذه المنتجات بأسعار البترول الخام .

و الملاحظ بأنه في فترة الثمانينات انخفاض الايرادات البترولية لم يمس فقط ايرادات البترول الخام ، و انما مس ايرادات بقية المنتجات الاخرى و لو بشكل أقل نسبيا .

و بما أننا لاحظنا في القسم الاول بأن فترة الثمانينات تميزت باتجاه منخفض لأسعار البترول الخام ، و هذا ما أدى الى انخفاض ايرادات الجزائر البترولية بالقيم الحقيقية ، على الرغم من ارتفاعها اسميا نظرا لارتفاع حجم الصادرات . هذه الانخفاضات أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب سوف نقوم بتحليلها في الفصل الموالي .

=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-

II.3: الفصل الثالث

الآثار السلبية لاضطرابات السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري في الثمانينات

ان فترة الثمانينات فترة خاصة في تاريخ السوق البترولية العالمية والتي أثرت سلبا على الدول المنتجة ، وبالخصوص دول الأوبيب .

والجزائر باعتبارها أحد الدول المنتجة وأحد أعضاء دول الأوبيب فهي لم تنج من هذه الآثار السلبية الخطيرة نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات واعتماد الصادرات على المنتجات البترولية والغازية فقط ، وضعف الصادرات خارج المحروقا .

ان انخفاض الايرادات البترولية جعل من الجزائر تفقد مداخيل هامة من العملات الصعبة هي في أمس الحاجة اليها لتمويل المشاريع التنموية ، بل والاكثر من هذا أنها أثرت على عدة جوانب اقتصادية انتاجية منها واستهلاكية،واجتماعية أيضا .

حتى أن سياسة تنويع صادرات المحروقات المتبعة منذ بداية الثمانينات، لم تستطع الحد بصفة مطلقة من تقلص الايرادات ، نظرا لارتباط كل مصادر الطاقة الأخرى بسعر البترول الخام .

ان انخفاض الايرادات البترولية لم تنعكس فقط سلبا على انخفاض الصادرات وانما أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ككل ، وتظهر هذه الآثار السلبية على سبيل المثال في النقاط التالية :-

1)- آثار على الميزانية العامة للدولة .

2)- آثار على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

3)- آثار على تطور وارتفاع الديون الخارجية .

هذه الآثار هي محور دراستنا وتحليلاتنا في هذا الفصل مع التركيز على الأزمة البترولية لسنة 1986 التي تدهورت فيها الايرادات البترولية بشكل كبير ، والتي مازالت آثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري قائمة حتى الآن .

II ٠ 3 ٠ 1 : تدهور الايرادات البترولية والخسائر الحقيقية للجزائر في الفترة 81ـ1985

درسنا في فصل سابق تطور الأسعار والايرادات البترولية في الفترة 71ـ 1981، والتي تميّزت بارتفاع مستمر في الأسعار والايرادات انعكست ايجابا على تمويل الاستثمارات واعتماد استراتيجية التنمية على موارد المحروقات ، الا أنه كما لاحظنا في الجزء الأوّل بأن فترة الثمانينات وخاصة بعد سنة 1982 كانت معاكسة تماما لفترة السبعينات ،وتميّزت بتدهور مستمر في الأسعار وبالتالي الايرادات من العملات الصعبة،على الرغم من أن الجزائر أستطاعت أن تحدّ من التأثير الكبير لتقلّبات السوق البترولية العالمية ،وهذا عن طريق سياسة تنويع صادرات المحروقات ، ولكن هذا لم يمنع من تأثّر الاقتصاد الجزائري بانخفاض الايرادات البترولية تأثرا سلبيا كبيرا ٠

II ٠ 3 ٠ 1 ٠ 1 : انخفاض الأسعار والايرادات البترولية في الفترة 1981 ـ 1985 ٠

ارتأينا أن نبدأ تحليلنا بدراسة تدهور الأسعار البترولية في الفترة 1981 ـ 1985 والتي تأثرت بعوامل عديدة خاصة بالسوق البترولية العالمية التي أدّت الى انخفاض الأسعار المرجعية للأوبيب ٠

اذا أردنا أن ندرس تطوّر أسعار البترول الخام الجزائري في فترة 80 ـ 1985 وقارنها مع الأسعار المرجعية للأوبيب نجد مايلي:

السنوات	80	1981	1982	1983	1984	1985
السعر المرجعي (API 34°) ($ /ب)	28٠82	32٠42	33٠50	29٠30	29	28
سعر البترول الخام الجزائري (API 41°٠44°) ($ /ب) (1)	37	40	35٠50	30٠50	30٠50	29٠5

(1) هذه الأرقام مأخوذة من المجلّة : Energy trends : Juily 1984 . Febrery 1985 December 1985

إذن نلاحظ من الجدول السابق تأثر أسعار البترول الخام الجزائري بالتغيرات والعوامل المؤثرة في السوق البترولية العالمية ، فاذا اعتبرنا سنة 1981 كسنة أساس وهي السنة التي حقق فيها البترول الجزائري الرقم القياسي في الارتفاع (وصل الى 40 دولار للبرميل) نلاحظ تدهور الرقم القياسي لأسعار البترول الجزائرى كما يلي :ـ

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الرقم القياسي لأسعار البترول الخام	100	88,75	76,25	76,25	73,75

هذا التطور المعاكس لتطور الأسعار في السبعينات لم يتعلّق فقط بالبترول الخام لوحده ، وانما بجميع أسعار المحروقات نظرا لارتباط جميع الموارد الاخرى بسعر البترول الخام (المنتجات المكرّرة ، غاز البترول المميع GPL ، والغاز الطبيعي وخاصة GNL) .

هذه الأسعار أثرت حتما على ايرادات الجزائر من العملات الصعبة التي نورد ها في الجدول التالي :ـ

(مليون دولار) جدول يوضّح ايرادات الجزائر البترولية في الفترة (1981ـ1985)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الايرادات (+)	10700	8500	9700	9700	9200

ان نسبة انخفاض الايرادات كانت 25٪ تقريبا سنة 1982، ثم عادت وارتفعت في سنة 1983 و 1984 ولكن هذا الارتفاع ليس سببه ارتفاع الأسعار وانما الارتفاع الكبير في صادرات المحروقات (أي الحجم) حيث نلاحظ بأن صادرات مختلف موارد

(+) هذه الارقام موجودة في مجلّة البترول والغاز العربي رقم 1 جانفي 1986 ص(41)

المحروقات بأنواعها الأربعة ارتفعت تدريجيا (ماعدا البترول الخام) مما أدت الى زيـــادة في الايرادات ، والزيادة في الصادرات كما نعلم هي ليست في صالح الجزائر ولا تتماشى مع سياسة الطاقة المتبعة والتي تهدف الى المحافظة على موارد الطاقة بمختلف أنواعها •

ـ جدول يوضح تطور صادرات المحروقات (بآلاف الاطنان المعادلة للبترول Tep)ـ

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الانتـــاج	54041	54593	60490	64241	68031

مصدر الجدول المرجع : [(142) ، ص (135)]

فاذا أجرينا مقارنة بين الرقم القياسي لتطور أسعار البترول الخام الجزائري والرقـــم القياسي لتطور تصدير المحروقات مع العلم أن سنة 1981 سنة الأساس نجد ما يلي :

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الرقم القياسي لتطور أسعار البترول الخام	100	88،75	76،25	76،25	73،75
الرقم القياسي لتطور تصدير المحروقـــات	100	100،87	111،93	118،87	125،88

ـ نلاحظ بأن التطور عكسي بين أسعار البترول المتناقصة وبين معدلات التصدير المتزايدة، وهذا هو التفسير الوحيد لثبات الايرادات البترولية أو تناقصها بشكل طفيف ، ولكن في الحقيقة فان خسائر الجزائر من خلال هذه الانخفاضات في العوائد بين كل سنة ، لا يعكـــس الخسائر الحقيقية التي تفوق بكثير هذه العوائد وهذا ما سنحلّله في الفقرة اللاحقـــة •

II 3•1•2 : تقدير الخسائر الحقيقية للجزائر في الفترة 82ـ1985

إنه لمن الصعب حساب خسائر الجزائر الحقيقية منذ بدء أسعار البترول فـــي الانخفاض ، نظرا لعدّة عوامل نذكر منها :ـ

1)ـ نقص المعلومات حول الأسعار البترول الجزائري ، وأسعار بقية منتجات المحروقات الأخرى .

2)ـ عدم امكانية وضوح مقاييس الطاقة ، مثلا العلاقة بين $م^3$ و BTU والبرميل و Tep..... الخ .

3)ـ عدم وجود احصائيات دقيقة حول انتاج كل مصدر طاقوي ،ونسبة تصديره الى الخارج .

كل هذه الاسباب أدّت الى عجز الباحثين والاخصائيين عن اعطاء الارقام الحقيقية للخسائر التي تكبّدتها الجزائر من جرّاء تدهور أسعار البترول العالمية ، ولكنّنا في هذه الفقرة سوف نقوم بمحاولة لحساب هذه الخسائر معتمدين على الاحصائيات والمعلومات المتوفّرة لدينا .

لدينا الجدول التالي الذي يوضّح صادرات المحروقات وايراداتها في الجزائر في الفترة 1980 ـ 1985 .

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الصادرات بألف طن معادل للبترول	54041	54513	60490	64241	68031
الايرادات مليار د ج	61.677	59.391	59.824	62.295	63.299

مصدر الجدول المرجع (142) عدد مختلف من الصفحات .

اخترنا سنة 1981 لأنها سنة الأساس وكذلك السنة التي عرفت الحد الأقصى لسعـــر البترول الجزائري .

اذا قسمنا الايرادات على الصادرات (+) نحصل على سعر الطن الواحد المعادل للبترول في كل سنة بالدينار الجزائري .

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
سعر الطن الواحد المعادل للبترول بالدينار الجزائري	1141.3	1089.48	988.98	969.70	930.44
سعر البرميل الخام الجزائري 41 و 44 دولار / ب	40	35.50	30.50	30.50	29.50

نلاحظ بأن العلاقة بين سعر الطن الواحد المعادل للبترول (دج / طن) وسعر البرميل (دولار $ / ب) متناسبة وطردية، مما يدّل على أن العلاقة وطيدة بين سعر البرميل وسعر الطن في جميع موارد المحروقات الجزائرية .

لحساب خسائر الجزائر في الفترة (82ـ1985) لدينا فرضيتين :

1)ـ الفرضيـة الأولـى :ـ وهي أننا نعتبر سعر سنة 1981 كسعر مرجعي أي أننـا نفرض بأن هذا السعر هو نفسه في السنوات 82 ـ 83 ـ 84 ـ 85 ، فقط الـــذي يتغيّر هو حجم صادرات المحروقات ، أي أننا نفرض بأن السوق البترولية العالميـــة ثابتة كما هي عليه في سنة 1981 وهي سنة النهاية العظمى لدالة أسعار البترول .

2)ـ الفرضية الثانيـة :ـ وهي أننا نعتبر السعر المرجعي لكل سنة هو سعر السنة السابقة لها مثلا : سعر سنة 1982 هو سعر 1981 وسعر 1983 هـــو

(+) كل الصادرات في الجدول السابق قيمت على أساس Tep بما فيها الغاز الطبيعي والـ GPL

سعر 1982 وسعر 1984 هو سعر 1985 ، وسعر 1985 هو سعر 1984، مـــع الاحتفاظ بمستويات حجم الصادرات كما هي عليه في كل سنة .

1.2.1.3 : حساب الخسائر حسب الفرضية الأولى .

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الصادرات	54041	54513	60490	64241	68031
السعـــر دج / طن لسنة 1981 سنة الأساس	1141.3	1141.3	1141.3	1141.3	1141.3
الايرادات المتوقعة (1) الايرادات الواجب تحققها مليار دج	61.677	62.215	69.037	73.318	77.643
الايرادات المحققة فعـــلا (2) مليـــار دج	61.677	59.391	59.824	62.295	63.299
الخســــارة (1) ـ (2) مليـــار دج	0	2.824	9.213	11.023	14.344
مجموع الخســـــارة	37.404 مليار دج				

نلاحظ بأن الخسارة كبيرة جدا ،وكانت الجزائر من المتوقع أن تحقق هذه الخسارة كايرادات ولكن متغيرات السوق البترولية العالمية أدت الى فقدان الجزائر في خـــلال 4سنوات الى أكثر من 37 مليار دج ، وهذا مبلغ هام. للمقارنة فقط تمثل هذه القيمة ما يقارب 36 % من مجموع نفقات الدولة لسنة 1985 التي كانت 103.471 مليار د ج.

2•2•1•3• : حساب الخسائر حسب الفرضية الثانية •

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الصادرات	54041	54513	60490	64241	68031
السعر دج / طن حسب الفرضية الثانية	1141•3	1141•3	1089•48	988•98	969•70
الايرادات المفروض تحققها (مليار دج) (1)	61•677	62•215	65•902	63•533	65•969
الايرادات المحققة فعلا (مليار دج) (2)	61•677	59•391	59•824	62•215	63•299
الخسارة (1)ـ(2) مليار دج	0	2•824	6•078	1•318	2•670
مجموع الخسارة	12•890 مليار دج				

وهي خسارة أقل طبعا من الخسارة المحسوبة في الفرضية الأولى،لأن هذه الفرضية تأخذ بعين الاعتبار تطور السوق البترولية العالمية. ولكن بالرغم من هذا فان قيمة 12•890 مليار دج ليس بالقيمة الهيّنة ، فيمكن أن نلاحظ بأنها تفوق مثلا الايرادات الجزائرية المختلفة غير الضريبية في سنة 1985 والتي تعادل حوالي 12•283 مليار دج.

على العموم فان الخسارة التي تلحق بالجزائر في كلا الفرضيتين كبيرة، من جراء تطور السوق البترولية العالمية في الثمانينات كسوق مشترين ، هذه الخسارة الكبيرة و هذا الانخفاض في الايرادات أثر بصورة مباشرة على الاقتصاد الكلّي الجزائري بصفة سلبية ،وتمثّلت هذه

الآثار في عدّة معطيات اقتصادية ستكون محور دراستنا في الفقرة اللاحقة ·

II · 3 · 2 :

الآثار السلبية لانخفاض الايرادات البترولية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 1981 – 1985 ·

وتتمثل هذه الاثار في عدّة جوانب يمكن أن نحصرها في الآتي : آثار على ميزانية الدولة ، آثار على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، آثار على تطور المديونية ·

II · 3 · 2 · 1 :

الآثار السلبية لانخفاض الايرادات البترولية على ميزانية الدولة ·

كما نعلم فان حصة الايرادات البترولية في ميزانية الدولة الجزائرية كبيرة جدا ،وهذا يتضح من خلال تطوّر الجباية البترولية ·

جدول يوضّح حصّة الجباية البترولية من مجموع ايرادات الميزانية في الفترة 1981 – 1985 (بالمليون دينار جزائري)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الجباية البترولية المحققة فعلا	50954	41458	37711	43841·2	46786·7
مجموع ايرادات الميزانية	79384	74246	80644	100277·6	105967·2
نسبة الجباية البترولية الى مجموع ايرادات الميزانية (٪)	٪64·18	٪55·83	٪46·76	٪43·71	٪44·15

مصدر الجدول مشتق من المرجع[(142)،ص(57)]

نلاحظ من هذا الجدول بأن هناك انخفاض في نسبة الجباية البترولية الى مجموع ايرادات الميزانية، وهذا راجع الى انخفاض الايرادات البترولية نتيجة انخفاض الاسعار، واستطاعت الدولة أن تزيد من الوعاء الضريبي (الضرائب الاخرى خارج الجباية البترولية)، وهذا

لكي تتفادى العجز في الميزانية ، ونذكر أنه منذ سنة 1971 لم تعرف الميزانية العامة للدولة عجزا الا في سنة 1983 فقط والسبب واضح في هذه الحالة والمتمثل في الانخفاض الكبير في أسعار البترول المقرّر من قبل الاوبيب في مؤتمر لندن (مارس1983) .

جدول يوضّح فائض أو عجز ميزانية الجزائر العامة في الفترة 81_1985

(مليون دج)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
ايرادات الميزانية العامة	79384_	74246	80644	100277•6	105967•2
نفقات الميزانية العامة	57655	72445	87325	94976	103471
الرصيد (فائض أو عجز)	+21729	+1801	_6681	+5301•6	2496•2

_ مصدر الجدول المرجع [(142) ص (57)]

يمكن أن نلاحظ بأن أكبر فائض حققته الميزانية سنة 1981 وهي السنة المثالية أو المرجعية ، والتي وصل فيها سعر البرميل الخام الجزائري الى 40 دولار / للبرميل ، ثمّ أن هذا الفائض كان في تناقص ، أما سنة 1983 تحقّقت عجزا مقداره 6681 مليون دج .

2•2•3• : الآثار السلبية لانخفاض الايرادات البترولية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ان انخفاض الايرادات البترولية في الثمانينات أدى الى تناقص الفائض في الميزان التجاري وهذا الفائض كان يتحقق نتيجة السياسة المتبعة في بداية الثمانينات ، وهي تقليص الواردات بشكل كبير ، الا أنه بالنسبة لميزان المدفوعات نلاحظ بأن ميزان العمليات الجارية للجزائر لم يحقق فائضا الا في السنوات 1974 ، 1980 ، 1981 ، وهذا راجع

الى أن هذه السنوات عرفت تطورا ايجابيا لصالح أسعار البترول الخام الجزائرى ،بينما في بقية السنوات الأخرى حقق الميزان الجاري عجزا متفاوتا حسب تناقص الايرادات البترولية والجدول الموالي المشتق من مصدرين مختلفين يوضح ذلك .

ـ جدول يوضح المصادر الاساسية لميزان المدفوعات الجزائري (بالمليون دولار)

	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الصادرات	9480	13650	14110	13310	12740	12790	9500	8400
الواردات	7810_	9600_	10900_	9890_	9520_	9240_	8500_	8000
الميزان التجاري	1670+	4050+	4020+	3620+	3220+	3559+	1000+	400+
ميزان الخدمات والتحويلات	3300_	3800_	3930±	3800_	3310_	3480_	3000±	2900±
ميزان المدفوعات الجارى	1630±	250+	90+	180_	90_	70+	2000_	2500±
اجمالي الاحتياطيات بدون الذهب	2659	3773	3695	2422	1880	1464	3270	2015 سبتمبر
اجمالي الديون الخارجية المدفوعة	/	/	/	18300	17500	16600	17500	18600
الدين الخارجي /المنتوج الداخلي الخام (x)	85•2	61•8	52•0	41	36	32	31	31
الدين الخارجي /الصادرات من السلع والمواد (x)	27•6	26•5	25•3	32	38	40	37	34

ـ مصدر الجدول : مشتق من المراجع : [(137) ص(99)] و [(301) ص (42)]
وكذلك : (11) P 1987 ـ (28 ـ 17) Algerie selection n° hors serie Juin

نلاحظ من هذا الجدول كما سبق وأن ذكرنا بأن ميزان المدفوعات في الجزائر حقق عجزا مستمرا ومتزايدا ماعدا في السنوات التي كانت فيها الايرادات البترولية هامة جدا والتي أستطاعت أن تغطي العجز المستمر في ميزان الخدمات والتحويلات ، هذا العجز الراجع الى سوء معدلات التبادل بين الجزائر والعالم الخارجي وكذلك تذبذب أسعار صرف العملات الصعبة المتعامل بها مع الخارج .

3.2.3. :

الآثار السلبية لانخفاض الايرادات البترولية على تزايد المديونية

ان الجزائر أكبر دولة مقترضة في المغرب العربي لرؤوس الاموال في نهاية 1983 ، الديون الخارجية للجزائر قدرت بـ 13.1 مليار دولار (18.8 مليار دولار عندما نضيف الديون غير المنفقة 18.4 مليار دولار في نهاية 1984) أي 27.8٪ من PIB ، هذه النسبة المئوية سوف تنتقل نظريا الى 17.5٪ من PIB سنة 1990 الا أن تبعية الجزائر للايرادات البترولية التي تمثل 98٪ من صادراتها [(146) ص (34)] جعلتها تفكر في توازن حساباتها ، وبالنتيجة على احتياجاتها من الديون الخارجية ، وهو خطر لا يمكن تقييمه بشكل دقيق ، من جهة أخرى ، الانخفاض الكبير في أسعار البترول يشكل خلل كبير في التنبؤات الاقتصادية الجزائرية بما فيها الديون الخارجية ، ثقة المقرضين الاجانب محفوفة بخطر التفاوض حول شروط مالية أكثر ارتفاعا ، مما يؤدي الى نتيجة اثقال حسابين في ديون الجزائر وتأجيل بعض الاختيارات الاقتصادية .

جدول يوضح تطور الديون في الجزائر (مليون دولار)

البيانات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الصادرات	10109	14500	15067	14385	13616	14052
رصيد الحساب الجارى	1632-	249	85	183-	85-	77+
الديون						
ديون اجمالية مصروفة (منفقة)	16127	16334	15359	13847	13142	12669
بما فيها الرسمية	2185	2541	2553	2573	2733	2880
الخاصة	13942	13793	12806	11324	10409	9790
ديون غير مصروفة (غير منفقة)	10578	9671	7299	6373	5671	7344

.../...

تتمة جدول يوضح تطور الديون في الجزائر (مليون دولار)

البيانات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
ـ خدمة الديون	2792	3849	3818	4261	4763	5065
ـ بما فيها الفوائد	(1234)	(1396)	(1309)	(1368)	(1243)	(1172)
ـ مدفوعات بـ% من صادرات السلع والخدمات	% 26·3	%25·7	%24·5	%28·6	%33·8	%36
ـ معدل الفائدة الوسطي للاقتراض	9·8	8·3	8·4	8·9	9·9	9·8
ـ الاهتلاك الوسطي السنوي (%)	10·4	10·4	7·7	6·0	6·7	8·2

مصدر الجدول المرجع [(146)، ص (34)]

ويمكن أن نلاحظ بأن مجموع الديون في سنة 1983 بلغت حوالي 17924 مليون دولار ثم أرتفعت الى 18381 مليون دولار سنة 1984، وقد قدرت في سنة 1985 بحوالي 20 مليار دولار ، وهذا الارتفاع في الديون يفسر بعجز الميزانية العامة نتيجة انخفاض ايرادات العملات الصعبة الناجمة عن تدهور السوق البترولية العالمية •

ولدينا الجدول التالي يبين خدمة الديون (مليار دولار) •

وتوقعات 1986 ـ 1990 (+)

السنوات	83 ـ 1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
خدمة الديون	4·8	4·4	3·3	3·9	4·3	4·9	5·2

مصدر الجدول المرجع [(137) ص (59)]

(+) هذه التوقعات قام بها البنك الدولي للتعديلات (BRI) و (BIRD)

ونستنتج بأنه نتيجة انخفاض أسعار البترول التي تخفض ايرادات الصادرات ، يمكن أن ترفع قليلا بشكل محتمل نسبة خدمة الديون بالنسبة لمداخيل الصادرات •

اذا نستنتج مما سبق بأن تدهور أسعار المحروقات تؤدي بالضرورة الى زيادة المديونية الجزائرية نظرا لحاجات التنمية الوطنية من العملات الصعبة ، ويمكن أن تعمّق الفوائد على خدمة الديون لأن الائتمان والثقة المعروفة على الجزائر في الأسواق المالية العالمية يمكن أن تفقد جزءا هاما نتيجة انخفاض ايرادات المحروقات •

III. 3.3. : الآثار السلبية للأزمة البترولية لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري •

ان سنة 1986 هي سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية والتي تمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول والتي تم تحليلها في القسم الأول من هذه الدراسة ، وهذه السنة تميزت بانخفاض وتدهور ايرادات المحروقات في الجزائر بشكل كبير لم يسبق له مثيل ، وقد صاحب هذا الانخفاض ، انخفاض في الدولار ، العملة الأساسية في السوق البترولية العالمية ، ولهذا فان آثار السوق على الاقتصاد الجزائري كانت مزدوجة: انخفاض البترول ، انخفاض سعر صرف الدولار •

قبل البدء في تحديد آثار هذه الازمة على الاقتصاد الجزائري لا بد وأن نشير الى أنه هنالك تحوّل كبير في سوق المحروقات منذ 1983 وهناك اعادة نظر في الاستراتيجية الاقتصادية المطبقة منذ 15 سنة تقريبا ، وهذه الاستراتيجية الجديدة تهدف الى وضع حد للتبعية البالغ فيها بالنسبة للريع البترولي ، كل الاجراءات الصارمة والمتبعة منذ جوان 1980 تجمع على ضرورة البحث عن الاستغلال الامثل للطاقات الداخلية ، اعادة الهيكلة المالية للقطاع العام الى وحدات أصغر تسمح بمردودية أكثر ، وضع سياسة للري ضرورية لتحقيق تغطية أفضل للاحتياجات الغذائية ، تشجيع الادخار الخاص للمشاركة في التنمية الوطنية ، التحكم أكثر في النمو الديمغرافي (32٪) الذي يعيق السير نحو التنمية والعمل

الافضل[(137) ص(194)] .

نلاحظ في الفترة 82_1985 بأن هذه الاجراءات وهذه السياسة كانت لها مفعول ايجابي على تقليص آثار انخفاض الايرادات البترولية على الاقتصاد الجزائري، ولكنها لم تستطع الوقوف أمام أزمة 1986 التي وضحت عدد كبير من سلبيات بعض هذه الاجراءات واعادة النظر فيها .

ونبدأ باعطاء مؤشرات اقتصادية لسنة 1985 التي كانت مرضية بالنظر الى الانكماش الشامل لجميع بلدان العالم الثالث، وهذه المؤشرات وضعت للمقارنة فقط عن الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل أزمة 1986 البترولية .

مصدر الجدول الموالي المرجع [(103)، ص (41)]

المؤشرات الاقتصاديـــة	معدل النمو
الانتاج خارج المحروقات	7٪
الانتاج الصناعي	9٪
ديناميكية القطاع العام	12٪
قطاع الاشغال العمومية والعمارة	5٪
_ الفلاحة _	30٪
الموارد المتوفرة (المنتوج الداخلي الخام (_)	4٪
التراكم الخام للاموال الثابتة	2.5٪
كتلة العائدات الموزعة	13٪
عائدات الجباية العادية	13٪
استهلاك العائدات	4.7٪
متوسط القوة الشرائية	1٪
التضخم	8.5٪
مستوى التأميل	2٪
عدد الوظائف الجديدة	150 000

هذه هي المؤشرات الاقتصادية في سنة 1985 التي تعتبر حسنة نوعا ما ، ولكن الامور تغيّرت مع بداية 1986 ، حيث تميّز الاقتصاد العالمي بعاملين هامين :

- انخفاض سعر البترول الخام والغاز الذي يقدر بالنسبة للجزائر بمقدار 50% بالنسبة للخام و20% بالنسبة للغاز .
- انخفاض الدولار الامريكي .

هذين السببين أثرا بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ، هذه الآثار متعدّدة ولا يمكن حصرها بسهولة ولكننا سوف نجملها في الآثار التالية :-

1)- آثار على سياسة الميزانية العامة .

2)- آثار على البرنامج العام للاستثمارات .

3)- آثار على البرنامج العام للاستيرادات .

4)- آثار اجتماعية عديدة .

5)- آثار انخفاض الدولار .

1.3.3.1 :

آثار أزمة 1986 البترولية على سياسة الميزانية العامة .

ان قانون المالية الأصلي لسنة 1986 كان يتوقّع تحقيق ايرادات الجباية البترولية بحوالي 48 مليار د.ج ، وحسب مصادر دبلوماسية وضع هذا التقرير على أساس سعر البرميل 24 دولار [(137)،ص (100)] ، الا أنه مع استمرار تدهور أسعار البترول في السوق العالمية ، أدى بالجزائر الى مراجعة هذه الميزانية في أفريل 1986 نظرا للتحقق من عدم امكانية تحقيق الميزانية الأصلية والتي كانت تفرض عجزا ميزانيا قدره 5 مليار د.ج فقط ، وتم صدور قانون المالية الاضافي الذي رفع العجز الميزانى الى 14 مليار د.ج وقدرت ايرادات الجباية البترولية بحوالي 29 مليار د.ج وتم وضع

قانون المالية الاضافي على أساس سعر البرميل 17•5 دولار [(136)،ص (100)] •

ويتمثل قانون المالية الاضافي في الجدول التالـــي (مليار د•ج) •

	تقديرات قانون المالية الاصلي لسنة 1986	تقديرات قانون المالية الاضافي لسنة 1986	الفارق	%
النفـــقات	67			
ـ ميزانية التسيير	67	59•5	7•5ـ	11•2ـ
ـ ميزانية التجهيز	61	45	16ـ	26•2ـ
ـ المجموع	128	104•5	23•5ـ	18•3ـ
الداخيـل				
ـ الجباية العـادية	75	61•5	13•5ـ	18•0ـ
ـ الجباية البترولـيـة	48	29	19ـ	39•5ـ
ـ المجموع ـ	123	90•5	32•5ـ	26•4ـ
العجـز المـالـي	5	14	9+	180+

مصدر الجدول : 1986 El-Moudjahide du 22 Avril

الا أنه ومع نهاية سنة 1986 لوحظ بأن الايرادات البترولية كانت أقل من 29 مليار دج، لأننا كما سبق وأن ذكرنا بأن قانون المالية الاضافي حسب على أساس سعر البرميل 17•5 دولار // بينما في الحقيقة كان السعر يدور وسطيا حول 15 دولار/ب ، مما رفع العجز الميزاني من 14 مليار دولار الى أكثر من 20 مليار دولار [(135)،ص (32)] ،

وبالتحديد وصلت الايرادات البترولية لسنة 1986 الى 5•79 مليار دولار موزعـــة

كما يلي بالنسبـة لكل نوع من صادرات المحروقـــــــات :

البترول الخام		المكثفات		المنتجات المكررة		غاز البترول المميع (GPL)		الغاز الطبيعي		مجموع الايرادات	
مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%
1.16	20	1.33	23	1.27	22	0.29	5	1.74	30	5.79	100

مصدر الجدول المرجع [(144)، ص (12)].

وهذه ايرادات الاجمالية التي وصلت الى 5.8 مليار دولار في 1986، وحسب التوقعات الاولية المقدمة من قبل هيئة [illegible] المالية عند تقديم ميزانية 1987 ،هذا الرقم أقـــل بنسبة 44% من التنبؤات الاصلية لسنة 1986 والتي قدرت بحوالي 10.4 مليار دولار،ولكن أيضا أقل بنسبة 8% من الايرادات المتنبىء بها في الميزانية الاضافية لسنة 1986والتيكانت حوالي 6.3 مليار دولار [(144) ص (12)].

أما ميزانية الدولة لسنة 1987 تتنبؤ بتحقيق ايرادات بترولية تقارب 4.4 مليار دولار فقط (2200 مليار د.ج)،وهذا يمثل انخفاضا جديدا بنسبة 24% بالنسبة لسنة 1986. علــى أن تقديرات سنة 1987 ارتكزت على أساس سعر البرميل الوسطي للبترول يعادل 17 دولار للبرميل ، وهذا تفاديا لأي تغيير طارىء في سعر البترول الذي كان في فيفري 18 دولار/ب أو أكثر، علما بأن السعر الرسمي للخام الجزائري هو 18.87 دولار/ب في بداية سنة 1987.

- جدول يوضح مقارنة بين ميزانية 1986 و 1987 (مليون دينار جزائري)

البيـــانات	الاصلي 1986	الاضافي 1986	المتنبى به في 1987
- مجموع الايرادات	123 000	90 150	96 000
بما فيها الجباية البترولية	48 000	29 000	22 000
- مجموع النـــفقات	128 000.2	10 450.0	108000.0
- نفقات التسييـــر	67 000.2	59 500.0	63000.0
- نفقات التجهيـــز	61 000.0	45 150.0	45000.0
العجـــز	5 000	14 000	12 000

ويرجع سبب تقليص العجز في ميزانية 1987 الى الدور الكبير المفروض أن تلعبه الجباية العادية في تعويض النقص الحاصل في الجباية البترولية ولو بشكل جزئي اذا علمنا بأنه تم انشاء مصادر جديدة للضرائب : ضريبة على البناءات الخاصة التي تكون تكاليفها أكثر من 2 مليون دج ، هذه الضريبة يمكن أن تصل الى 50% من مجموع كلفة البناء ، بالاضافة الى ارتفاع في الايرادات الجمركية نتيجة فرض الضرائب على السلع المستوردة [(135)،ص(32)].

2.3.3 :-

آثار أزمة 1986 البترولية على البرنامج العام للاستثمارات .

لقد كانت نتائج أزمة 1986 على الاستثمارات سلبية جدا ، فقد تم تقليص قيمة الاستثمارات المخططة بشكل كبير .

وقد جرى انتقاء مشاريع الاستثمارات المعتمدة وفق وضعيتين :

I)- فيما يتعلق بالمشاريع الجارية،أي المشاريع المخططة والتي تتوفر على رخصة الانجاز ورخصة للتمويل فقد اتخذت بشأنها ثلاث قرارات :-

1)- الاستمرار في المشاريع العاجلة والتي يصعب تأجيلها .

2)- تأجيل المشاريع التي لم يشرع فيها بعد .

3)- تحويل انجاز المشاريع القديمة المعهود بها للمؤسسات الاجنبية للانجاز الى المؤسسات الوطنيـــة .

II)- أما فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة ،فقد جرى ترتيبها وفق تسلسل يأخذ بعين الاعتبار درجة الاهمية والأولوية على النحو التالي :-

1)- عدم معاناة قطاعات الفلاحة والري والفروع الصناعية الاندماجية من أي تغيير .

2)- اطلاق المشاريع ذات المردودية السريعة والتي تساهم مباشرة في الاحلال محل الواردات.

3)ـ انتقاء المشاريع الموجهة نحو السلع الاستهلاكية للجماهير ،وهي المشاريع ذات الكلفة الضعيفة بالعملة الصعبة [(103)، ص (42)] .

كل هذه التأجيلات في الاستثمارات الهامة تم الغاؤها أو تأجيلها نتيجة افتقار الاقتصاد الجزائري للمناعة في مواجهة تدهور السوق البترولية العالمية .

III . 3.3.3 :
آثار أزمة 1986 البترولية على البرنامج العام للاستيرادات .

لقد قدرت الواردات في بداية سنة 1986 عند حدود 48 مليار د ج (أي قرابة 12 مليار دولار) غير أن انخفاض سعر البترول أدى الى مراجعة البرنامج نحو الأسفل الذي قلص الى 38.5 مليار د ج (9.5 مليار دولار) [(103)، ص (42)] .

لقد اعتمد في تخفيض البرنامج العام للاستيراد على مبادئ تخفيض البرنامج السنوي للاستثمارات .

I)ـ لقد جرى بالدرجة الاولى احترام تلبية الحاجيات من المواد الاولية والنصف المصنعة الضرورية للسير العادي للجهاز الوطني للانتاج .

فقد انتقل المبلغ المالي المخصص لهذه المواد من 23.5 مليار د ج الى 19.5 مليار دج وجرى ضمان تموين القطاعات الانتاجية ذات الأولوية مثل قطاع الاشغال العمومية والبناء الصناعة والفلاحة بصفة عادية ، أما القطاعات التي عرفت انخفاضا في تموينها فهي :ـ

1)ـ الانشطة الصناعية للتركيب (المواد الكهرومنزلية ،والالكترونية ذات التداول العام، السيارات الصناعية) .

2)ـ الانشطة التي تعرف مشاكل في تصريف انتاجها (النسيج ، التجارة العامة ،الخزف الصحي ، الصنابير ، الضخات ،الأثاث البلاستيكي ....) .

3)ـ الانشطة المرشحة لتقليص مخططاتها للاعباء نتيجة التحكيم الجديد .

II)ـ أما فيما يتعلق بمواد التجهيز الموجهة لبرنامج الاستثمار ، فقد انتقل المبلغ المالي

المخصص لها من 12•7 مليار د •ج الى 8•2 مليار د •ج •

وقد طبقت هذه التخفيضات على التجهيزات الآتية (المعلوماتية ،عتاد المكاتب،التجهيزات الطبية) ،كذلك على العتاد والالات الخاصة بالاشغال العمومية •

وباختصار على جميع التجهيزات التي يمكن اطالة عمرها عن طريق أعمال ملائمة للصيانة •

أما فيما يخص مواد الاستهلاك النهائي الموجهة للعائلات فقد انتقل المبلغ المالي من 11•8 مليار د •ج الى 10•5 مليار د •ج ونلاحظ هنا التخفيف الطفيف في النفقات المخصصة للمواد الاستهلاكية مثل الحبوب ومشتقاتها ، الزيت ، الحليب ، السكر ، الادوية ، أي جميع المواد الاستهلاكية التي لم يتوصل الانتاج الوطني بعد الى سد الحاجيات فيها. بالاضافة الى ذلك هناك عدة اجراءات أخرى تم اتخاذها نتيجة انخفاض الايرادات البترولية ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية :-

1)- تقليص اللجوء الى المساعدات التقنية الا في الحالات القصوى أو لانجاز أهداف المخططات.

وقد جرى فعلا تقليص اللجوء بنسبة 30٪ أي ما يعادل مبلغا ماليا يقدر بمليارى (2مليار) د •ج [(103) ،ص (43)] •

2)- ارغام المؤسسات العمومية على المساهمة في ميزانية الدولة بدفع حصص من أرباحها وفق نسب مختلفة : 50٪ من الارباح بالنسبة للمؤسسات العمومية للخدمات ، 15٪ بالنسبة للمؤسسات العمومية لانتاج السلع ، ويتم حساب هذه النسب على الأرباح بعد خصم الحصة الموجهة للعمال •

3)- الغاء الاستيراد مقابل الدفع •

4•3•3

الاثار الاجتماعية لأزمة 1986 البترولية •

ان الهدف الذي انطلقت منه السلطات المحلية في الجزائر هو استمرار نسبة التضخم عما هي عليه في سنة 1985 والمتمثلة في 8•5٪ لكن مع أزمة 1986 البترولية وصلت هذه

النسبة الى 18٪ سنة 1986 ، واذا قارنا تطور التضخم في الفترة 79 ـ 1986 نلاحظ تعميقه بنسبة كبيرة جدا وخاصة في الفترة (83ـ 1986) ،

جدول يوضح معدلات التضخم في الجزائر

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
معدل التضخم	٪11،5	٪9،5	٪14،6	٪6،7	٪4،6	٪6،5	٪8،5	٪18

مصدر الجدول حتى سنة 1984 [(129) ، ص (42)] و [(135) , ص(32)]

هذا التضخم الذي أثر على القدرة الشرائية للسكان وخاصة تزايد أسعار المواد الاستهلاكية منها بالخصوص أسعار المنتجات الغذائية التي أرتفعت الى أكثر من 60٪ بالمقارنة مع أسعارها في نهاية الثمانينات وكذلك فانه في سنة 1986 تخلّت الدولة على تدعيم أسعار بعض المنتجات المستهلكة بكثرة ، ولهذه الاسباب انخفضت القدرة الشرائية لدى العديد من الطبقات وأصبح غلاء المعيشة الآن يصيب جميع الطبقات الاجتماعية والتي تعاني من انخفاض وتدهور سوق العمل التي سوف تزداد حدّة أكثر في السنوات القادمة لأن الاقتصاد الجزائري لا يستطيع تعويض تدفقات الأجيال الجديدة ففي كل سنة 400 000 شاب يتحول الى سوق العمل ، التي لم تستطع في أحسن الأحوال من امتصاص أكثر من 150 000 فقط [(135) ص(32)] ، والتوظيف في الوظيف العمومي أغلق منذ أكثر من سنة ، وعدد كبير تم طردهم من الادارات ومن الشركات الوطنية ، بهدف تحقيق الانتاجية المثلى ، الرقم الاخير المعلن بصفة رسمية من البطالة في الجزائر كان في سنة 1984 حيث بلغت نسبتها 17٪ .

III ـ 5،3،0 :

الآثار المختلفة الأخرى لأزمة 1986 البترولية .

بالاضافة الى هذه الآثار الأساسية ، يمكن اضافة آثار أخرى مختلفة أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد الجزائري ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :ـ

1) ـ تطبيق نموذج جديد يتعلّق بتوزيع المنح السياحية للخارج للمواطنين ، يمكن أن

نشير الى أنه في سنة 1985 تم تحويل 1.8 مليار د.ج بالاضافة الى تحويل 500 مليون من قبل شركات النقل الجوية العالمية .

2) ـ ضرورة تحويل السياح الاجانب لعملاتهم بالدينار الجزائري مع فرض كحد أدنى 1000 د.ج بعملتهم الأصلية .

3) ـ تعديل الشروط المالية الخاصة بالحجاج عن طريق تخفيض المبلغ المخصص لكل حاج من 75 00 الى 65 00 د.ج .

4) ـ الغاء جواز السفر الخاص بالعمرة وتخفيض مصاريف اللجنة الوطنية الخاصة بالحج عن طريق تخفيض الموفدين من 460 الى 220 شخصا .

5) ـ ارتفاع ديون الجزائر الخارجية التي قدرت في سنة 1986 بمقدار 21 مليار دولار ، وأقساط الديون البالغة 3.4 مليار دولار في السنة .[(135)، ص (32)]

6) ـ تراجع الجزائر في مجال الاقتراض مع نهاية 1986 حينما تم تقليص القرض المخصص للبنك الوطني الجزائري من 300 الى 250 مليون دولار ، وكذلك في سنة 1987 حيث القرض المستلم من اليابان قلّص من 100 الى 75 مليون دولار ، كذلك الشروع في اصدارات أوروبية Euro-Emission البالغة 40 مليون دولار في سويسرا ثم تأجيلها [(135) ص (32)].

7) ـ انشاء الحسابات الجارية بالعملات الصعبة الخاصة بالمواطنين لتمويل خزائن البنوك التي أصبحت تفتقر وبشكل كبير الى مصادر العملات الصعبة .

8) ـ عجز كبير في الميزان التجاري الجزائري في سنة 1986 والذي قدر بمبلغ 6589.45 مليون د.ج ، حيث كانت الصادرات في هذه السنة 36825.24 مليون د.ج مثلث منها المحروقات نسبة 97.47٪ كما بلغت الواردات 43414.7 مليون د.ج ، مثلث المواد الغذائية 20.06 [1]. ويمكن أن نلاحظ بأن الميزان التجاري الجزائري لم يعرف العجز منذ فترة طويلة جداً ، وبالتحديد منذ ارتفاع أسعار البترول ، ولكن أزمة 1986 جعلت العجز

---

(1) هذه الارقام مأخوذة من مجلّة : Actualité économique n°19 Août 1987 P (55)

كبيرا جداء مما يدل على عدم قدرة الاقتصاد الجزائري لتعويض موارد المحروقات من العملات الصعبة .

9) ـ تحقيق نمو اقتصادي ضعيف جدا ، قدر في سنة 1986 لنسبة 2% ،بينما كان في الفترة 1984 ـ 1985 يعادل 6% تقريبا .

4.3. :

الآثار السلبيــة لانخفاض الدولار على الاقتصاد الجزائـــــري .

ان الدولار وسيلة رعب اقتصادي خطيرة، وأداة من أدوات الاستقرار والفوضى الاقتصادية . ان خصوم الأوبيب كثيرون ، خصومها مع ذاتها ومع الأسعار في حالة الارتفاع والانخـــفاض ومع الدول الغربية والاقتصاد العالمي، وأكبر خصم هو الدولار ، انه الخصم الذي تتكسر عليـــه الاستراتيجيات .

فانهيار الدولار وأسماره ، هو انهيار للميكانيزمات التجارية والمالية الاولية ، وخدمة للميزان التجاري الامريكي ، وترى آخر تصريحات المسؤولين عن السياسة المالية الامريكية "ان حل مشكل ميزان المدفوعات التجاري الامريكي ، يستدعي أكثر من تخفيض للدولار" (1) .

والدولار كان ولا يزال ورقة أساسية في يد الامريكيين ،اذ أن ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973، لم يكن في صالح الامريكيين بسبب الدولار القوي .

لقد كان الدولار ويبقى ذلك السلاح الاقتصادي في حروب الولايات المتحدة غير العسكريـــة مع اليابان وأوروبا الغربية،وهو لن يكون غير ذلك اذا لم يكن مقترنا بأسعار البترول صعودا وهبوطا .

لقد أثبتت تطورات الأزمة الاقتصادية في العشرية الاخيرة،أن الاقتصاد العالمي متأثر كليا بالدولار ، وأن الولايات المتحدة مصممة على استخدام هذا السلاح وفي فائـــدتها وساعة ما تشاء .

ولقد سيطر الدولار على العملات الأخرى منذ بداية الثمانينات التي وصل فيها الى 10 فرنكات فرنسية ، وانخفض سعره تدريجيا في سنة 1985 وكان 8٫99 فرنكات فرنسية وفي سنة 1986 وصل الى 6٫93 فرنكات ، وفي سنة 1987 وصل في فيفرى الماضي (1987) الى 5٫99 فرنك فرنسي ، وصاحب هذ الانخفاض في سعر الدولار انخفاض في سعر الفائدة والتي وصلت نسبتها الى 6% والمشكل الاساسي المتعلّق بالتجارة العالمية هو ارتباطها بهـــذه العملة ، وأن أغلبية المعاملات التجارية تتم بالدولار الامريكي ، والسوق البترولية العالميـــة لم تخرج عن هذه القاعدة ويشكل الدولار العملة الاساسية في معاملاتها وصفقاتها .

وباعتبار الجزائر من الدول النامية والمصدرة للبترول ، فان انخفاض سعر الدولار له آثـار سلبية على القدرة الشرائية للجزائر ، فلقد كان لانخفاض سعر الدولار بالنسبة للعمـــلات الاخرى انعكاس على أسعار واردات الجزائر باستثناء المنتجات الامريكية التي هي في انخفـاض مستمر ، ولكنها تمثل نسبة قليلة من واردات الجزائر ، وهذا ما أثقل عبء الميزان التجـاري الخارجي في الجزائر لسنة 1986 [(105)، ص (46)] .

وكأحد الحلول لتفادى انخفاض سعر الدولار هو اللجوء الى المقايضة ، فهذا الحل لجأت اليه الجزائر في حالات قليلة ومعيّنة فرضتها المصلحة المشتركة للجزائر والطرف الآخر، ويعتبر لجوء الجزائر الى بعض العملات من غير الدولار في جميع معاملاتها من الأمـــور المستحيلة لأن معظم المتعاملين الأجانب يفضلون الدولار بدلا من المخاطرة بمخاطر أخرى وهو ما يفسر تربع الدولار على عرش بقية العملات الأخرى ،وفي هذا الصدد فان سياســة الجزائر داخل الاوبيب وذلك من فيفرى 1975 ترمي الى تحقيق قرار يفصل بين البترول والدولار بصفته أداة دفع حسابية [(116)،ص (308)] .وفعلا تجرى منذ مدة على مستوى الاوبيـــب دراسات لايجاد وحدة حسابية أخرى غير الدولار وأقترحت هذه الدراسات أما اللجوء الى حقوق السحب الخاصة (DTS) أو تشكيل سلّة من العملات الصعبة الرئيسية والتي تكون الأقوى في فترة معيّنة،أي أن السلّة تختلف زمنيا حسب تطور العملات الصعبة ومدفوعاتها [(145)،ص (36)].

ويؤثر انخفاض الدولار بصفة مباشرة على المديونية الجزائرية ، ويمكن أن نحدد أثر بهـــــن

لانخفاض الدولار على الديون وهما [(105)، ص (47)] :-

1)- أثر ايجابي يتمثل في انخفاض نسبة الفائدة التي صاحبت انخفاض سعر الدولار مما أدى الى تدني اجمالي مديونية الجزائر المرتبطة بالدولار .

2)- غير أنه لانخفاض سعر الدولار سلبيات على مديونية الجزائر أكثر من ايجابياتها اذ أدى الى تقليص عائداتها من البترول وتآكلها، وخاصة وأن سعر البترول يقوم أساسا على الدولار كما سبق وأن ذكرنا .

وقد أدت هذه الوضعية الى تقليص ان لم نقل انعدام الجزء المخصص من هذه العائدات البترولية لخدمة الدين الخارجي ، وبالتالي فرض هذا الوضع الجديد على الجزائر بعد أن أتجهت الى الحد من مديونتها الى الزيادة فيها .

خلاصة الفصل الثالث

استنتجنا من خلال هذا الفصل بأن الاقتصاد الجزائري ذو حساسية مطلقة للاضطرابات السوق البترولية العالمية،فكل ارتفاع في الاسعار وبالتالي ارتفاع في الايرادات تكون النتائج بصفة عامة ايجابية ، وعلى العكس فكل انخفاض في الاسعار والايرادات تكون النتائج سلبية على الاقتصاد الجزائري .

ومنذ الثمانينات والاقتصاد الجزائري يحاول ايجاد موارد أخرى للعملات الصعبة كبديلة للمنتجات البترولية خاصة ،ونظرا لضعف التسيير والتخطيط والتأخر في الانجاز،فان القطاعات خارج المحروقات وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة لم يستطيعا بعد تلبية الحاجيات الداخلية كميا ونوعيا،مما أدى الى ضعف كبير في قدرتهما على التصدير الى الخارج .
ونظرا لهذه العراقيل والقيود الداخلية للاقتصاد الجزائري ، فلا مناص من استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، وبما أن الآثار متعلقة بالسوق البترولية العالمية وخصائصها والعوامل العديدة المؤثرة فيها ، فارتأت الجزائر أن تغيّر في الاعتماد على التمويل الخارجي الى المنتجات الأخرى وبالخصوص الغاز الطبيعي ، ونظرا للاحتياطات الهامة والخبرة الطويلة في هذا الميدان ، واللتان سمحتا للجزائر بتوجيه سياسة الطاقة الطويلة المدى بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمعوّض للبترول الخام .

والسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه مباشرة ، هل يستطيع مصدر الغازالطبيعي تعويض البترول الخام في جلب العملات الصعبة ؟ .وهذا ما سنقوم بتحليله في الفصل القادم .

II.4: الفصل الرابع

مستقبل تنمية الغاز الطبيعي في الجزائر

ان مخطط تقويم المحروقات (VALHyd) كان يهدف أساسا الى تعويض البترول الخام بالغاز الطبيعي ولقد شجعت على ذلك عدة أسباب نذكر منها :-

1)- الاحتياطيات الهامة من الغاز الطبيعي والتي تفوق بكثير احتياطيات البترول الخام ٠

2)- سياسة المحافظة على البترول الخام وتنمية احتياطياته ٠

3)- الاستفادة من الاستثمارات الكبرى التي تمت لاستغلال الغاز الطبيعي والتي تميزت باستثمارات ضخمة في فترة الثمانينات ٠

هذه الأسباب ساهمت بشكل كبير في سياسة تنويع صادرات المحروقات وتقلص نسبة صادرات البترول الخام من الصادرات الاجمالية ٠

ان السوق الدولية للغاز الطبيعي تختلف اختلافا كبيرا عن السوق البترولية العالمية نظرا لاختلاف خصائص كل منتوج على الرغم من وجود عناصر الشبه بينهما ،ويتضح بأن السوق البترولية أكثر نضجا وتطورا من سوق الغاز الطبيعي ونظرا لقدم السوق البترولية التاريخي وتعدد أطرافها، فانها شكلت حواجز كبيرة للدخول فيها ،بينما السوق الدولية للغاز الطبيعي ، فتتميز بالحداثة وعدم تعدد الأطراف مما يعطي قيود أقل للدخول في هذه السوق ٠

والجزائر لم تجد أية قيود للدخول في السوق الدولية للغاز من بابها الواسع،مسلحة بالخبرة الطويلة في هذا الميدان (حوالي 20 سنة) والبناءات التحتية الخاصة بهذه الصناعة (وحدات التمييع)، والاحتياطيات الهامة ٠

الا أننا يجب أن نذكر بأن صناعة الغاز الطبيعي تتميز أيضا بخصائص تختلف عنها في الصناعة البترولية ، ولكن من ناحية الاسعار فاننا نلاحظ بأن أسعار الغاز الطبيعي مرتبطة أساسا بأسعار البترول الخام ، الذي يعتبر المرجع الرئيسي لأسعار مصادر الطاقة الأخرى ٠

1٠4٠ : التجـــارة الدوليــــة للغاز الطبيــــــعي ٠

ان للتجارة الدولية للغاز الطبيعي جانب أساسي يتمثل في ثبات المبادلات القائمة بين المشترين والبائعين وامكانية الاتكال عليها في الانتظام والاستمرار) ويعتبر ذلك الشـرط ضروري لتوزيع كميات الغاز الضخمة المتوفرة ، ولتحقيق ذلك يجب: [(99) ،ص (19)]

1)ــ تعزيز احترام الالتزامات المتعهد بها ٠

2)ــ اعطاء الافضلية للمصالح المتبادلة البعيدة المدى وتفادي اخضاع تجارة الغاز الى تقلب أوضاع السوق الدولية باعتبار هذا المورد لا يحظى بقدرة كافية على التكـــيف، مثل ماهو الحال بالنسبة لتجارة البترول الخام مثلا ٠

بالنظر الى الاحتياطيات الثابتة للغاز الطبيعي في العالم ومستوى الاستهلاك تتضح أهمية الغاز كمورد طاقوي هام في المستقبل. وهكذا فان نسبة الاحتياطيات الثابتة للغاز الطبيعي على الاحتياطيات الثابتة للبترول الخام انتقلت من 45٪ سنة 1970 الى أكثر من91٪سنة 1985 [(134)،ص (31)].وحسب دراسة قام بها مركز سيديغاز الدولي يؤكد بها علـى أن احتياطي كميات الغاز الطبيعي في بداية سنة 1986 في العالم تجاوزت ولأول مـرة مثيلاتها من النفط الخام ، ان كميات الاحتياطي من الغاز الطبيعي بلغت في جانفي 86 97749 مليار م^3 (أي ما يعادل 96٠3 مليون طن من البترول)؛ في الوقت الذي بلغت فيه احتياطيات البترول الخام ما يعادل 96٠3 مليون طن. وقال نفس التقريـــــر بأن الاكتشافات تضاعفت منذ عام 1970 بمعدل 3 مرات احتياطيات الغاز الطبيعي الـذي لم يكن يبلغ حجمه سوى ما يعادل 36٠6 مليار طن بترول ، ويشير التقرير الى أن الجانب الاكبر من كميات الاحتياطي الغاز الطبيعي والذي يمثل 41٪ يوجد في أوروبا الشرقيـة (ما يعادل 39 مليار طن بترول) وخاصة في الاتحاد السوفياتي، في حين يوجد فـــي دول الاوبيب من هذا الاحتياطي نسبة 34٪ ،ولم تعد الدول الغربية الصناعية تمثـــل إلا 16٪ من الاحتياطي مقابل 34٪ في سنة1970 [(101)، ص (24)] ، وتمثــل

كميات مخزون الغاز الطبيعي 51 عاما من الانتاج على أساس انتاج عام 1985، وتعادل هذه المدّة قرنين ونصف من الزمن في دول منطقة الشرق الاوسط، أما الدول الشرقية فتعادل 34 عاما من الانتاج و70 عاما في افريقيا و36 عاما في امريكا اللاتنية و16 عاما في أمريكا الشمالية و57 عاما في آسيا ((المحيط الهادي)). وأشارت تقارير سيديغاز الدولي بأنه لم يعد لدى فرنسا ما يغطي سوى 5 سنوات من الانتاج قياسا بعام 1985 بينما يغطي مالدى هولندا انتاج 23 عاما والنرويج 81 عاما والاتحاد السوفياتي 58 عاما والجزائر 62 عاما. [(101)، ص (24)].

ولكن تبقى هناك صعوبات لتنمية مصادر الغاز الطبيعي نذكر منها :-

- ان الاحتياطيات الثابتة للغاز الطبيعي موجودة في مناطق صعبة (بعيدة عن السواحل أو تقع في الشمال ، أو في سيبريا خصوصا) متميزة بشروط استخراج معقدة جدا، تشكل حصة هامة من الاحتياطيات العالمية ، وصلت هذه الحصة الى 56٪ سنة 1982 مقابل 10٪ سنة 1962.
- بعد مناطق الاحتياطيات عن مناطق الاستهلاك الكبرى ، لاسيّما الدول الصناعية والتي لا تستحوذ الا على حوالي 16٪ من الاحتياطيات العالمية الثابتة حاليا مقابل 26٪ في 1970 ، بينما تمثل حوالي 50٪ من الاستهلاك العالمي.

منذ سنة 1964 بفضل تنمية التمييع وتطبيق تقنيات النقل البحرى ، فان الغاز الطبيعي المميّع (GNL) أصبح يلعب دورا هاما في المبادلات العالمية للغاز الطبيعي، وهكذا فان أكثر من 500 مليون م^3 من GNL ، أي أكثر من 300 مليار من الغاز الطبيعي[1] تم تسويقها منذ 20 سنة تقريبا.

---

(1) نذكر أنه : $1 M^3 GNL = 625 M^3 GN$

في سنة 1985 حوالي 22٪ من الكميات المصدّرة من الغاز الطبيعي تمّ ارسالها عن طريق ناقلات الميثان بينما حصة النقل على شكل مميع لم تكن سوى 16٪ في 1980وحيث كانت 6٪ في 1970 .

وتجدر الاشارة الى أن انتاج الغاز الطبيعي في عام 1985 قد ارتفع الى 1126 2 مليار م^3، بينما وصلت الكميات التسويقية الى 1870 مليار م^3 ، وقد ظلّت الدول الاوروبية المتقدمة صناعيا متصدّرة انتاج الكميات التسويقية من الغاز الطبيعي في عام1985 بنسبة 43٪ تأتي بعدها الدول ذات الاقتصاد المخطط بنسبة 41٪ ثم دول الاوبيب 9 ٪ والدول النامية 7٪ .

هذه الارقام توضّح أهمية الـGNL في التموين العالمي من الغاز الطبيعي وخاصة نحو المناطق الاستهلاكية الكبرى : أوروبا الغربية ، اليابان ، ولأسباب جغرافية فان كل استيراداتها تتم على شكل غاز مميّع .

: 1•1•4 • II

الاستـــــهلاك وتـوقـــــعات الطلب

ان العالم قد استهلك خلال 20 سنة الماضية حوالي 500 مليون م^3 من الغـــاز الطبيعي المسيح ، فان الدراسات الحديثة تتوقع أن يبلغ الطلب العالمي على الغـــاز المسيح في نهاية العشرية الحالية حوالي 70 مليار م^3 ، وحوالي 100 مليار م^3 فــي سنة 2000 بعدما كان الطلب في حدود 51 مليار م^3 سنة 1985 ، [(134)ص(32)]

هناك آراء مختلفة حول توقعات الطلب على الغاز الطبيعي وخاصة المسيح وهي :-

1)- يرى البعض بأن هناك عوامل موضوعية كثيرة ستعمل على تنشيط الطلب ،منها عوامل صناعية وتكنولوجية ،حيث يسهل التحكم الجيد في صناعة هذه المادة وفي نقلها وفي مراكز التحويل والتخزين ،ومنها عوامل اقتصادية حيث تتراجع احتياطات عدد كبيـر من الدول الكبيرة الاستهلاك مما يجعلها تلجأ الى الاستيراد لتغطية حاجياتها .

2)- ويرى البعض الاخر بأن هذه العوامل غير كافية في المدى القريب خاصة لتنشيــط تجارة الغاز الطبيعي المسيح ، وأنها تقوم على فرضيات ترتبط بتطور الاستهلاك مــن جهة ، ولا تأخذ بعين الاعتبار السياسات الطاقوية التي لايمكن أن تتبعهاالدول المستهلكة من جهة أخرى .

وعموما فان سياسة البلدان الاستهلاكية تعتمد أساسا على تنويع استهلاك الطاقة وعلـــى الاعتماد على الموارد الداخلية وعلى تطوير البدائل ،وعلى تقليص التبعية للمنتجين مـــن العالم الثالث، وتفيد المعلومات مثلا أن الدول الاوروبية تعمل على مساعدة بلدان الشمال خاصة النرويج على تطوير حقول الغاز ، وتؤكد المعلومات أيضا أن تكاليف ذلك عالية وغير اقتصادية أيضا ،كل ذلك من أجل التخفيف من التبعية للغاز السوفياتي والجزائري ، [(108)،ص (51)] .

: ٢-١-٤ :

مـــصاعب تـــجارة الغاز الطـــبيعي

يختلف الغاز الطبيعي عن البترول الخام ،اختلافا كبيرا حتماً،وان كان يلتقيان فـــي الاستعمالات، ولقد طرح وما زال يطرح التساؤل : لماذا لم تنشأ سوق فورية وحرة للغــاز مثل أسواق البترول الخام الكثيرة ؟ .

ويبدو وأن طبيعة صناعة الغاز هي السبب الرئيسي في ذلك،اضافة الى مشاكل ذات طابع تقني واقتصادي .

وتتميز صناعة الغاز الطبيعي بالخصائص الآتية : [(134)، ص (33 ـ 34)]

1)ـ أهمية الاستثمارات التي يجب توظيفها من أجل اقامة وحدات الاستخراج والمعالجــة والتحويل،وعلاقة ذلك بامكانيات التمويل .

2)ـ ان تمويل مشاريع الغاز تشكل عبئا اقتصاديا خاصة بالنظر الى المردودية العامــة لسلسلة التمييع .

3)ـ تعتبر سلسلة معالجة الغازغير قابلة للمرونة،وبالمقابل نلاحظ الرغبة في تنويع الممونين من قبل المستهلكين .

4)ـ عدم التمكن من الوصول الى تقديرات الطلب في البلدان المستهلكة،وهذا ضروري وهام من أجل تسيير جيد لوحدات التمييع ولناقلات الغاز .

5)ـ مازالت قيمة الغاز عند تسويقه لا تعرف قواعد واطارا مؤسسيا لتحديدها كما هو الشأن بالنسبة للبترول الخام مثلا .

ولهذه الاسباب فان العلاقات بين المنتج والمستهلك لهذه المادة لا يمكن أن تقام الا على أساس عقود طويلة المدى حتى تضمن التوازن الضروري .

3•1•4• :

مشكلة تحديد أسعار الغاز الطبيعي •

ان مشاكل التسويق والعلاقات بين المنتج والمستهلك تنعكس بالضرورة على أسعار وكلفة هذه المادة ،لقد أثبتت دراسة لشركة يابانية بالارقام بأن أسعار الغاز كانت دائما اما معادلة للمعادل لها من أسعار البترول أو أعلى منه في بعض الاحيان ،ان سعر مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) من الغاز كانت قيمتها في أواخر سنة 1984 في حدود 4•80 دولار ومنذ سنة 1985 كان سعر المليون BTU من الغاز أعلى من مثيلاتها من البترول،فلقد كان سعرها من الغاز في حدود 5 دولار،بينما لم يتجاوز معدل سعرها من البترول في حدود 5 47 دولار [(108)، ص (52)] •

لقد تكوّن اجماعا في أوروبا بين منتجي الغاز (هولندا ، النرويج ،الاتحاد السوفياتي)، وموزعيه حول ضرورة رفع حصة الغاز في التسعينات بنسبة 20٪ الى 25٪ في سوق الطاقة في أوروبا ، ومن أجل ذلك يعمل الموزعون على اعتماد سياسة تجارية هجومية ترتكز الى عرض أسعار أدنى باستمرار من أسعار المنتجات البترولية المنافسة كالفيول المنزلي والصناعي وحتى في بعض الحالات من أسعار الكهرباء ذات المصدر النووي [(99)، ص (17)].لكن السؤال الذى يطرح نفسه الى أين يمكن للمنتجين الاوروبيين أن يذهبوا في تخفيض أرباحهم،وخصوصا بالنسبة للنرويج التي تستفيد من التسهيلات المالية الكبيرة لاسباب استراتيجية ، من أجل متابعة حقل " ترول " العالي الكلفة ولمدة طويلة،أضف الى ذلك أن ثمة عاملين مجهولين لايمكن التحكم بهما : الاول هو علاقة العرض والطلب على الغاز بعد عام 1990،الذي قد يشكل منعطفا ايجابيا كبيرا بالنسبة للمنتجين الاوروبيين. أما الثاني فيتعلّق بسياسة الاتحاد السوفياتي،ثاني أكبر مصدر نحو السوق الاوروبية المشتركة،التي تعتبر من سابع المستحيلات تحديدها مسبقا •

على صعيد آخر لم تكشف الجزائر عن موقفها العلني من هذه المسائل،وأن يكون الوزير بلقاسم نابي قد صرّح في صيف 1985 بأنه من المتعذر الاستمرار في بيع وقود غير تنافسي.

وهذا ما فسره بعض المراقبين وكأنه موقف يعترف ضمنيا بضرورة تخفيض الأسعار[(99)ص(17)].
ويبقى مشكل تسعير الغاز الطبيعي قائما لحد الان،فأي أساس يجب اعتماده للتسعير ؟
المستهلكون يطالبون بسعر السوق الآن لأنه في صالحهم، وكانوا قد رفضوا هذا السعر من قبل [(108)، ص (52)].

2-4 :

أهمية الغـــاز الطبيعي فـي الجزائـــــر .

يعتبر الغاز الطبيعي نظرا لتوفره وآفاق توسعه موردا هاما أساسيا بالنسبة للجزائـــره وإعطائه دورا متزايدا في الأهمية ، لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ،اضافة الى مساهمته بصفة عامة في الامداد بالطاقة.كذلك يجب أن يلعب هذا المورد دورا متعاظما فيـــي تغطية الاحتياجات العالمية الى الطاقة نظرا لوفرة احتياطاته ومرونة استعماله وامكانيـــة التحويل عليه وخاصة وأن حوالي 5000 حمولة نقلت الى مختلف الجهات تعادل 210 مليون م^3 ،من GNL والتي صدرت منذ حوالي 20 سنة،وتمثل 40% تقريبا من الكمـــيات الاجمالية للغاز الطبيعي المميع المسوّق حتى الآن في العالم منذ سنة 1964 سنـــة انطلاق مصنع أرزيو ، تحتوي الجزائر على احتياطات هامة من الغاز الطبيعي ،لا سيما في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات " قدرت هذه الاحتياطات بأكثر من 4000 مليار م^3 بما فيها 3500 مليار م^3 احتياطات مؤكدة مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عالميا ، الانتاج الجزائري للغاز الطبيعي مضمون من قبل 7 حقول أساسية أهمها حاسي الرمل الذي يحتوي على 2000 مليار م^3 من الاحتياطات المؤكدة والتي تستمر حتى سنة 2005 حسب تقديرات Degoler and Mac Naughton . ونشير الى أن 65 الى 70 % من احتياطيات الطاقة تتكون من الغاز الطبيعي وGNL، هذا في الوقت الذي لا يجرى استرداد الأقل من 25% من الاحتياطي الأساسي من الغاز مقابل استخدام 60% من احتياطي البترول [(99)،ص (19)] .

وبناء على هذه المعطيات نجد أن الغاز يعتبر مصدر من مصادر الطاقة الاقل استعمالا. قد وجب اعادة النظر شاملة ببنية الاستهلاك الداخلي خصوصا وأن هذه النسبة ماتزال تتسم بهيمنة المنتجات البترولية،وتشير الدراسات الجزائرية أن استخدام الغاز الطبيعي في مجال الاستهلاك النهائي على نحو أمثل يرفع حصة الغاز الى 25% و30% من اجمـــالي الاستهلاك، عندما يتم تطبيق سياسة استبدال المنتجات البترولية ،فسوف يمكن لحصة الغاز

الطبيعي أن تنتقل الى أكثر من 60٪ من أصل اجمالي استهلاك الطاقة .

وتترافق سياسة الجزائر في ميدان استهلاك الطاقة في الداخل بسياسة تعزيز الصادرات من المنتجات المكررة والمكثفات الى الخارج عن طريق السعي لايجاد الأسواق المناسبة. وتبدو مشكلة غاز البترول المميع (GPL) أكثر تعقيدا، لاسيما اذا علمنا أن صادراته عام 1984 جاءت أقل من التوقعات البالغة 2 مليون طن ، واذا كانت الجزائر تصدر اليوم أقل من ثلث حجم الغاز الذي كانت تأمل تصديره عام 1980، فانها مع ذلك لاتريد أن تتخلى عن أهدافها الرئيسية في هذا المجال حتى عبر التوصل الى أفضل التسويات الممكنة مع الزبائن وبانتظام شروط تجارية أفضل مع سائر الزبائن الرئيسيين .

والجزائر لها خصائص في ميدان الغاز الطبيعي وهي :- [(134) ، ص (34)]

1)- أنها تحتوي على احتياطيات ثابتة قابلة للاسترجاع هامة للغاز الطبيعي، وهي قريبة من مناطق الاستهلاك العالمي ، مما جعلها تراجع بشكل كبير علاقاتها مع الزبائن .

2)- انها تحتوي منذ 20 سنة على استثمارات هامة من أجل تنمية الغاز الطبيعي المميع لـ GNL ، والذي يشكل عنصرا مضمون المرونة لان التمييع مفضل ، وكذلك سهولة نقله في الناقلات .

3)- لها خبرة مسبقة متمثلة في المنشآت والبناءات التحتية الضرورية وكذلك وسائل هامة بشرية ومادية موضوعة سير العمل .

كما أن ضرورات زيادة الاستيراد وتنويع التموين يؤديا الى صعوبة تقنية واقتصادية لاستغلال حقول جديدة ، وبعد مناطق التموين ، وطول فترة وضعها تحت التصرف من شأن هذه الأسباب أن تعطي للجزائر أسبقية لاستعمال قدرتها على التمييع الموجودة .

والجزائر تتبع سياسة غازية جديدة معتمدة أساسا على تعويض البترول الخام بالغاز الطبيعي فيما يخص أهمية كل منها في الصادرات ، حيث نرى المخطط الرباعي الثاني (74-1977) يؤكد على تنمية سريعة لصادرات الغاز واستخراج المكثفات عن طريق الانابيب أو

الناقلات على شكل غاز مميع (GNL) بينما المخطط الخماسي الأول (80-1984) يلح على اعطاء برنامج هام لاستخراج الغاز الطبيعي ((الهدف الوصول الى حوالي 34 مليار م3 في 1984)) ، [(122)، ص (39)]. وعموما فان السياسة الغازية الجديدة تعتمد على GNL كمصدر هام للعملة الصعبة ولفترة طويلة [(122)، ص (42)]. وهذا يتضح من تطور انتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر .

جدول يوضح انتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر (مليار م^3)

1985	1984	1983	1982	1981	1980	
38•0	35•0	36•3	26•7	21•8	11•6	الانتاج المسوق
21•4	18•9	18•4	10•0	7•1	6•3	الصادرات
11•2	12•2	14•6	10•0	7•1	603	بما فيها GNL،
55•6	54•0	50•7	37•4	32•6	54•3	حصةالانتاج المصدر٪
7•6	6•6	6•2	5•8	5•3	4•6	الاستهلاك المحلي

مصدر الجدول المرجع : [(133)، ص (35)]

وهذا يدل على أن وتيرة استخراج الغاز الطبيعي في تزايد مستمر يتماشى مع السياسة الغازية الجديدة ، وسياسة تنويع صادرات المحروقات ، ويتماشى ولو بنسبة أقل مع مخطط VaLHyd الذي يهدف أساسا كما نعلم الى تعويض صادرات البترول الخام بصادرات الغاز الطبيعي .

3.4. : مشكلة أسعار الغاز الطبيعي الجزائري .

من ناحية الأسعار ، فان الغاز الجزائري عانى ومازال يعاني من هذه المشكلة ،فاذا ألقينا نظرة على أول عقد أبرمته سونطراك نرى بأن هذا العقد المبرم مع شركة البازو الامريكية (ELPASO) في سنة 1969 يبيّن السعر المنخفض الذي كان 0.3 دولار لمليون BTU [(122) ص (41)].والسبب في ابرام مثل هذا العقد هو البحث عن الموارد المالية الضرورية في تلك الفترة ،لكي يتمكن المسؤولون من انجاز برامج صناعية على عدة مستويات وضمن شروط تساهلية وقبول تنازلات ورد ذكرها في العقد تخدم مصالح البازو، أوبعبارة أخرى تأتي في فائدة حركة الأسعار الداخلية للولايات المتحدة [(86)، ص (17)].الا أنه ومع مرور السنوات ومقارنة بأسعار العقود الأوروبية المرتفعة وكذلك الى صناعة الغاز المكلّفة جدا والتي تحتاج الى استثمارات كبيرة، مما أدى بمطالبة الجزائر في سنة 1979 الى تعديل الأسعار مع شركة البازو ،فمثلا تكلفة التمييع (من 1.8 الى 2.5 دولار لمليون BTU) ، في سنة 1982 [(122)، ص (44)]. وهذا ما أدى بالوزير نابي الى التصريح بأنه ((منذ مارس 1978 تاريخ التوريدة الاولى من GNL ، الى الولايات المتحدة عرفت الجزائر خسارة قدرها 290 مليون دولار بسبب السعر المتفق عليه مع البازو ، وفي حالة استمرار السعر القديم (0.35 دولار) تخسر الجزائر 1.5 مليون دولار يوميا ابتداءا من جويلية 1979)) [(119)، ص (238)]،ولهذا فالجزائر دخلت في مفاوضات مع شركة البازو من أجل تعديل الأسعار وربطها بتطور أسعار الطاقة في العالم ، ولقد تم التوصل الى أول تعديل للسعر بـ 1.95 دولار لمليون في جانفي 80. بينما بالنسبة لتطور الاسعار الخاصة بالغاز الجزائري مع الزبائن الاوروبيين فتتميز بارتفاع طفيف بالمقارنة مع أسعار الولايات المتحدة ، فقررت الجزائر بعد 1979 تجديد معادلات الغاز الطبيعي على أساس تطور أسعار البترول ،فمثلا كان سعر الغاز منذ 1975 يقيم على أساس الفيول الثقيلة والغازولين .

غتم شراء الغاز الجزائري من قبل فرنسا بسعر 2•45 دولار للمليون BTu ،فـــي 1975 ودفعت 3•05 دولار للمليون BTu، في 1 جانفي 1980،في نهاية فيفـــري 1980 طلبت سونطراك من غاز فرنسا (GDF) ربط أسعار الغاز الطبيعي المميـــع بترول الصحراء الخفيف، والذي أدى الى ارتفاع السعر الى 6•10 دولار ،وأستمر هذا الارتفاع مطبق على بقية الزبائن الأوروبيين الآخرين ،وفي هذه الفترة أي بداية الثمانينات قدرت الجزائر بأن سعر غازها يتطور موازيا لعنصر البترول بالقيمة المطلقة، وهكذا فان ميكانيزم التسعير يعتمد أساسا على تطور أسعار " سلة " من الخام مختارة منقبل الطرفين•

وبقي هذا النظام مطبقا حتى نهاية 1985 وبداية 1986،مع الازمة البترولية الحاليـة حيث تم تغيير عدد كبير من معادلات أسعار الغاز،وأصبحت الشركات تطالب بتطبيـــق سعر السوق الحرة، مما أدى الى انخفاض سعر الغاز الجزائري بشكل كبير•

ويمكن اعطاء الجدول التالي لتوضيح تطور أسعار الغاز الجزائري في الفترة80 _1987

(دولار / لمليون BTu)

السنوات	80	81	82	83	84	85	86	87
السعر(+)	3•7	3•5	4•5	4	3•9	3•76	2•9	2•12

مصدر الجدول مشتق من عدة مصادر •

(+) السعر وسطـــــي لكل سنة

جدول تطور مبيعات الغاز الطبيعي الجزائري الى الزبائن الاوروبيين في الفترة 1982 _ 1986 (دولار / مليون BTU)

السنوات	الثلاثيات	غازفرنسا (فرنسا)	دستر غاز بلجيكا	انيغاز اسبانيا	سنا ايطاليا
1982	الثلاثي الاول	5.12	5.12	3.91	3.01
	" الثاني	4.92	4.92	3.91	3.01
	" الثالث	4.77	4.77	3.85	4.41
	" الرابع	4.77	4.77	3.85	4.41
1983	الثلاثي الاول	4.77	4.77	3.30	4.41
	" الثاني	4.45	4.45	3.30	4.41
	" الثالث	3.98	3.98	3.30	3.72
	" الرابع	3.92	3.92	3.30	3.58
1984	الثلاثي الاول	3.94	3.94	2.80	3.58
	" الثاني	3.94	3.94	2.80	3.58
	" الثالث	3.94	3.94	2.80	3.58
	" الرابع	3.94	3.94	3.50	3.56
1985	الثلاثي الاول	3.91	3.81	3.90	3.60
	" الثاني	3.81	3.81	3.90	3.49
	" الثالث	3.81	3.81	3.85	3.49
	" الرابع	3.81	3.81	3.85	3.49
1986	الثلاثي الاول	3.81	3.81	3.81	3.45
	" الثاني	3.18	3.18	3.18	3.20
	" الثالث	2.38	2.38	2.38	2.80
	" الرابع	2.00	2.00	2.00	غير متوفر

مصدر الجدول المرجع [(133)، ص (35)] .

4·4· ثالثا :

مشاكل تصدير الغاز الطبيعي الجزائري ·

ان تسويق الغاز الطبيعي و طبيعته التماقدية الطويلة الاجل ، أدت بالجزائر الى مواجهة عدة مشاكل نذكر منها مشكلتين أساسيتين :-

1)- مشاكل مع الشركات الامريكية وعلى رأسهم شركة البازو والتي كان من المفروض أن تستلم 10 مليار $م^3$ / السنة من الغاز الطبيعي المميع الجزائري. ولكن المفوضات حول الأسعار لم تأت بنتيجة، وتم الغاء العقد واستغنت البازو على استيراد الغاز الجزائري في سنة 1981 [(122)، ص (40)]. لشركة الامريكية ديستر غاز التي التي وقعت عام 1978 مع شركة سونطراك عقدا مدته 20 عاما ويتناول استيراد 1·2 مليار $م^3$ سنويا من الغاز الجزائري، قد أعلنت افلاسها بعدما قام زبائنها الرئيسيون وهو بوسطن غاز بروكلين ، أونيون غاز باعلانها عن تخليهم عن شراء الغاز الجزائري لصلحة الغاز الكندي والامريكي وذلك سنة 1983 ·

وهناك شركة أمريكية أخرى " لاينهاندل " كانت قد تعهدت في عام 1982 بسحب 4·5 مليار$م^3$ سنويا من الغاز الجزائري ولمدة 20 سنة، لكنها عادت فقطعت استيراده منذ ديسمبر 1983 مما دفع الجزائر الى عرض المسألة أمام غرفة التجارة الدولية في جنيف [(99)، ص (14)] ·

2)- مشكل مع شركة " اينا غاز ENAGAZ " التي امتنعت عن تسلّم كامل الكمية التي يلحظها العقد الموقع بين الطرفين، فالشركة تستلم جزءا من أصل كمية 4·5 مليار سنويا حسب العقد الموقّع في 1975 والذي يسري مفعوله على مدى 20 سنة، فعلى سبيل المثال فان الشركة الاسبانية كانت قد اشترت عام 1983 نحو 1·67 مليار $م^3$ فقط ، مما أدى بالجزائر الى نقل النزاع الى غرفة التجارة الدولية بجنيف، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر الى تغييرها لسياستها الغازية ، خاصة وأن غزارة

الغاز الاوروبي بدأت تهدد مركز الجزائر، وذلك واضح من خلال بعض المؤشرات ومنها تخلّي الجزائر عن بعض القواعد التي كانت تتبعها في التصدير سابقا، فقامت بخفض صادراتها الغازية الى بلجيكا وفرنسا في عامي 1983 و 1984، وبذلك تكون قد برهنت للمرة الاولى عن مرونة في التعامل التجاري، وعلى هذا الأساس فالاتفاق الاصلي مع شركة ديسترغاز البلجيكية الذي كان ينص على أن تقدم الجزائر سنويا 5 مليارات م[3] ولمدة 20 سنة وبسعر 3.95 دولار لمليون BTU ، انخفضت هذه الكمية الى 1.5 مليار م[3] في العام 1984/83، الا أنها عادت وازدادت ذلك الحين، وحصلت شركة غاز فرنسا (GDF) من ناحيتها في صيف 1984 على تخفيض للتسليمات [(92)، ص (33)] ، فالجزائر أمام المشاكل السابقة الذكر أصبح موقعها البائع الذي لايتراجع وكانت هذه الظاهرة جيدة ، فهي لو تمسكت بموقف صلب لخسرت جزءًا من السوق الأوروبية الهامة وذلك حتى نهاية العقود المبرمة .

وعموما ان سياسة تحديد أسعار الغاز على أساس سلة مختلفة من البترول الخام كانت ايجابية بالنسبة للجزائر حتى التحول الكبير الذي حصل في السوق البترولية العالمية في نهاية 1985 حيث عرفت أسعار الغاز انخفاضات موازية لانخفاض أسعار البترول الخام .

ونتيجة لهذا الوضع فان مراجعة العقود المبرمة مع الزبائن الاوروبيين كانت لازمة. صادرات الغاز تراجعت من 3 مليار دولار في 1985 الى 1.7 مليار في سنة 1986 ، وتم اهمال الأسعار الرسمية، وبيع الغاز الجزائري بسعر سوق البترول الذي يدخل في السلة المرجعية لسعر الغاز الطبيعي، في انتظار اعادة النظر العقود مع الزبائن الرسميين. فتم توقيع بعض هذه العقود على قاعدة سعر الصافي القياسي مع شركتي "غازفرنسا" و"ايناغاز" وتوقيع البعض الآخر على قاعدة السعر المتوسط لمبيعات البترول الخام كما حدث مع شركة "سنام SNAM" . وقد أدى ذلك الى هبوط في السعر المتوسط للغاز الجزائري المصدر للمستوردين الاوروبيين من 3.86 دولار لمليون وحدة حرارية في المتوسط عام 1985 الى

2.90 دولار لمليون وحدة في عام 1986 .

وتشير التقديرات المؤقتة الى أن حجم الصادرات الغازية الجزائرية قد بلغ في عام 1986 حوالي 23 مليار م3 ، منها نحو 11.85 مليار م3 على شكل GNL،ومن المتوقع أن يصل هذا الحجم الى 30 مليار م3 في سنة 1987 [(93)،ص(16)] مما يجعل هذه الكمية أدنى بكثير من مستوى مكانة سونطراك التصديرية للغاز الطبيعي والبالغة حوالي 30.8 مليار م3، وتجدر الاشارة الى أن زيادة اندونيسيا لمبيعاتها من الغاز الطبيعي المسيل جعل الجزائر تحتل عام 1985 المرتبة الثانية في تصدير GNL ،بنسبة ـــ من السوق العالمية .

جدول يوضح طاقة التسييع في الجزائر

الوحـــــدات	تاريخ الانطلاق في الانتاج	الطاقة الانتاجية بمليار م3 / السنة
وحدة الغاز المسيع أرزيو (2)	1981	10.5
وحدة الغاز المسيع أرزيو (1)	1978	10.5
وحدة الغاز المسيع أرزيو (4)	1964	1.8
وحدة الغاز المسيع سكيكدة (1)	1972	3.9
وحدة الغاز المسيع سكيكدة (2)	1981	4.1
	المجموع	30.8

مصدر الجدول المرجع [(108)، ص(52)]

ونظرا لتجاوز طاقة التسييع لصادرات الغاز المسيع ،فان الجزائر تقوم الآن بالتفتيش عن زبائن جدد لتسويق منتجاتها الغازية . ويمكن القول أن العقد الوحيد والثابت والذي سيكتب له التنفيذ في السنوات القادمة هو العقد الذي تم توقيعه مع يوغسلافيا في شهر جويلية من عام 1985 حيث ينص على أن تقوم هذه الأخيرة بشراء حوالي مليار م3 سنويا ابتداءا من عام 1988 ولمدة 20 سنة .

كما تم في نهاية 1985 اجراء مفاوضات مع اليونان بشأن شراء 1مليارم3 سنويـــا، يمكن نقلها بواسطة انابيب غاز متصلة بخط الانابيب الذي يعبر البحر المتوسط •

الا أن الغاز الجزائري يعاني منافسة من الغاز السوفياتي والدليل على ذلك هو القرار الذي اتخذته اليونان بتوزيع مستورداتها بين هذين الموردين ؛ وعليه فانه ليس من المتوقع أن يكون حجم المبيعات الجزائرية لليونان أعلى من 1 مليار م3،ذلك لأن حاجتها القصوى من الغاز لن تتجاوز أكثر من 2 مليار م3 سنويا في بداية التسعينات •

وخلال سنة 1986 بحثت الجزائر مع البرازيل امكانية تزويدها بالغاز الجزائري المميع بقدر بحوالي 3 مليار م3 سنويا ،كما بحثت الموضوع مع تركيا حيث تستطيع سونطراك تزويدهـا بكمية تتراوح بين 1،5 و2 مليار م3 سنويا ،لكن أيا من هذه المشاريع لم يكتب لـــه الانتقال الى حيز التنفيذ حتى الآن •

على صعيد آخر وفي نهاية أفريل 1987 تم توقيع عقد جديد وهام بين سونطراك وشركة لتر فرانكلين فرع بانهاندل يتمثل العقد في تزويد ولايات شرق أمريكا على امتـــداد 20 سنة بمقدار 4،5 مليار م3 من الغاز الطبيعي وينطلق هذا العقد ابتداءا مـــن شتاء 1988/87 ولقد تم التوصل الى هذا الاتفاق بعد تسوية الخلاف الذي كان قائما بين سونطراك والشركة الامريكية الناتج عن امتناع هذه الاخيرة وبطريقة أحادية الجانب في ديسمبر 1984 على استيراد الغاز الطبيعي المميع الجزائري •

وقد سمحت تسوية هذا الخلاف في شهر أوت 1986 بتعويض سونطراك الاضرار الناتجـــة عن توقف الاستلام وفعلا استلمت سونطراك في سبتمبر 1986 مبلغ 200 مليون دولار كتعويض لعدم استيلام الغاز و11٪ من رأس مال الشركة المعادل الى 265 مليون دولار[(135)، ص (32)] ، ومما أدى بالمؤسسة الامريكية الى العودة الى الغاز الطبيعي الجزائري هو زيادة الحاجة في الولايات المتحدة الى الغاز الطبيعي في نهاية العشرية الحالية لتصل الى 711 مليار م3 ،والانخفاض السريع الذي يشهده احتياطها من الغاز الطبيعي •

ويعتبر المحللون أن الدليل القاطع على تغيير الاستراتيجية الخاصة بتسويق الغاز الجزائري ستظهر أكثر مع نتيجة مفاوضاتها مع شركتي غاز فرنسا ، والبلجيكية وديستريغاز اللتين تمثلان أكبر زبائن سونطراك،والاسبانية اينيغاز ،ويضيف هؤلاء أن غاز فرنسا تحاول فرض شرطين أساسيين في مفاوضاتها لابرام عقد طويل الاجل مع الجزائر:الاول زيادة الكمية المدرجة في الاتفاق بنسبة 80% و110%،والثاني عزل سعر الغاز عن سعر البترول الخام ،مايعكس المنافسة داخل سوق الغاز الطبيعي السائل مع الأسعار الهولندية وكذلك السوفياتية .

وقد نجحت الجزائر حتى مطلع الثمانينات في فرض وجهة نظرها على زبائنها الاوروبيين لكن اعتماد مصدري الغاز الهولندي والسوفياتي أسعارا تنافسية منذ عام 1984،أفقد سونطراك سيطرتها الكبيرة على السوق الاوروبية.وكانت غاز فرنسا قد أبرمت اتفاقية مع شركة " ترول النرويجية " لشراء ما بين 6 و8 مليارات م3 من الغاز الطبيعي ،ويدخل هذا العقد الطويل المدى قيد التنفيذ مع مطلع عام 1993 ، أي عند نهاية العقود الطويلة الأجل التي تربط الشركتين الفرنسية والجزائرية.وعموما فان أهم الشركات الاوروبية والامريكية التي وقعت مع سونطراك عقودا للاستلام الغاز الطبيعي المميع الجزائري هي :

غاز فرنسا (فرنسا) ، اينا غاز (اسبانيا) ديستريغاز (بلجيكا) ، سنام (ايطاليا)، ستيغ (تونس) .

بالاضافة الى العقدين الذين لم يتم الدخول في تطبيقهما وهما :

الشركة اليوغسلافية وشركة بانسهاندل (الولايات المتحدة) .

والجدول الموالي يعطي صورة أوضح حول هذه العقود وتاريخ وتواريخ بدايتها ونهايتها

جدول يوضح عقود الغاز الجزائري حتى 1 جانفي 1987

نوع التصدير	الشركة (البلد)	تاريخ توقيع العقد	بداية التسليم	الحجم	نهاية العقد
على شكل غاز طبيعي مميع (GNL)	غاز دوفرانس	مارس 1962	فيفري 1965	0.5 مليار م3 سنويا	فيفري 90
		فيفري 1971	جانفي 1973	3.5 مليار م3 سنويا	ديسمبر 98
		أفريل 1976	مارس 1982	5.15 مليار م3 سنويا	ديسمبر 2002
	ديستريغاز بلجيكا	1975	1982	5 مليار م3 سنويا انتقلت الى 2.5 م مكعب سنويا اعوام 82_1985 ثم الى 3 مليار م3 سنويا لعام 1986.	2004
	اينا غاز اسبانيا	1975	1978	63 مليار م3 على مدى 20 سنة انتقلت الى 60 م3 على مدى 26 عاما ، 4.5 مليار م3 سنويا ابتداءا من 80 انتقلت الى 1.5 مليار م3 سنويا في أعوام 85_87_ سترتفع الى 3.8 مليار م3 سنويا في عام 2002	2004
عبر أنابيب الغاز	سنام ايطاليا	1977	أوت 1983	300 مليار م3 على مدى 25 عاما ، 10.5 مليار م3 سنويا في عام 83 6.32 مليار م3 في عام 1984، 9.03 مليار م3 سنويا في عام 1985 12.5 مليار م3 سنويا ابتداءا من عام 1986 مع فارق مسموح به بين 6 و10 مليار م3 سنويا كحد أدنى و 14 مليار م3 سنويا كحد أقصى.	

5.4.2 : آفاق تصـــــدير الغاز الطبيعي الجزائري المستقبلية .

بناء على أساس قدرة الجزائر على التسييج،والنظر الى المشاريع الضخمة المتوفرة بالاضافة الى الخبرة الطويلة نوعا ما ، كل هذه الخصائص من شأنها أن تعطي للجزائر مميزات تجعلها في مركز هام في السوق الدولية للغاز الطبيعي.وعلى هذا الأساس تستطيع الجزائر أن تقوم بزيادة التصدير الى المناطق التالية :-

1)- أوروبا حيث أنابيب توزيع الغاز الطبيعي متوفرة خصوصا الى بعض دول أوروبا الشمالية عن طريق محطات اعادة حقن الغاز المتوفرة أو عن طريق المنشآتالجديدة التي يتم وضعها ،وخاصة محطة زيبروج البلجيكية لتوزيع الغاز وكذلك الى بعض دول وسط أوروبا عن طريق الانابيب [(134) ص(35)].وتفيد دراسات السوق الاوروبية المشتركة بأنه يتوقع أن يصل الغاز الجزائري الى تأمين حوالي 20٪ من حاجات أوروبا عام1990 [(100)،ص (54)] .

جدول يوضح تطور حصص الدول الرئيسية المزودة للسوق الاوروبية حتى عام 1990 .

الدول	1979 مليار متر3	1979 ٪	1984 مليار متر3	1984 ٪	1990 مليار متر3	1990 ٪
الجزائر	3	2	20	16	30	20
روسيا	19	15	21	17	43	29
هولندا	53	51	34	27	30	20
النرويج	12	9	15	12	18	12

مصدر الجدول المرجع [(100)،ص (55)] .

2)ـ دول حوض البحر الابيض المتوسط حيث يمكن انشاء أنابيب نقل الغاز الطبيعي المميع •

3)ـ الى الولايات المتحدة حيث الاحتياطيات الثابتة انخفضت بشكل كبير،ولا تمثل سوى 8× تقريبا من الاحتياطيات العالمية ،أيضا كندا حيث أن الاكتشافات الجديدة لا تعوض الانتاج وبعض الحقول في آلاسكا لا يمكن استغلالها في المدى القصير كذلك عدم استعمال محطات اعادة حقن الغاز الموجودة تؤدي الى نوع من التبذيــر ولهذا فيجب تشغيلها بالضرورة •

4)ـ البرازيل وهي دولة في نمو كبير وحيث حاجياتها الطاقوية الحالية والمستقبلية هامة جدا •

5)ـ السوق اليابانية حيث في الوضع الطاقوي الحالي ، امكانية تصدير الغاز الجزائري ستكون مؤكدة في المستقبل تقريبا •

وفي هذه الأفاق المستقبلية فالجزائر تهدف الى تدعيم وزيادة علاقات التعاون الفعلية معتمدة أساسا على :ـ

ـ البحث على التوازن فقط في تقسيم التكاليف مع الزبائن والتي تأخذ بعين الاعتبار ، قيود المصدّر، والانشغالات الحقيقية للمستهلك •

ـ وضع مرونة في العلاقات التجارية تسمح بتقليص آثار الصدفة •

ـ الارادة في تقسيم المصالح بين الطرفين في المدى الطويل •

ان الجهود في هذه المجالات تؤدي حتما الى التحكم في تطور شروط السوق العالمية، والتحكم أكثر في الاتجاهات المتوسطة والطويلة المدى ، والتي تسمح بتنمية هذا المصدر الهام من الطاقة وهو الغاز الطبيعي •

خـــــلاصة الفـــصل الرابـــع

على الرغم من الخبرة الطويلة للجزائر في مجال الغاز الطبيعي، فان طبيعة هذه الصناعة التجارية المعتمدة على العقود الطويلة ، وارتباط أسعار الغاز الطبيعي بأسعار البترول الخام، يمكن لها أن تشكل قيود أساسية لتنمية هذه الصناعة في المستقبل .

ان سياسة تنويع الصادرات توسع وجهات التصدير في مجال الغاز الطبيعي التي تتبعها الجزائر، وكذلك البحث الدائم عن زبائن جدد ، نظرا لأن الطاقة الانتاجية (طاقـــة التمييع) تفوق التصدير، وهذا يؤدي الى الارتفاع في حجم الانتاج وبالتالي التقليـــص من عمر حياة الاحتياطيات من الغاز الطبيعي ،وخاصة وأن الاستهلاك الداخلي في تزايـد مستمر ، وأنه سيأتي فيه اليوم الذي تصبح فيه الجزائر مستوردة للمنتجات البتروليـــة والغازية ، وبناء على هذه الفرضية ، فان السؤال الذي يطرح نفسه ماهو المورد أوالمنتوج أو المنتجات التي ستكون بديلة لقطاع المحروقات في تمويل عملية التنمية ؟ أم هل سيكتفي الاقتصاد الجزائري ذاتيا من كل المنتجات ، ويصبح في استغناء تام للاقتصاد الدولي ؟ كل هذه التساؤلات جديرة بالاهتمام،وخاصة وأننا تأكدنا من أن مستقبل تنمية الغـــاز الطبيعي يحتاج الى مدة أطول، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار العودة الى البترول الخام وسيطرته على المصادر الطاقوية الاخرى في بداية التسعينات وهي النتيجة التي توصلـــت اليها أغلب الدراسات الحديثة والتي أشرنا اليها في الفصل الأول .

ويبقى على الاقتصاد الجزائري حل واحد فقط، وهو تنمية القطاع الانتاجي سواء الصناعي أو الزراعي بالاضافة الى صادرات المحروقات بأنواعها المختلفة مع المحافظة أكثر على جميع الموارد الطبيعية عامة والبترولية خاصة .

خاتمة
القسم الثاني

ان درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات كبيرة جدا ، وهذ يتضح من خلال النسب العالية التي يساهم بها هذا القطاع في مختلف الجوانب الاقتصادية سواء الميزانية العامة للدولة ، البرنامج العام للاستثمار ، البرنامج العام للاستيراد ، هذا الارتباط أصبح يشكل عائقا كبيرا، مع صعوبة امكانية ايجاد بديل لهذا القطاع في الوقت القصير أو المتوسط .

وهكذا فلقد كانت فترة السبعينات فترة ارتفاع الايرادات البترولية لصالح المنتجين نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق البترولية العالمية ، ومن هنا أكتسى قطاع المحروقات دورا رئيسيا في تحديد استراتيجية التنمية الجزائرية ، لأنه القطاع الوحيد الذي طغت وظيفته المالية على الوظيفة الحقيقية ،وأصبح الممول الأساسي لبقية القطاعات الاخرى ، وخاصة القطاع الصناعي المعتمد أساسا على الصناعات القاعدية ، ولهذا فان أغلب المشاريع الصناعية الضخمة تم انشاؤها في فترة السبعينات،عندما كانت الايرادات البترولية مرتفعة جدا ، وهكذا أخذ الاقتصاد الجزائري طابعا خاصا،لا يمكنه الاستغناء عن قطاع المحروقات سواء من الناحية التمويلية أو من الناحية الصناعية .

ولكن الآثار الايجابية لهذه الايرادات المرتفعة والتي ساهمت بشكل كبير في عملية اسراع التنمية ، ولّدت نوعا من عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، فهناك ضعف كبير في التكامل الاقتصادي ، نظرا للتركيز على قطاعي المحروقات والصناعة واهمال بقية القطاعات الاخرى ، بل وتأخر القطاع الزراعي بشكل خطير مما زاد في درجة التبعية الغذائية للجزائر، بالاضافة الى قصور في الجوانب الاجتماعية التي لم تستطع مسايرة الديناميكية الاقتصادية.
كل هذه الاسباب جعلت من الجزائر تفكر بجدية في اعادة توجيه سياسة التنمية والتفكير بأكثر رشادة ،وخاصة وأن انتاج وتصدير المحروقات لم ولن يكون في صالح الاقتصاد الجزائري،وهذا راجع الى سرعة نضوب هذه الموارد .

الا أن السياسة الجديدة لم تكن أكثر فعالية من سابقتها لأنها اعتمدت بالأساس على تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري للبترول الخام فقط ولم تتعلّق بتقليص التبعية لقطاع المحروقات ككل. حقيقة أن هذه السياسة أعطت ثمارها ولو بشكل جزئي في بداية الثمانينات وحتى سنة 1985 بحيث أستطاعت الجزائر عن طريقها أن تتفادى عدة عراقيل ومشاكل كانت قد تعرّضت لها دول أخرى منتجة للبترول .

ولكن الازمة البترولية لسنة 1986 وضّحت مدى قصور هذه السياسة وخطورة الوضع الاقتصادي للجزائر في مواجهة الاقتصاد العالمي، لأن السياسة الجديدة لم تهدف الى الحد من الاعتماد على السوق العالمية في مجال التمويل وجلب العملات الصعبة وانما غيّرت التبعية في مجال البترول الخام الى تبعية متعددة الجوانب ، تبعية للبترول الخام ، تبعية للمنتجات المكررة ، تبعية للغاز الطبيعي ، وتختلف درجة تبعية كل منها حسب درجة تفتّح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية سواء للبترول أو الغاز الطبيعي .

وحتى أن سياسة تشجيع صادرات الغاز الطبيعي تعرّضت الى نتائج سلبية نتيجة المنافسة في السوق الدولية للغاز الطبيعي ، وكذلك ارتباط أسعار الغاز الطبيعي بأسعار البترول الخام ، وأن ارتفاع ايرادات الغاز الطبيعي في السنوات الاخيرة لم يكن الا نتيجة ارتفاع حجم صادراته ، وارتفاع سعر الدولار، وهذا يضعنا أمام مشكل آخر وهو امكانية انخفاض احتياطيات الغاز الطبيعي بشكل كبير وخاصة وأن مستوى الاستكشافات الحالي لا يدلّ على امكانية تنمية هذه الاحتياطيات بشكل كبير. والملاحظ على الاقتصاد الجزائري منذ تأميم قطاع المحروقات، وبالتحديد في الفترة (1971_1986)، بأنه لم يستطع تقليص تبعيته للاقتصاد الدولي ، وهذا يتضح من خلال ارتفاع الواردات والضعف الكبير في الصادرات ، خارج المحروقات والتي لم تتعد وسطيا في هذه الفترة 2% من

مجموع الصادرات ، وهذا يدل على أن القطاع الصناعي الهام الذي خصصت له استثمارات هائلة في فترة السبعينات لم يستطع لحد الآن الوصول الى الاكتفاء الذاتي لمتطلبات السكان المتزايدة ، وكذلك القطاع الزراعي الذي تم اهماله في فترة السبعينات،تـــم اعطاؤه أولوية كبرى في بداية الثمانينات ، وبالتحديد مع سياسة التنمية الجديدة. ولكن طبيعة القطاع الزراعي وضعف عملية اعادة الانتاج فيه،يمكن فقط من تقليل الواردات في المجـال الغذائي وتقليص التبعية الغذائية للجزائر ، ولكنه لا يستطيع أن يحل محل قطاع المحروقات في امكانيات الحصول على العملات الصعبة ، لأن السوق الدولية للمنتجات الزراعية تشكـل عدة حواجز في وجه المنتجات الزراعية الجزائرية .

ان الحل الأساسي للاقتصاد الجزائري يتمثل أساسا في توجيه الاهتمام باستثمار الموراد البشرية وهو أهم في مرحلة أولى من الاهتمام بالمواردالطبيعية،ثم التركيز على القطـــاع الصناعي الذي يعاني من عدة مشاكل ، هذا القطاع الذي يمكن له أن يحقق التكامـــل الاقتصادي وبالتالي يلبي كافة الحاجيات المتزايدة للسكان ، ومن ثمة الدخول في السوق الدولية وتقليص التبعية لها ، كذلك البحث عن الاستقلال المالي والنقدي بالخصوص وفـــك الارتباط بالعملات العالمية الرئيسية سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي داخل منظمـــة الاوبيب مثلا ، وتشجيع المبادلات التجارية مع الدول غير الرأسمالية مثل الدول الاشتراكيـــة والدول النامية .

الخاتمة العامة

(1)

ان السوق البترولية العالمية أثرت على جميع أطرافها سواء المنتجة أو المستهلكة أو الشركات الاحتكارية ، ولاحظنا بأن الارتفاع في أسعار البترول الذي ساد في فترة السبعينات كان لصالح الدول المنتجة عموما ، وبدرجة أقل الشركات الاحتكارية ، ولكن فترة الثمانينات كانت على العكس لصالح الدول المستهلكة ، وتضررت الدول المنتجة أكثر ، هذه الظروف لعبت فيها تنمية الطاقات البديلة دورا هاما ، ولكن أهم الوسائل التي أتبعتها الدول المستهلكة لتقليص تبعيتها للبترول هي سياسة ترشيد استهلاك الطاقة وهي السياسة الاكثر مفعولا ، والتي لا تتنافى مع الفرضية القائلة بأن البترول الخام سيبقى هو المصدر الطاقوي المسيطر حتى نهاية القرن الحالي ، وأن الدول المتقدمة عطلت كل مشاريعها الطاقوية وخاصة النووية والشمسية ، نظرا لصحة هذه الفرضية .

(2)

كما لاحظنا بأن أزمة 1986 والتي أدت الى تدهور كبير في أسعار البترول لم يسبق له مثيل منذ 1979 ، هذا الانخفاض أثر سلبا على جميع أطراف السوق البترولية العالمية وأصبحت هذه الاطراف تبحث على حل وسطي يمكن له أن يحقق توازنا بالسوق ، وتجمع الآراء على أن سعر 20 دولار للبرميل هو الحل الأمثل لتوازنها ، وهذا الوضع من المحتمل جدا أن يستمر حتى نهاية القرن الحالي ، مما يؤكد صحة الفرضية التي تؤكد بأن وضع السوق في فترة السبعينات لا يمكن له أن يتكرر في فترات قادمة ، وهذا ما أكدته عدة آراء لباحثين ومتخصصين في مجالات الطاقة ، ولهذا فعلى الجزائر أن تبحث عن موارد أخرى يمكن لها أن تغطي العجز الحاصل في مجال البترول الخام خصوصا والمحروقات عموما .

(3)

لاحظنا بأن السوق الدولية للغاز حديثة العهد بالمقارنة مع السوق البترولية العالمية ، لوجود صعوبات ومشاكل قانونية وعدم وجود نظام خاص بها، وارتباط أسعار الغاز بأسعار البترول الخام، هـــذا الارتباط الذي سيستمر حتى نهاية القرن الحالي نظرا لسيطرة البترول الخام على مصادر الطاقة الأخرى المختلفة، ومن بينها الغاز الطبيعي الذي سيبقى معتمدا على العقود الطويلة الأجل المحفوفة بالمخاطر والصعوبات القانونية ، وهذا ما تفسره الفرضية التي تؤكد على أن تنمية الغاز الطبيعي كمصدر طاقوي هام ستكون بعـد نهاية القرن الحالي، عند نضوب البترول الخام في عدة مناطق في العالم، مع شرط تطـور التكنولوجيا التي تؤدي الى استهلاك أكبر من الغاز الطبيعي .

(4)

ازاء هذه الافتراضات التي لن تكون في صالح الاقتصاد الجزائري الذي من المفروض أن يضمن توازنه المالي، وذلك بالاعتماد على عدة موارد للعملات الصعبة الى جانب موارد المحروقات المتذبذبة، خاصة اذا علمنا وتأكدنا من خلال هذه الدراسة بأن أطروحة الاستقلال الاقتصادي في الجزائر والمكمل للاستقلال السياسي غير محققة ، ولا يمكن أن تتحقق في الامدين القصير والمتوسط، وهكذا يمكن للاقتصاد الجزائري تشجيع القطاع الزراعي لكي يضمن الاستقــلال الغذائي أولا ، ثم توفير العملات الصعبة عن طريق الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات الغذائية ثانيا، واذا أمكن التصدير الى الخارج – ثالثا .

ولقد لاحظنا بأن السياسة التنموية الجديدة أعطت أهمية بالغة للقطاع الزراعي، فكانت النتائج مشجعة جدا ففي سنة 1985 حققت الزراعة الجزائرية رقما قياسيا منذ الاستقلال، مع تطور نسبة 25٪ بالنسبة لسنة 1984 الضعيفة جدا ، فارتفعت الحبوب بنسبة +114٪ والبطــاطا بـ +74٪ والبيض بـ +70٪ . كما أن نتائج 1986 كانت في نفس المستوى تقريبا حيــث ارتفع مؤشر الانتاج الزراعي بنسبة 6٪ ومن المتوقع ارتفاعه في سنة 1987 ، ولأول مــرة منذ 25 سنة لم تستورد الجزائر البطاطا والبيض في سنة 1986 . والجدول الموالي يوضـح تطور القطاع الزراعي بشكل ايجابي .

جدول يوضح تطور الانتاج الزراعي في الجزائر في الفترة (83 ــ 1986)

الانتاج الزراعي (بالطن)	انتاج (83 ــ 1984)	انتاج (84ــ 1985)	نسبة تطور الانتاج (84ــ1985)	انتاج (85ــ1986)	نسبة تطور الانتاج (85ــ1986)
الحبوب	140600	3004000	% 114 +	2510000	%17 ــ
الخضر الجافة	37000	46000	% 23 +	65000	%41 +
البطاطا	415000	724000	% 74 +	838000	%16 +
الزراعات المحمية	50000	110000	%120 +	180000	%64 +
الزراعات الصناعية	14900	186000	% 25 +	220000	% 18 +
الانتاج الحيواني (بالطن)	=	=	=	=	=
اللحوم الحمراء	160500	160500	—	170000	%60 +
اللحوم البيضاء	144000	163000	% 13 +	210000	%29 +
الحليب (القاتر)	708000	713000	% 1 +	750000	% 5 +
البيض (الف)	49050	83750	%70 +	110000	%31 +
العسل	600	990	%65 +	1900	%92 +

الجدول مشتق من مصدرين :
1 ــ مجلة المجاهد العدد 1420 ليوم 23 اكتوبر 1987 ص (33)
(2) Algerie Sélection N° hors série du 17-28 Juin 1987 P (6)

هذه الارقام تدل على أن الاقتصاد الجزائري يتأقلم مع الظروف المحيطة ،ونتيجة لتقلبات السوق البترولية منذ بداية الثمانينات استطاع القطاع الزراعي أن يقفز الى معدلات عالية من الانتاج . وأن اعطاء أهمية للقطاع الزراعي يعتبر المصدر الاساسي لتعويض العجز الحاصل في قطاع المحروقات وذلك في المدى القصير وخاصة اذا استطعنا فك قيود الزراعة الرئيسية المتمثلة أساسا في توسيع المساحة المزروعة المستغلة والتي لا تمثل حاليا سوى 3% من المساحة الاجمالية البالغة 2.4 مليون كلم2 تقريبا .

(5)

أما المورد الذي يمكن أن يعوض البترول الخام — ولو جزئيا — في المدى المتوسط هو القطاع الصناعي الذي يعاني من مشاكل هيكلية وأنماط تسيير غير مناسبة .فاذا تم القضاء على هذه الصعوبات تدريجيا يستطيع القطاع الصناعي أن يحل محل الواردات في ميدان السلع الاستهلاكية ذات الاصل الصناعي ،والضرورية لاعادة انتاج قوة العمل ،والتقليل من اللجوء الى الخارج في هذا المجال .

ويمكن اعطاء أهمية للقطاع الخاص على هذا المستوى ،والذي يمكن أن يمد القطاع العام بالسلع الاستهلاكية الوسطية ،على أن تكون حرية القطاع الخاص مقيدة ومقتصرة على القطاعات التي لا تضر بالمصلحة الاقتصادية العامة ، ولا تمس بالاطار العام للاستراتيجية التنموية الهادفة الى ترقية السكان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ......

(6)

أما المورد الذي يعوّض البترول الخام في المدى البعيد فهو الغاز الطبيعي ،الذي يجب أن تعاد سياسة تصديره الحالية المعتمدة على تسويقه للخارج بكميات وبأسعار منخفضة ،وتنازلات هامة نتيجة صعوبات في العقود والمنافسة الخارجية ، وكان من الاجدر البحث على طرق وأساليب أخرى يمكن بها تقويم الغاز الطبيعي الجزائري ،وتمديد

فترة نضوبه ، و تنمية احتياطاته ، و يجب الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الجزائر في هذا الميدان و استغلال البناءات التحتية الغازية استغلالا أمثلا .

لان الاستمرارية على هذه السياسة الحالية يمكن أن يؤدي الى وضع يشبه تماما الوضع الحالي للبترول الخام ، و عندها يتعذر على الاقتصاد الجزائري ايجاد الحلول الملائمة . و يجب التأكد من أن أهمية الغاز لا يمكن أن تظهر الا مع بداية القرن القادم (21) .

(7)

بالاضافة الى هذه الحلول التي يمكن للاقتصاد الجزائري أن يعتمد عليها في تقليل تبعيته للسوق البترولية العالمية يمكن اضافة حلول أخرى جزئية نوجزها في النقاط التالية :

1. يجب الاستمرار في اعادة تغيير السياسة الطوعية التي سادت لحد الآن في ميدان النمو الاقتصادي ، التي تمثلت أساسا في تحقيق الحد الأقصى من معدل الاستثمار ، من أجل انسجام أكبر لطاقة امتصاص الاقتصاد الوطني .

لقد بينت التجربة السابقة في جميع الحالات ، أن معدلات الاستثمارات المخططة لم يتم أبدا التوصل الى انجازها في الميدان التطبيقي .

2. الاعتماد على النفس و هي مقولة هامة لها مكانتها في الأفكار التنموية الحديثة ، و هي نتيجة حتمية للأخطاء التي تشكلها عملية الاعتماد على الغير ، و هذا لا يعني عدم وجود حاجة للتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي و لا الانغلاق على النفس و لكن أن يصبح العمل الوطني و الموارد المحلية هي الأساس في تحريك عجلة النمو .

3. الحرص على تشجيع الصادرات غير البترولية مثل المعدنية كالفوسفات و الزئبق و السلع المصنعة محليا كمواد البناء و الصناعات الكهرو منزلية و النسيجية و الخضر و الفواكه .

و هنا تجدر الاشارة الى ضرورة استعمال الأساليب العقلانية و الرشيدة نظرا لطول فترة المردودية من جهة و تأثير العملية في حد ذاتها على السوق الوطنية و الاستهلاك المحلي من جهة أخرى .

4. الاستمرارية في اعطاء أهمية كبرى للامركزية و اعادة هيكلة المؤسسات و استقلاليتها للقضاء على شبح العراقيل و الحواجز البيروقراطية و مركزية القرارات التي غالبا ما تقضي على المبادرات الحسنة .

و هذه الاجراءات تقتضي ضرورة توفير جهاز اداري للمعلومات و المؤشرات الاقتصادية و الخاصة بكل المؤسسات و القطاعات في كافة المجالات، وفي كل أنحاء القطر . و يتم ذلك عن طريق معرفة احتياجات و قدرات كل مؤسسة و كل قطاع للمساهمة في الاقتصاد الوطني ، و هذا يستلزم وجود جهاز تخطيطي محكما من النواحي الجهوية و المحلية و الوطنية .

5. فرض رقابة على النشاطات التي تقوم بها بعض المؤسسات الوطنية في علاقاتها مع الخارج ، و العمل على تحليل برامجها ووضع حد لبعض التجاوزات و التلاعب بأموال الدولة .

6. وضع قيود على الواردات و نزع الدعم عن بعض المواد المستوردة و زيادة نسبة الضريبة الجمركية على البعض منها للحد من منافستها للسلع المحلية .

7. يجب اتباع سياسة تقشفية ، أي استيراد السلع و التجهيزات الضرورية و القضاء على كل أنواع التبذير ، و اختيار أفضل التكنولوجيات المتاحة .

8. ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في الحصول على العملة الصعبة يفرض على الجزائر أن تندمج في النظام الاقتصادي العالمي بشكل واسع، الأمر الذي يستوجب وضع سياسات طويلة المدى قائمة على الرشادة الاقتصادية ، و نهج سياسات أقل سلبية في مجال النقد .

و في هذا المجال يقول عبد القادر سيد أحمد " لا مناص من تحويل الدينار الجزائري في مدى أقصى الى عملة قابلة للصرف و لو بشكل جزئي ، بالنسبة لاقتصاد منفتح كالاقتصاد الجزائري لا يمكن له الاستغناء عن هذا العامل الأساسي لزيادة فاعلية الادارة و التسيير ، و الا فسوف تكون الجزائر ضحية الآثار السلبية الخطيرة الناتجة عن الاقتصاد العالمي" . من خلال هذه الحلول الجزئية المستخلصة نتيجة السلبيات التي وقع و يقع فيها الاقتصاد الجزائري متأثرا بتقلبات السوق البترولية العالمية، يمكن له أن يتفادى تبعيته للسوق العالمية، و يحاول الوصول الى الاستقلال الاقتصادي الذي لم يتم بلوغه بعد ليدعم الاستقلال السياسي، هذا الاستقلال المتمثل في ثلاثة محاور أساسية هي :

1)- الاستقلال الغذائي .
2)- الاستقلال المالي (الديون) .
3)- الاستقلال التكنولوجي .

الملحق

مختلف تغيرات البترول الخام

لايمثل البترول سلعة متجانسة. في الحقيقة يحتوي كل حقل على نوع خاص من البترول الخام. يمكن أن نحدد تغيرات نوعية البترول الخام في ثلاثة (3) معايير أساسية: درجة API، درجة الشوائب ، الموقع الجغرافي .

- الكثافة :-

مختلف أنواع البترول الخام مرتبة حسب درجة الكثافة مقارنة مع كثافة الماء. تعتبر كثافة الماء مساوية الى 10 درجات (American petroleum Institute). البترول الخام الأخف من الماء هو الذي يحتوي على درجة API أعلى. وعلى هذا الأساس فان البترول العربي الخفيف - الذي يعتبر الخام المرجعي للأوبيب - له درجة كثافة 34° API ، فهو اذن أخف بمقدار 3 مرات من الماء ، ونتيجة ذلك فانه كلما تكون درجة API مرتفعة كلما كان الخام أخف .

عموما يمكن أن نلاحظ الترتيب السلمي التالي :-

- الخامات الخفيفة جدا وهي التي تكون كثافتها تتراوح بين 40° و 50° API، مثل خامات شمال افريقيا .
- الخامات الخفيفة : وهي التي تكون بين 30° وأكثر، مثل العربي الخفيف .
- الخامات المتوسطة : وهي التي تكون بين 22° و 30° API .
- الخامات الثقيلة : وهي التي تكون كثافتها أقل من 22°، هذه الخامات تخصم منها 3 سنت لكل درجة API .
- الخامات الثقيلة جدا : وهي التي تكون كثافتها أقل من 10° API ، بالتكنولوجيا المطبقة حاليا ، تكاليف استخراج هذه الخامات مرتفعة .

- درجة الشوائب : ان مختلف أنواع البترول الخام تحتوي على شوائب عديدة منها الكبريت النيتروجين ، كمية قليلة من الحديد ، النيكل ، كلور وأرسونيس ..... احتواء الكبريت أهم عامل : تختلف حسب الحالات من 0.1% الى 7% من الوزن الكلي للبترول الخام ،

تنخفض الاسعار بمقدار 3 سنت لكل كمية تحتوى على 0.1 من الكبريت وهكذا فكلما كانت كمية الكبريت كبيرة كلما كانت صعوبات التكرير أكبر .

- الموقع الجغرافي : ان درجة قرب أوبعد مناطق الانتاج هي العامل الثالث المؤثر في الاسعار النسبية لمختلف الخامات ، أسعار الخامات الاقرب الى مناطق الاستهلاك تكون أعلى من تلك الخامات التي تكون أبعد ، بحيث تكون تكاليف النقل هامة وتلعب دورا في مثل هذه الحالات .

توضيح بعض المصطلحات البترولية

- الكوندنسا (Condensats) :- سوائل الغاز الطبيعي) وهي المحروقات السائلة أو المائعة التي تنتج عند معالجة وتكثيف الغاز الطبيعي ، وتدخل ضمن احصائيات انتاج البترول الخام .

- Net Back :- وهو عبارة عن تقدير قيمة خام ما ، حسب أسعار المنتجات المكررة .

- T e P :- الطن المعادل (المكافئ للبترول) وهو قياس يستعمل لتوحيد مختلف أنواع الطاقة تحت وحدة حسابية واحدة .

(طن معادل للفحم) Tec 1.45 = حريرة 10^7 = 1Tep .

- السعر المعلن (Prix affichés) :- وهو السعر المتفق عليه بين الشركات المنتجة والدول المنتجة. ويعتبر الاساس في حساب العلاوات والضرائب. تم اهماله في دول الأوبيب بعد الازمة البترولية الاولى ، في الولايات المتحدة تعلن شركات التكرير الأسعار التي تمكنها من شراء الخام الامريكي .

- السعر الرسمي (Prix officiels) :- وهوالسعر المحدد من قبل الدول المنتجة ويطبق عموما في العقود المتوسطة الاجل .

- الاحتياطات الثابتة أو المؤكدة (les réserves prouvées) :- وهي الاحتياطات المسترجعة في الوضع الحالي ، بالتكنولوجيا والشروط الاقتصادية ذات التكلفة الممكنة حاليا ، وهي

عموما الاحتياطيات المتوفرة في الحقول المستغلة حاليا أوفي طريق الاستغلال .

- الاحتياطيات المكتشفة (Les réserves probables) :- وهي الاحتياطيات المكتشفة والتي يمكن استغلالها في الظروف التكنولوجية والاقتصادية مشابهة للظروف الحالية ، فهي اذن أقل حظا من الاحتياطيات الثابتة ، ولهذا فان استغلالها أجل الى وقت لاحق .

- الاحتياطيات الكامنة (Les réserves potentielles) :- وهي الاحتياطات التي لم يتم اكتشافها بعد وعن طريق الدراسات الجيولوجية يمكن اثبات وجودها ، ولكن يبقى تقييمها أكثر عشوائيـــة .

- أهم وحدات القياس المستعملة في المحروقات -

ان أهم وحدات القياس في البترول الخام هي :- الطن ، البرميل ، أما وحدات قياس الغاز الطبيعي فهي أساسا متمثلة في : آلاف الامتار المكعبة ، مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) ، وكذلك آلاف الاقدام المكعبة .

بعض المقاييس

- 1 برميل من البترول الخام يعادل تقريبا 159 لترا وبأكثر دقة يعادل 158.984 لتر . ويعادل كذلك 0.15899 م^3 .
- 1 طن من البترول له طاقة تعادل 43 مليون BTU .
- من الناحية الطاقوية : 1 مليار م^3 من الغاز الطبيعي يعادل 1 مليون طن من البترول الخام .
- 1 و.ح.ب (BTU) تعادل 293 كيلو واط / ساعي .

III - درجـــة API .

درجة API ، لها أهمية كبرى في توضيح كثافة البترول الخام عن طريق المعادلة التالية :-

$$\text{الكثافة} = \frac{141.5}{131.5 + \text{عدد درجات API}}$$

والقاعدة العامة اذا أنه كلما كانت درجة API مرتفعة كلما كان البترول أخف . مثلا

لو طبقنا هذه المعادلة على عدد من درجات API ، نجد :

درجة	الكثافة
20	0.934
30	0.876
35	0.850
40	0.825
44	0.806

IIII - هناك علاقة واضحة بين الطن والبرميل في البترول الخام ، والجدول التالي يوضح العلاقة بينهما باختلاف نوعية البترول .

الدولة	عدد البراميل في الطن الواحد	الدولة	عدد البراميل في الطن الواحد
العربية السعودية	7.335	كندا	7.428
أبو ظبي	7.60	الولايات المتحدة	7.418
الجزائر	7.223	أنغولا	7.223
فنزويلا	7.005	الاتحاد السوفياتي	7.096
ليبيا	7.595	البحرين	7.335
نيجيريا	7.361	سوريا	6.93
قطر	7.709	المكسيك	7.104
الكويت	7.203	رومانيا	7.453
أندونيسيا	7.348	عمان	7.18
الغابون	7.245	مصر	6.489
ايران	7.452	العراق	7.370

• كما أنه توجد علاقة تداخل بين الغاز الطبيعي والمميع ،يمكن أن نوضحها في حالة الجزائر في الجدول الاتي :-

	1000 م3 من الغاز الطبيعي	1000 م3 من الغاز الطبيعي المميع	1 مليون BTu	1000 قدم مكعب
1000 م3 من الغاز الطبيعي	1	0•001	0•0397	35•315
1000 م3 من الغاز الطبيعي المميع	606	1	23•81	21•189
1 مليون BTu •	25•20	0•0 42	1	889•9
1000 قدم مكعب	0•0 2832	0•000047	0•001124	1

مصدر الجدول المرجع (48) ص (38) .

• كما توجد أيضا علاقة تداخل بين البترول الخام والغاز الطبيعي يمكن أن نوضحها في حالة الجزائر في الجدول الاتي :-

	1 مليون	برميل معادل للبترول	طن معادل للبترول
1 مليون	1	0•1787	0•02284
1 برميل معادل للبترول	5•595	1	0•1278
طن معادل للبترول	43•78	7•825	1

(43) مرجع سبق ذكره ص (40) .

معطيات أساسية حـــول المحـروقــات

احتياطيات الطاقة العالـــــــمية

- البترول في 1985/1/1 العالم :- 95316 مليون طن م ب (+)
- الغاز الطبيعي في 1985/1/1 العالم :- 96335 مليون طن م ب
- الفحم (بما فيه الليغنيت) في 85/1/1 العالم :- 512116 طن م ب .
- اليورانيوم في 1985/1/1 العالم :- 1468 آلاف طن مسترجع بأقل من 80 دولار / كغ .

وهذه الأرقام توضح أهمية كل مصدر من مصادر الطاقة العالمية في المدى المتوسط والبعيد .

(+) ط . م . ب = طن معادل للبترول

1 طن = 7.33 برميل

الاحتياطيات المؤكدة من البترول الخام والغاز الطبيعي

المناطق	احتياطيات مؤكدة في 1987/1/1 البترول بـ 1000 برميل		احتياطات مؤكدة في 1987/1/1 الغاز 10 (9) قدم مكعب	
1)- آسيا الشرقية	19023500	%2•7	198640	%5•7
بما فيها اندونيسيا	8300000	%1•1	49440	%1•3
2)- أوروبا الغربية	21938050	%3•1	229730	%6•3
بما فيها :- انجلترا	9000000	%1	33400	%1•2
النرويج	10500000	%2•8	103180	%2•5
3)- الشرق الاوسط	401878700	%57•6	925300	%25•5
بما فيها :- ايران	48800000	%6•9	450000	%12•4
العراق	47100000	%6•7	28000	%0•8
الكويت	91916000	%13•1	35000	%1
قطر	3154000	%0•04	152000	%4•2
السعودية	166573900	%23•8	123990	%3•4
4)- افريقيا	55194050	%7•9	201440	%5•4
بما فيها :- الجزائر	8800000	%1•2	106000	%3
ليبيا	21300000	%3•1	21180	%0•6
نيجيريا	16000000	%2•3	47000	%1•3
5)- القارة الامريكية	120165300	%17•2	475070	%13•1
بما فيها :- و.م الامريكية	24560000	%3•5	185400	%5•1
كندا	6850000	%1	99600	%2•7
فنزويلا	25000000	%3•5	59000	%1•6
المكسيك	54653000	%7•8	76500	%2•1
6)- الدول الاشتراكية	79250000	%11•3	1595800	%44
بما فيها : أ- السوفياتي	59000000	%8•4	1550000	%42•7
الصين	18400000	%2•6	30000	%0•8
مجموع العالم	697449600	%100	3625880	%100

• النسب المئوية تم حسابها من قبل الباحث

• هذه النسب محوّلة إلى أقرب عدد عشري بالزيادة

الانتاج العالمي من البترول الخام في سنة 1986

(1000 برميل)

النسبة المئوية	الانتاج	الدول والمناطق
٪30•6	6691615	الاوبيب
٪8 •4	1840250	بما فيها : السعودية
٪2•3	516840	الكويت
٪3•1	682950	ايران
٪2•8	616000	العراق
٪1	219150	الجزائر
٪2•09	231780	فنزويلا
٪41• 5	908500	دول صناعية
٪17• 2	3760118	بما فيها : و م الامريكية
٪3	656238	كندا
٪4•6	1003645	المكسيك
٪4•3	94973 0	بريطانيا
٪1•5	330660	النرويج
٪27•8	6086385	الدول الاشتراكية
٪20•6	4520250	بما فيها : أ- السوفياتي
٪4•4	960000	الصين
٪100	21863000	مجموع العالم

• النسب المئوية تم حسابها من قبل الباحث

• هذه النسب محوّلة الى أقرب عدد عشري بالزيادة •

قائمة المراجع

مراجع الفصل التمهيدي

المــــراجـع باللغــــة العـربيـــة

الكتــــب

(1) عبد الشفيع محمد : قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد .
دار الوحـــدة – بيــــروت – 1981 .

(2) فؤاد مرسي : التخلف والتنمية : دراسة في التطور الاقتصادي .
دار الوحـــدة – بيــــروت – 1982 .

المــــراجـع باللغــــة الاجنبيــــة

LES OUVRAGES : الكتــــب

(3) ADELMAN . M.A: theworld petroleum Market
the johns hopkins university press - baltimore - 1972

(4) ALINHAS . M : actualisation et systeme de prix en économie énergétique
ed : C.N.R.S - Paris - 1980 .

(5) ANGELIER . J. P : la rente pétroliére : ed : C.N.R.S. - Paris - 1976

(6) CHALMIN . P: les marchés mondiaux des matiéres premiéres .
que - sais - je ? n° 2185
press universitaires de France - Paris - 1984

(7) CHEVALIER . J : M : le nouvel enjeu pétroliére
ed: calmann - levy - Paris - 1973

(8) FERICELLI . J et LESOURD . B

E nergie: modélisation et économétrie

ed: Economica - Paris - 1985

(9) GUIGOU . J.L: la rente fonsiére

ed: Economica - Paris - 1982

(10) LANG. L: bourgeois and maxist theories on oil prices .

H.S.C. - Budapest - 1982 -

(11) RIFAI. T: le prix du pétrole : économie du marché ou stratégie

de puissanse

ed: technip - Paris - 1974

LES ARTICLES DANS LES PERIODIQUES

(12) BARRET . P : la théorie des prix de l' énergie dans la pensée économique

IN: Economies et Sociétés

cahiers de L'I.S.M.E.A n° 12 - serie E.N n° 1- 1983

المراجع باللغة العربية

الكتب

(13) آغا حسين : بعض مسائل النفط والطاقة .
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - 1982 -

(14) بيرجيه جاك وبيرنار توماس: حرب البترول السرية .
ترجمة محمد سميح السيد . دار طلاس - دمشق - 1984 .

(15) د . حسين الصويغ عبد العزيز : أزمة الطاقة الى أين ؟ .
دار تهامة - جدة - 1981

(16) الرميحي محمد : النفط والعلاقات الدولية .
سلسلة عالم المعرفة - الكويت - 1982 .

(17) د . السماك محمد أزهر : اقتصاديات النفط .
- الموصل - 1980 .

(18) سيد أحمد عبد القادر : الاوبيك : ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها
ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1982 .

(19) معهد التخطيط القومي بالقاهرة
آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية .
اوراق ومناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة 11-13 جانفي 87)
مطبعة المعهد القومي - القاهرة - فيفري 1987 .

(20) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :
التقرير السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول 1981 .
الكويت - 1982 .

(21) وهبي البوري ووليد خدوري : النفط في العلاقات العربية والدولية الكويت ـ 1981 .

(22) يعقوب سليمان : النفط العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد رسالة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية ـ 1983 .

المقـــالات فـــي الـــدوريـــات

(23) الاقتصاد والنفط : العدد 38 فيفري 1986 .
مقال : سعر برميل النفط الى أيــن ؟ .
ص(30 ـــ 31)

(24) البترول والغاز العربي : العدد الثالث مارس 1987 .
التقرير السنوي الثاني عشر لمنظمة الاوابك
ص(10 ـــ 14)

(25) جهانكير آموزكار : اضطراب سعر النفط
في : التمويل والتنمية رقم 2 جوان 1986
ص(14 ـــ 15)

(26) د : جواد كاظم لفته : العلاقة بين نمط التنمية الاقتصادية العربية وحالة سوق النفط الدولية في الثمانينات
في : مجلة : دراسات عربية العدد 5 ـ مارس 1987
ص(21 ـــ 49)

(27) خطار العريان : من هم منتجو النفط الجدد ؟
في : ب. غ . ع : رقم 4 افريل 1986
ص(30 ـــ 32)

(28) خليف عمر : سوق النفط واستراتيجية الاطراف.
في كتاب : آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية
معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ فيفري ـ 1987 ـ
ص(48 ـــ 58)

(29) ديبريه بيير : نقطة التحوّل الاقتصادي في الثمانينات والتعاون الاقتصادي الدولي
في : وقائع موتمر الطاقة العربي الثالث
الجزء الخامس ـ الكويت ـ 1985
ص(171 ـــ 193)

(30) د بييريه بيير : التطور المحتمل لسوق وأسعار النفط في السنوات المقبلة .
في : مجلة ب.غ.ع: رقم 1 جانفي 1983
ص(18 ــ 20)

(31) د بييريه بيير : أثر النفط العربي على علاقات الدول العربية وأوربا
في : مجلة الباحث العربي ــ مركز الدراسات العربية ــ رقم 7 افريل 1986
ص(74 ــ 78)

(32) عدنان الجنابي : الطبيعة المتغيرة لفروقات أسعار النفط الخام .
في : مجلة النفط والتعاون العربي : العدد الاول 1980
ص(51 ــ 86)

(33) غيلان بدر : خزين النفط الاستراتيجي في الدول الصناعية
في : مجلة النفط والتنمية العدد 4و5 ــ جانفي 1981 ــ
ص(155 ــ 169)

(34) فاضل الجلبي : وجهة نظر الاوبك حول التعاون بين الدول المصدرة والدول المستهلكة
في : وقائع موءتمر الطاقة العربي الثالث
الجزء الخامس ــ الكويت ــ 1985
ص(165 ــ 169) .

(35) امجناد دساي : الآثار الاقتصادية لانخفاض عائدات النفط العربي على دول العالم الثالث.
في : مجلة الموءشر : العدد 26 بتاريخ 13 ــ 7 ــ 1985 .
ص(20 ــ 22)

(36) محمود عبد الفضيل : مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية العربية .
في : مجلة : النفط والتعاون العربي ــ العدد الثالث ــ المجلد الخامس ــ 79
ص(33 ــ 63)

(37) مشـــملاني روبيـــر : اكسون تصرف 40000 موظف
في : مجلة ب.غ.ع : رقم 6 جوان 1986
ص(18 ـــ 19)

(38) المعهد الفرنسي للبترول : النفط يحكم العالم حتى سنة 2000.
في : مجلة الاقتصاد والنفط العدد 9 جانفي 1983
ص(47 ـــ 53)

(39) مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ـ الدورة 28 ـ
مقال : الدول الصناعية تعلل النفس... بتراجع اهمية النفط .
في مجلة : ب.غ.ع : العدد 8 اوت 1984 .
ص(56 ـــ 60)

(40) الموسوي ضياء مجيد : كيف تطورت ازمة البترول لعام 1986
في : مجلة : دراسات عربية . العدد 2 ديسمبر 1986
ص(48 ـــ 75)

(41) يوشير فرانسواز : السوق النفطية واستراتيجية الشركات المتعددة الجنسية
في مواجهة الاوبك .
في مجلة : ب.غ.ع العدد 10 اكتوبر 1984
ص(62 ـــ 69)

المراجع باللغة الأجنبية

LES OUVRAGES ET LES THESES

(42) AYACHE . GEORGE : dictionnaire du pétrole

ed: le sycomoré - Paris - 1981

(43) BENISSAD . M. E: élements déécomonies pétroliéres.

O.P.U - ALGER - 1981

(44) BILLET JEROME .P: marché à terme et gestion de l'économie pétroliére .

ed: Economica - Paris - 1984

(45) CARROLL . L. W: l'énergie en sursis . scénarios 1985 - 2000

rapport du waes - Economica - Parîs - 1979

(46) CENTRE d'études prospectives et informations internationales

n° 11 3* trimestre - 1982 -

les grands acteurs de la scéne énergétique mondiale .

(47) CHEVALIER . agnés : le pétrole

ed: la découverte - Paris - 1986 -

(48) COUFFIN . H: perspectives énergétiques internationales à long terme

ed: documentation française - Parîs - 1982

(49) DESPRAIREES pierre : la crise de l'énergie : le malest le rémede

ed: Technip - Paris 1982

(50) DEZERT BERNARD : La crise mondiale de l'énergie
ed: Sedes - Paris - 1981

(51) DUHART J.C : Energie, le grand tournant
ed : Sociales - Paris - 1981

(52) FRISH J.R : Energie 2000 - 2020 : équilibre mondiale et tensions régionales
ed : Tehnip - Paris - 1983

(53) GUIBERT GEROD : Le grand tournant énergétique
ed : Syros - Paris - 1983

(54) HAWKENS PAUL : L'économie demain
ed : Londreys - Paris - 1985

(55) KHELIF AOMAR : 1) Examen critique des prévisions de la demande du pétrole à long terme - 1981
2) Approche du prix de pétrole à long terme - 1982
Multigraphie - I.S.E - 1982

(56) LAVIGNE J.C : Impasse énergétique
ed : Ouvrière - Paris - 1983

(57) Ministère du redéploiement industriel et du commerce extérieur (France)
chiffres clés de l'énergie
Imprimerie nationale - Paris
Editions : 1985 - 1986 - 1987

(58) O.C.D.E./A.I.E : Le marché pétrolier : rapport annuelle
O.C.D.E. - Paris - 1986

(58/BIS) O.C.D.E /A.I.E : Les économies d'énergie dans les pays de l'A.I.E
O.C.D.E/A.I.E - Paris - 1987

(59) OLSEM : L'énergie dans le monde
ed : Hatier - Paris - 1984

(60) RADSERECHT FARHAD : Le marché pétrolier internationnal : ruptures et nouvelles configurations

Notes et études documentaires n° 4790
la documentation française - Paris - 1985

---

(61) SEMENAIRE pétrolier internationnal : la crise mondiale de l'énergie
ed : tchnip - Paris - 1982

---

(62) STOBOUGH R, YERGIN. D : l'énergie du futur
ed : Economica-Paris - 1983

LES ARTICLES DANS LES PERIODIQUES

(63) A.I.E : Rôle plus important pour l'OPEP sur le marché mondial?
in : P.G.A : n° 437 du 1 Juin 1987
P (33 - 37)

---

(64) AYOUB -ANTOINE : Le marché pétrolier international à la recherche de la stabilité
in : P.G.A n° 402 du 16/12/1985
P (27 - 30)

---

(65) BOUTALEB - GENIA : L'OPEP, le spot et le reste
in : Algérie actualité n° 1049 du 21 Novembre 1985
P (15 - 18)

---

(66) CHEVALIER J.M : Les prix de l'énergie au futur
in : Economie et Société cahier de l'ISMEA n° 12
série EN n° 1 - 1983
P (2089 - 2107)

---

(67) CHEVALIER J.M : Flux d'énergie et flus financière
in : Economie et Société : cahier de l'ISMEA n° 7
série EN n° 2 - 1986
P (5 - 15)

---

(68) DESPRAIRIES PIERRE : Le tournant économique des année 1980
In : P.G.A n° 391 du 01/07/1985
P (31 - 38)

---

(69) DESPRAIRIES PIERRE : Vers le nouveau marché de l'énergie, la longue pausse de la baisse du pétrole
In : P.G.A n° 401 du 01/12/1985
P (31 - 38)

---

(70) Etude Algerienne sur les pertes du revenus de l'OPEP
In : P.G.A : n° 415 du 1er Juillet 1986
P (36 - 37)

---

(71) IGHMAT AREZKI : La crise des prix pétroliers : causes et effets
In : AFRICA : économique n° 9 1987
P (17 - - 20)

(72) KHELIF AOMAR : Le pétrole entre les impératifs du marché et les manoeuvres statégiques
In : Actualités économiques n° 4 Mai 1986
P (29 — 37)

(73) NICOLAS SERKIS : OPEP : problèmes actuels et perpectives d'avenir
In : P.G.A n° 433 du 01/04/1987

(74) NICOLAS SERKIS : Quelle politique pour les Etats-Unis ?
In : P.G.A n° 433 du 01/04/1987
P (3 — 4)

(75) NIKOU EFTEKHARI : crise pétrolière et guerre économique
In : Peuples Méditerranéens n° 19 Avril - Juin 1982
P (69 — 110)

(76) PATRICK MONTEIRO DE BARROS : Mécanismes et rôle du marché spot
In : P.G.A n° 288 du 16/03/1981
P (21 — 27)

(77) P.B : pétrole et si les prix s'effondraient
In : L'express international n° 1754 du 22 Février 1985
P (20)

(78) Pétroleum Economist : Juin 1986
Article : O.P.E.C'S sagging revenues
P (211)

(79) Pétroleum Economist : December 1986
Article : Will net back pricing survive
P (434 — 435)

(80) Petroleum Economist : May 1987
Dossier : Rotterdam : west Europes oil capital
P (175 — 186)

(81) P.G.A n° 428 du 16 Janvier 1987
Statistiques, réserves, productions et raffinages dans le monde
P (31 — 34)

---

(82) SUBROTS : L'avenir de l'OPEP sur la scène pétrolière mondiale
In : P.G.A : n° 400 du 16/11/1985
P (31 — 35)

---

(83) VER HULIST . N. LAPORTE J.M : Le rôle des banques dans les grands projets énergétiques
In : Economie et Societé : cahier de l'ISMEA n° 7
série EN n° 2 - 1986
P (129 — 143)

---

(84) WANKO HENRI : La crise pétrolière enjeux politiques et réalismes économiques
In : Revue d'économie industrielle n° 38 4è trimestre 1986
P (13 — 31)

المراجع باللغة العربية

الكتب

(85) جهود السنوات العشر
الطباعة الشعبية للجيش ـ 1976 ؟ .

(86) خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 67ـ1978 .
وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ـ ماي 1980 ـ

(87) عاطف سليمان : متحركة البترول في الجزائر
دار الطليعة ـ بيروت ـ 1974 .

(88) مشروع الخماسي الأول 80 ـ 1984م ـ
وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ـ الجزائر ـ 1980 ـ

(89) مشروع المخطط الخماسي الثاني 85 ـ 1989م
وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ـ الجزائر ـ 1985 ـ

(90) الميثاق الوطني 1976
مصلحة الطباعة للمعهد التربوي ـ الجزائر 1976م

المقالات في الدوريات

(91) الاقتصاد والنفط رقم 15 جانفي ـ فيفري 1984.
الاثار السلبية لانخفاض عائدات النفط
ص(47 ــ 50) .

(92) الاقتصاد والنفط رقم 29 ماي 1985
سلاح الجزائر ... غازها
ص(33)

(93) الزابيت ليغرو : الجزائر يمكن أن تصدر اكثر من 30 مليار م 3 من الغاز الطبيعي المميع.
في : مجلة بترول والغاز العربي رقم 5 ـ ماي 1987
ص(16) ــ (18) .

(94) باسكال أنطوني : استكشاف وانتاج وتصدير النفط في الجزائر
في : ب.غ.ع العربي رقم 8 ـ اوت ـ 1981
ص(36 ــ 42) .

(95) البترول والغاز العربي : سياسة الطاقة في الجزائر
في: ب.غ.ع رقم 8 ـ اوت 1982
ص(48 ــ 51) .

(96) البترول والغاز العربي : قسم الدراسات : أوضاع الطاقة في الجزائر
في : ب.غ.ع رقم 8 ـ اوت 1983.
ص(24 ــ 28) .

(97) البترول والغاز العربي : انخفاض الأسعار اتجاه قد يستمر في السنوات المقبلة
في : ب.غ.ع رقم 8 ـ اوت 1984.
ص(22 ــ 25) .

(98) البترول والغاز العربي : الغاز قد يحرق العلاقات الجزائرية ـ الاسبانية .
في : ب.غ.ع رقم ـ 8ـ اوت 1984.
ص(26 ــ 28)

(99) البترول والغاز العربي : من البترول الخام الى الغاز الطبيعي والمتجانسات
في : ب.غ.ع : رقم 11 ـ نوفمبر 1985 ـ
ص(14 ـ 20) .

(100) البترول والغاز العربي : الغاز الجزائري قد يؤمن 20٪ من حاجيات أوربا عام 1990 .
في: مجلة ب.غ.ع رقم 1 ـ جانفي 1986
ص(54 ـ 55)

(101) البترول والغاز العربي : لاول مرة الاحتياطي العالمي من الغاز يتجاوز مثيله من النفط الخام
في : ب.غ.ع رقم 11 ـ نوفمبر 1986م .
ص(24) .

(102) بوحفص عبد الحق : السياسة والبرامج الطاقوية في الجزائر
في: ب.غ.ع رقم 11 نوفمبر 1986م
ص(54 ـ 61)

(103) بوزيدي عبد المجيد : الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمة البترولية
في: الاحداث الاقتصادية رقم 12 ـ جانفي 1987
ص(41 ـ 43)

(104) سيد أحمد عبد القادر : النفط والتنمية ـ المثال الجزائري ـ
في مجلة : النفط والتعاون العربي المجلد 9 ـ العدد 3 ـ 1983
ص(51 ـ 89) .

(105) قدوري حماسة : الاقتصاد الجزائري في مواجهة انخفاض الدولار .
في: احداث اقتصادية رقم 14 مارس 1987 .
ص(46 ـ 47)

(106) مؤتمر الطاقة العربي الثالث بالجزائر .
الورقة القطرية للجزائر ـ الجزء السابع ـ الكويت ـ 1985
ص(141 ـــ 157)

(107) نيكولا سركيس: السوق العالمية للغاز : الاستثمارات الباهظة تفترض عقودا طويلة الاجـــل .
في : ب.غ.ع رقم 12 ـ ديسمبـــر 1984
ص(60 ـــ 62) .

(108) هميسي مصطفـى : الغاز الطبيعي مورد هام لا يستغل حق الاستغلال
فـي : احداث اقتصادية رقم 17 جـوان 1987 ـ
ص(50 ـــ 52) .

(109) يوسفي يـوسـف : سياسة تصدير الهيدروكربونات الجـزائريـــة
فـي : ب.غ.ع : رقم 12 ـ ديسمبـر 1984 ـ
ص(70 ـــ 73) .

المـــراجـــع بـاللغـــة الأجنبيـــــــة

LES OUVRAGES ET LES THESES

(110) BENACHINHOU.A : Planification et développement en Algérie 62 -- 1980
O.P.U - Alger - 1980

----

(111) BENAOUDA HAMEL : Système productif Algérienne et indépendance nationale
O.P.U - Alger - 1983

----

(112) BENISSAD M.E : Economie du développement de l'Algérie (1962 -- 1978)
Economica - Paris - 1979

----

(113) CHIKHAT BELCACEM : Evolution de la politique de valorisation du gaz national en Algérie
Thèse doctorat d'état es-sciences économiques
Alger - 1985

----

(114) DERSA : L'Algérie en débat : luttes et développement
ed : Maspére - Paris - 1981

----

(115) Fonds monétaire international
Algérie : Evolution récente de l'économie
Rapport préparé par une mission du fonds composé de plusieurs chercheurs - 7 Octobre 1981

----

(116) GRIMAUD NICOLE : La politique extérieur de l'Algerie
ed : KARTHALA - Paris - 1984

----

(117) IGHEMAT ARESKI : L'industrie pétrochimique en Algérie
O.P.U - Alger - 1986

----

(118) JARJOUR GABY : Evolution des prix du pétrole de référence Algerien à travers les textes
polycopié - Alger - 1977

----

(119) MARCECREMENT : Indépendance politique et libération économique
un quart de siècle du développement de l'Algerie
62 -- 1985
ed : ENAP/O.P.U - Alger - 1986

----

(120) MAZRI HAMID : les hydrocarbures dans l'économie Algerienne
SNED - Alger - 1975

----

(121) MEKIDECHE MUSTAPHA : Le secteur des hydrocarbures
O.P.U - Alger - 1983

----

(122) PAUWELS J.P : Réflexions sur les nouvelles orientations économiques
et énergétiques du plan quanquennal (1980 -- 1984)
et sur l'organisation de l'économie Algerienne
ed : ENAL - Alger - 1983

----

(123) Projet de charte nationale 1986
imprimé sur les presses du quotidien national El Moudjahid
Alger - Janvier 1986

----

(124) Rapport général du plan quadriennal (1970 -- 1973)
ed : populaires de l'année
Alger 1970

----

(125) Rapport général du plan quadriennal (1974 -- 1977)
Secrétariat d'état du plan
Alger - 1974

----

(126) TEMMAR H.M : stratégie de developpement indépendant : le cas de
l'Algérie : un bilan
ed : publisud - Paris 1983

----

(127) THABET M.N : Le secteur des hydrocarbures et le développement
économique de l'Algérie
Thèse pour le doctorat d'état es-sciences économiques
Alger 1984

----

(128) THIERY S.P : La crise du système productif Algérien
ed : cedex - Grenoble - 1982

LES ARTICLES DANS LES PERIODIQUES

(129) BACHA MOHAMED : Inflation : réapprendre l'éfficacité
in : révolution africaine n° 1101 du 4 au 10 Avril 1985
P (27 -- 42)

---

(130) BOUSSENA SADDEK : La formation de la politique énergétique Algérienne
in : El Moudjahid du Mardi 17 Septembre 1985
dossier spécial sur l'OPEP

---

(131) Comité central du F.L.N : la politique énergétique à long terme de l'Algérie
in : P.G.A n° 284 du 01/01/1981
P (24 -- 28)

---

(132) DUHAMEL RENE : Les problèmes de l'économie Algérienne
in : problèmes économiques n° 1854 du 28 Décembre 1983
P (15 -- 24)

---

(133) ELIZABETH LEGROS : L'Algérie pourra exporter jusqu'à 30 milliards du M3 de GN vers l'Europe en 1987
in : P.G.A n° 431 du 01/03/1987
P (34 -- 35)

(134) FAID MUSTAPHAK : Les perspectives du gaz naturel liquéfié
in : P.G.A n° 436 du 16 Mai 1987
P (31 -- 35)

---

(135) FRITSCHER FREDERIC : Algérie : le pétrole vert ou bien de l'or noir
in : Le monde du Mardi 1er Septembre 1987
P (31 -- 32)

---

(136) GERMAIN ROBIN FRANÇOISE : L'évolution économique de l'Algérie
in : problèmes économique n° 1663 du 5 mars 1980
P (17 - 22)

---

(137) GRIMAUD NET LECAJ : L'Algérie face au centre choc pétrolier
in : Maghreb - Machrek n° 112 - 1986
P (94 -- 101)

(138) HUBCHER FRANÇOIS : Algérie : les potentialités pétrolières sont plus importantes qu'on ne pensait
in : P.G.A n° 387 du 01/05/1985
P (25 - - 27)

----

(139) JUNQUA DANIEL : Le modèle Algérien du developpement et les grands étapes de sa mise en oeuvre
in : problème économique n° 1727 du 10 Juin 1981
P (2 -- 7)

----

(140) LADHAS MOHAMED : l'inflations physiques et financière en Algérie
in : Annales des sciences financières juridiques et économiques
I.E.D.F n° 2 1986
P (87 -- 99)

----

(141) Marchés tropicaux et méditerranéens du 04 Décembre 1981
Le commerce exterieur et la balance des paiements de l'Algérie
in : problèmes économiques n° 1754 du 30 Décembre 1981
P (22 -- 26)

----

(142) O.N.S : statistiques
n° 15 - Avril - Juin 1987
ON.S Alger

----

(143) O.N.S : L'Algérie en quelques chiffres
édition 1985 O.N.S Alger

----

(144) P.G.A n° 431 du 01/03/1987
Algérie : le gaz naturel a fourni 30 % des recettes hydrocarbures en 1986
P (12)

----

(145) YOUSFI YOUCEF : Algérie : 40 % des exploitations mondiales de G.N.L
in : actualités économiques n° 17 Juin 1987
P (36 -- 38)

----

(146) YVES GAZZO : Le monde arabe face à l'endettement :
le cas des pays du Maghreb
in : Maghreb - Machrek n° 114 - 1986
P (30 -- 34)

ملاحظات

ب.غ.ع : مجلة البترول والغاز العربي

P.G.A : Revue pértole et Gaz Arabes
